

مَجْمُوعَةُ فَتَاوَى

شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو

مَجْمُوعَةُ فَتَاوَى
شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو

إهداء من دار الفكر



مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية
قدس الله روحه

جَمْعُ وَتَرْتِيبُ الْمُحْرَمِ
عَبْدُ الْحَمِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ
بِمُسَاعَدَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ

المجلد الخامس والثلاثون

كتاب
قتال أهل البغي
الى نهاية
الاقرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

باب

(الخلافة ، والملك ، وقتال أهل البغي)

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ؛ من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد : فهذه « قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله » في كل حال ، على كل أحد ، وأن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولادة

الأمر ومناصحتهم : واجب ؛ وغير ذلك من الواجبات ، قال الله تعالى :
 (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن
 تحكموا بالعدل ؛ إن الله نعمًا يعظمكم به ؛ إن الله كان مهيما بصيرا) وقال الله
 تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم
 فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ؛ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم
 الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) فأمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله
 وأولى الأمر منهم ، كما أمرهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين
 الناس أن يحكموا بالعدل . وأمرهم إذا تنازعوا في شئ أن يردوه إلى
 الله والرسول .

قال العلماء : الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول بعد
 موته هو الرد إلى سنته ؛ قال الله تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله
 النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما
 اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات
 بغيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله
 يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) فجعل الله الكتاب الذي أنزله هو الذي
 يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

وفي صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان إذا قام يصلي بالليل يقول : « اللهم رب جبرائيل وميكائيل

واسرافيل ، فاطر السموات والارض ، عالم النيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون : إهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك ؛ انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » وفي صحيح مسلم عن عيم الدار يرضي الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة الدين النصيحة » قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ، ولكتابه ، ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »

وفي صحيح مسلم أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يرضى لكم ثلاثا ؛ أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » وفي السنن من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وزيد بن ثابت رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه إلى من لم يسمعه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه غير فقيه . ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المسلمين ؛ فإن دعوتهم تحيط من وراءهم » . و« يغل » بالفتح هو المشهور ، ويقال : غلى صدره فغل اذا كان ذا غش وضغن وحقد أي قلب المسلم لا يغل على هذه الخصال الثلاثة وهي الثلاثة المتقدمة في قوله : « إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا . وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » فان الله اذا

كان يرضاها لنا لم يكن قلب المؤمن الذي يحب ما يحبه الله يغل عليها ،
ينفضها ويكرها فيكون في قلبه عليها غل ؛ بل يحبها قلب المؤمن ، ويرضاها .

وفي صحيح البخارى ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه
قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في
السرى والبسر ، والنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وعلى أن لا ننازع
الأمر أهله ، وعلى أن نقول أو نقوم بالحق أينما كنا ؛ لا نخاف في الله لومة
لأثم » وفي الصحيحين أيضا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ؛ إلا أن يؤمر
بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وفي صحيح مسلم ، عن أبي
هريرة رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليك بالسمع
والطاعة في عسرك وسرك ، ومنشطك ومكرهك ، وأثرة عليك » . ومعنى
قوله « وأثرة عليك » « وأثرة علينا » أي وإن استأثر : ولالة الأمور عليك فلم
ينصفوك ، ولم يبطوك حقا ؛ كما في الصحيحين عن أسيد بن حضير رضى الله
عنه ؛ أن رجلا من الأنصار خلا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ألا
تستعني كما استعملت فلانا ؟ فقال : « إنكم ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا
حتى تلقوني على الحوض » .

وهذا كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « انها تكون بعدي أثرة ، وأمور تنكرونها » قالوا :

يارسول الله كيف تأمر من ادرك منا ذلك ؟ قال ؟ تؤدون الحق الذي عليكم ، وتسألون الله الذي لكم « وفي صحيح مسلم عن وائل بن حجر رضى الله عنه ؛ قال سأل سلمة بن يزيد الجمعي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : يارسول الله ! إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ، ويمنعونا حقنا ؛ فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ؛ ثم سألته ، فأعرض ؛ ثم سألته في الثانية أو في الثالثة ، فغذه الأشعث بن قيس ، قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إسمعوا وأطيعوا ؛ فأنصتوا عليهم ما حلوا ، وعليكم ما حلهم ».

فذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم : هو واجب على المسلم ؛ وإن استأثروا عليه . ومانع الله عنه ورسوله من معصيتهم : فهو محرم عليه ؛ وإن أكره عليه .

فصل

وما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم واجب على الانسان وإن لم يباهدم عليه ، وإن لم يحلف لهم الايمان الموثقة ، كما يجب عليه الصلوات الخمس ، والزكاة ، والصيام ، وحج البيت . وغير ذلك مما أمر الله به ورسوله من الطاعة ؛ فإذا حلف على ذلك كان ذلك توكيداً وتثبيتاً لما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم . فالخالف على هذه

الأمر لا يحل له أن يفعل خلاف المخلوف عليه ، سواء حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي يحلف بها المسلمون ؛ فإن ما أوجبه الله من طاعة ولاة الأمور ومناصبتهم واجب وإن لم يحلف عليه ؛ فكيف إذا حلف عليه ؟ ! وما نهى الله ورسوله عن مبصيتهم وغشهم محرم وإن لم يحلف على ذلك .

وهذا كما أنه إذا حلف ليصلين الحس ، وليصومن شهر رمضان ، أو ليقضين الحق الذي عليه ، ويشهدن بالحق ؛ فإن هذا واجب عليه وإن لم يحلف عليه ، فكيف إذا حلف عليه ؟ ! وما نهى الله عنه ورسوله من الشرك ، والكذب ، وشرب الخمر ، والظلم ، والفواحش وغش ولاة الأمور ، والخروج عما أمر الله به من طاعتهم ؛ هو محرم ؛ وإن لم يحلف عليه ، فكيف إذا حلف عليه ؟ !

ولهذا من كان حالفاً على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصبتهم ، أو الصلاة ، أو الزكاة ، أو صوم رمضان ، أو أداء الأمانة ، والعدل ونحو ذلك : لا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه ، والحنث في يمينه ؛ ولا يجوز له أن يستفتي في ذلك . ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا عليه ، والحنث في أيمانهم : فهو مفتر على الله الكذب ، مفت بغير دين الإسلام ؛ بل لو أفتى أحد العامة بأن يفعل خلاف ما حلف عليه من الوفاء في عقد بيع ، أو نكاح ، أو اجارة ، أو غير ذلك مما يجب عليه الوفاء به من

المعقود ، التي يجب الوفاء بها وإن لم يحلف عليها ، فإذا حلف كان أوكد .
فن أتى مثل هذا بجواز تقض هذه المعقود . والحنث في عينه : كان مفتويا
على الله الكذب . مفتيا بنير دين الاسلام ، فكيف إذا كان ذلك في
في معاقدة ولادة الأمور التي هي أعظم المعقود التي أمر الله بالوفاء بها .

وهذا كما أن جمهور العلماء يقولون : عين المكروه بنير حق لا ينقذ
سواء كان بالله ، أو النذر ، أو الطلاق ، أو التناق ؛ وهذا مذهب مالك
والشافعي وأحمد . ثم إذا أكره ولي الأمر الناس على ما يجب عليهم من
طاعته ، ومناصحته ، وحلقهم على ذلك : لم يجز لأحد أن يأذن لهم في ترك
ما أمر الله به ورسوله من ذلك ، ويرخص لهم في الحنث في هذه الأيمان ؛ لأن
ما كان واجبا بدون اليمين فاليمين تقويه ؛ لا تضعفه ؛ ولو قد أن صاحبها
أكره عليها .

ومن أراد أن يقول بلزوم المحلوف مطلقا في بعض الأيمان ؛ لأجل
تحليف ولادة الأمور أحيانا . قيل له : وهذا يرد عليك فيما تمتدحه في عين
المكروه ؛ فانك تقول : لا يلزم وإن حلف بها ولادة الأمور . ويرد
عليك في أمور كثيرة تفتى بها في الحيل ؛ مع ما فيه من معصية الله تعالى
ورسوله ولادة الأمور .

وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من
معصية ولاية الأمور ، وغشهم ، والخروج عليهم : بوجه من الوجوه ، كما
قد عرفت من عادات أهل السنة والدين قديما وحديثا ومن سيرة غيرهم ..

وقد ثبت في الصحيح عن ابن عمر رضی الله عنه ، عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيمة عند استه
بقدر غدره » قال : . وإن من أعظم الغدر . يعنى بإمام المسلمين . وهذا
حدث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي
أمرهم ؛ ينقضون بيعته . وفى صحيح مسلم ، عن نافع قال جاء عبد الله بن
عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان ؛ زمن يزيد بن
 معاوية ؛ فقال : اطرحوا الأبى عبد الرحمن وسادة . فقال : إني لم آتكم
لأجلس ، أتيتكم لأحدثكم حديثا ؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « من خلع يداً لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ؛ ومن مات وليس
في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » وفى الصحيحين عن ابن عباس رضی الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى من أميره شيئا يكرهه
فليصبر عليه ؛ فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبرا فأت عليه
الامات ميتة جاهلية » وفى صحيح مسلم ، عن أبي هريرة رضی الله عنه ؛
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من خرج من الطاعة ، وفارق
الجماعة ؛ فأت ميتة جاهلية ؛ ومن قاتل تحت راية عمية ؛ ينضب لمصيبة ،

أو يدعو إلى عصية ؛ أو ينصر عصية ، فقتل فقتله جاهلية » ، وفي لفظ
« ليس من أمتي من خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ، ولا يتحاشا من
مؤمنها ، ولا يوفي لثني عهدها ؛ فليس مني ، ولست منه » .

« فالأول » هو الذي يخرج عن طاعة ولي الأمر ؛ ويفارق الجماعة .

« والثاني » هو الذي يقاتل لأجل المصيبة ؛ والرياسة ؛ لافي سبيل الله
كأهل الأهواء ؛ مثل قيس ، وعين .

« والثالث » مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لقيه من مسلم وذمي ؛
ليأخذ ماله ، وكالحروية المارقين ، الذين قاتلهم علي بن أبي طالب ، الذي قال
فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع
صيامهم . وقراءته مع قراتهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من
الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فان في قتلهم اجرا
عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر ؛ وان كان عبدا
حبشيا ، كما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اسمعوا
وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » وعن
أبي ذر قال : « أوصاني خليلي أن اسمعوا وأطيعوا ؛ ولو كان حبشيا مجذعا

الأطراف » وعن البخارى : « ولو لجشئ كان رأسه زينة » وفى صحيح مسلم ، عن أم الحصين رضى الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة الوداع وهو يقول : « ولو استعمل عبدا يقودكم بكتاب الله ، اسمعوا واطيعوا » وفى رواية : « عبد جشئ مجدعا » وفى صحيح مسلم ، عن عوف بن مالك رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويتبغضونكم ، وتلعنونهم ولعنونكم » قلنا يا رسول الله ! أفلا ننبذهم بالسيف عند ذلك ؟ قال : « لا ؛ ما اقاموا فيكم الصلاة لا ؛ ما اقاموا فيكم الصلاة ألا امن ولى عليه وآل فرآه يأتى شيئا من معصية فليكره ما يأتى من معصية الله ، ولا ينزعن يدا من طاعة »

وفى صحيح مسلم ، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين . الذين يعدلون فى حكمهم ، وأهلهم وما ولوا » وفى صحيح مسلم ، عن عائشة رضى الله عنها ، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فرفق به » وفى الصحيحين عن الحسن البصري ، قال عاد عند الله بن زياد معقل بن يسار فى مرضه الذى مات فيه

فقال له معقل : إني محدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من عبد يستريحه الله رعية
 يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة » وفي رواية لمسلم :
 « ما من أمير على من أمر المسلمين شيئا ثم لا يجهد لهم وينصح الا لم يدخل معهم
 الجنة »

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : « ألا كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، والرجل راع
 على أهل بيته وهو مسئول عنهم ، والمرأة راعية على بيت بعلها وهي مسئولة
 عنه . والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ، ألا كلكم راع وكلكم
 مسئول عن رعيته » وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه « أن النبي صلى
 الله عليه وسلم بعث جيشا ، وأمر عليهم رجلا ؛ فأوقد نارا ، فقال :
 ادخلوها . فأراد الناس أن يدخلوها ، وقال الآخرون . إنا فررنا
 منها ااذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا
 أن يدخلوها : « لو دخلتموها لم تزالوا فيها الى يوم القيامة ، وقال
 للآخرين قولوا حسنا ؛ وقال : لا طاعة في معصية الله ؛ انما الطاعة في
 المعروف » .

فصل

قال الله تعالى : (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) وقال الله تعالى (وما ارسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ؛ ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما) وقال تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول - وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرائنا فأضلونا السبيل - ربنا آتتهم ضغفين من العذاب ؛ والعنهم لعنا كبيرا) وقال تعالى : (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ؛ والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا) .

فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد ؛ وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم ، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمر لله فأجره على الله . ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذ من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم ؛ وإن

منموه عصام : فإله فى الآخرة من خلاق . وقد روى البخارى ومسلم عن
أبى هريرة رضى الله ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : « ثلاثة
لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ؛ ولا يزكهم ؛ ولهم عذاب أليم .
رجل على فضل ماء بالفلاة ينعمه من ابن السبيل ؛ ورجل بايع رجلا بسلعة بعد
المصر خلف له بالله لأخذها بكنا وكنا فصدقه وهو غير ذلك ؛ ورجل بايع
إماما لا يبايعه إلا لديننا ؛ فإن أعطاه منها وفا ؛ وإن لم يعطه منها لم يف » .

وقال قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

قاعدة

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ؛ ثم يؤتى الله ملكه - أو الملك - من يشاء » لفظ أبي داود من رواية عبد الوارث والموام « تكون الخلافة ثلاثون عاماً ، ثم يكون الملك ، » « تكون الخلافة ثلاثين سنة ، ثم تصير ملكاً » وهو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبد الوارث بن سعيد ، والموام بن حوشب وغيره ، عن سعيد بن جهمان عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ رواه أهل السنن : كأبي داود ، وغيره ، واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وثبتته أحمد ؛ واستدل به على من توقف في خلافة علي : من

أجل افتراق الناس عليه ؛ حتى قال أحد : من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله ؛ ونهى عن مناقحته ، وهو متفق عليه بين الفقهاء ، وعلماء السنة وأهل المعرفة ، والتصوف ، وهو مذهب العامة .

وانما يخالفهم في ذلك بعض [أهل] الأهواء ، من أهل الكلام ، ونحوهم : كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة ، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين ؛ عثمان وعلي ، أو بعض الناصبة النافين لخلافة علي ، أو بعض الجهال من المتسنة الواقفين في خلافته ، و وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ، وإلى عام ثلاثين سنة كان لإصلاح ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي السيد بين فتين من المؤمنين بزوله عن الأمر عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى ، وسمي « عام الجماعة » لاجتماع الناس على « معاوية » وهو أول الملوك .

وفي الحديث الذي رواه مسلم : « ستكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم يكون ملك ورحمة ، ثم يكون ملك وجبرية ، ثم يكون ملك عضوض » وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور في السنن وهو صحيح : « إنه من يعيش منكم بعدى فسرى اختلافا كثيرا ، عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل بدعة ضلالة » .

ويحوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين « خلفاء » وإن كانوا ملوكا : ولم يكونوا خلفاء الأنبياء ، بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ؛ قالوا فأتانا ؟ قال : فواييمة الأول فالأول ؛ ثم أعطوهم حقهم ؛ فإن الله سائلهم عما استترام . فقوله : « فتكثر » دليل على من سوى الراشدين فإنهم لم يكونوا كثيرا . وأيضا قوله : « فواييمة الأول فالأول » دل على أنهم يختلفون ؛ والراشدون لم يختلفوا . وقوله : « فاعطوهم حقهم ؛ فإن الله سائلهم عما استترام » دليل على مذهب أهل السنة ؛ في إعطاء الأمراء حقهم ؛ من المال ، والمنعم .

وقد ذكرت في غير هذا الموضوع ، أن مصير الأمر الى الملوك ونوابهم من الولاة ؛ والقضاة والأمراء ، ليس لنقص فيهم فقط ؛ بل لنقص في الراعي والرعية جميعا ؛ فإنه « كما تكونون : يول عليكم » وقد قال الله تعالى : (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا)

وقد استفاد وتقرر في غير هذا الموضع ما قد أمر به صلى الله عليه وسلم ، من طاعة الأمراء في غير معصية الله ؛ ومناصحتهم ، والصبر عليهم في حكمهم ، وقسمهم ؛ والتزومهم ، والصلاة خلفهم ، ونحو ذلك من

من متابتم في الحسنات التي لا يقوم بها الامم ؛ فإنه من « باب التعاون على البر والتقوى » ومانهى عنه من تصديقهم بكذبهم ، وإعانتهم على ظلمهم وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك ؛ مما هو من « باب التعاون على الإثم ، والميلان »

وما أمر به أيضا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : لهم ولنسيرهم على الوجه المشروع ؛ وما يدخل في ذلك من تبليغ رسالات الله إليهم ؛ بحيث لا يترك ذلك جبنا ، ولا بخلا ، ولا خشية لهم ، ولا اشتراء للثمن القليل بآيات الله ؛ ولا يفضل أيضا للرئاسة عليهم ، ولا على العامة ، ولا للحدس ، ولا للكبر ولا للرياء لهم ، ولا للعامة . ولا يزال المنكر بما هو أنكر منه . بحيث يخرج عليهم بالسلاح ؛ وتقام الفتن ، كما هو معروف من أصول أهل السنة والجماعة كما دلت عليه النصوص النبوية ؛ لما في ذلك من الفساد الذي يربى على فساد ما يكون من ظلمهم ؛ بل يطاع الله فيهم وفي غيرهم ، ويفعل ما أمر به ، ويترك ما نهى عنه . وهذه جملة تفصيلها يحتاج إلى بسط كثير

والفرض هنا بيان « جماع الحسنات والسيئات » الواقعة بعد خلافة النبوة : في الامارة ، وفي تركها ؛ فإنه مقام خطر ؛ وذلك أن خبره بانقضاء « خلافة النبوة » فيه الذم للملك والعيب له ؛ لاسيما وفي حديث أبي

بكرة : أنه استاء للرؤيا ، وقال : «خلافه نبوة ، ثم يؤتى الله الملك من يشاء ».

ثم النصوص الموجبة لنصب الأئمة ، والأمراء وما في الأصناف الصالحة التي يتولونها من الثواب : حمد لذلك ، وترغيب فيه ، فيجب تخليص محمود ذلك من منمومة ، وفي حكم اجتماع الأمرين ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله خيرني بين أن أكون عبدا رسولا وبين أن أكون نبيا ملكا ، فاخترت أن أكون عبدا رسولا »

فإذا كان الأصل في ذلك شوب الولاية ؛ من الامارة ، والتقصاء ، والملك : هل هو جائز في الأصل ، والخلافة مستحبة ؟ أم ليس بجائز الاحتاجة من نقص علم أو نقص قدرة بدونه ؟ فنحتاج بأنه ليس بجائز في الأصل بل الواجب خلافة النبوة لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها ؛ وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور ، فكل بدعة ضلالة » بعد قوله : « من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا » فهذا أمر وتحضيض على لزوم سنة الخلفاء ، وأمر بالاستمسك بها ، وتحذير من المحدثات المخالفة لها ، وهذا الأمر منه ، والنهي : دليل بين في الوجوب .

ثم اختص من ذلك قوله : « إقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر ، وعمر »
فهذان أمر بالاعتداء بهما ، والخلفاء الراشدون أمر بلزوم سنتهم
وفي هذا تخصيص للشيخين من وجبين

« أحدهما » أن « السنة » ماسنوه للناس . وأما « القدوة »
فيدخل فيها الاقتداء بهما فيما فعلاه مما لم يحملوه سنة

« الثاني » أن السنة أضافها الى الخلفاء ؛ لآلى كل منهم . فقد يقال :
إما ذلك فيما اتفقوا عليه ؛ دون ما اقرده بعضهم . وأما القدوة فمبين القدوة
بهذا ، وبهذا . وفي هذا الوجه نظر .

ويستفاد من هذا . أن مافعله عثمان وعلي من الاجتهاد الذي سبقهما بهما هو
أفضل منه أبو بكر وعمر ودلت النصوص ، وموافقة جمهور الأمة على رجحانه
وكان سببه افتراق الأمة : لايؤمر بالاعتداء بهما فيه ؛ إذ ليس ذلك من
سنة الخلفاء ؛ وذلك أن أبا بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة ، وسما
من التأويل في الدماء ، والأموال . وعثمان رضى الله عنه غلب الرغبة ، وتأول
في الأموال . وعلي غلب الرهبة ، وتأول في الدماء . وأبو بكر وعمر كمل
زهدهما في المال ، والرياسة . وعثمان كمل زهد في الرياسة .
وعلي كمل زهد في المال .

وايضاً فكون النبي صلى الله عليه وسلم . استاء للملك بعد خلافة النبوة
دليل على أنه متضمن ترك بعض الدين الواجب .

وقد يحتج من يجوز « الملك » بالنصوص التي منها قوله لمعاية :
« إن ملكت فأحسن » ونحو ذلك ، وفيه نظر . ويحتج بأن عمر
أقر معاوية لما قدم الشام على مارآه من أبهة الملك ، لما ذكر له المصلحة فيه
فإن عمر قال : لا آمرك ، ولا انهاك ، ويقال في هذا : ان عمر لم ينهه ؛
لأنه أذن له في ذلك ؛ لأن معاوية ذكر وجه الحاجة الى ذلك ، ولم يثق
عمر بالحاجة . فصار محل اجتهاد في الجملة

فهذان القولان متوسطان : أن يقال : الخلافة واجبة ، وإنما يجوز
الخروج عنها بقدر الحاجة . أو أن يقال : يجوز قبولها من الملك بما يسر
فعل المقصود بالولاية ولا يسره ؛ إذ ما يبعد المقصود بدونه لا بد من اجازته
وأما [ملك] فإيجابه أو استحبابه محل اجتهاد .

وهنا طرفان « أحدهما » من يوجب ذلك في كل حال وزمان وعلى كل
أحد ، ويذم من خرج عن ذلك مطلقاً أو لحاجة ، كما هو حال أهل البدع ،
من الخوارج ، والمعتزلة ، وطوائف من المتسنة والمتزهدة . « والثاني »

من بيع الملك مطلقا ؛ من غير تقييد بسنة الخلفاء ؛ كما هو فعل الظلمة والاباحية ، وافراد المرجئة . وهذا تفصيل جيد ، وسيأتى تمامه .

و«تحقيق الأمر» أن يقال : انتقال الأمر عن خلافة النبوة الى الملك : إما أن يكون لسبب المباد عن خلافة النبوة ، أو اجتهد سائق ، أو مع القدرة على ذلك علما وعملا ؛ فإن كان مع المعجز علما أو عملا كان ذو الملك معذورا في ذلك . وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة ؛ كما تسقط سائر الواجبات مع المعجز ، كحال النجاشي لما أسلم ؛ وعجز عن إظهار ذلك في قومه ؛ بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه ؛ لكن الملك كان جائزا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف .

وإن كان مع القدرة علما وعملا ، وقدر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة وإن اختار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا ؛ فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا .

وهذا الوجه قد ذكره القاضي أبو يعلى في « المتعمد » لما تكلم في تثبيت خلافة معاوية ، وبنا ذلك على ظهور إسلامه ، وعدالته وحسن سيرته وأنه ثبتت إمامته بعد موت علي لما عقدها الحسن له ، وسمى ذلك « عام الجماعة » وذكر حديث عبد الله بن مسعود : « تدور رحا الإسلام على رأس خمس

وثلاثين» قال : قال أحمد في رواية ابن الحكم : يروى عن الزهري أن معاوية كان أمره خمس سنين لا ينكر عليه شيء ؛ فكان هذا على حديث النبي صلى الله عليه وسلم « خمس وثلاثين سنة » : قال ابن الحكم : قلت لأحمد : : من قال حديث ابن مسعود « تدور رحا الاسلام لخمس وثلاثين » إنها من مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لقد أخبر هذا ، وما عليه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يصف الاسلام بسير هو بالحناه ، إنما يصف ما يكون بعده من السنين .

قال : وظاهر هذا من كلام أحمد أنه أخذ بظاهر الحديث ؛ وإن خلافة معاوية كانت من جملة الخمس والثلاثين ، وذكر أن رجلاً سأل أحمد عن الخلافة فقال : كل بيعة كانت بالمدينة فهي خلافة نبوة لنا . قال القاضي : وظاهر هذا : أن ما كان بنير المدينة لم يكن خلافة نبوة .

قلت : نصوص أحمد على أن الخلافة تمت بملي كثيرة جداً .

ثم عارض القاضي ذلك بقوله : « الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تصير ماسكا » قال السائل : فلما خص الخلافة بعده بثلاثين سنة : كان آخرها آخر أيام علي وإن بعد ذلك يكون ملكا : دل على أن ذلك ليس بخلافة ، فأجاب القاضي : لأنه يحتمل أن يكون المراد به « الخلافة » التي لا يشوبها ملك بعده « ثلاثون

سنة « وهكذا كانت خلافة الخلفاء الأربعة . ومما يؤيد : قد شابه الملك ؛ وليس هذا قادما في خلافته ؛ كما أن ملك سليمان لم يقدح في نبوته ، وإن كان غيره من الأنبياء فقيرا .

قلت : فهذا يقتضى أن شوب الخلافة بالملك جائز في شريعتنا ، وإن ذلك لا ينافي العدالة ، وإن كانت الخلافة المحضة أفضل . وكل من اتضر لمماوية ، وجعله مجتهدا في أموره ولم ينسبه الى منصبية : فليبه أن يقول بأحد القولين : إما جواز شوبها بالملك ، أو عدم اللوم على ذلك فيتجه اذا (١) قال ان خلافة النبوة واجبة ؛ فلو قدر فإن عمل سيئة فكبيرة وإن كان ديننا ؛ أو لأن الفاسق من غلبت سيئاته حسناته ؛ وليس كذلك ، وهذا رحمة بالملوك العادلين ؛ اذ هم في الصحابة من يقتدى به .

وأما أهل البدع كالمعتزلة : فيفسقون مماوية لحرب علي ، وغير ذلك ؛ بناء على أنه فعل كبير ، وهي توجب التفسير ، فلا يلزم منع احدى المقدمتين . ثم اذا ساغ هذا للملوك : يساغ للقضاة والأمراء ، ونحوهم .

وأما اذا كانت خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة ؛ وقد تركت : فترك الواجب سبب للثم ، والمقاب . ثم هل تركها كبيرة أو صغيرة ؟

(١) (٢) خرم بالأصل مقدار سطر

إن كان صغيرة لم يقدح في العدالة ، وإن كان كبيرة فقيه القولان .

لكن يقال هنا : إذا كان القائم بالملك والامارة يفعل من الحسنات للمأمور بها ، ويترك من السيئات المنهى عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب ، أو يفعله من محذور : فهذا قد ترجحت حسناته على سيئاته ؛ فإذا كان غيره مقصرا في هذه الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته ؛ فله « ثلاثة أحوال » إما أن يكون الفاضل من حسنات الأمير أكثر من مجموع حسنات هذا أو أقل . فإن كانت فاضلة أكثر كان أفضل ، وإن كان أقل كان مفضولا وإن تساوى تكافأ . هذا موجب المدل ؛ ومقتضى نصوص الكتاب ، والسنة في الثواب ، والمقاب .

وهو مبنى على قول من يعتبر الموازنة ، والمقابلة في الجزاء ؛ وفي العدالة أيضا . وأما من يقول : أنه بالكبيرة الواحدة يستحق الوعيد ؛ ولو كان له حسنات كبيرة عظيمة : فلا يجيء هذا ، وهو قول طائفة من العلماء في العدالة . والأول أصح على ما تدل عليه النصوص .

ويتفرع من هنا « مسألة » وهو ما إذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجعة إلى البسيطة دونها في المقاب ؛ فلها صورتان .

« احدهما » اذا لم يمكن الا ذلك ، فهنا لا يبقى سيئة ، فان ما لا يتم الواجب ؛ أو المستحب ، الا به : فهو واجب ، أو مستحب . ثم ان كان مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظورا ، كأكل الميتة للمضطر ونحو ذلك من الأمور المحظورة التي تبيحها الحاجات ، كلبس الحرير في البرد ، ونحو ذلك . وهذا باب عظيم .

فان كثيرآ من الناس يستشعر سوء الفعل ؛ ولا ينظر الى الحاجة المارضة له التي يحصل بها من ثواب الحسنة ما يربى على ذلك ؛ بحيث يصير المحظور مندرجا في المحبوب أو يصير مباحا إذا لم يعارضه الا مجرد الحاجة ، كما أن من الأمور المباحة ؛ بل والمأمور بها ايجابا ، او استحبابا : ما يعارضها مفسدة راجعة تجعلها محرمة أو مرجوحة ، كالصيام للمريض ، وكالطهارة بالماء لمن يخاف عليه الموت ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « قتلوه قتلهم الله ! هلا سألوا إذا لم يعلموا فإتما شفاء العي السؤال » .

وعلى هذا الأصل يبني جواز المدول أحيانا عن بعض سنة الخلفاء ، كما يجوز ترك بعض واجبات الشريعة ، وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة ؛ وذلك فيما إذا وقع المعجز عن بعض سنتهم ، أو وقعت الضرورة إلى بعض ما نهوا عنه ؛ بأن تكون الواجبات المقصودة بالامارة لا تقوم إلا بما مضرت أقل .

وهكذا « مسألة الترك » كما قلناه أولاً وبيننا أنه لا يخالف إلا أهل البدع ونحوهم من أهل الجهل والظلم .

« والصورة الثانية » إذا كان يمكن فعل الحسنات . بلاسيئة ؛ لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها ، أو بكراهة من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه إلى فعل تلك الحسنات الكبار ، المأمور بها إيجاباً ، أو استحباباً ، إن لم يبذل لنفسه ما تحبه من بعض الأمور المنهى عنها ، التي أتمها دون منفعة الحسنة فهذا القسم واقع كثيراً : في أهل الامارة ، والسياسة ، والجهاد ، وأهل العلم ، والقضاء ، والكلام ؛ وأهل العبادة ، والتصوف ، وفي العامة . مثل من لا تطيعه نفسه إلى القيام بمصالح الامارة — من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحدود ، وأمن السبل ، وجهاد العدو ، وقسمة المال — إلا بمحظوظ منهى عنها ، من الاستئثار ببعض المال ؛ والرياسة على الناس ، والمحابة في القسم ، وغير ذلك من الشهوات ، وكذلك في الجهاد : لا تطيعه نفسه على الجهاد إلا بنوع من التهور . وفي العلم لا تطيعه نفسه على تحقيق علم الفقه ، وأصول الدين ، إلا بنوع من المنهى عنه ، من الرأي ، والكلام . ولا تطيعه نفسه على تحقيق علم العبادة للشريعة ، والمعرفة للمأمور بها ، إلا بنوع من الرهبانية .

فهذا القسم كثر في دول الملوك ؛ إذ هو واقع فيهم ، وفي كثير من أمرائهم وقضاتهم ، وعلمائهم ، وعبادهم . أعنى أهل زمانهم . وبسببه

نشأت الفتن بين الأمة . فأقوام نظروا إلى ما ارتكبه من الأمور المنهي عنها ؛ فذموم ، وأبغضوم . وأقوام نظروا إلى ما فعلوه من الأمور المأمور بها ، فأحبوم . ثم الأولون ربما عدوا حسنتهم سيئات . والآخرين ربما جملوا سيئاتهم حسنات . وقد تقدم أصل هذه المسألة ، وهو أنه إذا تمسر فعل الواجب في الامارة إلا بنوع من الملك : فهل يكون الملك مباحا ، كما يباح عند التمر : ذكرنا فيه القولين ؛ فإن أقيم التمر مقام التمر : لم يكن ذلك إثما ، وإن لم يتم كان إثما . وأما ما لا تمز فيه ولا تمسر : فإن الخروج فيه عن سنة الخلفاء اتباع للهوى .

« فالتحقيق » ان الحسنات : حسنات ، والسيئات : سيئات ، وهم خطوا عملا صالحا ، وآخر سيئا . وحكم الشريعة أنهم لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ، ولا يؤمرون به . ولا يجمل حظ أنفسهم غفرا لهم في فعلهم ؛ إذا لم تكن الشريعة غفرتهم ؛ لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ، ويحضون على ذلك ؛ ويرغبون فيه . وإن علم أنهم لا يفعلونه الا بالسيئات المرجوحة ؛ كما يؤمر الأمراء بالجهاد ؛ وإن علم أنهم لا يجاهدون الا بنوع من الظلم ، الذي تقل مفسدته بالنسبة الى مصلحة الجهاد .

ثم إذا علم أنهم إذا نهوا عن تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة الواجبة لم ينهوا عنها ؛ لما في النهي عنها من مفسدة ترك الحسنات الواجبة ؛ إلا ان يمكن الجمع بين الأمرين ، فيفعل حينئذ تمام الواجب ، كما كان

عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور ؛ لرجحان المصلحة في عمله ؛ ثم يزيل
فجوره بقوته وعدله

ويكون ترك النهي عنها حينئذ : مثل ترك الانكار باليد ، أو بالسلاح
إذا كان فيه مفسدة راجحة على مفسدة المنكر . فإذا كان النهي مستلزما في
القضية المعينة لترك المعروف الراجح : كان بمنزلة أن يكون مستلزما لفعل
المنكر الراجح ، كمن أسلم على أن لا يصل إلا صلاتين . كما هو مأثور عن [بعض
من أسلم على عهد] النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أسلم بعض الملوك المسلمين وهو
يشرب الخمر ، أو يفعل بعض المحرمات ، ولو نهى عن ذلك ارتد عن الاسلام .

ففرق بين ترك العالم أو الأمير لنهي بعض الناس عن الشيء إذا كان
في النهي مفسدة راجحة ، وبين إذنه في فعله . وهذا يختلف باختلاف الأحوال .
ففي حال أخرى يجب اظهار النهي : اما لبيان التحريم ، واعتقاده ، والخوف
من فعله . أو لرجاء الترك . أو لاقامة الحجة بحسب الأحوال ؛ ولهذا تنوع
حال النبي صلى الله عليه وسلم في أمره ، ونهيه ، وجهاده ، وعفوه ، واقامته
الحدود ، وغلظته ، ورحمته .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

فصل

قد ذكرت فيما تقدم : الكلام على « الملك » : هل هو جائز في شريعتنا ولكن خلافة النبوة مستحبة وأفضل منه ؟ أم خلافة النبوة واجبة ؟ وإنما تجوز تركها الى الملك للمذركسائر الواجبات ؟ تكلمت على لك .

وأما في شرع من قبلنا ؛ فإن الملك جائز ؛ كالفني يكون للأنبياء تارة . وللمصالحين أخرى ، قال الله تعالى في داود : (وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه بما يشاء) وقال عن سليمان : (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ؛ إنك أنت الوهاب) وقال عن يوسف : (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث) فهؤلاء ثلاثة أنبياء أخبر الله أنه آتاهم الملك ، وقال : (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما . ففهم من آمن به ومنهم من صد عنه ، وكفى بجهنم سعيرا) فهذا ملك لآل إبراهيم ، وملك لآل داود ، وقد قال مجاهد في قوله : (تؤتي الملك من تشاء) قال : النبوة فجعل . النبوة نفسها ملكا .

والتحقيق أن من النبوة ما يكون ملكا ؛ فإن النبي له ثلاثة أحوال :
 إما أن يكذب ؛ ولا يتبع ، ولا يطاع ؛ فهو نبي لم يؤت ملكا . وإما أن
 يطاع . فنفس كونه مطاعا هو ملك ؛ لكن إن كان لا يأمر إلا بما أمر
 به ؛ فهو عبد رسول ليس له ملك . وإن كان يأمر بما يريد مباحا له
 ذلك بمنزلة الملك كما قيل لسليمان : (هذا عطاؤنا فامنن أو امسك بنير حساب)
 فهذا نبي ملك . فالملك هنا قسم العبد الرسول ، كما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم :
 « اختر إما عبدا رسولا ، وإما نبيا ملكا »

وأما بالتفسير الأول وهو « الطاعة ، والاتباع » فقسم من النبوة
 الرسالة ، وهؤلاء أكل . وهو حال نبينا صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان
 عبدا رسولا . مؤيدا مطاعا متبوعا . فأعطى فائدة كونه مطاعا متبوعا
 ليكون له مثل أجر من اتبعه ، ولينتفع به الخلق ، ويرحموا به . ويرحم
 بهم . ولم يحتج أن يكون ملكا ، لئلا ينقض ؛ لما في ذلك من الاستمتاع
 بالرياسة ، والمال [عن] نصيبه في الآخرة ؛ فإن العبد الرسول أفضل عند الله
 من النبي الملك ؛ ولهذا كان أمر نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم ؛
 أفضل من داود ، وسليمان . ويوسف ، حتى إن من أهل الكتاب من طعن
 في نبوة داود ، وسليمان ، كما يطعن كثير من الناس في ولاية بعض أهل الرياسة
 والمال ؛ وليس الأمر كذلك .

وأما « الملوك الصالحون » فقوله سبحانه : (إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا ، قالوا : أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال ؟ قال إن الله اصطفاه عليكم ، وزاده بسطة في العلم والجسم ، والله يؤتي ملكه من يشاء ، والله واسع عليم . وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتىكم التابوت (وقوله سبحانه : (وسألونك عن ذى القرنين ؟ قل : سأتلوا عليكم منه ذكرا . إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من كل شئ سببا) الآية . قال مجاهد : ملك الأرض مؤمنان وكافران ، فالؤمنان سليمان ، وذو القرنين . والكافران بختنصر ، ونمرود ، وسملكا خامس من هذه الأمة . وقوله تعالى : (يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فىكم أنبياء وجعلكم ملوكا) .

وأما « جنس الملوك » فكثيرة كقوله : (وكان ورائهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) وقوله : (وقال الملك أنى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف) .

وقال شيخ الإسلام قدس روحه : (١)

اعلم أن الله تعالى بث محمد صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ، وأكمل لأمة الدين ، وآتم عليهم النعمة ، وجعله على شريعة من الأمر ، وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون ، وجعل كتابه ميمنا على ما بين يديه من الكتب ، ومصداقا لها ، وجعل له شرعة ومنهاجا ، وشرع لأمة سنن الهدى ؛ ولن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدي به ، وحديد ينصره ، كما قال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ؛ ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس) فالكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به تقوم الحقوق في المقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين .

ولهذا كان في الأزمان المتأخرة الكتاب للعلماء والعباد . والميزان للوزراء والكتاب ، وأهل الديوان . والحديد للأمراء والأجناد . والكتاب له الصلاة ؛ والحديد له الجهاد ؛ ولهذا كان أكثر الآيات والأحاديث النبوية في الصلاة والجهاد ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عيادة المريض : (اللهم أشف عبدك يشهد لك صلاة ؛ ويتكأ لك عدوآ) . وقال عليه السلام « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله »

(١) قاعدة في مواضع الأئمة في مجامع الأمة .

ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن ؛ كقوله تعالى : (إنا مع المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) . والصلاة أول أعمال الاسلام ؛ وأصل أعمال الايمان ؛ ولهذا سماها إيماناً في قوله : (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أي صلاتكم الى بيت المقدس . هكذا نقل عن السلف ، وقال تعالى : (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله) وقال : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين : أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوصفهم بالمحبة التي هي حقيقة الصلاة كما قال : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ، رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً آمنون فضلاً من الله ورضواناً) فوصفهم بالشدة على الكفار والضعف .

وفي الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أي العمل أفضل ؟ قال : « إيمان بالله ، وجهاد في سبيله » فقيل : ثم ماذا ؟ قال : « ثم حج مبرور » مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود : أي العمل أفضل ؟ قال « الصلاة في وقتها » قال ثم ماذا ؟ قال : « بر الوالدين » قال : ثم ماذا ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » فان قوله « إيمان بالله » دخل فيه الصلاة ؛ ولم يذكر في الأول بر الوالدين ؛ إذ ليس لكل أحد والدان . فالأول مطلق والثاني مقيد بمن له والدان .

ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاية الأمور — في الدولة الأموية والعباسية — أن الامام يكون إماما في هذين الأصلين جميعا : الصلاة ، والجهاد . فالتى يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد ، وأمر الجهاد والصلاة واجد في المقام والسفر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استعمل رجلا على بلد : مثل عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبي العاص على الطائف ، وغيرهما : كان هو الذى يصلي بهم ، ويقم الحدود ، وكذلك إذا استعمل رجلا على مثل غزوة ؛ كاستماله زيد بن حارثة ، وابنه أسامة ، وعمر بن العاص ، وغيرهم : كان أمير الحرب هو الذى يصلي بالناس ؛ ولهذا استدل المسلمون بتقدمه أبا بكر في الصلاة على أنه قدمه في الامامة العامة .

وكذلك كان أمراء « الصديق » — كيزيد بن أبي سفيان ، وخالد بن الوليد ، وشرحبيل بن حسنة ، وعمر بن العاص وغيرهم — أمير الحرب هو إمام الصلاة .

وكان نواب « عمر بن الخطاب » كاستماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة ، وابن مسعود على القضاء وبيت المال ، وعثمان بن حنيف على الخراج .

ومن هنا أخذ الناس ولاية الحرب ، وولاية الخراج ، وولاية القضاء ، فان عمر بن الخطاب هو أمير المؤمنين ، فلما انتشر المؤمنون ، وغلبوا الكافرين على البلاد ، وفتحوها ، واحتاجوا إلى زيادة في الترتيب : وضع

لهم « الديوان » ديوان الخراج للمال المستخرج ، وديوان المطاء والنفقات للمال المصروف ، ومصر لهم الأمصار : فصر الكوفة والبصرة ، ومصر القسطنطينية ؛ فإنه لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين نهر عظيم كدجلة والفرات والنيل ؛ فجعل هذه الأمصار مما يليه .

فصل

وكانت « مواضع الأئمة » ، ومجامع الأمة هي المساجد ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى : ففيه الصلاة ، والقراءة ، والذكر ؛ وتعليم العلم ، والخطب . وفيه السياسة ، وعقد الألوكة والرايات ، وتأخير الأمراء ، وتعريف العرفاء . وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم .

وكذلك عماله في : مثل مكة ، والطائف ، وبلاد اليمن ، وغير ذلك من الأمصار والتقرى ، وكذلك عماله على البوادي ؛ فإن لهم مجمعا فيه يصلون ، وفيه يسمعون ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن بني إسرائيل كان تسوسهم الأنبياء ؛ كلما ذهب نبي خلفه نبي وإنه لانيي بعمى ، وستكون خلفاء تعرفون وتنكرون » قالوا : فأتأمرنا ؟ قال : « أوفوا ببيعة الأول فالأول ، واسألوا الله لكم ؛ فإن الله سائلهم عما استرحام » .

وكان « الخلفاء والأمراء » يسكنون في بيوتهم ، كما يسكن سائر المسلمين في بيوتهم ؛ لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع . وكان سعد بن أبي وقاص قد بنى له بالكوفة قصراً ، وقال: أقطع عني الناس ، فأرسل اليه عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة ، وأمره أن يخرقه ، فاشترى من نبطي حزمة حطب ، وشرط عليه حملها إلى قصره ، فخرقه ؛ فان عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ؛ ولسكن بنيت قصور الأمراء . فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن يقتال كما اغتيل علي ، واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته ، واتخذ المراكب ؛ فاستن به الخلفاء الملوك بذلك ، فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ، ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود: لهم قصور يسكنون فيها وينشام رؤس الناس فيها ، كما كانت « الخضراء » لبنى أمية قبلي المسجد الجامع ، والمساجد يجتمع فيها للعبادات . والعلم ، ونحو ذلك .

فصل

طال الأمد ، وتفرقت الأمة ، وتمسك كل قوم بشعبة من الدين بزيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أخرى . أحدثت الملوك والأمراء « القلاع ، والحصون » وانما كانت تبني الحصون والمعاقل قديما في الثغور ، خشية أن

يدمها العدو ؛ وليس عندهم من يدفعه عنها ، وكانوا يسمون الثغور الشامية « المواصم » وهى قنسرين ، وحلب .

وأحدثت « المدارس » لأهل العلم . وأحدثت « الربط ، والخوانق » لأهل التعب . وأعلن مبدأ انتشار ذلك فى « دولة السلاجقة » . فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووقفت عليها وقوف تجرى على أهلها فى وزارة « نظام الملك » . وأما قبل ذلك فقد وجد ذكر المدارس ، وذكر الربط ؛ لكن ما أعلن كان موقوفا عليها لأهلها ؛ وإنما كانت مساكن مختصة ، وقد ذكر الامام ميمون بن زياد من أصحاب الواحيدى فى « أخبار الصوفية » أن أول دويرة بنيت لهم فى البصرة . وأما « المدارس » فقد رأيت لها ذكراً قبل دولة السلاجقة فى أثناء المائة الرابعة ، ودولتهم إنما كانت فى المائة الخامسة ، وكذلك هذه « القلاع ، والحصون » التى بالشام طامتها محدث ، كما بنى الملك المادل قلعة دمشق وبصرى وحران ، وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو اليهم . وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفع النصارى عن السواحل ، حتى استملوا على كثير من ثغور الشام الساحلية .

فصل

في « الخلافة والسلطان » كيفية كونه ظل الله في الأرض ، قال الله تعالى : (وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) وقال الله تعالى : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) .

وقوله : (إني جاعل في الأرض خليفة) يعم آدم وبنيه ؛ لكن الاسم متناول لآدم عينا ، كقوله : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) وقوله : (خلق الإنسان من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارج من نار) وقوله : (وبدأ خلق الإنسان من طين . ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين) (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين) إلى أمثال ذلك .

ولهذا كان بين « داود ، وآدم » من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته ، وسأل عن عمره ؟ فقيل : أربعون سنة . فوهبه من عمره الذي هو ألف سنة ستين سنة . والحديث صحيح رواه الترمذي وغيره وصححه ؛ ولهذا كلاهما ابتلي بما ابتلاه به من الخطيئة ، كما أن كلا منهما

مناسبة للآخرى ؛ إذ جنس الشهوتين واحد ، ورفع درجته بالتوبة العظيمة .
التي نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ، ويذكر عن كل منهما من البكاء
والندم والحزن ما يناسب بمضه بعضا .

« والخليفة » هو من كان خلفا عن غيره . فميلة بمعنى فاعلة . كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا سافر يقول : « اللهم أنت صاحب السفر ، والخليفة
في الأهل » وقال صل الله عليه وسلم : « من جهز غازيا فقد غزا ، ومن
خلفه في أهله بخير فقد غزا » وقال : « أوكلنا خرجنا في الفزو خلف أحدم
وله نيب كنيب التيس يمنح احدها من اللبنة من اللبن ، لئن أغلقرني الله
بأحد منهم لأجملته نكالا » وفي القرآن : (سيقول المخلفون من الأعراب)
وقوله : (فرح المخلفون بمقدم خلاف رسول الله) .

والمراد « بالخليفة » أنه خلف من كان قبله من الخلق . والخلف فيه
مناسبة ، كما كان أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه
خلفه على أمته بعد موته ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر لحج أو
عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة . فبستخلف
تارة ابن أم مكتوم ، وتارة غيره ، واستخلف على بن أبي طالب في غزوة تبوك .
وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام « مخاليف » مثل : مخاليف اليمن
ومخاليف أرض الحجاز ، ومنه الحديث : « حيث خرج من مغلاف الى مغلاف » ،
ومنه قوله تعالى : (وهو الذي جعلكم خلافت في الأرض ، ورفع بعضكم

فوق بعض درجات ، ليلو كم فيما آتاكم) وقوله تعالى : (ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا — الى قوله تعالى — ثم جعلناكم خلائف في الأرض) ومنه قوله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ؛ وليكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) الآية .

وقد ظن بعض القائلين الناطقين — كابن عربي — أن « الخليفة » هو الخليفة عن الله ، مثل نائب الله ؛ وزعموا أن هذا بمعنى أن يكون الانسان مستخلفا ، وربما فسروا « تعليم آدم الأسماء كلها » التي جمع معانيها الانسان . ويفسرون « خلق آدم على صورته » بهذا المعنى أيضا ، وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم : الانسان هو العالم الصغير . وهذا قريب . وضموا اليه أن الله هو العالم الكبير ؛ بناء على أصلهم الكفري في وحدة الوجود ، وأن الله هو عين وجود المخلوقات . فالانسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات . ويتفرع على هذا ما يصيرون اليه من دعوى الربوبية والألوهية المخرجة لهم الى الفرعونية والقرمطية والباطنية

ربما جعلوا « الرسالة » مرتبة من المراتب ، وأنهم أعظم منها فيقرن بالربوبية ، والوحدانية والألوهية ؛ وبالرسالة ، ويصيرون في الفرعونية . هذا إيمانهم . أو يخرجون في أعمالهم أن يصيروا (سدى) لا أمر عليهم ولا نهي ؛ ولا إيجاب ولا تحريم .

والله لا يجوز له خليفة ؛ ولهذا لما قالوا لأبي بكر : يا خليفة الله اقل رحمة
بخليفة الله ؛ ولكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حسبى ذلك . بل
هو سبحانه يكون خليفة لنبيه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أنت
الصاحب فى السفر ، والخليفة فى الأهل ، اللهم اصحبنا فى سفرنا واخلفنا فى
أهلنا » وذلك لأن الله حي ، شهيد ، مهيم ، قيوم ، رقيب ، حفيظ ، غني
عن العالمين ، ليس له شريك ، ولا ظهير ، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه .
والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ، ويكون حاجة المستخلف
إلى الاستخلاف . وسمى « خليفة » لأنه خلف عن الغزو ، وهو قائم خلفه
وكل هذه المامى متفية فى حق الله تعالى ، وهو منزه عنها ؛ فإنه حي قيوم
شديد ، لا يموت ولا يغيب . وهو غنى يرزق ولا يرزق ، يرزق عباده ،
وينصرم ، ويهديهم ، ويعافهم : بما خلقه من الأسباب التى هى من خلقه ،
والتي هى مفتقرة إليه كافتقار المسببات إلى أسبابها . فالفه هو الغنى الحميد ، له ما
فى السموات وما فى الأرض وما بينهما (يسأله من فى السموات والأرض كل يوم
هو فى شأن) (وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله) ولا يجوز أن
أن يكون أحد خلفا منه ، ولا يقوم مقامه ؛ لأنه لاسمى له ، ولا كفء له . فن
جعل له خليفة فهو مشرك به .

وأما الحديث النبوي « السلطان ظل الله فى الأرض ، يأوى إليه كل
ضعيف ومهلوف » وهذا صحيح ، فإن الظل مفتقر إلى آو ، وهو رفيق له

مطابق له نوماً من المطابقة ، والآوى الى الظل المكتنف بالمثل صاحب الظل
فالسلطان عبد الله ، مخلوق ، مفتقر اليه ، لا يستغنى عنه طرفة عين ؛ وفيه من
القُدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني السؤدد والصبديّة التي
بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الأرض وهو أقوى الاسباب
التي بها يصلح أمور خلقه وعباده ، فاذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس
واذا فسد فسدت بحسب فساده ؛ ولا تقسد من كل وجه ؛ بل لا بد من
مصلح ؛ إذ هو ظل الله ؛ لكن الظل تارة يكون كاملاً مانعاً من جميع الأذى.
وتارة لا يمنع الا بعض الأذى. وأما اذا عدم الظل فسد الأمر ، كعدم سر
الربوبية التي بها قيام الأمة الانسانية . والله تعالى أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

فصل

حكّا أصحابنا - كالثقافي أبي يعلى وغيره - عن الامام أحمد في خلافة أبي بكر ، هل ثبتت باختيار المسلمين له ؟ او بالنص الخفي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو البين ؟

« أحدهما » بالاختيار ، وهو قول جمهور العلماء ، والفقهاء ، وأهل الحديث . والمتكلمين : كالمعتزلة ، والأشعرية ، وغيرهم .

و « الثانية » بالنص الخفي ، وهو قول طوائف أهل الحديث ، والمتكلمين ، ويروى عن الحسن البصري . وبعض أهل هذا القول يقولون بالنص الجلي .

وأما قول « الامامية » أنها ثبتت بالنص الجلي على علي . وقول « الزيدية الجارودية » انها بالنص الخفي عليه . وقول « الراوندية » انها بالنص على العباس . فهذه أقوال ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين ؛ وإنما يدين بها . إما جاهل ، وإما ظالم . وكثير ممن يدين بها زنديق .

والتحقيق في « خلافة أبي بكر » وهو الذي يدل عليه كلام أحمد :
 أنها انمقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر
 بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها ؛ وأنه أمر بطاعته وتقويض الأمر
 إليه ، وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته . فهذه الأوجه الثلاثة : الخبر ، والأمر
 والارشاد : ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم .

« فالأول » كقوله : « رأيت كأنى على قلب أنزع منها ، فأتى ابن أبي
 تحافة ، فززع . ذنوباً أو ذنوبين » الحديث ، وكقوله : « كأن ميزانا دلي
 من السماء إلى الأرض . فوزنت بالأمة فرجحت ، ثم وزن صر » الحديث .
 وكقوله : « إدعي لي أباك ، وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً
 لا يختلف عليه الناس من بعدى » ثم قال : « يابى الله والمؤمنون إلا
 أبابكر » . فهذا إخبار منه بأن الله والمؤمنون : لا يقدونها إلا لأبي بكر
 الذى هم بالنص عليه . وكقوله : « أرى الليلة رجلاً صالحاً كان أبابكر
 نيط برسول الله » الحديث ، وقوله : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ،
 ثم تصير ملكاً »

وأما « الأمر » فكقوله : « اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر
 وصر » وقوله : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى »
 وقوله : « للرسالة التي سألتك إن لم أجدها ؟ قال : « فأتى أبابكر » وقوله لأصحاب
 الصدقات : « إذا لم تجدوه أعطوها لأبي بكر » ونحو ذلك .

و « الثالث » تقديمه له في الصلاة ، وقوله : « سدوا كل خوذة في المسجد إلا خوذة أبي بكر » وغير ذلك ، من خصائصه ومزاياه .
وهذه الوجوه الثلاثة ، الثابتة بالسنة دل عليها القرآن .

« فالأول » في قوله : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم) الآية : وقوله : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقوله : (وسيجزي الله الشاكرين) .

والثاني قوله : (استدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) الآية .

والثالث كقوله : (وسيجنبها الأتقي) وقوله : (النبيين والصديقين) وقوله : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) ونحو ذلك .

فثبتت صحة خلافته ، ووجوب طاعته بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، وإن كانت أعا انعدت بالاجماع ، والاختيار . كما أن الله إذا أمر بتولية شخص أو إنكاحه . أو غير ذلك من الأمور معه ؛ فإن ذلك الأمر لا يحصل إلا بمقد الولاية ، والنكاح . والنصوص قد دلت على أمر الله بذلك المقد ، ومحبته له فالنصوص دلت على أنهم مأمورون باختياره ، والمقد له ، وأن الله يرضى ذلك ويحبه . وأما حصول المأمورية المحبوب : فلا يحصل إلا بالامثال . فلما امتثلوا ما أمروا به عقدوا له باختيارهم ، وكان هذا أفضل في حقهم ، وأعظم في درجاتهم .

وقال رحمه الله

فعل

أهل لأهواء في « قتال علي ومن حاربه » علي أقوال :

أما « الخوارج » فتكفر بالطائفتان المقتلتان (١) جميعا .

وأما « الرافضة » فتكفر من قاتل عليا ؛ مع المتواتر عنه من أنه حكم فيهم بحكم المسلمين ، ومنع من تكفيرهم .

ولهم في قتال طلحة ، والزبير ؛ وعائشة ثلاثة أقوال : « أحدها » تفسيق الطائفتين ؛ لا يبينها . وهو قول مرو بن عبيد وأصحابه . و « الثاني » تفسيق من قاتله إلا من تاب ، ويقولون : إن طلحة ، والزبير ، وعائشة تابوا ، وهذا مقتضى ما حكى عن جمهورهم ، كأبي الهذيل ، وأصحابه ، وأبي الحسين وغيرهم .

وذهب بعض الناس إلى تحطيطه في قتال طلحة ؛ والزبير ؛ دون قتال أهل الشام .

ففي الجملة « أهل البدع » : من الخوارج ، والروافض والمعتزلة ؛ ونحوهم : يحملون القتال موجبا لكفر ، أو لفسق .

(١) لغة في التي .

وأما « أهل السنة » فتفقون على عدالة القوم ؛ ثم لهم في التصويب ،
والتخطئة مذاهب لأصحابنا وغيرهم .

« أحدها » أن المصيب علي فقط . و « الثاني » الجميع مصبون .
و « الثالث » المصيب واحد ؛ لا يمينه . و « الرابع » الإمساك عما شجر
ينهم مطلقا ؛ مع العلم بأن عليا وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق ، كما في حديث
أبي سعيد لما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تروق مارقة على حين فرقة من
المسلمين ، فيقتلهم أولى الطائفتين ، بالحق » وهذا في حرب أهل الشام ،
والأحاديث تدل على أن حرب الجبل فتنه ، وأن ترك القتال فيها أولى ، فعلى
هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة . وذلك الشجار بالألسنة ، والأيدى
أصل لما جرى بين الأمة بمد ذلك ؛ في الدين والدنيا . فليعتبر العاقل بذلك ،
وهو مذهب أهل السنة ؛ والجماعة .

وسئل رحمه الله

عن طائفتين من الفلاحين اقتلتا ، فكسرت إحداها الأخرى ؛ وانهزمت
المسكورة ، وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة : فهل يحكم للمقتولين من
المهزومين بالنار ، ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « القاتل
والمقتول في النار » أم لا ؟ وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في
المرحلة ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم يحكم له بالنار ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيئات .

وأما إن كان انهزاه عجزا فقط ، ولو قدر على خصمه لقتله ، فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار » قيل : يا رسول الله ! هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال « إنه أراد قتل صاحبه » فإذا كان المقتول في النار لأنه أراد قتل صاحبه فالمهزم بطريق الأولى ؛ لأنها اشتركا في الإرادة والفعل ، والمقتول أصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ؛ مما إذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لأثم المقاتلة فلأن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة أولى ؛ بل إثم المهزم المصير على المقاتلة أعظم من إثم المقتول في المعركة ، واستحقاقه للنار أشد ؛ لأن ذلك انقطع عمله السيئ بموته ؛ وهذا مصير على الحبث العظيم ؛ ولهذا قالت طائفة من الفقهاء : إن مهزم البناء يقتل إذا كان له طاقة يأوى إليها فيخاف عوده ؛ بخلاف المشن بالجرح منهم فإنه لا يقتل . وسببه أن هذا انكف شره ، والمهزم لم ينكف شره .

وأيضا فالمقتول قد يقال : إنه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب ؛ وإن كان من أهل النار ، ومصيبة الهزيمة دون مصيبة القتل . فظهر أن المهزوم أسوأ حالا من المقتول إذا كان مصرا على قتل أخيه . ومن تاب فإن الله غفور رحيم .

وسئل رحمه الله

عن « البغاة ، والخوارج » : هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد ؟
أم بينهما فرق ؟ وهل فرقت الشريعة بينهما في الأحكام الجارية عليهما ، أم لا ؟
وإذا ادعى مدعي ان الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهم ، إلا في الاسم ؛
وخالفه مخالف مستدلاً بأن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه فرق بين أهل الشام
وأهل النهروان : فهل الحق مع المدعي ؟ أو مع مخالفه ؟

فأجاب : الحمد لله . أما قول القائل : إن الأئمة اجتمعت على أن لا
فرق بينهما إلا في الاسم . فدعوى باطلة ، ومدعى مجازف ، فإن نفي الفرق
إنما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد
وغيرهم : مثل كثير من المصنفين في « قتال أهل البنى » فانهم قد يحملون
قتال أبي بكر لما نعى الزكاة ، وقتال علي الخوارج ، وقتاله لأهل الجمل وصفين
إلى غير ذلك من قتال المنتسبين إلى الاسلام ، من باب « قتال
أهل البنى »

ثم مع ذلك فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة ؛ لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ولا فسق ؛ بل يجتهدون ؛ إما مصيبون ، وإما مخطئون . وذنوبهم مغفورة لهم . ويطلقون القول بأن البينة ليسوا فاسقا

فاذا جعل هؤلاء وأولئك سوا آثم ان تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة [سواء] ؛ ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ، ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة .

وأما جمهور أهل العلم فيفرون بين « الخوارج المارقين » وبين « أهل الجبل وصفين » وغير أهل الجبل وصفين . ممن يمد من البغاة المتأولين . وهذا هو المعروف عن الصحابة ، وعليه عامة أهل الحديث ، والفقهاء ، والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم : من أصحاب مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وغيرهم .

وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تفرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ، ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من

جنس اولئك ؛ فان طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية . وقال في حق الخوارج المارقين : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراتهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فان في قتلهم أجرأ عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » وفي لفظ : « لو يعلم الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكفوا عن الضل » . وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه وروى هذا البخارى من غير وجه ، ورواه أهل السنن والمسائيد ؛ وهي مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، متلقاة بالقبول ، أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة ومن اتبعهم ، واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج .

وأما « أهل الجبل ، وصفين » فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا لامن هذا الجانب ولا من هذا الجانب ، واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة ، وينو أن هذا قتال فتنة .

وكان علي رضي الله عنه مسروراً لقتال الخوارج ، ويروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم ؛ وأما قتال « صفين » فذكر أنه ليس معه فيه نص ؛ وإنما هو رأي رأي آه ، وكان أحيانا يمدح من لم ير القتال .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » فقد مدح الحسن وأثنى عليه بإصلاح الله به بين الطائفتين : أصحاب علي ، وأصحاب معاوية ، وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن ، وأنه لم يكن القتال واجبا ولا مستحبا .

« وقاتل الخوارج » قد ثبت عنه أنه أمر به ، وحض عليه ، فكيف يسوى بين مأمربه وحض عليه ، وبين مامدح تاركه وأثنى عليه ؟ فنسوى بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين ، وبين قتال ذى الخويصرة التيمي وامثاله من الخوارج المارقين ، والحرورية المتدينين : كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين . ولزم صاحب هذا القول أن يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يكفرون أو يفسقون المتقاتلين بالجل وصفين ، كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين ؛ فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين ، مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتولين بالجل وصفين ، والامساك عما شجر بينهم . فكيف نسبة هذا بهذا ؟

وأياضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال « الخوارج » قبل أن يقاتلوا . وأما « أهل البني » فإن الله تعالى قال فيهم : (وإن طائفتان من المؤمنين

اقتلوا فاصلحوا بينهما ، فان بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تنفي إلى أمر الله ، فان فاحت فاصلحوا بينهما بالعدل ؛ واقتطوا ؛ ان الله يحب المقسطين) فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء . فالاعتقال ابتداء ليس مأمورا به ؛ ولكن اذا اقتلوا أمر بالاصلاح بينهم ؛ ثم إن بنت الواحدة قوتلت ؛ ولهذا قال من قال من الفقهاء : إن البغاة لا يبتدئون بقتالهم حتى يقاتلوا . وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم : « أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » وقال : « لئن أدر كتمهم لأقتلهم قتل عاد » .

وكذلك مانعوا الزكاة ؛ فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتلهم ، قال الصديق : والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه . وهم يقاتلون اذا امتنعوا من أداء الواجبات وإن أقروا بالوجوب . ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع إقراره بالوجوب ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد ، كالروايتين عنه في تكفير الخوارج . وأما أهل البني المجرى فلا يكفرون بإتفاق أئمة الدين ؛ فان القرآن قد نص على إيمانهم واخوتهم مع وجود الاعتقال والبني . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن يلحق « معاوية » فماذا يجب عليه ؟ وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث ، وهي إذا « قتل خليفتان فأحدهما ملعون » ؟ وأيضا « إن عمارا تقتله الفئة الباغية » . وقتله عسكر معاوية ؟ وهل سبوا أهل البيت ؟ أو قتل الحجاج شريفا ؟

فأجاب : الحمد لله . من لمن أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — كماوية بن أبي سفيان ، وعمر بن العاص ونحوهما ؛ ومن هو أفضل من هؤلاء : كأبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، ونحوهما ؛ أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة ، والزبير ، وعثمان ، وطى بن أبي طالب ، أو أبي بكر الصديق ، وعمر ، أو عائشة أم المؤمنين ، وغير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين . وتنازع العلماء : هل يعاقب بالقتل ؟ أو مادون القتل ؟ كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع .

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ! لو أفتق أحدكم مثل

أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . واللعنة أعظم من السب . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن المؤمن كقتله » فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله .

وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين ، كما ثبت عنه أنه قال : « خير القرون القرون التي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم » وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من الصلوة بقدر ذلك ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ينزو جيش ، فيقول : هل فيكم من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم . ثم ينزو جيش فيقول : هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم ، وذكر الطبقة الثالثة : فطلق الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما علقه بصحبته .

ولما كان لفظ «الصحبة» فيه عموم وخصوص : كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة ، دون من لم يشركه فيها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم خالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن : « يا خالد لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أقدام ولا نصيفه » فان عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين أنفقوا قبل الفتح فتح الحديبية ، وخالد بن الوليد وغيره من أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقَاتلوا دون أولئك ، قال تعالى : (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح

وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى) والمراد « بالفتح » فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة ، وكان الذين بايعوه أكثر من ألف وأربعمائة ، وهم الذين فتحوها خيراً ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يخل النار أحد بايع تحت الشجرة » .

« وسورة الفتح » الذى فيها ذلك انزلها الله قبل أن تفتح مكة ؛ بل قبل أن يتمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنة ست من الهجرة ، وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور ، وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه إلا الله ؛ مع أنه قد كان كرهه خلق من المسلمين ؛ ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف : أيها الناس ! اتهموا الرأي ، فقد رأيته يوم أبى جندل ولو استطيع أن ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت . رواه البخارى وغيره ، فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين ، وأهل مكة يومئذ مع المشركين ؛ ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان ؛ وقد انزل الله في سورة الفتح : (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين . علقنين رؤسكم ومقصرين لاتخافون . فلم مالم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدم في سورة الفتح أن يدخلوا مكة آمنين ، وانجز مواعده من

العام الثاني ، وأنزل في ذلك : (الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة . فن توهم أن «سورة الفتح» نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا يئس .

« والمقصود » أن أولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم ، حتى قال خالد : « لانسبوا أصحابي » فانهم صحبوه قبل أن يصحبه خالد وأمثاله .

ولما كان « لأبي بكر الصديق » رضي الله عنه من مزية الصحبة ما يتميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح ، الذي رواه البخاري عن أبي الدرداء ، أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام ، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فامتنع عمر ، وجاء أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جرى ؛ ثم إن عمر ندم ، فخرج يطلب أبا بكر في بيته ، فذكر له أنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما جاء عمر أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يفضب لأبي بكر ؛ وقال : « ايها الناس ! إني جئت اليكم فقلت : إني رسول الله اليكم ، فقلتم كذبت ، وقال أبو بكر صدقت فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ ! فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ ! » فإودعي بعدها . فهنا خصه باسم الصحبة ، كما خصه به القرآن في قوله تعالى

(ثاني اثنين إذ هما في النار ؛ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ، فاختار ذلك العبد ما عند الله » فبكى أبو بكر ، فقال : بل تفديك بأنفسنا ؛ وأمواتنا . قال : يفعل الناس يحبون أن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير ، وكان أبو بكر أعلمنا به . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن أمن الناس علينا في صحبتته وذات يده أبو بكر ، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ؛ ولكن أخي وصاحبي ، سدوا كل خوخة في المسجد الاخوخة أبي بكر » وهذا من أصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وأحواله

« والمقصود » ان الصحبة فيها خصوص ومموم . وممومها يندرج فيه كل من رآه مؤمناً به ، ولهذا يقال صحبته منة ؛ وشهراً ، وساعة ، ونحو ذلك .

و« معاوية ، وعمر بن العاص ، وامثالهم » من المؤمنين ؛ لم يتهمهم أحد من السلف بنفاق ؛ بل قد ثبت في الصحيح أن عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال : على أن ينفر لي ما تقدم من ذنبى . فقال :

« يا صمروا أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله » ومعلوم أن الاسلام-
الهادم هو اسلام المؤمنين ؛ لاسلام المنافقين .

وأيضاً فعمرو بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه
وسلم بمد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعاً لا كرهاً ، والمهاجرون لم يكن
فيهم منافق ؛ وإنما كان النفاق في بعض من دخل من الأنصار ؛ وذلك أن
الأنصار هم أهل المدينة ؛ فلما أسلم اشراقهم وجمهورهم احتاج الباقون أن
يظهروا الاسلام نفاقاً ؛ لئلا يظهر الاسلام وظهوره في قومهم . وأما أهل مكة
فكان اشراقهم وجمهورهم كفاراً فلم يكن يظهر الايمان إلا من هو مؤمن
ظاهراً وباطناً ؛ فإنه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجر ؛ وإنما المنافق
يظهر الاسلام لمصلحة دينه . وكان من أظهر الاسلام بمكة يتأذى في دينه ؛
ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر معه أكثر المؤمنين ،
ومنع بعضهم من الهجرة إليه ، كما منع رجال من بني غزوم مثل الوليد بن
الغيرة أخو خالد أخو أبي جهل لأنه ؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقنت لهؤلاء ويقول في قنوته : « اللهم نج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن
هشام . والمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجملها
عليهم ميتناً كسني يوسف » . والمهاجرون من أولهم إلى آخرهم ليس فيهم من
اتهمه أحد بالنفاق ؛ بل كلهم مؤمنون مشهود لهم بالايمان « ولعن
المؤمن كفتله » .

وأما « معاوية بن أبي سفيان وأمثاله » من الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكة : كعكرمة بن أبي جهل ، والحريش بن هشام ، وسهيل بن عمرو ، وصفوان بن أمية ، وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب : هؤلاء وغيرهم ممن حسن إسلامهم باتفاق المسلمين ، ولم يتهم أحد منهم بعد ذلك بنفاق . ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « اللهم علمه الكتاب والحساب ، وقله العذاب » .

وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيراً منه وأفضل ، وهو أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ، ووصاه بوصية معروفة ، وأبو بكر ماض ، ويزيد راكب ، فقال له : يا خليفة رسول الله إني إنا أن تترك وإني أن أنزل . فقال : لست براكب ، ولست بنازل . إني احتسب خطاي في سبيل الله . وكان عمرو بن العاص هو الأمير الآخر والثالث شرحبيل بن حسنة ، والرابع خالد بن الوليد ، وهو أمير المطلق ، ثم عزله عمر ، وولى أبا عبيدة عامر بن الجراح ، الذي ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له أنه أمين هذه الأمة ، فكان فتح الشام على يد أبي عبيدة ، وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص .

ثم لما مات يزيد بن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل أخاه معاوية ، وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة ، وأخبرهم بالرجال ، وأقومهم

بالحق ، وأعلمهم به ، حتى قال على بن أبي طالب رضي الله عنه : كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن اللخرب الحق على لسان عمر وقلبه » وقال : « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » وقال ابن عمر : ما سمعت عمر يقول في الشيء أني لأراه كذا وكذا إلا كان كما رأيته . وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما رأيك الشيطان سالكا فجا الاسلك فجا غير فجاك » . ولا استعمل عمر قط ؛ بل ولا أبو بكر على المسلمين : منافقا ، ولا استعملوا من أقاربها ، ولا كان تأخذها في الله لومة لائم ؛ بل لما قاتلا أهل الردة وأعادوا إلى الإسلام منعوم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم ، وكان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير العراق : لا تستعمل احدا منهم ، ولا تشاورهم في الحرب . فانهم كانوا أمراء أكابر : مثل طليحة الأسدي ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن ، والأشعث بن قيس الكندي ، وامثالهم ، ف هؤلاء لما تخوف أبو بكر وعمر منهم نوع اتفاق لم يولهم على المسلمين .

فلو كان « عمرو بن العاص » « ومعاوية بن أبي سفيان وامثالهما » ممن يتخوف منها اتفاق لم يولوا على المسلمين ؛ بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا ، وقد استعمل على نجران أباسفيان ابن حرب أبامعاوية ، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان

ناثبة على نجران ، وقد اتفق المسلمون على أن اسلام معاوية خير من اسلام
 أيه أبي سفيان ، فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم
 ياتهم على أحوال المسلمين في العلم والعمل ؟ !!! وقد علم أن معاوية وعمر
 ابن العاص وغيرهما كان ينهم من الفتن ما كان ، ولم يهتمهم أحد من أوليائهم ،
 لا محاربهم ، ولا غير محاربهم : بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ؛
 بل جميع علماء الصحابة والتابعين بدمهم متفقون على أن هؤلاء صادقون على
 رسول الله ، مأمونون عليه في الرواية عنه ، والمتفق غير مأمون على النبي
 صلى الله عليه وسلم ؛ بل هو كاذب عليه ، مكذب له .

وإذا كانوا مؤمنين ، محبين لله ورسوله : فن لعنهم فقد عصى الله
 ورسوله ، وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه : أن رجلاً يلقب حماراً ،
 وكان يشرب الخمر ، وكان كلما شرب أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم جلده
 فأتى به إليه مرة ، فقال رجل : لعنه الله ! ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم ؟ ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تلعنوه ، فإنه
 يحب الله ورسوله » . وكل مؤمن يحب الله ورسوله ، ومن لم يحب الله
 ورسوله فليس بمؤمن ، وإن كانوا متفاضلين في الإيعان وما يدخل فيه من
 حب وغيره . هذا مع أنه صلى الله عليه وسلم « لعن الخمر ، وطأها ،
 ومعتصرها ، وشاربها ، وساقها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وآكل ثمنها »
 وقد نهى عن لعنة هذا المعين ، لأن اللعنة من « باب الوعيد » فيحكم به

عموما . وأما العين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة ، أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة ، أو شفاعة مقبولة ، أو غدير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب . فهذا في حق من له ذنب محقق .

وكذلك « حاطب بن أبي بلتعة » فعل ما فعل وكان يسمى إلى مماليكه حتى ثبت في الصحيح أن غلامه قال : يا رسول الله ! والله ليسخن حاطب ابن أبي بلتعة النار . قال : « كذبت ، إنه شهد بدرآ ، والحديية » . وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله والزيير ابن العوام ، وقال لهما : « إئتيا روضة خاخ ، فإن بها ظعينة ، ومعه كتاب » قال علي : فانطلقنا تتمادى بنا خيلنا حتى لقينا الظعينة ، قتلنا : أين الكتاب ؟ فقالت : مامي كتاب . فقلنا لها : لتخرجن الكتاب ، أو لتلقين الثياب ، قال فاخرجته من عقاصها ، فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا كتاب من حاطب إلى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما هذا يا حاطب ؟ !! » فقال : والله يا رسول الله ! ما فعلت هذا ارتدادآ عن ديني ، ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام ؛ ولكن كنت امرأة ملصقا في قريش ، ولم أكن من انفسها ، وكان من معك من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم أهاليهم بمكة ، فاحيت إذ فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم يدا يحمون بها قرايجي . وفي لفظ : وعلمت أن ذلك لا يضرك . يعني لأن الله ينصر رسوله والذين آمنوا . فقال عمر : دعني

أضرب عنق هذا المنافق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه قد شهد بدرآ ، وما يدريك ان الله قد اطاع على أهل بدر فقال لهم : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر .

فدل ذلك على أن الحسنة العظيمة ينفر الله بها السيئة العظيمة ، والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وأمثال ذلك ؛ مع قوله : (إن الدين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيراً)

ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص ، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص ؛ ولا يشهد لمع مجرد الظن من اندراجهم في العموم ؛ لأنه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب ؛ لقوله تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) والبدل إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن استحق العقاب على سيئاته فإن الله يثبته على حسناته ، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه ؛ وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمنزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر ، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها وإن صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الأيمان شيء . وهذه أقوال فاسدة ، مخالفة للكتاب ، والسنة المتواترة ، واجماع الصحابة .

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصاة أحد من الصغابة ولا القراية ولا السابقين ولا غيرهم ؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم ، والله تعالى ينفّر لهم بالتوبة ، ويرفع بها درجاتهم ، وينفّر لهم بحسنات ماحية ، أو يغير ذلك من الأسباب ، قال تعالى : (والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون . لهم ما يشاءون عند ربهم ، ذلك جزاء المحسنين ؛ ليكفر الله عنهم أسوأ الذى عملوا ، ويجزيهم أجرهم باحسن الذى كانوا يعملون) وقال تعالى : (حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والذى ، وأن أعمل صالحا ترضاه ، وأصلح لى فى ذرىتى ؛ إنى تبت اليك ؛ وإنى من المسلمين . أولئك الذين تقبل عنهم أحسن ما عملوا ؛ وتجاوز عن سيئاتهم فى أصحاب الجنة) .

ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء : إنهم معصومون من الاصرار على الذنوب . فأما الصديقون ، والشهداء ؛ والصالحون : فليسوا بمعصومين . وهذا فى الذنوب المحققة . وأما ما اجتهدوا فيه : فتارة يصيبون ، وتارة يخطئون . فاذا اجتهدوا فاصابوا فلم أجرا ، وإذا اجتهدوا واخطئوا فلم أجرا على اجتهدهم ، وخطؤهم منفور لهم . وأهل الضلال يحملون الخطأ والاثم متلازمين : فتارة يفلون فيهم ؛ ويقولون : إنهم معصومون . وتارة يحفون عنهم ؛ ويقولون : أنهم باغون بالخطأ . وأهل العلم والايان لا يصمون . ولا يؤثمون .

ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال . فطائفة سبت السلف ولعنهم ؛ لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبا ، وإن من فعلها يستحق اللعنة ؛ بل قد يفسقونهم ؛ أو يكفرونهم ، كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، ومن تولاهما ، ولعنوم ، ومبوم ، واستحلوا قتالهم . وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقرآته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية » وقال صلى الله عليه وسلم : (تمرق مارقة على فرقة من المسلمين ، فتقاتلها أولى الطائفتين لأجل الحق » وهؤلاء هم المارقة الذين سرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وكفروا كل من تولاه . وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين : فرقة مع على ، وفرقة مع معاوية . فقاتل هؤلاء عليا وأصحابه ، فوقع الأمر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح أنه قال عن الحسن ابنه : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » « فأصلح الله به بين شيعة على وشيعة معاوية .

وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه ميذاً بذلك ؛ لأجل أن ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ، ويرضاه الله ورسوله . ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الأمر كذلك ؛ بل يكون الحسن قد ترك الواجب ، أو الأحب إلى

الله . وهذا النص الصحيح الصريح يبين أن ما فعله الحسن محمود ، مرضى الله
ورسوله ، وقد ثبت في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضمه على
نخذه ، ويضع أسامة بن زيد ، ويقول : « اللهم اني أحبها ، وأحب من
يحبها » وهذا أيضاً مما ظهر فيه محبته ودعوته صلى الله عليه وسلم ؛ فانها كانا
أشد الناس رغبة في الأمر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم به الحسن ، وأشد
الناس كراهة لما يخالفه

وهذا مما يبين أن القتلى من أهل صفين لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه عليه
وسلم بمنزلة الخوارج المارقين ، الذين أمر بقتلهم ، وهؤلاء مدح الصلح بينهم
ولم يأمر بقتلهم ؛ ولهذا كانت الصحابة والأئمة متفقين على قتال الخوارج المارقين ،
وظهر من علي رضي الله عنه السرور بقتلهم ؛ ومن روايته عن النبي صلى الله
عليه وسلم الأمر بقتلهم : ما قد ظهر عنه وأما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه أثر ، ولم يظهر فيه سرور ؛ بل ظهر منه الكآبة ،
وتمنى أن لا يقع ، وشكر بعض الصحابة ، وبرأ الفريقين من الكفر والنفاق ،
وأجاز الترحم على قتلى الطائفتين ، وأمثال ذلك من الأمور التي يعرف بها اتفاق
علي وغيره من الصحابة على أن كل واحدة من الطائفتين مؤمنة .

وقد شهد القرآن بأن ائصال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان بقوله تعالى :
(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت إحداهما على

الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فابت فأصلحوا بينها بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون (فسامم « مؤمنين » وجعلهم « إخوة » مع وجود الاقتال والبنى .

والحديث المذكور « إذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملمون » كذب مفترى لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ، ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة

و « معاوية » لم يدع الخلافة ؛ ولم يبايع له بها حين قاتل علياً ، ولم يقاتل على أنه خليفة ، ولا أنه يستحق الخلافة ، ويقولون له بذلك ، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه ، ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يتدنوا علياً وأصحابه بالقتال ، ولا يملوا .

بل لما رأى على رضي الله عنه وأصحابه انه يحب عليهم طاعته ومبايعته ، إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد ، وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب ، وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب ، فتحصل الطاعة والجماعة .

وهم قالوا : إن ذلك لا يجب عليهم ، وأنهم إذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا : لأن عثمان قتل مظلوماً باتفاق المسلمين ، وقتلته في عسكر علي ، وهم غالبون

لهم شوكة ، فاذا امتننا ظلمونا واعتدوا علينا . وعلي لا يمكنه دفعهم ، كما لم يمكنه
الدفع عن عثمان ؛ وإنما علينا أن نبايع خليفة يقدر على أن ينصفنا ويمذل
لنا الانصاف .

وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وعثمان ظنونا كاذبة ، برأ الله منها
علياً ، وعثمان : كان يظن بعلي أنه أمر بقتل عثمان ، وكان علي يحلف وهو البار
الصادق بلايين أنه لم يقتله ، ولا رضى بقتله ، ولم يحال على قتله . وهذا معلوم
بلا ريب من علي رضى الله عنه . فكان أناس من محبي علي ومن مبغضيه يسمعون
ذلك عنه : فحبوه يقصدون بذلك الطمن على عثمان بأنه كان يسحق القتل ، وإن
علياً أمر بقتله . ومبغضوه يقصدون بذلك الطمن على علي ، وأنه أمان على قتل
الخليفة المظلوم الشهيد ، الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ، ولم يسفك دم مسلم
في الدفع عنه ، فكيف في طلب طاعته ؟ وأمثال هذه الأمور التي يتسبب
بها الزائغون على المنتسبين العمانية ، والمالوية .

وكل فرقة من المنتسبين مقررة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفاً لعلي بالخلافة ،
ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي رضى الله عنه ؛ فإن فضل
علي وسابقيته ، وعلمه ، ودينه . وشجاعته ، ومسائر فضائله : كانت عندهم ظاهرة
معروفة ، كفضل إخوانه : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وغيرهم . رضى الله عنهم

ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد ، وسعد كان قد ترك هذا الأمر .
 وكان الأمر قد انحصر في عثمان وعلى ؛ فلما توفي عثمان لم يبق لها معين إلا على
 رضى الله عنه ؛ وإنما وقع الشر بسبب قتل عثمان ، فحصل بذلك قوة أهل الظلم
 والمدون ومنصف أهل العلم والايمن ، حتى حصل من الفرقة والاختلاف
 ما صار يطاع فيه من غيره أولى منه بالطاعة ؛ ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ،
 ونهى عن الفرقة والاختلاف ؛ ولهذا قيل : ما يكرهون في الجماعة خير مما
 يجمعون من الفرقة .

وأما الحديث الذى فيه « أن عماراً تقتله الفئة الباغية » فهذا الحديث قد
 طعن فيه طائفة من أهل العلم ؛ لكن رواه مسلم في صحيحه ، وهو في بعض نسخ
 البخاري : قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان ، كما قالوا : بنى
 ابن عفان بأطراف الأصل . وليس بشيء ؛ بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فهو حق كما قاله ، وليس في كون عماراً تقتله الفئة الباغية ما ينافى ما ذكرناه ،
 فإنه قد قال الله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ،
 فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تقيء الى أمر الله ، فإن
 قامت فاصلحوا بينهما بالعدل ؛ وأقسطوا ان الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون
 أخوة فاصلحوا بين أخويكم) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبنى مؤمنين
 إخوة ؛ بل مع أمره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين ، وليس كل ما كان

بنيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان، ولا يوجب لعنتهم؛
كفيع يخرج ذلك من كان من خير القرون ١٩

وكل من كان باغيا ، أو ظالما ، أو ممتديا ، أو مرتكبا ما هو ذنب
فهو « قسبان » متأول ، وغير متأول ، فالتأول المجتهد : كأهل العلم
والدين ، الذين اجتهدوا ، واعتقد بعضهم حل أمور ، واعتقد الآخر تحريمها
كما استحل بعضهم بعض أنواع الأشرية ، وبعضهم بعض المعاملات الربوية
وبعضهم بعض عقود التحليل والمتمعة ، وأمثال ذلك ، فقد جرى ذلك وأمثاله
من خيار السلف . فهو لاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم يخطئون ، وقد
قال الله تعالى : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيح
أن الله استجاب هذا الدعاء .

وقد أخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام أنهما حكما في الحرب ،
وخص أحدهما بالعلم والحكم ، مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحكم . والعلماء
ورثة الأنبياء ، فإذا فهم أحدهم من المسئلة ما لم يفهمه الآخر لم يكن بذلك
ملوما ولا مانعا لما عرف من علمه ودينه ، وإن كان ذلك مع العلم بالحكم
يكون إثما وظلما ، والاصرار عليه فسقا ، بل متى علم تحريمه ضرورة كان
تحليله كفرا . فالبغي هو من هذا الباب ..

أما إذا كان الباغي مجتهداً ومتأولاً ، ولم يتبين له أنه باغ . بل اعتقد انه على الحق وان كان غطثا في اعتقاده : لم تكن تسميته « باغيا » موجبة لأثمه ، فضلا عن أن توجب فسقه . والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين ؛ يقولون : مع الأمر بقتالهم قاتلنا لهم لدفع ضرر بينهم : لاعتقوبتهم لهم ؛ بل لمنع من العدوان . ويقولون : إنهم باقون على العدالة ؛ لا يفسقون . ويقولون هم كثير المكلف ، كما يمنع العبي والمجنون والناسي والمنمى عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم ؛ بل تمنع البهائم من العدوان . ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع أنه لا إثم عليه في ذلك ، وهكذا من رفع الى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والباغي المتأول يجلد عند مالك والشافعي وأحمد ونظائره متعددة .

ثم بتقدير أن يكون « البنى » بغير تأويل : يكون ذنبا . والذنوب تزول عقوبتها بأسباب متعددة : بالחסنات الماحية ، والمعاصي الكفرة ، وغير ذلك .

ثم « إن عماراً قتلته الفئة الباغية » ليس نصا في أن هذا اللفظ لماوية وأصحابه ؛ بل يمكن أنه أريد به تلك المصابة التي حملت عليه حتى قتلته ، وهي طائفة من المسكر ، ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمها . ومن المعلوم أنه

كان في المسكر من لم يرض بقتل عمار : كعبد الله بن عمرو بن العاص .
وغيره ؛ بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار ، حتى معاوية ، وعمرو .

ويروى أن معاوية تأول أن النبي قتله هو الذي جاء به ؛ دون مقاتله ؛
وأن علياً رد هذا التأويل بقوله : فنحن إذاً قتلنا حزة . ولا ريب أن ما قاله
علي هو الصواب ؛ لكن من نظر في كلام المتناظرين من العلماء الذين ليس
بينهم قتال ولا ملك ، وأن لهم في النصوص من التأويلات ما هو أضعف من
معاوية بكثير . ومن تأول هذا التأويل لم ير أنه قتل عمارا ، فلم يعتقد أنه
باغ ، ومن لم يعتقد أنه باغ وهو في نفس الأمر باغ : فهو متأول مخطيء .

والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل عماراً ؛ لكن لهم قولان
مشهوران كما كان عليهما أكبر الصحابة : منهم من يرى القتال مع عمار
وطاقته ، ومنهم من يرى الإمساك عن القتال مطلقاً . وفي كل من الطائفتين
طوائف من السابقين الأولين . ففي القول الأول عمار ، وسهل بن حنيف ،
وأبو أيوب . وفي الثاني سعد بن أبي وقاص ؛ ومحمد بن مسلمة ؛ وأسامة بن
زيد ، وعبد الله بن عمر ونحوهم . ولعل أكثر الأكاير من الصحابة كانوا
على هذا الرأي ؛ ولم يكن في المسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي
وقاص ، وكان من القاعدين .

و « حديث عام » قد يحتاج به من رأى القتال ؛ لأنه إذا كان قاتلوه بغاة فالله يقول : (فقاتلوا التي تبني) . والمتمسكون يحتجون بالأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في « أن القمود عن الفتنة خير من القتال فيها » وتقول : إن هذا القتال ونجوه هو قتال الفتنة ؛ كما جاءت أحاديث صحيحة تبين ذلك ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ؛ ولم يرض به ؛ وإنما رضي بالصلح ؛ وإنما أمر الله بقتال الباغي ؛ ولم يأمر بقتاله ابتداء ؛ بل قال : (وإن طائفتان من المؤمنين اختلفوا فاصلحوا بينهما ؛ فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفر إلى أمر الله فإن فاعت فاصلحوا بينهما بالعدل ؛ وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) قالوا : والاعتقال الأول لم يأمر الله به ؛ ولا أمر كل من بنى عليه أن يقاتل من بنى عليه ؛ فإنه إذا قتل كل باغ كفر ؛ بل غالب المؤمنين ؛ بل غالب الناس ؛ لا يخلو من ظلم وبنى ؛ ولكن إذا اختلفت طائفتان من المؤمنين فالواجب الإصلاح بينهما ؛ وإن لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال ، فإذا بنت الواحدة بعد ذلك قوتلت ؛ لأنها لم تترك القتال ؛ ولم تجب إلى الصلح ؛ فلم يندفع شرها إلا بالقتال . فصار قتالها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يندفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » . قالوا : فبتقدير أن جميع المسكر بغاة فلم تؤمر بقتالهم ابتداء ؛ بل أمرنا بالإصلاح

ينهم . و «أيضا» ، فلا يجوز قتالهم إذا كان الذين مع عن ناكين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضعيف الطاعة له .

و «المقصود» أن هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ، ولا يوجب فسقه .

وأما «أهل البيت» فلم يسبوا قط . والله الحمد .
ولم يقتل الحجاج أحدًا من بني هاشم ، وإنما قتل رجلاً من أشرف العرب ، وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها ؛ حيث لم يروه كفوا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها ؛ فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض : فما حكم الله تعالى فيهم ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات ، وأكبر المنكرات ، قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تعون إلا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وإذا كروا نعمة الله

عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ؛ فأصبحتم بنعمة اخوانا . وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ؛ كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات ؛ وأولئك لهم عذاب عظيم . يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتكم ببدل إيمانكم فذوقوا المذاب بما كنتم تكفرون) . وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ماصار ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً ، يضرب بعضكم رقاب بعض » فهذا من الكفر ؛ وإن كان المسلم لا ينكفر بالذنوب ، قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تنفيء إلى أمر الله ، فإن قامت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا ؛ إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة ، فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون) فهذا حكم الله بين المقتتلين من المؤمنين : أخبر أنهم إخوة ، وأمر أولاً بالأصلاح بينهم إذا اقتتلوا (فإن بنت إحداهما على الأخرى) ولم يقبلوا الاصلاح (فقاتلوا التي تبنى حتى تنفيء إلى أمر الله ، فإن قامت فأصلحوا بينهما بالعدل) فأمر بالأصلاح بينهم بالعدل بعد أن (تنفيء إلى أمر الله) أي ترجع إلى أمر الله . فمن رجع إلى أمر الله وجب أن يعدل بينه وبين خصمه ، ويقسط بينهما . فقبل أن تقاتل الطائفة الباغية وبعد اقتتالها أمرنا بالأصلاح بينهما مطلقاً : لأنه لم تقهر إحدى الطائفتين بقتال .

وإذا كان كذلك فالواجب أن يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي
 أمر الله به ورسوله ، ويقال لهذه : ماتتكم من هذه ؟ ولهذه : ماتتكم
 من هذه ؟ فإن ثبت على إحدى الطائفتين أنها اعتدت على الأخرى : باتلاف
 شيء من الأقس ، والأموال : كان عليها ضمان ما أتلفته . وإن كان هؤلاء
 اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تفاوضوا بينهم ، كما قال الله تعالى :
 (كتب عليكم القصاص في النفس بالنفس ، والعرض بالعرض ، والبند بالبند ، والأذى
 بالأذى) وقد ذكرت خلافة من السلف أنها نزلت في مثل ذلك في طائفتين اقتلتا
 فأمرهم الله بالمقاصة ، قال : (فمن عفي له من أخيه شيء) والعفو الفضل
 فإذا فضل لواحدة من الطائفتين شيء على الأخرى (فاتباع بالمعروف) والذي
 عليه الحق يؤديه بإحسان . وأن تمنع أن تضمن واحدة للأخرى ، فيجوز
 أن يتحمل الرجل حمالة يؤديها لصلاح ذات البين ، وله أن يأخذها بمد ذلك
 من زكاة المسلمين ، ويسأل الناس في إقامته على هذه الحالة وإن كان غنيا .
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لقبصة بن خارق الهلالي : « يا قبصة إن المسئلة
 لا تحمل الاثلاثه : رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سداداً
 من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة ؛ فانه يقوم ثلاثة من ذوى الحجي
 من قومه ؛ فيقولون : قد أصاب فلاناً فاقة ، فيسأل حتى يجد قوماً من عيش
 وسداداً من عيش ؛ ثم يمسك . ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد حالته
 ، ثم يمسك . . والواجب على كل مسلم قادر أن يسعى في الإصلاح بينهم
 ويأمرهم بما أمر الله به مهما أمكن

ومن كان من الطائفتين يظن أنه مظلوم مبني عليه فإذا صبر وعنى أعزه الله ونصره ؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما زاد الله عبداً بغير إيعاز ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله ؛ ولا تقصت صدقة من مال » وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى : (إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق ، أولئك لهم عذاب أليم . ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة ؛ فإن البني مصرعه ، قال ابن مسعود : ولو بني جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكاً . ومن حكمة الشر

فضى الله أن البني يصرع أهله وإن على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى : (إنما بنيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) الآية ، وفي الحديث : « مامن ذنب أخرى أن يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البني ، وما حسنة أخرى أن يجعل لصاحبها الثواب من صلة الرحم » فمن كان من إحدى الطائفتين باغياً ظالماً فليتب الله وليتب . ومن كان مظلوماً مبغياً عليه وصبر كان له البشرى من الله ، قال تعالى : (وبشر الصابرين) قال عمرو بن أوس : هم الذين لا يظلمون إذا ظلموا ، وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم : (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم

شيئا) وقال يوسف عليه السلام لما فعل به اخوته ما فعلوا فصبر واتقى
حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه (وقالوا : أثثك لأنك يوسف !)
قال : أنا يوسف ، وهذا أخى قد من الله علينا ، أنه من يتقى
ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) فن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم
بصدق وعدل ، ولم يتمد حدود الله ، وصبر على اذى الآخر وظلمه :
لم يضره كيد الآخر ؛ بل ينصره الله عليه .

وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا ، فكل من الطائفتين ان يستنفر الله
ويتوب اليه فإن ذلك يرفع المذاب ، وينزل الرحمة ، قال الله تعالى :
(وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون)
وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكثر من الاستغفار
جعل الله له من كل هم فرجا ، ومن كل ضيق مخرجا ، ورزقه من حيث
لا يحتسب » قال الله تعالى : (آل ، كتاب أحكمت آياته ، ثم فصلت
من لذل حكيم خبير . أن لاتبدوا الا الله اننى لكم منه نذير وبشير .
وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ،
ويوت كل ذي فضل فضله) .

وسئل رحمه الله تعالى

عن طائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ يتداعيان بدعوة الجاهلية : كأسد وهلال ، وثعلبة ، وحرام ، وغير ذلك . وبينهم أحقاد ودماء ؛ فاذا ترامت الفشتان سعى المؤمنون بينهم لقصد التأليف ، واصلاح ذات البين ؛ فيقول أولئك الباغون : إن الله قد أوجب علينا طلب الشار بقوله : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - الى قوله - والجروح قصاص) ثم إن المؤمنين يرفونهم أن هذا الأمر يفضى الى الكفر : من قتل النفوس ، ونهب الأموال . . فيقولون : نحن لنا عليهم حقوق ، فلا تفارق حتى نأخذ ثأرنا بسيوفهم ، ثم يحملون عليهم ، فن اتصر منهم بنى وتمدى وقتل النفس ، ويفسدون في الأرض : فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها ، بعد أمرهم بالمعروف ؟ أو ما ذا يجب على الامام أن يفعل بهذه الطائفة الباغية ؟

فأجاب : الحمد لله : قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع ، حتى قال صلى الله عليه وسلم « إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار . قيل يا رسول الله ! هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال :

انه أراد قتل صاحبه » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » وقال صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . إلا ليلغ الشاهد منكم النائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع » .

والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله ، حيث قال : (وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تفيء الى أمر الله ، فإن قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنا المؤمنون أخوة ، فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين ، كما أمر الله تعالى . والإصلاح له طرق .

« منها » أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فإن النرم لاصلاح ذات البين ، يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم ، كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق : « إن المسئلة لا تحل الا لثلاثة : لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ، ثم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه ، فيقولون : قد أصابت فلانا فاقة ، فيسأل ؛

حتى يجد قواما من عيش ، وسددا من عيش ، ثم يسلك ، وما سوى ذلك من المسئلة فإنه يأكله صاحبه سحتا .

ومن طرق الصلح أن تغفو إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض مالهما عند الأخرى من الدماء والأموال (فن عفا وأصلح فأجره على الله إن لا يحب الظالمين) .

ومن طرق الصلح أن يحكم بينهما بالعدل ، فينظر ما ألتفته كل طائفة من الأخرى من النفوس والأموال ، فيتقاصان (الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأثني بالأثني) وإذا فضل لاحداهما على الأخرى شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان : فإن كان يجهل عدد القتلى ، أو مقدار المال : جعل المجهول كالمدوم . وإذا ادعت إحداهما على الأخرى بزيادة : فإما أن تحلفها على نفي ذلك ، وإما أن تبقيع البيعة ، وأما تتنح عن اليمين فيقضى برد اليمين أو النكول .

فإن كانت إحدى الطائفتين تبغي بأن تتنح عن العدل الواجب ، ولا تجب إلى أمر الله ورسوله ، وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الأخرى وإتلاف النفوس والأموال ، كما جرت عادتهم به ؛ فإذا لم يقدر على كفها إلا بالقتل قوتلت حتى تبقى إلى أمر الله ؛ وإن أمكن أن تلزم بالعدل بدون القتال

مثل أن يعاقب بعضهم ، أو يجبس ؛ أو يقتل من وجب قتله منهم ، ونحو ذلك : حمل ذلك ، ولا حاجة الى القتال .

وأما قول القائل : إن الله أوجب علينا طلب الثأر . فهو كذب على الله ورسوله ؛ فإن الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض أن يستوفي ذلك ؛ بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا ندب فيها الى العفو ، فقال تعالى : (والجروح قصاص ؛ فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (فنصف ما فرضتم ، الا أن يعفون ، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح)

وأما قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح القصاص فن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) فهذا مع أنه مكتوب على بني اسرائيل ، وان كان حكمنا حكمهم مما لم ينسخ من الشرائع : فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون متكافأ دماؤهم ، وم يد على من سواهم » . (فالنفس بالنفس) وان كان القاتل رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوقي طارف ، وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا ، أو هذا غنيا وهذا فقيرا ، وهذا عربيا وهذا عجميا ، أو هذا هاشميا وهذا قرشيا . وهذا ردلا كان عليه

أهل الجاهلية من أنه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عدداً من القبيلة الأخرى غير قبيلة القتال ، وإذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله إذا كان رئيساً مطاعاً فابطل الله ذلك بقوله : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فالكتاب عليهم هو العدل ، وهو كون النفس بالنفس ؛ إذ الظلم حرام . وأما استيفاء الحق فهو إلى المستحق . وهذا مثل قوله : (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ، فلا يسرف في القتل) أى لا يقتل غير قاتله .

وأما إذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله ، فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت : فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القتال الظالم الفاجر ، وإذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الأمير قتالهم ؛ وإن لم يكن لهم شوكة : عرف من امتنع من حكم الله ورسوله ، وألزم بالعدل .

وأما قولهم : لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة . فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة ، فإن حكم الله ورسوله يأتي على هذا .

وأما من قتل أحداً من بعد الاصطلاح ، أو بعد المهادنة والمعاقبة : فهذا يستحق القتل ، حتى قالت طائفة من العلماء : إنه يقتل حداً ، ولا يجوز العفو عنه لأولياء المقتول . وقال الأكثرون : بل قتله قصاص ، والخيار فيه إلى أولياء المقتول .

وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة ، وان لم يمكن كـف
صنيعهم إلا بقتالهم قوتلوا ، وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينعمهم من
البنى والمدوان وتقض العهد والميثاق ، قال صلى الله عليه وسلم : « ينصب
لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته ، فيقال : هذه غدره فلان »
وقد قال تعالى : (فن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمسروف وأداء إليه
ياحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب
أليم) قالت طائفة من العلماء الممتدئ هو القاتل بعد القفو ، فهذا يقتل حتما .
وقال آخرون : بل ييذب بما ينعمه من الاعتداء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أقوام لم يصلوا ولم يصوموا ، والذي يصوم لم يصل ، وما لهم حرام ،
ويأخذون أموال الناس ، ويكرمون الجار والضعيف ، ولم يعرف لهم مذهب ،
وهم مسلمون ؟

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء وإن كانوا تحت حكم ولاية الأمور فانه يجب أن
يأمرهم بإقامة الصلاة ، ويماقبوا على تركها . وكذلك الصيام . وإن أقروا
بوجوب الصلاة الخمس وصيام رمضان والزكاة المفروضة ؛ وإلا فن لم يقر بذلك
فهو كافر ، وإن أقروا بوجوب الصلاة وامتنعوا عن إقامتها عوقبوا حتى

يقيمونها ، ويجب قتل كل من لم يصل إذا كان بالنار عاقلاً عند جماهير العلماء ،
كالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك تقام عليهم الحدود .

وإن كانوا طائفة ممتعة ذات شوكة ؛ فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا أداء
الواجبات الظاهرة والمتواترة : كالصلاة ، والصيام ، والزكاة ، وترك المحرمات .
كالزنا ، والربا ، وقطع الطريق . ونحو ذلك . ومن لم يقر بوجوب الصلاة
والزكاة فإنه كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل . ومن لم يؤمن بالله ورسوله واليوم
الآخر والجنة والنار فهو كافر أكفر من اليهود والنصارى . وعقوق الوالدين
من الكبائر الموجبة للنار .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أقوام مقيمون في الثغور ، ينيرون على الأرمن وغيرهم ، ويكسبوا
المال ينفقون على الحجر والزنا : هل يكونون شهداء إذا قتلوا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كانوا إنما ينيرون على الكفار المحاربين ، فأعمال
الأعمال بالنيات . وقد قالوا بإرسال الله الرجل يقاتل شجاعة . ويقاوم
حمية ؛ ويقاوم رياء : فأبي ذلك في سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل لتكون كلمة
الله هي العليا فهو في سبيل الله » فإن كان أحدهم لا يقصد إلا أخذ المال ،

وانفاقه في المعاصي : فهو لاء فساق مستحقون للوعيد . وإن كان مقصودهم أن تكون كلمة الله هي العليا ؛ ويكون الدين لله : فهو لاء مجاهدون ؛ لكن إذا كانت لهم كباثر كان لهم حسنات وسيئات . وأما ان كانوا ينيرون على المسلمين الذين هناك : فهو لاء مفسدون في الأرض ؛ يحاربون الله ورسوله ؛ مستحقون للمقوبة البليغة في الدنيا والآخرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن جندي مع أمير ، وطلع السلطان إلى الصيد ، ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم ، فطلع إلى الجبل فوجد ثلاثين قرا فحربوا ، فقال الأمير : سوقوا خلفهم ، فردوا عليهم ليحاربوا ، فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات : فهل عليه شيء أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دماهم وأموالهم بنير حق ، وقد طلبوا ليقام فيهم أمر الله ورسوله : فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ، ولا شيء على من قتله على الوجه المذكور : بل المحاربون يستوى فيهم الماؤون والمباشرين عند جمهور الأئمة : كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد . فن كان معاونا كان حكمه حكمهم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الأخوة » التي يملها بعض الناس في هذا الزمان . والتزام كل منهم بقوله : إن مالي مالك ، ودمي دمك ، وولدي ولدي ، ويقول الآخر كذلك ، وشرب أحدم دم الآخر : فهل هذا الفعل مشروع ، أم لا ؟ وإذا لم يكن مشروعا مستحسنا : فهل هو مباح ، أم لا ؟ وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالأخوة الحقيقية ، أم لا ؟ وما معنى الأخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعا باتفاق المسلمين ؛ وإنما كان أصل الأخوة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار ، وحالف بينهم في دار أنس بن مالك ، كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف ، حتى قال سعد لعبد الرحمن : خذ شطري مالي ، واختر إحدى زوجتي حتى أطلقها وتنكحها فقال عبد الرحمن : بارك الله لك في مالك وأهلك ، دلوني على السوق . وكما آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء . وهذا كله في الصحيح .

وأما ما يذكر بعض المصنفين في « السيرة » من ان النبي صلى الله عليه وسلم أخى بين على وأبى بكر ، ونحو ذلك : فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه ؛ فإنه لم يزوج بين مهاجر ومهاجر ، وأنصاري وأنصاري ، وإنما أخى بين المهاجرين والأنصار ، وكانت المواخاة والمحالفة يتوارثون بها دون أقاربهم ، حتى أنزل الله تعالى : (وألوه الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فصار الميراث بالرحم دون هذه المواخاة والمحالفة .

وتنازع العلماء في مثل هذه المحالفة والمواخاة : هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب والموالي ؟ على قولين : « أحدهما » يورث بها ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين ، لقوله تعالى : (والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم) . « والثاني » لا يورث بها بحال ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة .

وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام أن يتأخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار ؟ فقليل : ان ذلك منسوخ ، لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام إلا شدة » ولأن الله قد جعل المؤمنين إخوة بنص القرآن ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو

المسلم « لا يسلمه ، ولا يظلمه ، والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحبه لنفسه ؛ فمن كان قائماً بواجب الإيمان كان أخاً لكل مؤمن ، ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه ، وإن لم يجر بينهما عقد خاص ؛ فإن الله ورسوله قد عقدا الآخرة بينهما بقوله : (انما المؤمنون اخوة) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ودبت أنى قد رأيت اخوانى » .

ومن لم يكن خارجاً عن حقوق الإيمان وجب أن يعامل بموجب ذلك ، فيحمد على حسناته : ويوالى عليها ، وينهى عن سيئاته ، ويحارب عليها بحسب الامكان ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » قلت يا رسول الله ! أنصره مظلوماً ، فكيف أنصره ظالماً ؟ قال : « تمنعه من الظلم ، فذلك نصرك إياه » .

والواجب على كل مسلم أن يكون حبه وبغضه ، وموالاته ومعاداته : تابعا لأمر الله ورسوله . فيحب ما أحبه الله ورسوله ، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ، ويوالى من يوالى الله ورسوله ، ويمادى من يمدى الله ورسوله . ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يمدى عليه من سيئات عومل بموجب ذلك ، كفساق أهل الملة ؛ إذ هم مستحقون للثواب والعقاب ، والموالاة والمعاداة ، والحب والبغض ؛ بحسب ما فيهم من البر والفجور . فإن (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) .

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة ، بخلاف الخوارج والمعتزلة ، وبخلاف
الرجثة والجهمية ؛ فإن أولئك يميلون إلى جانب ، وهؤلاء إلى جانب .
وأهل السنة والجماعة وسط . ومن الناس من يقول : تشرع تلك المؤاخاة
والمخالفة ، وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة ؛

لكن لانزاع بين المسلمين في أن ولد أحدهما لا يصير ولد الآخر بآرثه
مع أولاده . والله سبحانه قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى
الرجل ولد غيره ، قال الله تعالى : (ما جعل الله لرجل من قبلين في جوفه ،
وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم)
وقال تعالى : (أعدموا لآبائهم حسبهم عند الله فإن لم تعلموا آباءهم
فأخوانكم في الدين)

وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مال الآخر يورث عنه ماله ؛ فإن
هذا ممتنع من الجانبين ؛ ولكن إذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف
فيه الآخر من ماله فهذا جائز ، كما كان السلف يفعلون ، وكان أحدهما يدخل
بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيته ؛ لعلهم بطيب نفسه بذلك ، كما
قال تعالى : (أو صدقكم) .

وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر . فهذا لا يجوز بحال ، وأقل
ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الإثم والعدوان :

إما على فواحش . أوجبة شيطانية . كحبة المردان ونحوهم ، وإن اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في الصنائع ونحوها . وأما تعاون على ظلم الغير ، وأكل مال الناس بالباطل ؛ فإن هذا من جنس مواخاة بعض من ينتسب إلى المشيخة والسلوك للنساء ، فيواخي أحدهم المرأة الأجنبية ، ويخلو بها . وقد أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش . فثل هذه المواخاة وأمثالها مما يكون فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان : حرام باتفاق المسلمين .

وأما النزاع في مواخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى ، بحيث تجمعها طاعة الله ، وتفرق بينهما مصلية الله ، كما يقولون : تجمعنا السنة ، وتفرقنا البدعة . فهذه التي فيها النزاع . فأكثر العلماء لا يرونها ، استثناء بالمواخاة الإيمانية التي عقدها الله ورسوله ؛ فإن تلك كافية محصلة لكل خير ؛ فينبغي أن يجتهد في تحقيق أداء واجباتها ؛ إذ قد أوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع إذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة

وأما إن تقال على المشاركة في الحسنات والسيئات ، فمن دخل منعها الجنة أدخل صاحبه ، ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض ؛ فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ، ولا يمكن الوفاء بها ؛ فإن الشفاعة لا تكون

الا باذن الله ، والله اعلم بما يكون من حالهما ، وما يستحقه كل واحد منهما ، فكيف يلزم المسلم ماليس اليه فعله ، ولا يعلم حاله فيه ، ولا حال الآخر ؟! ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ؛ ولو استشعر أحدهم أنه يؤخذ منه بمضى ماله في الدنيا قاله أعلم هل كان يدخل فيها ، أم لا ؟

وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله ، فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ، و « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل ؛ وإن كان مائة شرط . كتاب الله أحق ، وشرطه أوثق » ففى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا : مثل ان يشترط ان يكون ولد غيره ابنه ، أو عتق غير مولاه ، أو أن ابنه أو قريبه لا يرثه ، أو أنه يماونه على كل ما يريد . وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو يباطل ، أو يطعمه في كل ما يأمره به ، أو أنه يدخله الجنة ويتمنه من النار مطلقا ، ونحو ذلك من الشروط . وإذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ؛ ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله . وهذا متفق عليه بين المسلمين . وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وكذا في شروط البيوع، والبيات، والوقوف، والنذور؛ وعقود
البيعة للأئمة؛ وعقود المشايخ؛ وعقود المتأخين، وعقود أهل الأنساب
والقبائل، وأمثال ذلك؛ فإنه يجب على كل أحد أن يطيع الله ورسوله
في كل شيء؛ ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء؛ ولا طاعة
لخلق في معصية الخالق. ويجب أن يكون الله ورسوله أحب إليه
من كل شيء، ولا يطيع إلا من آمن بالله ورسوله. والله أعلم.



باب حكم المرتد

سئل شيخ الإسلام رضي الله عنه

عن رجلين تكلمتا في « مسألة التأخير » فقال أحدهما : من تقص الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو تكلم بما يدل على تقص الرسول كفر ؛ لكن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين ؛ فإن بعض العلماء قد يتكلم في مسألة باجتهاده فيخطئ فيها فلا يكفر ؛ وإن كان قد يكفر من قال ذلك القول إذا قامت عليه الحجة المكفرة ، ولو كفرنا كل عالم بمثل ذلك لزمنا أن نكفر فلانا — وسمى بعض العلماء المشهورين الذين لا يستحقون التكفير وهو التزالي — فإنه ذكر في بعض كتبه مخطئة الرسول في مسألة تأخير النخل : فهل يكون هذا تنقيصا بالرسول بوجه من الوجوه ؟ وهل عليه في تنزيه العلماء من الكفر إذا قالوا مثل ذلك تمزير ، أم لا ؟ وإذا قل ذلك وتمذر عليه في الحال نفس الكتاب الذي نقله منه وهو معروف بالصدق : فهل عليه في ذلك تمزير أم لا ؟ وسواء أصاب في النقل عن العالم أم أخطأ ؟ وهل يكون في ذلك تنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن اعتدى على مثل هذا ، أو نسبه إلى تنقيص بالرسول ، أو العلماء ، وطلب عقوبته على ذلك : فما يجب عليه ؟ أفتونا ماجورين .

فأجاب : الحمد لله . ليس في هذا الكلام تنقص بالرسول صلى الله عليه وسلم
بوجه من الوجوه باتفاق علماء المسلمين ، ولا فيه تنقص لعلماء المسلمين ؛ بل
مضمون هذا الكلام تعظيم الرسول وتوقيره ، وأنه لا يتكلم في حقه بكلام
فيه نقص ؛ بل قد أطلق القائل تكفير من نقص الرسول صلى الله عليه وسلم
أو تكلم بما يدل على نقصه ، وهذا مبالغة في تعظيمه ؛ ووجوب الاحتراز
من الكلام الذي فيه دلالة على نقصه .

ثم هو مع هذا بين أن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم لا يجوز
تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه ، وهذا كلام حسن يجب موافقته
عليه ؛ فإن نسيط الجاهل على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات ؛
وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين ؛ لما
يتمردون أنهم أخطأوا فيه من الدين . وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء
المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحظ ؛ بل كل أحد يؤخذ من
قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وليس كل من يترك بعض كلامه
خطأ أخطأه يكفر ولا يفسق ؛ بل ولا يأنم ؛ فإن الله تعالى قال في دعاء
المؤمنين : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وفي الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم : « أن الله تعالى قال قد فعلت »

واتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المنازعين في
عصمة الأنبياء ، والذين قالوا : إنه يجوز عليهم الصفات والخطأ ولا يقرون

على ذلك لم يكفر أحد منهم باتفاق المسلمين ؛ فان هؤلاء يقولون : إنهم معصومون من الاقرار على ذلك ، ولو كفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، والحنبلية ، والأشعرية ، وأهل الحديث ، والتفسير ، والصوفية : الذين ليسوا كفاراً باتفاق المسلمين ؛ بل أئمة هؤلاء يقولون بذلك .

فالنبي حكاة عن الشيخ أبي حامد النزالي قد قال مثله أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه الذين هم أعظم في مذهب الشافعي من أبي حامد ، كما قال الشيخ أبو حامد الأسفرائيني ، الذي هو إمام المذهب بعد الشافعي ، وابن سريج في تعليقه : وذلك أن عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا ؛ ولكن الفرق بيننا أنا نقر على الخطأ والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر عليه ، وإنما يسهو ليسن ، وروي عنه أنه قال : « إنما أسهو لأسن لكم » .

وهذه المسئلة قد ذكرها في أصول الفقه هذا الشيخ أبو حامد ، وأبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، وكذلك ذكرها بقية طوائف أهل العلم : من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي حنيفة . ومنهم من ادعى اجماع السلف على هذا القول ، كما ذكر ذلك عن أبي سليمان الخطابي ونحوه ؛ ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ؛ ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التي تزرعهم

وأمثاله عن تكفير المسلمين ؛ وإنما يقال في مثال ذلك : قولهم صواب أو خطأ . فن وافقهم قال : إن قولهم الصواب . ومن نازعهم قال : إن قولهم خطأ ، والصواب قول مخالفهم .

وهذا المستول عنه كلامه يقتضي أنه لا يوافقهم على ذلك ؛ لكنه ينفي التكفير عنهم . ومثل هذا تجب عقوبة من اعتدى عليه ، ونسبه إلى تنقيص الرسول صلى الله عليه وسلم أو العلماء ؛ فانه مصرح بنقيض هذا ، وهذا .

وقد ذكر القاضى عياض هذه المسئلة ، وهو من أبلغ القائلين بالعصية ، قسم الكلام في هذا الباب ، إلى أن قال : « الوجه السابع » أن يذكر ما يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويختلف في إقراره عليه ، وما يطرأ من الأمور البشرية منه ويمكن اضافتها اليه . أو يذكر ما امتحن به وصبر في ذات الله على شدته من مقاسات أعدائه وأذام له ، ومعرفة ابتداء حاله ، وسيرته ، ومالقيه من بؤس زمنه ، ومر عليه من معانات عيشه ، كل ذلك على طريق الرواية ، ومذاكرة العلم ومعرفة ما صححت به العصية للأنبياء ، وما يجوز عليهم . فقال : هذا فن خارج من هذه الفنون الستة ؛ ليس فيه غمض ولا تقص ولا إزراء ولا استخفاف ، ولا في ظاهر اللفظ ولا في مقصد الالفاظ ؛ لكن يجب أن يكون الكلام مع أهل العلم ، وعلية الدين ممن يفهم مقاضيه ، ويحققون فوائده ؛ ويجنب ذلك ممن عساه لا يفقه ، أو يخشى به فتنة .

وقد ذكر القاضى عياض قبل هذا : أن يقول القائل شيئاً من أنواع السب حاكياً له عن غيره ، وآثراً له عن سواء . قال : فهذا ينظر فى صورة حكايته ، وقرينة مقالته ؛ ويختلف الحكم باختلاف ذلك على « أربعة وجوه ، الوجوب ، والندب ، والكراهة ، والتحريم . ثم ذكر أنه يحمل من ذلك ما ذكره على وجه الشهادة ونحوها مما فيه إقامة الحكم الشرعى على القائل ، أو على وجه الرذالة والنقص على قائله ؛ بخلاف من ذكره لغير هذين . قال : وليس التفكه بمرض النبي صلى الله عليه وسلم ، والتمضمض بسوء ذكره لأحد لا ذكراً ، ولا آثراً لغير غرض شرعى مباح .

فقد تبين من كلام القاضى عياض أنما ذكره هذا القائل ليس من هذا الباب ؛ فإنه من مسائل الخلاف ، وأنما كان من هذا الباب ليس لأحد أن يذكره لغير غرض شرعى مباح .

وهذا القائل إنما ذكر لدفع التكفير عن مثل النزلى وأمثاله من علماء المسلمين ، ومن المعلوم أن المنع من تكفير علماء المسلمين الذين تكلموا فى هذا الباب ؛ بل دفع التكفير عن علماء المسلمين وإن أخطأوا : هو من أحق الأغراض الشرعية ؛ حتى لو فرض أن دفع التكفير عن القائل يمتد أنه ليس بكافر حماية له ، ونصر لأخيه المسلم : لكان هذا غرضاً شرعياً حسناً ، وهو إذا اجتهد فى ذلك فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فيه فأخطأ فله أجر واحد .

فبكل حال هذا القائل محمود على ما فعل ، مأجور على ذلك ، مثاب عليه إذا كانت له فيه نية حسنة ؛ والمنكر لما فعله أحق بالتعزير منه ؛ فإن هذا يقتضى قوله القدح في علماء المسلمين من الكفر ، وملو أن الأول أحق بالتعزير من الثاني إن وجب التعزير لأحدهما ، وإن كان كل منهما مجتهداً اجتهداً سائناً بحيث يقصد طاعة الله ورسوله بحسب استطاعته فلا إثم على واحد منهما ، وسواء أصاب في هذا النقل أو أخطأ فليس في ذلك تنقيص للنبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك أحضر النقل أو لم يحضره ؛ فإنه ليس في حضوره فائدة ؛ إذ ما نقله عن النزالي قد قال مثله من علماء المسلمين من لا يحصى عددهم إلا الله تعالى ؛ وفيهم من هو أجل من النزالي ؛ وفيهم من هو دونه . ومن كفر هؤلاء استحق العقوبة باتفاق المسلمين ؛ بل أكثر علماء المسلمين وجمهور السلف يقولون مثل ذلك ، حتى المتكلمون ، فإن أبا الحسن الأشعري قال : أكثر الأشعرية والمعتزلة يقولون بذلك ؛ ذكره في « أصول الفقه » وذكره صاحبه أبو عمرو بن الحارث . والمسئلة عندهم من الظنيات ؛ كما صرح بذلك الأستاذ أبو المعالي ، وأبو الحسن الآمدي ، وغيرهما ؛ فكيف يكفر علماء المسلمين في مسائل الظنون !! أم كيف يكفر جمهور علماء المسلمين ؛ أو جمهور سلف الأئمة وأعيان العلماء بنير حجة أصلاً !! والله تعالى أعلم .

وسئل رحمه الله

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في رجل قال أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ولم يصل ، ولم يقيم بشيء من الفرائض ، وأنه لم يضره ، ويدخل الجنة ، وأنه قد حرم جسمه على النار ؟ وفي رجل يقول : أطلب حاجتي من الله ومثلك : فهل هذا باطل ، أم لا ؟ وهل يجوز هذا القول ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن من لم يمتد وجوب الصلوات الخمس ، والزكاة المفروضة ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت التتيق ، ولا يحرم ما حرم الله ورسوله من الفواحش ، والظلم ، والشرك ، والافك : فهو كافر مرتد ، يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل باتفاق أئمة المسلمين ، ولا ينفي عنه التكلم بالشهادتين .

وإن قال : أنا أقر بوجوب ذلك علي ، وأعلم أنه فرض ، وأن من تركه كان مستحقاً لدم الله وعقابه ؛ لكنني لأفعل ذلك : فهذا أيضاً مستحق للمقوبة

في الدنيا والآخرة باتفاق المسلمين ، ويجب أن يصلي الصلوات الخمس باتفاق العلماء . وأكثر العلماء يقولون : يؤمر بالصلاة ؛ فإن لم يصل وإلا قتل . فإذا أصر على الجحود حتى قتل كان كافراً باتفاق الأئمة ؛ لا ينسل ؛ ولا يصلي عليه ؛ ولا يدفن في مقابر المسلمين .

ومن قال : إن كل من تكلم بالشهادتين ، ولم يؤد الفرائض ، ولم يجتنب المحارم : يدخل الجنة ، ولا يعذب أحد منهم بالنار : فهو كافر مرتد . يجب أن يستتاب . فإن تاب وإلا قتل ؛ بل الذين يتكلمون بالشهادتين « أصناف » منهم منافقون في البرك الأسفل من النار ، كما قال تعالى : (إن المنافقين في البرك الأسفل من النار ، ولن تجد لهم نصيراً . إلا الذين تابوا وأصلحوا ، واعتصموا) بالله ، وأخلصوا دينهم لله ، فأولئك مع المؤمنين) الآية ، وقال تعالى : (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى الآية ، وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً » فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي يؤخر الصلاة وينقرها منافق . فكيف بمن لا يصلي ؟ ! وقد قال تعالى : (فويل للمصلين . الذينهم عن صلاتهم ساهون . الذينهم يراؤون) قال العلماء : « الساهون عنها » الذين يؤخرونها عن وقتها ، والذين يفرطون في واجباتها . فإذا كان هؤلاء المصلون الويل لهم ، فكيف بمن لا يصلي ؟ !

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه يعرف أمته بأنهم غر محجلون من آثار الوضوء » وإنما تكون النرة والتحجيل لمن توضأ وصلى ، فايض وجهه بالوضوء ، وايضت يده ورجلاه بالوضوء ، فصلى أغر محجلاً . فمن لم يتوضأ ولم يصل لم يكن أغر ولا محجلاً ، فلا يكون عليه سيما المسلمين التي هي الرنك للنبي صلى الله عليه وسلم ، مثل الرنك الذي يعرف به المتقدم أصحابه ، ولا يكن هذا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم . وثبت في الصحيح « أن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا آثار السجود » فمن لم يكن من أهل السجود للواحد المعبود ، النفور الودود ، ذو العرش المجيد : أكلته النار . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس بين المبد وبين الشرك إلا ترك الصلاة » وقال : « المهد الذي يتنا وينهم الصلاة ، فن تركها فقد كفر » وقال : « أول ما يحاسب عليه المبد من عمله الصلاة » .

ولا ينبغي للمبد أن يقول : ماشاء الله ، وشاء فلان ، ومالي إلا الله وفلان ، وأطلب حاجتي من الله ؛ ومن فلان ، ونحو ذلك ؛ بل يقول : ماشاء الله ، ثم شاء فلان . وأطلب حاجتي من الله ؛ ثم من فلان ، كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد ؛ ولكن قولوا ماشاء الله ثم شاء محمد » وقال له رجل : ماشاء الله ، وشئت ، فقال : « أجمعتي لله ندأ ؟ » بل ماشاء الله وحده . والله أعلم . وصلى الله على محمد .

ما تقول السادة السنياء رضي الله عنهم

في «العلاج الحسين بن منصور» هل كان صديقا؟ أو زنديقا؟ وهل كان وليا لله متقيا له؟ أم كان له حال رجائي؟ أو من أهل السحر والتنجز عبلات؟ وهل قتل على الزندقة بحضر من علماء المسلمين؟ أو قتل مظلوما؟ أقتونا مأجورين؟ (١)
فأجاب شيخ الاسلام ابو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية قدس الله روحه .

الحمد لله رب العالمين . العلاج قتل على الزندقة ، التي ثبتت عليه بإقراره ، وبني إقراره ؛ والأمر الذي ثبت عليه بما يوجب القتل باتفاق المسلمين . ومن قال إنه قتل بنير حق فهو إما منافق ملحد ، وإما جاهل ضال . والذي قتل به ما استفاض عنه من أنواع الكفر ، وبعضه يوجب قتله ؛ فضلا عن جميعه . ولم يكن من أولياء الله المتقين ؛ بل كان له عبادات ورياضات ومجاهدات ؛ بعضها شيطاني ، وبعضها قسائي ، وبعضها موافق للشريعة من وجه دون وجه . فلبس الحق بالباطل .

وكان قد ذهب الى بلاد الهند ؛ وتعلم أنواعا من السحر . وصنف كتابا في السحر معروفا ، وهو موجود الى اليوم ، وكان له أقوال شيطانية ، ومخاريق بهتانية .

(١) تقدم نحوها في توحيد الربوبية لأجل الحلول والاتحاد.

وقد جمع العلماء أخباره في كتب كثيرة أرخوها ؛ الذين كانوا في زمنه ،
والذين نقلوا عنهم مثل أبي علي الحطي ذكره في « تاريخ بندان » والحافظ
أبو بكر الخطيب ذكر له ترجمة كبيرة في « تاريخ بندان » وأبو يوسف
القزويني صنّف مجلدا في أخباره ، وأبو الفرج بن الجوزي له فيه ميسف
سماه « رفع اللجاج في أخبار الصالح » . وبسط ذكره في تاريخه أبو عبد الرحمن
السلمي في « طبقات الصوفية » أن كثيرا من المشائخ ذمّوه وأنكروا عليه
، ولم يمدّوه من مشائخ الطريق ؛ وأكثرهم حط عليه . ومن ذمّه وحط عليه
أبو القاسم الجنيّد ؛ ولم يقتل في حياة الجنيّد ؛ بل قتل بعد موت الجنيّد ؛ قال
الجنيّد توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين ،

والحلاج قتل سنة بضع وثلاثمائة ، وقد موا به إلى بندان راصبا على
جل ينادى عليه : هذا داعي القرامطة ! وأقام في الحبس مدة حتى وجد من
كلامه الكفر والزندقة ، واعترف به ؛ مثل أنه ذكر في كتاب له بمن
فاته الحج فانه يبني في داره بيتا يطوف به ، كما يطوف بالبيت ، ويتصدق
على ثلاثين يتيما بصدقة ذكرها ، وقد أجزاه ذلك عن الحج . فقالوا له :
أنت قلت هذا ؟ قال نعم . فقالوا له : من أين لك هذا ؟ قال ذكره الحسن
البصري في « كتاب الصلاة » فقال له القاضي أبو عمر : تكذب يا زنديق !
أنا قرأت هذا الكتاب وليس هذا فيه ، فطلب منهم الوزير ان يشهدوا بما
سموه ، ويفتوا بما يجب عليه ، فاتفقوا على وجوب قتله .

لكن العلماء لهم قولان في الزنديق اذا أظهر التوبة : هل تقبل توبته فلا يقتل ؟ أم يقتل ؛ لأنه لا يعلم صدقه ؛ فانه مازال يظهر ذلك ؟ فافى طائفة بأله يستتاب فلا يقتل ، وأفى الأكثرون بأنه يقتل وان أظهر التوبة فان كان صادقا في توبته نفعه ذلك عند الله وقتل في الدنيا ، وكان الحد تطييرا له ، كما لو تاب الزاني والسارق ونحوهما بعد أن يرفموا إلى الأمام فانه لا بد من إقامة الحد عليهم ؛ فانهم ان كانوا صادقين كان قتلهم كفارة لهم ، ومن كان كاذبا في التوبة كان قتله عقوبة له .

فان كان الحلاج وقتلته تاب في الباطن فإن الله ينفعه بتلك التوبة وان كان كاذبا فانه قتل كافرا .

ولما قتل لم يظهر له وقت القتل شيء من الكرامات ؛ وكل من ذكر أن دمه كتب على الأرض اسم الله ، وأن رجله انقطع ماؤها ، أو غير ذلك ، فانه كاذب . وهذه الأمور لا يحكيها إلا جاهل أو منافق ، وانما وضعها الزنادقة وأعداء الاسلام ، حتى يقول قائلهم : إن شرع محمد بن عبد الله يقتل أولياء الله . حتى يسموا أمثال هذه الهذيانات ؛ والا فقد قتل أنبياء كثيرين ، وقتل من أصحابهم وأصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم من الصالحين من لا يحصى عددهم الا الله ، قتلوا بسيف الفجار والكفار والظلمة غيرهم ، ولم يكتب دم أحدهم اسم الله . والدم أيضا نجس ،

فلا يجوز أن يكتب به اسم الله تعالى . فهل العلاج خير من هؤلاء ، ودمه
أظهر من دماهم ؟ ١١٩ وقد جزع وقت القتل ، وأظهر التوبة والسنة فلم يقبل
ذلك منه . ولوعاش افتتن به كثير من الجبال ، لأنه كان صاحب خزعات
بهتانية ، وأحوال شيطانية .

ولهذا إنما يعظمه من يعظم الأحوال الشيطانية ، والنفسانية ، والبهتانية.
وأما أولياء الله العالمون بحال العلاج فليس منهم واحد يعظمه ؛ ولهذا لم يذكره
القشيري في مشائخ رسالته ؛ وإن كان قد ذكر من كلامه كلمات استحسناها .
وكان الشيخ أبو يعقوب التهرجوري قد زوجه بابتته ، فلما اطلع على زندقته
نزعها منه . وكان عمرو بن عثمان يذكر أنه كافر ، ويقول : كنت معه
فسمع قارئاً يقرأ القرآن ، فقال : أقدر أن أصنف مثل هذا القرآن . أو
نحو هذا من الكلام .

وكان يظهر عند كل قوم ما يستجلبهم به إلى تعظيمه ؛ فيظهر عند أهل
السنة أنه سني ؛ وعند أهل الشيعة أنه شيعي ، ويلبس لباس الزهاد تارة ،
ولباس الأجناد تارة .

وكان من « غاريقه » أنه بعث بعض أصحابه إلى مكان في البرية يخبأ
فيه شيئاً من الفاكهة والحلوى ، ثم يجيء بجماعة من أهل الدنيا إلى قريب من

ذلك المكان، فيقول لهم : ما تشهون أن آتيكم به من هذه البرية ؟ فيستحي أحدهم فأكهة ، أو حلاوة ، فيقول : امكثوا ؛ ثم يذهب إلى ذلك المكان ويأتي بما خبأ أو يبعثه ، فيظن الحاضرون أن هذه كرامة له !! وكان صاحب سيماء وشياطين تخدمه أحياناً ، كانوا معه على جبل أبي قيس ، فطلبوا منه حلاوة ، فذهب إلى مكان قريب منهم وجاء بصحن حلوى ، فكشفوا الأمر فوجدوا ذلك قد سرق من دكان حلواني باليمن ، حملة شيطان من تلك البقعة .

ومثل هذا يحصل كثيراً لنير الحلاج ممن له حال شيطاني ، ونحن نعرف كثيراً من هؤلاء في زماننا وغير زماننا : مثل شخص هو الآن بدمشق كان الشيطان يحمله من جبل الصالحية إلى قرية حول دمشق ، فيجىء من الهوى إلى طاقة البيت الذي فيه الناس ، فيدخل وهم يرونه . ويجىء بالليل إلى « باب الصغير » فيبر منه هو ورفقته ، وهو من أجرة الناس .

وآخر كان بالشويمك ، في قرية يقال لها : « الشاهدة » يطير في الهوى إلى رأس الجبل والناس يرونه ، وكان شيطان يحمله ، وكان يقطع الطريق . وأكثرهم شيوخ الشر ، يقال لأحدهم « البوى » أي الخبث ، ينصبون له حركات في ليلة مظلمة ، ويصنمون خبزاً على سبيل القربات ، فلا يذكر الله ، ولا يكون عندهم من يذكر الله ، ولا كتاب فيه ذكر الله ؛ ثم يصمد ذلك

البوى فى الهوى ، وهم يرونه . ويسمعون خطابه للشيطان ، وخطاب الشيطان له ، ومن ضحكك أو شرق بالخيز ضربه الدف . ولا يرون من يضرب به .

ثم إن الشيطان يخبرهم بيمض ما يسألونه عنه ، ويأمرهم بأن يقرؤا له بقرآ وخيلا وغير ذلك وأن يخفقوها خنقا ولا يذكرون اسم الله عليها ، فإذا فعلوا قضى حاجتهم .

وشيوخ آخر أخبر عن نفسه أنه كان يزنى بالنساء ، ويتلوط بالصبيان الذين يقال لهم « الحوارات » وكان يقول : يأتينى كلب أسود بين عينيه نكتان يضاوان ، فيقول لى : فلان ! إن فلانا ننزلك نذرا ، وغدا يأتيك به ، وأنا قضيت حاجته لأجلك ، فيصبح ذلك الشخص يأتيه بذلك النذر ؛ ويكشفه هذا الشيخ الكافر . قال : وكنت إذا طلب منى تنمير مثل اللاذن أقول حتى أغيب عن عقلى ؛ وإذا باللاذن فى يدى ، أو فى فمى وأنا لا أدرى من وضعه !! قال : وكنت أمشى وبين يدي حمود أسود عليه نور . فلما تاب هذا الشيخ ، وصار يصلى ، ويصوم ويحجب المحارم : ذهب الكلب الأسود وذهب التنمير ؛ فلا يؤتى بالاذن ولا غيره .

وشيوخ آخر كان له شياطين يرسلهم يصرعون بعض الناس ، فيأتى أهل ذلك المصروع الى الشيخ يطلبون منه ، إبراءه ، فيرسل الى اتباعه فيفارقون ذلك

المصروع ، ويطعون ذلك الشيخ درام كثيرة . وكان أحيانا تأتيه الجن
بدرام وطعام تسرقه من الناس ، حتى إن بعض الناس كان له تين في
كؤارة ، فيطلب الشيخ من شياطينه تينا ، فيحضرونه له ، فيطلب أصحاب
الكؤارة التين فوجدوه قد ذهب .

وآخر كان ، شتتلا بالعلم والقراءة ، فجاءته الشياطين أغرته ، وقالوا
له : نحن نسقط عنك الصلاة ، ونحضر لك ما تريد . فكانوا يأتونه بالحلوى
والفاكهة ، حتى حضر عند بعض الشيوخ المارفين بالسنة فاستتابه ،
وأعطى أهل الخلاوة ثمن حلاوتهم التي أكلها ذلك المفتون بالشیطان .

فكل من خرج عن الكتاب والسنة ، وكان له حال : من مكاشفة ،
أو تأخير ؛ فإنه صاحب حال نفساني ؛ أو شيطاني . وإن لم يكن له حال
بل هو يتشبه بأصحاب الأحوال فهو صاحب محال بهتاني . وطامة أصحاب
الأحوال الشيطانية يجمعون بين الحال الشيطاني ، والحال البهتاني ، كما قال
تعالى : (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين . تنزل على كل أفاك أثيم) .

و«الحلاج» كان من أئمة هؤلاء أهل الحال الشيطاني ، والحال البهتاني .
وهؤلاء طوائف كثيرة .

فأئمة هؤلاء هم شيوخ المشركين الذين يبدون الأصنام مثل الكهان .
والسحرة الذين كانوا للعرب المشركين ، ومثل الكهان الذين هم بأرض الهند
والترك وغيرهم .

ومن هؤلاء من إذا مات لهم ميت يعتقدون أنه يحىء بعد الموت ؛ فيكلمهم
ويقضى ديونه ، ويرددوائه ويوصيهم بوصايا ، فانهم تأتيم تلك الصورة التي
كانت في الحياة ، وهو شيطان يتمثل في صورته ؛ فيظنونه إياه .

وكثير ممن يستنيت بالمشائخ فيقول : ياسيدى فلان ! أو ياشيخ فلان !
أقضى حاجتى . فيرى صورة ذلك الشيخ تخاطبه ، ويقول : أنا أقضى حاجتك
وأطيب قلبك فيقضى حاجته ، أو يدفع عنه عدوه ، ويكون ذلك شيطانا
قد تمثل في صورته لما أشرك بالله فدهى غيره .

وأنا أعرف من هذا وقائع متعددة ؛ حتى إن طائفة من أصحابى ذكروا
أنهم استغاثوا بى في شدائد أصابتهم . أحدهم كان خائفا من الأرمن ، والآخر كان
خائفا من التتر : فذكر كل منهم أنه لما استغاث بى رآنى فى الهوى وقد
دفعت عنه عدوه . فآخبرتهم أنى لم أشعر بهذا ، ولا دفعت عنكم شيئا ؛ وإنما
هذا الشيطان يتمثل لأحدهم فأغواه لما أشرك بالله تعالى . وهكذا جرى لتفسير
واحد من أصحابنا المشائخ مع أصحابهم ؛ يستنيت أحدهم بالشيخ ، فيرى

الشيخ قد جاء وقضى حاجته ، ويقول ذلك الشيخ : إني لم أعلم بهذا ، فيبين أن ذلك كان شيطانا . وقد قلت لبعض أصحابنا لما ذكر لي أنه استغاث بأثنين كان يعتقدهما ، وأنها أتياه في الهوى ؛ وقال له طيب قلبك ، نحن ندفع عنك هؤلاء ، ونفعل ، ونصنع . قلت له : فهل كان من ذلك شيء ؟ فقال : لا . فكان هذا بمادله على أنها شيطانان ؛ فإن الشياطين وإن كانوا يخبرون الإنسان بقضية أو قصة فيها صدق فانهم يكذبون أضاف ذلك ، كما كانت الجن يخبرون الكهان .

ولهذا من اعتمد على مكاشفته التي هي من أخبار الجن كان كذبه أكثر من صدقه ؛ كشيخ كان يقال له : « الشيخ » توبناه ، وجددنا إسلامه ، كان له قرين من الجن يقال له : « عنتر » يخبره بأشياء ، فيصدق تارة ويكذب تارة ، فلما ذكرت له أنك تمبد شيطانا من دون الله ، اعترف بأنه يقول له : يا عنتر لا سبحانه ؛ إنك إله قدر ، وتاب من ذلك ، في قصة مشهورة .

وقد قتل سيف الشرع من قتل من هؤلاء مثل الشخص الذي قتلناه سنة خمس عشرة وكان له قرين يأتيه ويكشفه فيصدق تارة ، ويكذب تارة . وقد اتقاده طائفة من المنسوين إلى أهل العلم والرئاسة ، فيكشفهم حتى كشف الله لهم . وذلك أن القرين كان تارة يقول له : أنا رسول الله ، ويذكر أشياء

تنا في حال الرسول ، فشهد عليه أنه قال : إن الرسول يأتي : ويقول لي كذا وكذا من الأمور التي يكفر من أضافها الى الرسول ؛ فذكرت لولاة الأمور ان هذا من جنس الكهان ، وان الذي يرام شيطانا ؛ ولهذا لا يأتيه في الصورة المعروفة للنبي صلى الله عليه وسلم ، بل يأتيه في صورة منكرة ، ويذكر عنه أنه يخضع له ؛ ويسبح له أن يتناول المسكر وأموراً أخرى . وكان كثير من الناس يظنون أنه كاذب فيما يخبر به من الرؤية ؛ ولم يكن كاذبا في أنه رأى تلك الصورة ؛ لكن كان كافراً في اعتقاده ان ذلك رسول الله . ومثل هذا كثير .

ولهذا يحصل لهم تنزلات شيطانية بحسب ما فعلوه من مراد الشيطان ؛ فكلموا بمدوا عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وطريق المؤمنين قربوا من الشيطان . فيطرون في الهواء ؛ والشيطان طار بهم . ومنهم من يصرع الحاضرين ، وشياطينه صرعتهم . ومنهم من يخضر طعاما وإداما وملاً الأبريق ماء من الهوى ، والشياطين فعلت ذلك ، فيحسب الجاهلون أن هذه كرامات أولياء الله المتقين ؛ وانما هي من جنس أحوال السحرة والكهنة وأمثالهم .

ومن لم يميز بين الأحوال الرحمانية والنفسانية اشتبه عليه الحق بالباطل ، ومن لم ينور الله قلبه بمحاثق الايمان واتباع القرآن لم يعرف طريق الحق من

المبطل ؛ والتبس عليه الأمر والحال ، كما التبس على الناس حال مسيلة صاحب
 الإمامة وغيره من الكذابين في زعمهم أنهم أنبياء ؛ وانما هم كذابون ، وقد قال
 صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى يكون فيكم ثلاثون دجالون
 كذابون ، كلهم يزعم أنه رسول الله » .

وأعظم الدجالة فتنة « الدجال الكبير » الذى يقتله عيسى بن مريم : فإنه
 ما خلق الله من لدن آدم الى قيام الساعة أعظم من فتنته ، وأمر المسلمين أن
 يستميدوا من فتنته في صلاتهم . وقد ثبت « أنه يقول للسماء : أمطرى ؛
 فتطر ؛ وللأرض أنبى ، فتنبى » « وأنه يقتل رجلا مؤمنا ؛ ثم يقول له
 قم فيقوم ؛ فيقول أنا ربك ؛ فيقول له كذبت ؛ بل أنت الأعور الكذاب
 الذى أخبرنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما ازددت فيك الا بصيرة
 فيقتله مرتين ، فيريد أن يقتله في الثالثة فلا يسلطه الله عليه » وهو يدعى
 الالهية . وقد بين له النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث علامات تنافى ما يدعيه :
 أحدها « أنه أعور ؛ وإن ربكم ليس بأعور » . والثانية « أنه مكتوب بين
 عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن من قارئ وغير قارئ » . والثالثة قوله :
 « واعلموا أن أحدكم لا يرى ربه حتى يموت » .

فهذا هو الدجال الكبير ودونه دجاجة منهم من يدعى النبوة : ومنهم من يكذب بغير ادعاء النبوة ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ، يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم » .

فالحلاج كان من الدجاجة بلاريب ؛ ولكن إذا قيل : هل تاب قبل الموت ، أم لا ؟ قال الله أعلم ؛ فلا يقول ما ليس له به علم ؛ ولكن ظهر عنه من الأقوال والأعمال ما أوجب كفره وقتله باتفاق المسلمين . والله أعلم به .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « المزمع مد بن عيم » الذى بنى القاهرة ، والقصرين : هل كان شريفا فاطميا ؟ وهل كان هو وأولاده معصومين ؟ وأنهم أصحاب العلم الباطن ؟ وإن كانوا ليسوا اشرافا : فما الحجة على القول بذلك ؟ وإن كانوا على خلاف الشريعة : فهل هم « بناءة » أم لا ؟ وما حكم من نقل ذلك عنهم من العلماء المحتمدين الذين يحتاج بقولهم ؟ ولتبسطوا القول فى ذلك .

فأجاب : الحمد لله . أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوه كانوا معصومين من الذنوب والخطأ ، كما يدعيه الرافضة فى « الأثنى عشر » فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير ؛ فإن الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك فى إيمانه وتقواه ، بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة : كعلي ، والحسن ، والحسين . رضى الله عنهم . ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال ؛ وأنه من أقوال أهل الافك والبهتان ؛ فإن العصمة فى ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام .

بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك ، ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل فى كل ما يقول ، ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان

به في كل ما يأمر به ويحبر به ، ولا تكون مخالفته في ذلك كفراً ؛ بخلاف
الأنبياء ؛ بل إذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما ،
وأيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين
آمَنوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ؛ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ؛ ذَلِكَ
خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) فَأمر عند التنازع بالرد إلى الله وإلى الرسول ؛ إذ
المصوم لا يقول إلا حقاً . ومن علم أنه قال الحق في موارد النزاع وجب
اتباعه ، كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى ، أو حديثاً ثابتاً عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع .

أما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة
ما يقول فليس بصحيح ؛ بل هذه المرتبة هي « مرتبة الرسول » التي لا تصلح
إلا له ، كما قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً) وقال تعالى :
(وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ، ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم
جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقال
تعالى : (قل إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) وقال تعالى :
(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة
من أمرهم) وقال تعالى : (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله

ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون) وقال :
 (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ؛
 والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا) وقال تعالى :
 (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار
 خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتمتع حدوده
 يدخله ناراً خالداً فيها ، وله عذاب مهين) وقال تعالى : (رسلاً مبشرين
 ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقال تعالى : (وما كنا
 معذنين حتى يبعث رسولا) وقال تعالى : (لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة
 وآمنتم برسلي وعزرتي وأقرضتم الله قرضا حسنا لا كفركم عنكم سياآتكم) .
 وأمثال هذه في القرآن كثير ، بين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبهم
 وأطاعهم ، وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم ؛ بل عصاهم .

فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في
 ذلك حكم الرسول . والنبي المبعوث إلى الخلق رسول اليهم ؛ بخلاف من
 لم يبعث اليهم . فمن كان أمراً ناهياً للخلق : من إمام ، وعالم ، وشيخ ، وأولي
 أمر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيرهم ، وكان معصوما : كان بمنزلة
 الرسول في ذلك ، وكان من أطاعه وجبت له الجنة ، ومن عصاه وجبت له
 النار ، كما يقوله القائلون بمصمة علي أو غيره من الأئمة ؛ بل من أطاعه يكون
 مؤمناً ؛ ومن عصاه يكون كافراً ؛ وكان هؤلاء كأنبياء بني إسرائيل ؛ فلا

يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لاني بعدى » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر » . فناية العلماء من الأئمة وغيرهم من هذه الأمة أن يكونوا ورثة أنبياء .

وأيضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا عبرها : « أصبت بعضا ، وأخطأت بعضا » وقال الصديق : أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له أبو بردة : دعني أضرب عنقه ، فقال له : أ كنت فاعلا ؟ قال : نعم . فقال : ما كانت لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا اتفق الأئمة على أن من سب نبيا قتل ، ومن سب غير النبي لا يقتل بكل سب سبه ؛ بل يفصل في ذلك ؛ فإن من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم ، قتل مسلما كان أو كافرا ؛ لأنه قدح في نسبه ، ولو قذف غير أم النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل .

وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه ، فيرجع عن أقوال كثيرة إذا تبين له الحق في خلاف ما قال ، ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدا منهم ، ويقول في مواضع : والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه . ويقول : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ . ومع هذا فقد ثبت في

الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « قد كان في الأمم قبلكم محدثون؛ فان يكن في أمتي أحد فمر » وفي الترمذي: « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » وقال: « إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه » فإذا كان المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على نفسه بأنه ليس بمصوم، فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته؟! »

فإن أهل العلم متفقون على أن أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة، وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم، وأولى بمعرفة الحق واتباعه منهم، وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر » ثم عمر « روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجهاً، وقال علي رضي الله عنه: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلده حد المفتري. والأقوال المأثورة عن عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة [كثرة]. »

بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له ثنيا أقي فيها بخلاف نص النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر، وكان الشافعي رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه، فيحتجون عليه بقول علي، فصنف كتاب « اختلاف علي وعبدالله بن مسعود » وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها؛ لمجيء السنة بخلافها، وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتاباً أكبر من ذلك، كما ترك من قول علي رضي الله عنه

أن المعتدة المتوفى عنها إذا كانت حاملاً فإنها تعتد أبعاد الأجلين ، و يروى ذلك عن ابن عباس أيضاً ، و اتفقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك ، وهو أنها إذا وضعت حملها حلت ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن سبيعة الأسلمية كانت قد وضعت بعد زوجها بليال ، فدخل عليها أبو السنا بل بن بعكك ، فقال : ما أنت بنا كع حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرأ ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : « كذب أبو السنا بل . حلفت فأنبكحي » فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا . وكذلك المفوضة التي تزوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس إنها لا مهر لها ، وأقوى فيها ابن مسعود وغيره إن لها مهر المثل ، فقام رجل من أشجع فقال : نشهد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه » . ومثل هذا كثير .

وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم بعضاً في العلم والفتيا ، كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضاً ، ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنعة ، وقد كان الحسن في أمر القتال يخالف أباه ويكره كثيراً مما يفعله ، ويرجع علي رضي الله عنه في آخر الأمر إلى رأيه ، وكان يقول :

لئن عجزت عجرة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر
وأجبر الرأي النسبب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لوفعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض ، كقوله في أمهات الأولاد ، فان له فيها قولين « أحدهما » المنع من يمين . « والثاني » إباحة ذلك . والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان ؛ إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ إذ لا نبي بعده

وقد وصى الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق ، ولا يطلب هذا الأمر ، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما من تولاه ويحبه ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين أن لا يذهب اليهم ، لا يجيهم الى مآقوله من المجيء اليهم والقتال معهم ؛ وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضى الله عنه فعل ما رآه مصلحة ، والرأي يصيب ويخطئ . والمعصوم ليس لأحد ان يخالفه ؛ وليس له أن يخالف معصوما آخر ؛ إلا أن يكونا على شريعتين ، كالرسولين ، ومعلوم أن شريعتها واحدة . وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع

« والمقصود » ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة ، المشهود لهم بالإيمان والتقوى والجنة : هو في غاية الضلال والجهالة ، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق ؛ بل ولا من له عقل محموداً .

فكيف تكون العصمة في ذرية « عبد الله بن ميمون القنداح » مع شهرة
 النفاق والكذب والضلال ؟! وهب أن الأمر ليس كذلك : فلا ريب
 أن سيرتهم من سيرة الملوك ، وأكثرها ظلما وانها كاللمحرمات ، وابعدها
 عن إقامة الأمور والواجبات ، وأعظم اظهارا للبِدْع المخالفة للكتاب
 والسنة ، واعانة لأهل النفاق والبِدعة .

وقد اتفق أهل العلم على أن دولة بنى أمية وبنى العباس أقرب الى الله
 ورسوله من دولتهم ، وأعظم علما وإيمانا من دولتهم . وقل بدعا وفجورا
 من بدعتهم ، وأن خليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم ؛
 ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم ، فكيف يدعى
 العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمنكرات ، والظلم والبغى ، والمدونان
 والمداواة لأهل البر والتقوى من الأمة ، والاطمئنان لأهل الكفر والنفاق ؟!
 فهم من أفسق الناس . ومن أ كفر الناس . وما يدعى العصمة في النفاق
 والفسوق الا جاهل مبسوط الجهل ، أو زنديق يقول بلا علم

ومن المعلوم الذى لا ريب فيه أن من شهد لهم بالإيمان والتقوى ، أو
 بصحة النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم ، وقد قال الله تعالى : (ولا تقف ما ليس
 لك به علم) وقال تعالى : (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال عن اخوة
 يوسف : (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس احد من الناس يعلم صحة نسبهم

ولا ثبتت إيمانهم وتقواهم ؛ فان غاية ما يزعمه أنهم كانوا يظهرون الاسلام والتزام شرائعه ؛ وليس كل من اظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن ؛ إذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق ، قال الله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى : (قالت الاعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ، ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الأمة وأئمتها وجاهيرها أنهم كانوا منافقين زنادقة ، يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر . فاذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في إيمانهم نزاع مشهور . فالشاهد لهم بالايمان شاهد لهم بما لا يعلمه ؛ إذ ليس منه شيء يدل على إيمانهم مثل ما مع منازعيه ما يدل على قناعتهم وزندقتهم

وكذلك « النسب » قد علم أن جمهور الأمة تطعن في نسبهم ، ويذكرون أنهم من أولاد المجوس ، أو اليهود . هذا مشهور من شهادة علماء الطوائف : من الحنيفة ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وأهل الحديث ، وأهل الكلام ، وعلماء النسب ، والعامة ، وغيرهم . وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس وإيائهم ، حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الأمير الموصلي في تاريخه ونحوه ؛ فانه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم في القديح في نسبهم .

وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه ، فانهم ذكروا بطلان نسبهم ، وكذلك ابن الجوزي ، وأبو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك ، حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم ، كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم ، وذكر أنهم من ذرية المجوس ، وذكر من مذاهبهم ما بين فيه أن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى ؛ بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الالهية علي أو نبوته ، فهم أ كفر من هؤلاء ؛ وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه « المتعمد » فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم ، وكذلك ذكر أبو حامد النزالي في كتابه الذي سماه « فضائل المستظهرية ، وفضائح الباطنية » قال : ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض .

وكذلك القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المنتسبة الذين لا يفضلون علي غيره ؛ بل يفسقون من قاتله ولم يثب من قتاله : يحملون هؤلاء من أكابر المنافقين الزنادقة . فهذه مقالة المعتزلة في حقهم ، فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة ؟!! والرافضة الامامية — مع أنهم من أجمل الخلق ، وأنهم ليس لهم عقل ولا قتل ، ولا دين صحيح ، ولا دين منصور — يعلمون أن مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المنافقين ؛ ويعلمون أن مقالة هؤلاء

الباطنية شر من مقالة النالية الذين يستقنون الهية علي رضى الله عنه . وأما القدح ..
في نسبهم فهو مأثور عن جواهر علماء الأمة من علماء الطوائف .

وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف ، وكان في بعضهم من البدعة والظلم
ما فيه ؛ فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك ، كما قد حوا في نسب هؤلاء
ولا نسبهم إلى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء . وقد قام من ولد علي
طوائف : من ولد الحسن ، وولد الحسين ، كمحمد بن عبد الله بن حسن ، وأخيه
إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وأمثالهما . ولم يظن أحد لا من أعدائهم ولا من
غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في إسلامهم ، وكذلك الداعي القائم بطبرستان
وغيره من العلويين ، وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالأندلس مدة ،
وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ، ولا في إسلامهم . وقد قتل جماعة
من الطالبين من علي الخلافة ، لاسيما في الدولة العباسية ، وحبس طائفة
كموسى بن جعفر وغيره ، ولم يقدح أعداؤهم في نسبهم ، ولا دينهم .

وسبب ذلك ان الأنساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس
لا يقدر المدوأن يطفئه ؛ وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه بالله والرسول
أمر لا يخفى ، وصاحب النسب والدين لو أراد عنوه أن يبطل نسبه ودينه
وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك ، فإن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله
ولا يجوز أن تتفق على ذلك أقوال العلماء .

وهؤلاء « بنو عبيد القديح » ما زالت علماء الأمة المأمونون علما
 ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم ؛ لا يذمونهم بالرفض والتشيع ؛ فان لهم
 في هذا شركاء كثيرين ؛ بل يحملونهم « من القرامطة الباطنية » الذين منهم
 الاسماعيلية والنصيرية ، ومن جنسهم الخرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار
 المنافقون ، الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ؛ ولا ريب
 أن اتباع هؤلاء باطل ؛ وقد وصف العلماء آفة هذا القول بانهم الذين ابتدعوه
 ووضعوه ؛ وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم ؛ وانهم أخذوا بعض قول المجوس
 وبعض قول الفلاسفة ؛ فوضعوا لهم « السابق » و « التالي » و « الاساس »
 و « الحجج » ، و « الدعاوى » وأمثال ذلك من المراتب . وترتيب الدعوة سبع
 درجات ؛ آخرها « البلاغ الأكبر » ؛ والناموس الأعظم « مما ليس هذا
 موضع تفصيل ذلك .

وإذا كان كذلك فنشهد لهم بصحة نسب أو إيمان فأقل ما في شهادته
 انه شاهد بلا علم ، قاف ما ليس له به علم ؛ وذلك حرام باتفاق الأمة ؛ بل
 ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق . ومعاداة ما جاء به الرسول صلى الله عليه
 وسلم : دليل على بطلان نسبهم الفاطمي ؛ فان من يكون من أقارب النبي
 صلى الله عليه وسلم التاعين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاداة
 هؤلاء ؛ فلم يعرف في بني هاشم ، ولا ولد أبي طالب ، ولا بنى أمية : من
 كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام ؛ فضلا عن أن يكون معاديا كمعاداة

هؤلاء ؛ بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حية لدين آباؤهم وأسلافهم ، فن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعادة ؛ ولهذا نجد جميع المؤمنين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء ، إلا من هو زنديق عدو لله ورسوله ، أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله . وهذا مما يدل على كفرهم ، وكذبهم في نسبهم .

فصل

وأما سؤال القائل « إنهم أصحاب العلم الباطن » فدعواهم التي ادعواها من العلم الباطن هو أعظم حجة ودليل على أنهم زنادقة منافقون ؛ لا يؤمنون بالله ، ولا برسوله ، ولا باليوم الآخر ، فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ؛ بل أكثر المشركين على أنه كفر أيضا ؛ فان مضمونه أن للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الأوامر ، والتواهي ، والأخبار .

أما « الأوامر » فان الناس يملكون بالاضطرار من دين الاسلام أن محمداً صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة ، والزكاة المفروضة ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت العتيق .

وأما « النواهي » فإن الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاشم ، والبني بنير الحق ، وأن يشر كوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن يقولوا على الله ما لا يعلمون ، كما حرم الخمر ، ونكاح ذوات المحارم ، والربا والميسر ، وغير ذلك . فزعم هؤلاء أنه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ، ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الأئمة الاسماعيلية ، الذين اتسبوا إلى محمد بن اسماعيل بن جعفر ، الذين يقولون انهم معصومون ، وأنهم أصحاب العلم الباطن ، كقولهم : « الصلاة . » معرفة أسرارنا ؛ لا هذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة . و « الصيام » كتمان أسرارنا ليس هو الامساك عن الأكل والشرب والنكاح . و « الحج » زيارة شيوختنا المقدسين . وأمثال ذلك . وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه المبادات ولا يحرمون هذه المحرمات ؛ بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ونكاح الأمهات والبنات ، وغير ذلك من المنكرات ، ومعلوم أن هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى ، فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما ۱۱۴

وأما « الأخبار » فانهم لا يقرون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ؛ ولا بما وعد الله به عباده من الثواب والعقاب ؛ بل ولا بما أخبر به الرسل من الملائكة ؛ بل ولا بما ذكرته من أسماء الله وصفاته ، بل أخبارهم الذي يتبهمونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لأرسطو ، ويريدون أن يجمعوا

بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء ، كما فعل أصحاب « رسائل اخوان الصفا » وهم على طريقة هؤلاء العميدين ، ذرية « عبيد الله بن ميمون القنداح » . فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين ، أو اليهود ، أو النصارى : أن ما يقوله أصحاب « رسائل إخوان الصفا » مخالف للملل الثلاث وإن كان في ذلك من العلوم الرياضية ، والطبيعية ، وبعض المنطقية ، والالهية ، وعلوم الأخلاق ، والسياسة ، والمنزل : ما لا ينكر ؛ فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به ، والتكذيب بكثير مما جاءت به ، وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بعلة من الملل . ف هؤلاء خارجون عن الملل الثلاث .

ومن أكاذيبهم وزعمهم : أن هذه « الرسائل » من كلام جعفر بن محمد الصادق . والعلماء يعلمون أنها إنما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة ، وقد ذكر واضعها فيها ما حدث في الاسلام من استيلاء النصارى على سواحل الشام ، ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة . وجعفر بن محمد — رضي الله عنه — توفي سنة ثمان وأربعين ومائة ، قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي سنة ؛ إذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة ، كما في « تاريخ الجامع الأزهر » . وقال : إن ابتداء بنائها سنة ثمان وخمسين ، وأنه في سنة اثنين وستين قدم « معد بن تميم » من المغرب واستوطنها .

ومما يبين هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مبشر بن فاتك أحد أمرائهم ، وأبي علي بن الهيثم الذين كانوا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الأزهر . وابن سينا وابنه وأخوه كانوا من أتباعها ؛ قال ابن سينا : « قرأت من الفلسفة ، وكنت أسمع أبي وأخي يذكران « العقل » « النفس » ، وكاذ وجوده على عهد الحاكم ، وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه ، وما فعله هشكين البرزي بأمره من دعوة الناس الى عبادته ، ومقاتلته أهل مصر على ذلك ، ثم ذهبه الى الشام حتى أضل وادي التيم بن ثعلبة . والزندقة والنفاق فيهم الى اليوم ، وعندهم كتب الحاكم ، وقد أخذتها منهم ، وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم ؛ واستقاطه عنهم الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتسمية المسلمين الموحدين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية . الى أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى .

وبالجملة « فلم الباطن » الذي يدعون مضمونه الكفر بالله ، وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر ؛ بل هو جامع لكل كفر ، لكنهم فيه على درجات فليسوا مستوين في الكفر ؛ اذ هو عندهم سبع طبقات ، كل طبقة مخاطبون بها طائفة من الناس بحسب بدمهم من الدين وقربهم منه .

ولهم ألقاب وترتيبات ركبوها من مذهب المجوس ، والفلاسفة ، والرافضة مثل قولهم : « السابق » و « التالي » جملاهما بازاء « العقل »

و « النفس » كالنفس يذكره الفلاسفة ، وبازاء النور والظلمة كالنفس يذكره
المجوس . وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر « ويدعون أنه هو السامع
ويتكلمون في الباطن ، والأماس ، والحجة ، والباب ، وغير ذلك مما يطول
وصفهم .

ومن وصاياهم في « الناموس الأكبر ، والبلاغ الأعظم » أنهم يدخلون
على المسلمين من « باب التشيع » وذلك لعلهم بان الشيعة من أجل
الطوائف ، وأضعفها عقلا وعلمًا ، وأبغضها عن دين الاسلام علما وعملًا ،
ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب المتشعبة قديما وحديثا ، كما دخل
الكفار المحاربون مدائن الاسلام بغداد بمعاونة الشيعة ، كما جرى لهم في دولة
الترك الكفار ببغداد وحلب وغيرها ؛ بل كما جرى بتغير المسلمين مع
النصارى وغيرهم ، فهم يظهرون التشيع لمن يدعونه ، وإذا استجاب لهم تقلوه
الى الرضخ والقدح في الصحابة ، فإن رأوه قابلا تقلوه الى الطعن في علي وغيره
ثم تقلوه الى القدح في نبينا وسائر الأنبياء ، وقالوا : ان الأنبياء لهم بواطن
وأسرار تخالف ما عليه أمتهم ، وكانوا قوما أذكياء فضلاء قالوا باغراضهم
الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية ، مما قدحوا في المسيح ونسبوه
الى يوسف النجار ، وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه
فيوافقون اليهود في القدح في المسيح ؛ لكنهم شر من اليهود . فانهم
يقدحون في الأنبياء . وأما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما ، لتكهنهما وقهر

عدوها ؛ ويدعون أنها أظهر ما أظهر من الكتاب لنبي العامة ، وإن
لذلك أسراراً باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين

ويقولون إن الله أحل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات ، وأخذ أموال
الناس بكل طريق ؛ ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة : من صلاة ، وزكاة
وصيام وغير ذلك ؛ إذ البالغ عندهم قد عرف أنه لا جنة ولا نار ؛ ولا ثواب
ولا عقاب .

وفي « اثبات واجب الوجود » المبدع للعالم على قولين لأئمتهم تنكره
وتزعم أن المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ؛ ويستنبطون
بذكر الله واسمه حتى يكتب أحدهم اسم الله واسم رسوله في أسفله ؛ وأمثال
ذلك من كفرهم كثير . وذو الدعوة التي كانت مشهورة ؛ والاسماعيلية الذين
كانوا على هذا المذهب بقلاع الألوت وغيرها في بلاد خراسان ؛ وبارض اليمن
وجبال الشام ؛ وغير ذلك ؛ كانوا على مذهب العبيدين السؤل عنهم ؛ وابن
الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية ؛ وكان النزالى يناظر أصحابه لما كان قدم
الى مصر في دولة المستنصر ، وكان أطولهم مدة ؛ وتلقى
عنه أسرارهم .

وفي دولة المستنصر كانت فتنة الباسرى في المائة الخامسة سنة خمسين .
وأربمائة لما جاهد الباسرى خارجاً عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسى ،

واتفق مع المستنصر العبيدى وذهب يحشر إلى العراق ، وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد أظهروها بأرض مصر ، وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالغرب طوائف ، وأذنوا على المنابر : « حي على خير العمل » حتى جاء الترك « السلاجقة » الذين كانوا ملوك المسلمين فهزمهم وطردوهم إلى مصر ، وكان من أواخرهم « الشهيد نور الدين محمود » الذى فتح أكثر الشام ، واستنقذه من أيدي النصارى ؛ ثم بثت عسكره إلى مصر لما استنجدوه على الافرنج ، وتكرر دخول السكرك اليها مع صلاح الدين الذى فتح مصر ؛ فأزال عنها دعوة البيديين من القرامطة الباطنية ، وأظهر فيها شرائع الاسلام ، حتى سكنها من حيثئذ من أظهر بها دين الاسلام .

وكان في أثناء دولتهم يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل ، كما حكى ذلك ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد النفى بن سعيد ، وامتنع من رواية الحديث خوفا أن يقتلوه ، وكانوا ينادون بين القصرين : من لمن وسب ، فله دينار واروب . وكان بالجامع الأزهر عدة مقاصير يلمن فيها الصحابة ؛ بل يتكلم فيها بالكفر الصريح ، وكان لهم مدرسة يقرب « الشهيد » الذى بنوه ونسبوه إلى الحسين وليس فيه الحسين ، ولا شيء منه ؛ باتفاق العلماء . وكانوا لا يدرسون في مدرستهم علوم المسلمين ؛ بل للمنطق ، والطبيعة ، والالهى ، ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة . وبنوا أرصادا على

الجال وغير الجبال . يرصدون فيها الكواكب ، يعبثونها ، ويسبحونها ،
ويستنزلون روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار ،
كشياطين الأصنام ، ونحو ذلك .

« والمز بن تميم بن معد » أول من دخل القاهرة منهم في ذلك ، فصنف
كلما معروفًا عند اتباعه ؛ وليس هذا « المز بن باديس » فإن ذاك كان مسلماً
من أهل السنة ، وكان رجلاً من ملوك المغرب ؛ وهذا بعد ذاك بـ ١٠٠ سنة . ولأجل
ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي
سنة قد انطفأ نور الاسلام والايان ، حتى قالت فيها العلماء : إنها كانت دار
ردة وتفاق ، كدار مسيلة الكذاب .

« والقرامطة » الخارجيين بأرض العراق الذين كانوا سلفاً لهؤلاء القرامطة
ذهبوا من العراق إلى المغرب ، ثم جاؤا من المغرب إلى مصر ؛ فبذك كفر
هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر والردة ، وهم أعظم كفر أو ردة من كفر اتباع
مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين ؛ فإن أولئك لم يقولوا في الإلهية
والربوبية والشرائع ما قاله أئمة هؤلاء . ولهذا يميز بين قبورهم وقبور المسلمين ،
كما يميز بين قبور المسلمين والكفار ؛ فإن قبورهم موجهة إلى غير القبلة .

وإذا أصاب الخيل مثل أتوا بها إلى قبورهم ، كما يأتون بها إلى قبور
الكفار ، وهذه عادة مسروقة للتخيل إذا أصاب الخيل مثل ذهبوا بها إلى قبور

النصارى بدمشق ، وإن كانوا بمساكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوهما ذهبوا بها إلى قبورهم ، وإن كانوا بمصر ذهبوا بها إلى قبور اليهود والنصارى ، أو لهؤلاء العميدين الذين قد يتسمون بالأشراف ، وليسوا من الأشراف . ولا يذهبون بالخليل إلى قبور الأنبياء والصالحين ؛ ولا إلى قبور صوم المسلمين وهذا أمر محرب معلوم عند الجند وعلماهم . وقد ذكر سبب ذلك : ان الكفار يعاقبون في قبورهم ، فتسمع أصواتهم البهائم ، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ان الكفار يعذبون في قبورهم ، ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان راكباً على بئله ، فرى بقبور فحادث به كادت تلقيه ، فقال : هذه أصوات يهود تمذب في قبورها » فان البهائم إذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المثل ، وكان الجهال يظنون أن تمشية الخليل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم ، فلما تبين لهم أنهم يمشونها عند قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الأنبياء والصالحين ، وذكر العلماء انهم لا يمشونها عند قبر من يعرف بالدين بمصر والشام وغيرها ؛ إنما يمشونها عند قبور الفجار والكفار : تبين بذلك ما كان مشتبهاً .

ومن علم حوادث الاسلام ، وما جرى فيه بين أوليائه وأعدائه الكفار والمنافقين : علم أن عداوة هؤلاء المتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من عداوة التار ، وأن علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها محمداً ؛ بل إبطال جميع المرسلين ؛ وأنهم لا يقرون

بما جاء به الرسول عن الله ، ولا من خبره ، ولا من أمره ؛ وأن لهم قصداً مؤكداً في إبطال دعوته وإفساد ملته ، وقتل خاصته واتباع عترته . وأنهم في معاداة الاسلام ؛ بل وسائر الملل : أعظم من اليهود والنصارى ؛ فإن اليهود والنصارى يقرّون بأصل الجبل التي جاءت بها الرسل : كتابات الصانع ، والرسل ؛ والشرائع ، واليوم الآخر ، ولكن يكذبون بعض الكتب والرسل ، كما قال الله سبحانه : (إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ، ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً . أولئك هم الكافرون حقا ، واعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً) .

وأما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب والرسل ، يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يشقون به ؛ لا يظهره ، كما يظهر أهل الكتاب دينهم ، لأنهم لو أظهروه لنفر عنهم جاهلير أهل الأرض من المسلمين وغيرهم ؛ وهم يفرقون بين مقاتلهم ومقالة الجمهور ؛ بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفاراً يفرقون بين مقاتلتها ومقالة الجمهور ، ويرون كتمان مذهبهم ، واستعمال التقية . وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح مسلماً في الباطن ولا يكون زنديقاً ؛ لكن يكون جاهلاً مبتدئاً . وإذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم واسلامهم يكتمون ما هم عليه من البدعة والهوى لكن جمهور الناس يخافونهم . فكيف بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى .

وانما يقرب منهم « الفلاسفة المشاؤون أصحاب أرسطو » فان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة .

ولهذا يوجد فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة : كسنان الذي كان بالشام ، والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالألموت ، ثم صار منجبا لهؤلاء وملك الكفار ، وصنف « شرح الاشارات لابن مينا » وهو الذي اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم « الداسميدية » فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهروه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك أنه باطل ؛ لكن يكون أحدهم متفلسفا ، ويدخل معهم لموافقتهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر ، وتأويل ذلك بأمر يعلم بالاضطرار أنها مخالفة لما جاءت به الرسل .

فان « المتفلسفة » تناولون ما أخبرت به الرسل من أمور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم ، وأما الشرائع العملية فلا ينتفونها كما ينتفيها القرامطة ؛ بل يوجبونها على العامة ؛ ويوجبون بعضها على الخاصة ، أولا يوجبون ذلك . ويقولون إن الرسل فيما أخبروا به وأمروا به لم يأتوا بمحققات الأمور ؛ ولكن أتوا بأمر فيه صلاح العامة ، وإن كان هو كذبا في الحقيقة

ولهذا اختار كل مبطل أن يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة ، كما فعل ابن التومرت « الملقب بالمهدي » ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة

لأنه كان مثلها في الجملة ، ولم يكن منافقا مكذبا للرسل معطلا للشرائع ، ولا يجمل للشريعة العملية باطنا يخالف ظاهرها ؛ بل كان فيه نوع من رأى الجهمية الموافق لرأى الفلاسفة ، ونوع من راي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنب .

فهؤلاء « القرامطة » هم في الباطن والحقيقة أكفر من اليهود والنصارى وأما في الظاهر فيدعون الاسلام ؛ بل ويصل التنسب الى المثرة النبوية ، وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الأنبياء والأولياء ، وان أمامهم معصوم . فهم في الظاهر من أعظم الناس دعوى بحقائق الايمان ، وفي الباطن من أكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين ، قال تعالى : (ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى الي ولم يوح اليه شيء ، ومن قال : سأُنزل مثل ما أنزل الله) . وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا .

فان الذى يضاهى الرسول الصادق لا يخلو : إما أن يدعى مثل دعوته ، فيقول : إن الله أرسلنى وأنزل علي . و كذب على الله . أو يدعى أنه يوحى اليه ولا يسمى موحيه ، كما يقول : قيل لي ، ونوديت ، وخوطبت ، ونحو ذلك ، ويكون كاذبا ، فيكون هذا قد حذف الفاعل . أو لا يدعى واحدا من الأمرين ؛ لكنه يدعى أنه يمكنه أنه يأتي بما أتى به الرسول . ووجه القسمة أن ما يدعيه في مضاهاة الرسول : إما أن يضيفه الى الله ، أو الى نفسه أو لا يضيفه الى أحد .

فهؤلاء في دعواهم مثل الرسول هم أكفر من اليهود والنصارى ، فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم بما فعل مسيلة ، وألحدوا في أسماء الله وآياته أعظم بما فعل مسيلة ، وحاربوا الله ورسوله أعظم مما فعل مسيلة . وبسط حالهم يطول ؛ لكن هذه الأوراق لاتسع أكثر من هذا .

وهذا الذي ذكرته حال آئمتهم المالمين بحقيقة قولهم ، ولارب أنه قد انقسم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ، ولاموافقا لهم على ذلك ، فيكون من أتباع الزنادقة المرتدين ، الموالي لهم ؛ الناصر لهم ؛ بمنزلة اتباع الاتحادية ؛ الذين يوالونهم ؛ ويعظمونهم ؛ وينصرونهم . ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود ؛ وأن الخالق هو المخلوق . فن كان مسلما في الباطن وهو جاهل بمظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم ، وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد ؛ فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة أولئك الى الرافضة والجهمية ، ولكن القرامطة أكفر من الاتحادية بكثير ؛ ولهذا كان أحسن حال عوامهم أن يكونوا رافضة جهمية . وأما الاتحادية ففي عوامهم من ليس يرافضي ولا جهمي صريح ؛ ولكن لا يفهم كلامهم ؛ ويستقد أن كلامهم كلام الأولياء المحققين . وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين ، رضي الله عنهم أجمعين ، وأعانهم على
إظهار الحق المبين ، واتخاذ شغب المبطلين : في « النصيرية » القائلين
باستحلال الخمر ، وتناسخ الأرواح ، وقدم العالم ، وإنكار البعث والنشور
والجنة والنار في غير الحياة الدنيا ، وبأن « الصلوات الخمس » عبارة عن
خمس أسماء ، وهي : علي ، وحسن ، وحسين ، ومحسن ، وفاطمة .
فذكر هذه الأسماء الخمسة على رأيهم يحزيهم عن القسَل من الجنابة ، والوضوء
وبقية شروط الصلوات الخمسة وواجباتها . وبأن « الصيام » عندهم عبارة
عن اسم ثلاثين رجلا ، واسم ثلاثين امرأة ، يعدونهم في كتبهم ، ويضيق
هذا الموضع عن إيرادهم ؛ وبأن إلههم الذي خلق السموات والأرض هو علي
ابن طالب رضي الله عنه ؛ فهو عندهم الإله في السماء ، والامام في الأرض ،
فكانت الحكمة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم أن يؤنس خلقه
وعبيده ؛ ليعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه .

وبأن النصيري عندهم لا يصير نصيريا مؤمنا يحالسونه ، ويشربون معه
الخمر ، ويطلقونه على أسرارهم ، ويزوجونه من نسائهم : حتى يخاطبه معمله .
وحقيقة الخطاب عندهم أن يحلفوه على كتمان دينه ، ومعرفة مشائخه ،

وأكابر أهل مذهبه ؛ وعلى أن لا ينصح مسلماً ولا غيره إلا من كان من أهل دينه ، وعلى أن يعرف ربه وإمامه بظهوره في أنواره وأدواره ، فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان . فالاسم عندهم في أول الناس آدم والمعنى هو شيث ، والاسم يعقوب ، والمعنى هو يوسف . ويستدلون على هذه الصورة كما يرضون بما في القرآن العظيم بحكاية عن يعقوب ويوسف — عليها الصلاة والسلام — فيقولون : أما يعقوب فإنه كان الاسم ، فما قدر أن يتعدى منزله فقال : (سوف أستغفر لكم ربي) وأما يوسف فكان المعنى المطلوب فقال : (لا تريب عليكم اليوم) فلم يعلق الأمر بغيره ؛ لأنه علم أنه الإله المتصرف ، ويحملون موسى هو الاسم ، ويوشع هو المعنى ، فيقولون : يوشع ردت له الشمس لما أمرها فأطاعت أمره ؛ وهل ترد الشمس إلا لرهبها ؟ ويحملون سليمان هو الأسم ، وآصف هو المعنى القادر المقتدر . ويقولون : سليمان عجز عن احضار عرش بلقيس ، وقدر عليه آصف لأن سليمان كان الصورة ، وآصف كان المعنى القادر المقتدر ، وقد قال فائلمهم :

هايل شيت يوسف يوشع . آصف شمون الصفا حيدر

ويعمدون الأنبياء والمرسلين واحداً واحداً على هذا النمط إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقولون : محمد هو الاسم ، وعلي هو المعنى ، ويوصلون العدد على هذا الترتيب في كل زمان إلى وقتنا هذا . فمن حقيقة الخطاب في الدين عندهم ان عليا هو الرب ، وأن محمداً هو الحجاب ، وأن

سلمان هو الباب ، وأنشد بعض أكابر رؤسائهم وفضلائهم لنفسه في شهر
سنة سبع مائة فقال :

أشهد أن لا إله إلا حيدرة الأئمة البطين
ولا حجاب عليه إلا محمد الصادق الأمين
ولا طريق إليه إلا سلمان ذو القوة المتين

ويقولون إن ذلك على هذا الترتيب لم يزل ولا يزال ، وكذلك
الحسنة الإيتام ، والاثنا عشر تقياً ، وأسمائهم مشهورة عندهم ، ومعلمة
من كتبهم الخبيثة ، وأنهم لا يزالون يظهرن مع الرب والحجاب والباب
في كل كور ودور أبداً سرمداً على الدوام والاستمرار ، ويقولون : إن
ابليس الأبالة هو عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يليه في رتبة
الأبليسية أبوبكر رضى الله عنه ؛ ثم عثمان - رضى الله عنهم أجمعين وشرفهم
وأعلى رتبهم عن أقوال الملحدين واتتحال أنواع الضالين والمفسدين - فلا
يزالون ، وجودين في كل وقت دائماً حسبما ذكر من الترتيب . ولما بهم
الفاصلة شمس وتفصيل ترجع الى هذه الأصول المذكورة .

وهذه الطاقة الملمونة استولت على جانب كبير من بلاد الشام (وهم)
معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب ، وقد حقق أحوالهم كل من
خالطهم وعرفهم من عقلاء المسلمين وعلمائهم ، ومن طامة الناس أيضاً في

هذا الزمان ؛ لأن أحوالهم كانت مستورة عن أكثر الناس وقت استيلاء
الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية ؛ فلما جاءت أيام الاسلام انكشف
حالتهم وظهر ضلالهم . والابتلاء بهم كثير جدا .

فهل يجوز لسلم أن يزوجهم ، أو يتزوج منهم ؟ وهل يحل أكل
ذبائحهم والحالة هذه ، أم لا ؟ وما حكم الجبن المعمول من افحة ذبيحتهم ؟
وما حكم أو انيهم وملابسهم ؟ وهل يجوز دفنهم بين المسلمين ، أم لا ؟
وهل يجوز استخدامهم في ثنور المسلمين وتسليمها اليهم ؟ أم يجب على
ولي الأمر قطعهم واستخدام غير هم من رجال المسلمين الكفاة ، وهل
يأثم اذا أخر طردهم ؟ أم يجوز له التحمل مع أن في عزمه ذلك ؟ واذا
استخدمهم وأقطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المال
عليهم ، واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية من معلومه المسمى ؛ فأخذه
ولي الأمر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين ، أو أُرصد له لذلك :
هل يجوز له فعل هذه الصور ؟ أم يجب عليه ؟ وهل دماء النصيرية
المذكورين مباحة وأموالهم حلال ، أم لا ؟ واذا جاهدهم ولي الأمر
أيده الله تعالى بائخاذ باطلهم ، وقطعهم من حصون المسلمين ، وحذر أهل
الاسلام من مناكحتهم ، وأكل ذبائحهم ، وألزمهم بالصوم والصلاة ، ومنهم
من اظهار دينهم الباطل وهم الذين يلونه من الكفار : هل ذلك أفضل
وأكثر أجراً من التصدي والترصد لقتال التارفي بلادهم وهدم بلاد

سيس وديار الافرنج على أهلها ؟ أم هذا أفضل من كونه يجاهد النصيرية
الذكورين مرابطاً ؟ ويكون أجراً من رابط في الثنور على ساحل البحر
خشبة قصد الفرنج أكبر ، أم هذا أكبر أجراً ؟ وهل يجب على من
عرف المذكورين ومناهم أن يشهر أمرهم ويساعد على إبطال باطلهم
وأظهار الاسلام بينهم ، قلل الله تعالى أن يهدي بعضهم الى الاسلام
وأن يجعل من ذريتهم وأولادهم مسلمين بعد خروجهم من ذلك الكفر العظيم
أم يجوز التنافل عنهم والاهمال ؟ وما قدر المجتهد على ذلك ، والمجاهديه ، والمرباط
له والملازم عليه ؟ ولتبسطوا القول في ذلك مثاين مأجورين إن شاء الله تعالى
انه على كل شيء قدير ؛ وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فأجاب شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية : الحمد لله
رب العالمين . هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة
الباطنية أكفر من اليهود والنصارى ؛ بل وأكفر من كثير من المشركين
وضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم من ضرر الكفار المحاريين
مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم ؛ فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين
بالنشيع ، ومولات أهل البيت ، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ، ولا برسوله
ولا بكتابه ، ولا بأمر ولا نهي ، ولا ثواب ولا عقاب ، ولا جنة ولا نار
ولا بأحد من المرسلين قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا بخلعة من اللل السالفة
بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند علماء المسلمين يتأولونه على أمور

يفترونها ؛ يدعون أنها علم الباطن ؛ من جنس ما ذكر من السائل ، ومغير هذا الجنس ؛ فانه ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الالحاد في أسماء الله تعالى وآياته ، وتحريف كلام الله تعالى ورسوله عن مواضعه ؛ إذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع التظاهر بأن لهذه الأمور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ، ومن جنس قولهم : إن « الصلوات الخمس » بمعرفة أسرارهم ، و « الصيام المفروض » كتمان أسرارهم ، « وحج البيت العتيق » زيارة شيوخهم ، وإن (يدا أبي لهب) هما أبو بكر وعمر ، وإن (النبأ العظيم) والامام المبين هو علي بن أبي طالب ؛ ولهم في معاداة الاسلام وأهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة ، فاذا كانت لهم مكتة سفكوا دماء المسلمين ؛ كما قتلوا مرة الحجاج والقوم في بئر زمزم ، وأخذوا مرة الحجر الأسود وبقي عندهم مدة ، وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم ما لا يحصى عدده الا الله تعالى وصفوا كتباً كثيرة مما ذكره السائل وغيره ، وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم ؛ وينوا فيها مأم عليه من الكفر والزندقة والالحاد ، الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى ، ومن براهمية الهند الذين يعبدون الأصنام . وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم .

ومن المعلوم عندنا أن السواحل الشامية إنما استولى عليها النصارى من جهتهم ، وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين ؛ فهم مع النصارى على المسلمين . ومن

أعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للسواحل ، وانهيار النصراني ؛ بل ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التار . ومن أعظم أعيادهم إذا استولى — والعاذ بالله تعالى — النصراني على ثنور المسلمين ، فان ثنور المسلمين مازالت بأيدي المسلمين ، حتى جزيرة قبرص يسر الله فتحها عن قريب ، وفتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين « عثمان بن عفان » رضي الله عنه ، فتحها « معاوية بن أبي سفيان » إلى أثناء المائة الرابعة .

فهؤلاء المحادون لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها فاستولى النصراني على الساحل ؛ ثم بسببهم استولوا على القدس الشريف وغيره ؛ فان أحوالهم كانت من أعظم الأسباب في ذلك ؛ ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله تعالى « كنور الدين الشهيد ، وصلاح الدين » وأتباعها ، وفتحوا السواحل من النصراني ، ومن كان بها منهم ، وفتحوا أيضاً أرض مصر ؛ فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة ، واتفقوا مع النصراني ، فجاهدتهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ، ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالديار المصرية والشامية .

ثم ان التار مداخلوا بلاد الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين الابعاء وفتحهم ومؤازرتهم ؛ فان منجم هولاء كوالقنى كان وزيرهم وهو « النصير

الطوسي « كان وزيراً لهم بالأموت ، وهو الذي أمر بقتل الخليفة
وبولاية هؤلاء .

ولهم « القاب » معروفة عند المسلمين تارة يسمون « الملاحدة »
وتارة يسمون « القرامطة » وتارة يسمون « الباطنية » . وتارة يسمون
« الاسماعيلية » وتارة يسمون « النيسيرية » وتارة يسمون « الخرمية »
وتارة يسمون « الحمرة » وهذه الأسماء منها ما يسمهم ، ومنها ما يخص بعض
أصنافهم ، كما أن الاسلام والايان يسم المسلمين وبعضهم اسم يخصه :
إمام للنسب ، وأما المذهب ، وإمام للبلد ، وإمام للنير ذلك .

وشرح مقاصدم يطول ، وهم كما قال العلماء فيهم : ظاهر مذهبهم
الرفض ، وباطنه الكفر المحض . وحقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون بنبي من
من الأنبياء والمرسلين ؛ لا بنوح . ولا إبراهيم ، ولا موسى ، ولا عيسى
ولا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ولا بشيء من كتب الله المنزلة ؛
لا التوراة ، ولا الانجيل ، ولا القرآن . ولا يقولون بأن للمالم خالقا خلقه ؛
ولا بأن له ديناً أمر به ، ولا أن له داراً يجزى الناس فيها على أعمالهم غير
هذه النار .

وهم تارة يبنون قولهم على مذاهب الفلاسفة الطبيعيين أو الآلهيين، وتارة يبنونه على قول المجوس الذين يعبدون النور ، ويضمون الى ذلك الرفض .

ويحتجون لذلك من كلام النبوات : إما بقول مكذوب ينقلونه ، كما ينقلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أول ما خلق الله العقل » والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ؛ ولفظه « إن الله لما خلق العقل ، فقال له : أجب ، فأقبل . فقال له : أدبر ، فأدبر » فيحرفون لفظه فيقولون « أول ما خلق الله العقل » ليوافقوا قول المتفلسفة أتباع أرسطو في أن أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل . وإما بلفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفونه عن مواضعه ، كما يصنع أصحاب « رسائل إخوان الصفا » ومجوم ، فإنهم من أعتهم .

وقد دخل كثير من باطلهم على كثير من المسلمين ، وراج عليهم حتى صار ذلك في كتب طوائف من المنتسبين الى العلم والدين ؛ وإن كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم ؛ فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة التي يسونها « الدعوة البادية » درجات متعددة ، ويسمون النهاية « البلاغ الأكبر ، والتاموس الأعظم » ومضمون البلاغ الأكبر جحد الخالق تعالى ؛ والاستهزاء به ، وعن يقر به ، حتى قد يكتب أحدهم اسم الله في أسفل رجله ، وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وما جاء به الأنبياء ، ودعوى أنهم كانوا من جنسهم طالين للرئاسة ، فبهم من أحسن في طلبها ، ومنهم من أساء في

طلبها حتى قتل ، ويحملون محمداً وموسى من القسم الأول ، ويحملون المسيح من القسم الثانى . وفيه من الاستنزاء بالصلاة ، والزكاة والصوم ، والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم ، وسائر الفواحش : ما يطول وصفه . ولهم إشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضاً . وهم اذا كانوا فى بلاد المسلمين التى يكثر فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم ، واما اذا كثروا فانه يعرفهم طامة الناس فضلاً عن خاصتهم .

وقد اتفق علماء المسلمين على أن هؤلاء لا تجوز منا كحتمهم ؛ ولا يجوز أن ينكح الرجل مولاته منهم ، ولا يتزوج منهم امرأة ، ولا تباع ذبايحهم .

وأما « الجبن المبول بأنفحتهم » ففيه قولان مشهوران للعلماء ، كسائر أنفحة الميتة ، و كأنفحة ذبيحة المجوس ؛ وذبيحة الفرنج الذين يقال عنهم أنهم لا يذكون النبايح . فذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين أنه يحل هذا الجبن ؛ لأن أنفحة الميتة طاهرة على هذا القول ؛ لأن الأنفحة لاتعوت بموت البهيمة ، وملاقة الوعاء النجس فى الباطن لا ينجس . ومذهب مالك والشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى أن هذا الجبن نجس لأن الأنفحة عند هؤلاء نجسة ؛ لأن لبن الميتة وانفحتها عندهم نجس . ومن لا تؤكل ذبيحته فذبيحته كال ميتة . وكل من أصحاب القولين يحتج بآثار ينقلها عن الصحابة فأصحاب القول الأول نقلوا انهم أكلوا جبن المجوس . وأصحاب القول الثانى

تقلو انهم أكلوا ما كانوا يظنون انه من جبن النصارى . فهذه مسألة اجتihad ؛
للمقلد أن يقلد من يفقه بأحد القولين .

واما « أوانيهم وملابسهم » فكأواني المجوس وملابس المجوس ، على
ماعرف من مذاهب الأئمة . والصحيح في ذلك أن أوانيهم لا تستعمل إلا بعد
غسلها ؛ فان ذبايحهم ميتة ، فلا بد أن يصيب أوانيهم المستعملة ما يطبخونه من
ذبايحهم فتجنس بذلك ، فأما الآنية التي لا يلب على الطن وصول النجاسة اليها
فتستعمل من غير غسل كآنية اللبن التي لا يضمنون فيها طينخهم ، أو ينسلونها
قبل وضع اللبن فيها ، وقد توصأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جرة نصرانية .
فأشك في نجاسته لم يحكم بنجاسته بالشك .

ولا يجوز دقهم في مقابر المسلمين ، ولا يصلى على من مات منهم ؛ فان
الله سبحانه وتعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين : كعبد الله
ابن أبي ، ونحوه ؛ وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصيام والجهاد مع
المسلمين ؛ ولا يظهرون مقالة تخالف دين الاسلام ؛ لكن يسرون ذلك ، فقال
الله : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ؛ إنهم كفروا
بالله ورسوله ، وماتوا وهم فاسقون) فكيف بهؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق
يظهرون الكفر والالحاد .

وأما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم فانه من
الكبائر ، وهو بمنزلة من يستخدم الذئب لرعي النعم ؛ فانهم من أغش الناس

للمسلمين ولولاة أمورهم . وهم أحرص الناس على فساد المملكة والدولة
 وهم شر من المخامر الذي يكون في السكر ؛ فان المخامر قد يكون له
 غرض : إما مع أمير المسكر ، وإما مع العدو . وهؤلاء مع الملة . ونيها
 ودينها ، وعلوكها ؛ وعلماؤها ، وعامتها ، وخاصتها ، وهم أحرص الناس على
 تسليم الحصون الى عدو المسلمين ، وعلى إفساد الجند على ولي الأمر ،
 وإخراجهم عن طاعته .

والواجب على ولاة الأمور قطعهم من دواوين المقاتلة فلا يتركون
 في ثمر ، ولا في غير ثمر ؛ فان ضررهم في الثمر أشد ، وأن يستخدم بدلهم
 من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام ، وعلى
 النصح لله ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ؛ بل اذا كان ولي الأمر
 لا يستخدم من ينشئه وإن كان مسلماً فكيف بمن ينشئ المسلمين كلهم !!

ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه ؛ بل أي وقت
 قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك :

وأما إذا استخدموا وعملوا العمل المشروط عليهم فلمهم إما المسمى وأما
 أجره المثل ، لأنهم عوقدوا على ذلك . فان كان العقد صحيحاً وجب المسمى
 وإن كان فاسداً وجبت أجره المثل ، وإن لم يكن استخدامهم من جنس

الاجارة اللازمة فعى من جنس الجمالة الجائزة ؛ لكن هؤلاء لا يجوز
استخدامهم ، فالمقد عقد فاسد ، فلا يستحقون إلا قيمة عملهم . فان لم يكونوا
عملوا عملا له قيمة فلا شيء لهم ؛ لكن دماؤهم وأموالهم مباحة .

وإذا أظهروا التوبة فى قبولها منهم نزاع بين العلماء : فن قبل توبتهم
إذا التزموا شريعة الاسلام أقر أموالهم عليهم . ومن لم يقبلها لم تنقل إلى ورثتهم
من جنسهم ؛ فان مالهم يكون فيأ ليت المال ؛ لكن هؤلاء إذا أخذوا
فانهم يظهرون التوبة ؛ لأن أصل مذهبهم التقية وكتان أمرهم ، وفيهم من
يعرف ، وفيهم من قد لا يعرف . فالطريق فى ذلك أن يحتاط فى أمرهم ،
فلا يتركون مجتمعين ، ولا يمكنون من حمل السلاح ، ولا أن يكونوا من
المقاتلة ، ويلزمون شرائع الاسلام : من الصلوات الخمس ، وقراءة القرآن .
ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ، ويحال بينهم وبين معلمهم .

فان أبا بكر الصديق رضى الله عنه وسائر الصحابة لما أظهروا على أهل
الردة ، وجاؤوا اليه ، قال لهم الصديق : اختاروا إما الحرب المجلية ،
وإما لسل المخرزية . قالوا : يا خليفة رسول الله ! هذه الحرب المجلية قد عرفناها
فما لسل المخرزية ؟ قال : تدون قتلانا ، ولا نندي قتلاكم ، وتشهدون أن
قتلانا فى الجنة وقتلاكم فى النار ، وتقسم ما أصبنا من أموالكم ، وتردون
ما أصبتم من أموالنا ، وتنزع منكم الحلقة والسلاح ، وتعمنون من ركوب

الخليل ، وتركون تتبعون أذناب الابل حتى يرى الله خليفة رسوله والمؤمنين
أمرأ بعد ردتكم . فوافقه الصحابة على ذلك ؛ إلا في تضمين قتل المسلمين
فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له : هؤلاء قتلوا في سبيل الله فأجورهم
على الله . يعني هم شهداء فلا دية لهم ، فاتفقوا على قول عمر في ذلك .

وهذا الذي اتفق الصحابة عليه هو مذهب أئمة العلماء ، والذي تنازعوا
فيه تنازع فيه العلماء . فمذهب أكثرهم ان من قتل المرتدون المجتمعون المحاربون
لا يضمن ؛ كما اتفقوا عليه آخرأ ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى
الروايتين . ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى هو القول الأول .
فهذا الذي فعله الصحابة بأولئك المرتدين بعد عودهم إلى الاسلام يفعل بمن
أظهر الاسلام والتهمة ظاهرة فيه ، فيمنع أن يكون من أهل الخليل والسلاح
والدرع التي تلبسها المقاتلة ، ولا يترك في الجند من يكون يهوديا ولا نصرانيا .
ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر ما يفعلونه من خير أو شر . ومن كان
من أئمة ضلالهم وأظهر التوبة أخرج عنهم ، وسير إلى بلاد المسلمين التي ليس
لهم فيها ظهور . فلما أن يهديه الله تعالى ، وإما أن يموت على نفاقه من غير
مضرة للمسلمين .

ولاريب ان جهاد هؤلاء واقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات
وأكبر الواجبات ، وهو أفضل من جهاد من لا يقاتل المسلمين من المشركين
وأهل الكتاب ؛ فان جهاد هؤلاء من جنس جهاد المرتدين ، والصديق

وسائر الصحابة بدؤوا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من أهل الكتاب :
فإن جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد المسلمين ، وأن يدخل فيه من أراد
الخروج عنه . وجهاد من لم يقاتلنا من المشركين وأهل الكتاب من زيادة
إظهار الدين . وحفظ رأس المال مقدم على الربح .

وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين أعظم من ضرر أولئك ؛ بل ضرر
هؤلاء من جنس ضرر من يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب ،
وضررهم في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين
وأهل الكتاب .

ويجب على كل مسلم أن يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب
فلا يحل لأحد أن يكتف ما يعرفه من أخبارهم ؛ بل يفشيها ويظهرها ليعرف
المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل لأحد أن يماونهم على بقائهم في الجند
والمستخدمين، ولا يحل لأحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به ورسوله.
ولا يحل لأحد أن ينهى عن القيام بما أمر الله به ورسوله ؛ فإن هذا من أعظم
أجواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله تعالى ؛ وقد
قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين
واغلظ عليهم) وهؤلاء لا يخرجون عن الكفار والمنافقين .

والمماون على كف شرم وهدايتهم بحسب الامكان له من الأجر والثواب
ملا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فإن المقصود بالقصد الأول هو هدايتهم ؛ كما قال الله

تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس تأتون بهم في القيود والسلاسل حتى تدخلوهم الاسلام . فالقصد بالجهد ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر : هداية العباد لمصالح المآل والمعاد بحسب الامكان ، فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ، ومن لم يهتد كلف الله ضرره عن غيره .

ومعلوم ان الجهاد ، والأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر : هو أفضل الأعمال ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « رأس الأمر الاسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله تعالى » وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين السماء إلى الأرض ، أعدها الله عز وجل للمجاهدين في سبيله » وقال صلى الله عليه وسلم : « رباط يوم ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه » ومن مات مرابطاً مات مجاهداً وجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتنة . والجهاد أفضل من الحج والعمرة ، كما قال تعالى : (أجمعتم سقاية الحاج وصمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله ؟ لا يستون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالمين ، الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله ، وأولئك هم الفائزون ، يشهرهم ربهم برحمة منه ، ورضوان ، وجنات لهم فيها نعيم مقيم ، خالدين فيها أبداً ، إن الله عنده أجر عظيم) . والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ورسل رحمه الله تعالى

عن « الدرزية » و « النصيرية » : ما حكمهم ؟

فأجاب : هؤلاء « الدرزية » و « النصيرية » كفار باتفاق المسلمين ، لا يحل أكل ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ؛ بل ولا يقرون بالجزية ؛ فإنهم مرتدون عن دين الاسلام ، ليسوا مسلمين ؛ ولا يهود ، ولا نصارى ، لا يقرون بوجوب الصلوات الخمس ، ولا بوجوب صوم رمضان ، ولا بوجوب الحج ؛ ولا بتحريم ما حرم الله ورسوله من الميتة والحمر وغيرها . وإن اظهروا الشهادات مع هذه العقائد فهم كفار باتفاق المسلمين .

فأما « النصيرية » فهم اتباع أبي شبيب محمد بن نصير ، وكان من الفلاة الذين يقولون : إن عليا إله ، وهم ينشدون

أشهد إن لا إله إلا حيدرة الأ نزع البطين

ولا حجاب عليه إلا محمد الصادق الأمين

ولا طريق إليه إلا سلمان ذو القوة التتین

وأما « الدرزية » فاتباع هشتكين الدرزی ؛ وكان من موالى الحاكم أرسله إلى أهل وادی تیم الله بن ثعلبة ، فدعاهم إلى الالهية الحاكم ، ويسمونه

« الباري ، العلام » ويحلفون به ، وهم من الاسماعلية القائلين بان محمد بن اسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله ، وهم أعظم كفراً من النالية ، يقولون بقدّم العالم ، وانكار المعاد ، وانكار واجبات الاسلام ومحرماته ، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أ كفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب ، وغايتهم أن يكونوا « فلاسفة » على مذهب أرسطو وأمثاله ، أو « مجوسا » . وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ، ويظهرون التشيع نفاقاً . والله اعلم .

وقال شيخ الاسلام رحمه الله

ردا على نبد لطوائف من « الدروز »

كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون ؛ بل من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم ؛ لام بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين ؛ بل هم الكفرة الضالون فلا يباح أكل طعامهم ، وتسمى نساؤهم ، وتؤخذ أموالهم . فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل قوتهم ؛ بل يقتلون إنما ثقفوا ؛ ويلعنون كما وصفوا ؛ ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ . ويجب قتل علمائهم وصلحاءهم لثلاثيهم غيرهم ؛ ويحرم النوم معهم في بيوتهم ؛ ورفقتهم ؛ والمشي معهم ؛ وتشيع جنازتهم إذا علم موتها . ويحرم على ولاية أمور المسلمين اصناعة مأمر الله من إقامة الحدود عليهم بأي شيء يراه المقيم لا المقام عليه . والله المستعان وعليه التكلان .

وسئل رحمه الله تعالى

عن هؤلاء « القلندية » الذين يخلقون ذقونهم : مام ؟ ومن أى الطوائف يحسبون ؟ وما قولكم فى اعتقادهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعم شيخهم قلندر عباً ، وكلمه بلسان المعجم ؟

فأجاب : أما هؤلاء « القلندية » المخلقى اللحى : فن أهل الضلالة والجهالة ، وأكثرم كافرون بالله ورسوله ، لا يرون وجوب الصلاة والصيام ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ؛ بل كثير منهم أ كفر من اليهود والنصارى ، وهم ليسوا من أهل الملة ؛ ولا من أهل النعمة . وقد يكون فيهم من هو مسلم ؛ لكن مبتدع ضال ، أو فاسق فاجر .

ومن قال إن « قلندر » موجود فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب واقترى ؛ بل قد قيل : أصل هذا الصنف أنهم كانوا قوما من نساك الفرس ، يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب المحرمات . هكذا فسرهم الشيخ أبو حفص السهروردى فى عوارفه ، ثم إنهم بعد ذلك تركوا الواجبات ، وفعلوا المحرمات

عنزلة « اللامية » الذين كانوا يخفون حسناتهم ، ويظهرون ملايظن بصاحبه الصلاح من زى الأغنياء ، ولبس العامة ، فهذا قريب . وصاحبه مأجور على نيته ؛ ثم حدث قوم فدخلوا فى أمور مكروهة فى الشريعة ؛ ثم زاد الأمر ففعل قوم المحرمات من القواحش والمنكرات ، وترك الفرائض والواجبات ؛ وزعموا أن ذلك دخول منهم فى « اللاميات » ولقد صدقوا فى استحقاقهم اللوم والذم والعقاب من الله فى الدنيا والآخرة ؛ وتجب عقوبتهم جميعهم ، ومنهم من هذا الشعار الملعون ، كما يجب ذلك فى كل معلى بيده أو بفور .

وليس ذلك مختصاً بهم ؛ بل كل من كان من المتنسكة ، والمتفقه ، والمتعبدة ، والمتفكرة ، والمتزهدة ، والتكلمة ، والمتفلسفة ، ومن وافقهم من الملوك ، والأغنياء ؛ والكتاب ؛ والحساب ؛ والأطباء ؛ وأهل الديوان والعامة : خارجاً عن الهدى ودين الحق الذى بعث الله به رسوله ، لا يقرب جميع ما أخبر الله به على لسان رسوله ؛ ولا يحرم ما حرم الله ورسوله ؛ أو يدين بدين يخالف الدين الذى بعث الله به رسوله باطناً وظاهراً : مثل من يستقد أن شيخه يرزقه ؛ أو ينصره أو يهديه ؛ أو ينيثه ؛ أو يعينه ؛ أو كان يعبد شيخه أو يدعوه ويسجد له ؛ أو كان يفضل على النبى صلى الله عليه وسلم تفضيلاً مطلقاً ؛ أو مقيداً فى شىء من الفضل الذى يقرب الى الله تعالى ؛ أو كان يرى أنه هو أو شيخه مستثنى عن متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم : فكل هؤلاء كفار إن اظهروا ذلك ؛ ومتفقون أن لم يظهروه .

وهؤلاء الأجناس وإن كانوا قد كثروا في هذا الزمان ، فقلعة دماء العلم والايان ، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى ، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك . وفي أوقات الفترات ، وأمكنة الفترات : يثاب الرجل على مامعه من الايمان القليل ، وينفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه مالا ينفر به لمن قامت الحجة عليه ، كما في الحديث المعروف : « يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صياماً ، ولا حجاباً ، ولا عميرة ، إلا الشيخ الكبير ؛ والمجوز الكبيرة . ويقولون : أدر كنا آباءنا وهم يقولون لا إله إلا الله » فقل لحذيفة بن اليان : ماتننى عنهم لاله الا الله ؟ فقال : تنجيمهم من النار .

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولاً يطلق ، كما دل على ذلك الدلائل الشرعية ؛ فإن « الايمان » من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله ؛ ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم . ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير ، وتتقن موانعه ، مثل من قال : ان الحجر أو الربا حلال ؛ لقرب عهده بالاسلام ؛ أو لنشوته في بادية بعيدة ، أو سمع كلاماً أنكره ولم يستقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها . وكما كان الصنابة يشكون في أشياء مثل رؤية الله وغير ذلك

، يسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثل الذي قال : إذا نامت فاسحقوني ، وذروني في اليم ؛ لملي أضل عن الله ، ونحو ذلك ؛ فان هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة ، كما قال الله تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقد عفى الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان وقد أشبعنا الكلام في القواعد التي في هذا الجواب في أما كتبها ، والفتوى لا تحتمل البسط أكثر من هذا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن يعتقد أن الكواكب لها تأثير في الوجود ، أو يقول : إن له نجما في السماء يسعد بسعادته ويشقى بمكسه ، ويحتج بقوله تعالى : (فالمدبرات أمراً) وبقوله : (فلا أقسم بمواقع النجوم) ويقول : إنها صنعة ادريس عليه السلام ، ويقول عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن نجمة كان بالمقرب والمريح . فهل هذا من دين الاسلام ، أم لا ؟ وحتى لو لم يكن من الدين : فماذا يجب على قائله ؟ والمنكرون على هؤلاء يكونون من الآمرين بالمعروف ؛ والناهين عن المنكر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : النجوم من آيات الله الدالة عليه ، المسبحة له ، الساجدة له ؛ كما قال تعالى : (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض

والشمس ؛ والقمر ؛ والنجوم ؛ والجبال ؛ والشجر ، والدواب ، وكثير من الناس) ثم قال : (وكثير حق عليه العذاب) وهذا التفريق بين أنه لم يرد السجود لمجرد ما فيها من الدلالة على ربوبته ، كما يقول ذلك طوائف من الناس ؛ إذ هذه الدلالة ؛ يشترك فيها جميع المخلوقات ؛ فجميع الناس فيهم هذه الدلالة ؛ وهو قد فرق : فلم أن ذلك قول زائد من جنس ما يختص به المؤمن ويتميز به عن الكافر الذي حق عليه العذاب .

وهو سبحانه مع ذلك قد جعل فيها منافع لعباده ، وسخرها لهم ، كما قال تعالى : (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ؛ وسخر لكم الليل والنهار) وقال : (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره) وقال : « سخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه) ومن منافعها الظاهرة ما يجعله سبحانه بالشمس من الحر والبرد ، والليل والنهار ونضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن ؛ وكذلك ما يجعله بها لهم من التروطيب والتيسير ؛ وغير ذلك من الأمور المشهودة ، كما جعل في النار الاشراق والاحراق ، وفي الماء التطهير والسقي وأمثال ذلك من نعمه التي يذكرها في كتابه كما قال تعالى : (وأنزلنا من السماء ماءً مطهورا . لنحيي به بلدة ميتا ، ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسي كثيرا) وقد أخبر الله في غير موضع أنه يجعل حياة بمض مخلوقاته يبعث : (كما قال تعالى لنحيي به بلدة ميتا) وكما قال : (وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلدة ميت . فأنزلنا به الماء فأخرجنا به

من كل الثمرات) وكما قال: (وأُنزل من السماء ماء فاحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة) .

فقال من أهل الكلام: ان الله يفعل هذه الأمور عندها ؛ لا بها . فعبارته مخالفة لكتاب الله والأمور المشهودة ؛ كمن زعم أنها مستقلة بالفعل هو مشرك مخالف العقل والدين .

وقد أخبر سبحانه في كتابه من منافع النجوم ، فانه يهتدى بها في ظلمات البر والبحر ، وأخبر أنها زينة للسماء الدنيا ، وأخبر ان الشياطين ترجم بالنجوم وإن كانت النجوم التي ترجم بها الشياطين من نوع آخر غير النجوم الثابتة في السماء التي يهتدى بها ؛ فان هذه لا تزول عن مكانها ؛ بخلاف تلك ؛ ولهذه حقيقة مخالفة لتلك ؛ وان كان اسم النجوم يجمعها ، كما يجمع اسم الدابة والحیوان للملك ، والآدي ، والبهائم ، والذباب ، والبعوض

وقد ثبت بالأخبار الصحيحة التي اتفق عليها العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر ؛ وأمر بالدعاء والاستغفار والصدقة والتمن ، وقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته » وفي رواية « آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده » هذا قاله رداً لما قاله بعض جهال الناس : إن الشمس كسفت لموت ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم ، فانها كسفت يوم موته وظن بعض الناس لما كسفت ان كسوفها كان لأجل موته ، وان موته هو

السبب لكسوفها . كما يحدث عن موت بعض الأكابر مصائب في الناس
فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر لا يكون كسوفهما عن موت
أحد من أهل الأرض ، ولا عن حياته : ونفى أن يكون للموت والحياة أثر أرى
كسوف الشمس والقمر ، وأخبر أنهما من آيات الله ، وأنه يخوف عباده .

فذكر أن من حكمة ذلك تخويف العباد ؛ كما يكون تخويفهم في سائر
الآيات : كالرياح الشديدة ، والزلازل ، والجذب ، والأمطار المتواترة ، ونحو
ذلك من الأسباب التي قد تكون عذابا ؛ كما عذب الله أمما بالريح
والصيحة ، والطوفان ، وقال تعالى : (فكللا أخذنا بذنبه ، فنههم من أرسلنا
عليه حاصبا ، ومنهم من أخذته الصيحة ؛ ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم
من أغرقنا) وقد قال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات
الاتخويفا) وإخباره بأنه يخوف عباده بذلك يبين أنه قد يكون سببا لعذاب
ينزل كالرياح العاصفة الشديدة . وإنما يكون ذلك إذا كانت الله قد جعل ذلك
سببا لما ينزل في الأرض .

فإن أراد بقوله : إن لها تأميرا . ما قد علم بالحس وغيره من هذه الأمور :
فهذا حق ؛ ولكن الله قد أمر بالعبادات التي تدفع عنا ما ترسل به من الشر
كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عند الخسوف بالصلاة والصدقة والدعاء والاستغفار
والعتق ، وكما كان صلى الله عليه وسلم إذا هبت الريح أقبل وأدبر وتنير ،
وأمر أن يقال عند هبوبها : « اللهم إنا نسألك خير هذه الريح ، وخير ما

أرسلت به ، ونموذ بك من شر هذه الريح وشر ما أرسلت به » وقال : « إن الريح من روح الله ، وانها تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب ، فلا تسبوها ؛ ولكن سلوا الله من خيرها ونموذوا بالله من شرها » فأخبر أنها تأتي بالرحمة ، وتأتي بالعذاب . وأمر أن نسال الله من خيرها ، ونموذ بالله من شرها .

فهذه السنة في أسباب الخير والشر : أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة والأعمال الصالحة ما يحب الله به الخير ، وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر فأما ما يخفى من الأسباب فليس العبد مأمورا بأن يتكلف معرفته : بل اذا فعل ما أمر به وترك ما حظر : كفاه الله مؤنة الشر ، ويسر له أسباب الخير (ومن يتقى الله يجعل له مخرجا . ويرزقه من حيث لا يحتسب . ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شئ قدرا) .

وقد قال تعالى فيمن يتعاطى السحر لطلب منافع الدنيا : (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ؛ وما كفر سليمان — الى قوله — ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) فأخبر سبحانه أن من اعتاض بذلك يعلم أنه لا نصيب له في الآخرة ؛ وإنما يرجو بزعمه نفعه في الدنيا . كما يرجون بما يفعلونه من السحر المتعلق بالكواكب وغيرها مثل الرياسة والمال . ثم قال : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله

خير لو كانوا يعلمون) فينب أن الايمان والتقوى هو خير لهما في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون) الآية ، وقال في قصة يوسف : (وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوء منها حيث يشاء ، نصيب برحمتنا من نشاء ، ولا نضيع أجر المحسنين . ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون) فخير أن أجر الآخرة خير للمؤمنين المتقين مما يعطون في الدنيا من الملك والمال كما أعطي يوسف .

وقد أخبر سبحانه بسوء عاقبة من ترك الايمان والتقوى في غير آية في الدنيا والآخرة ؛ ولهذا قال تعالى : (لا يفلح الساحر حيث أتى) والفلح الذي ينال المطلوب وينجو من المرهوب . فالساحر لا يحصل له ذلك ، وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر »

و « السحر » محرم بالكتاب والسنة والاجماع : وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان « أحدهما » علمي . وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث ؛ من جنس الاستقسام بالأزلام . « الثاني » علمي ، وهو الذي يقولون إنه التقوى الساوية بالتقوى المنفصلة الأرضية : كطلاسم ونحوها ، وهذا من أرفع أنواع السحر . وكلما حرمة الله ورسوله فضرره أعظم من قمه

« فالتانى » وان توهم المتوهم أن فيه تقدمه للمعرفة بالحوادث ، وأن ذلك ينفع . فالجبل في ذلك أضعف ، ومضرة ذلك أعظم من منفعته ؛ ولهذا قد علم الخاصة والعامة بالتجربة والتواتر أن الأحكام التى يحكم بها المنجمون يكون الكذب فيها أضعاف الصدق ، وهم في ذلك من أنواع الكهان ، وقد ثبت في الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : إن منا قوماً يأتون الكهان ، فقال : « إنهم ليسوا بشيء » فقالوا : يا رسول الله ! إنهم يحدثونا أحياناً بالشىء فيكون حقاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الكلمة من الحق يسمها الجنى يقرها فى أذن وليه » وأخبر « أن الله اذا قضى بالأمر ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان ، حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق . وأن كل أهل السماء يخبرون أهل السماء التى تليهم ، حتى ينتهى الخبر إلى السماء الدنيا ، وهناك مسترقة السمع بمضهم فوق بعض ، فربما سمع الكلمة قبل أن يدركه الشهاب ، وربما أدركه الشهاب بعد أن يلقاها » قال صلى الله عليه وسلم : « فلو اتوا بالأمر على وجهه ؛ ولكن يزيدون فى الكلمة مائة كذبة »

وهكذا « المنجمون » حتى إنى خاطبتهم بدمشق ، وحضر عندي رؤساؤهم . وبينت فساد صناعتهم بالأدلة العقلية التى يعترفون بصحتها قال رئيس منهم : والله إنا نكذب مائة كذبة ، حتى نصديق فى كلمة

وذلك أن مبنى علمهم على أن الحركات المسلوية هي السبب في الحوادث ،
والعلم بالسبب يوجب العلم بالسبب ، وهذا إما يكون إذا علم السبب التام الذي
لا يتخلف عنه حكمه ، وهؤلاء أكثر ما يعلمون - إن علموا - جزاءً يسيراً من
جملة الأسباب الكثيرة ، ولا يعلمون بقية الأسباب ، ولا الشروط ، ولا الموانع
مثل من يعلم أن الشمس في الصيف تملو الراس حتى يشتد الحر ، فيريد أن
يعلم من هذا - مثلاً - أنه حيث أن العنب الذي في الأرض القلاية يصير
زيباً ؛ على أن هناك عنباً ، وأنه ينضج ، وينشره صاحبه في الشمس وقت الحر
فيتزبب . فهذا وإن كان يقع كثيراً ؛ لكن اخذ هذا من مجرد حرارة
الشمس جهل عظيم ؛ إذ قد يكون هناك عنب وقد لا يكون ، وقد يثمر ذلك
الشجر أن خدماً وقد لا يثمر ، وقد يؤكل عنباً وقد يعصر ، وقد يسرق ،
وقد يزيب ، وأمثال ذلك .

والدلالة الدالة على فساد هذه الصناعة وتحريمها كثيرة ؛ وليس هذا موضعها
وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أتى
عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » و « العراف » قد قيل إنه
اسم هام للكاهن والنجم والرمال ونحوهم ممن تكلم في تقدم المرفق بهذه الطرق
ولو قيل : إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع فسأرها يدخل فيه بطريق
العموم المعنوي ، كما قيل في اسم الخنزير والبسر ونحوهما .

وأما إنكار بعض الناس أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الأسباب فهو أيضا قول بلا علم : وليس له في ذلك دليل من الأدلة الشرعية ولا غيرها ؛ فإن النصوص تدل على خلاف ذلك ، كما في الحديث الذي في السنن عن عائشة رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر فقال : « يا عائشة ! تموذى بالله من شر هذا ، فهذا الفاسق إذا وقب » وكما تقدم في حديث الكسوف حيث أخبر « أن الله يخوف بها عباده »

وقد تبين أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » أي لا يكون الكسوف ممللا بالموت ، فهو نفي الـسـلة الفاعلة ، كما في الحديث الآخر الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ، عن رجال من الأنصار ، أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : « ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية ؟ » فقالوا : كنا نقول : ولد الليلة عظيم ، أو مات عظيم ، فقال : « إنه لا يرى بها لموت أحد ولا لحياته ، ولكن الله إذا قضى بالأمر سبغ حلة العرش » . وذكر الحديث في مسترق السمع . فنفي النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون الري بها لأجل أنه قد ولد عظيم أو مات عظيم ؛ بل لأجل الشياطين المسترقين السمع . ففي كلا الحديثين من أن موت الناس وحياتهم لا يكون سببا لكسوف الشمس والقمر ولا الري بالنجم ؛ وإن كانت موت بعض الناس قد يقتضي حدوث أمر في السموات ، كما ثبت في الصحاح « أن العرش عرش الرحمن اهتز لموت سعد

ابن ماذ « وأما كون الكسوف أو غيره قد يكون سببا لحادث في الأرض من عذاب يقتضى موتا أو غيره : فهذا قد أثبتته الحديث نفسه .

وما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي لكون الكسوف له وقت محدود يكون فيه ، حيث لا يكون كسوف الشمس إلا في آخر الشهر ليلة السرار ، ولا يكون خسوف القمر إلا في وسط الشهر وليلتي الإبدار . ومن ادعى خلاف ذلك من التفقّة أو العامة فلمدم علمه بالحساب ، ولهذا يمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يستقبل كما يمكن المعرفة بما مضى من الأهلة وما يستقبل ؛ إذ كل ذلك بحساب ، كما قال تعالى : (جعل الليل سكنا والشمس والقمر حسانا) وقال تعالى : (والشمس والقمر بحسبان) وقال تعالى : (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) وقال : (ويسئلونك عن الأهلة؟ قل هي مواقيت للناس والحج)

ومن هنا صار بعض العامة إذا رأى المنجم قد أصاب في خبره عن الكسوف المستقبل يظن أن خبره عن الحوادث من هذا النوع ؛ فإن هذا جهل ، إذ الخبر الأول بمنزلة إخباره بأن الهلال يطلع ؛ إما ليلة الثلاثين ، وإما ليلة إحدى وثلاثين فإن هذا أمر أجرى الله به المادة لا يحرم أبداً ؛ ومنزلة خبره أن الشمس تبرأ آخر النهار وأمثال ذلك . فمن عرف منزلة الشمس والقمر ، ومجاريها علم ذلك ، وإن كان ذلك علما قليل المنفعة .

فإذا كان الكسوف له أجل مسمى لم يناف ذلك أن يكون عند أجله يحمله الله سببا لما يقضيه من عذاب وغيره لمن يعذب الله في ذلك الوقت ، أو لغيره ممن ينزل الله به ذلك ، كما أن تعذيب الله لمن عذبه بالريح الشديدة الباردة كقوم عاد كانت في الوقت المناسب ، وهو آخر الشتاء ، كما قد ذكر ذلك أهل التفسير وقصص الأنبياء ؛ وكان النبي صلى الله عليه وسلم « إذا رأى غيلة وهو السحاب الذي يحال فيه المطر — أقبل وأدبر ، وتغير وجهه ، فقالت له عائشة : إن الناس إذا رأوا غيلة استبشروا ؟ فقال : « يا عائشة ! وما يؤمنني ؟ قد رأى قوم عاد العذاب عارضا مستقبلا أوديتهم فقالوا (هذا عارض ممطرنا قال الله تعالى : (بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب اليم) وكذلك الأوقات التي ينزل الله فيها الرحمة ، كالعشر الآخرة من رمضان ، والأول من ذي الحجة ، وكجوف الليل ؛ وغير ذلك هي أوقات محدودة لا تتقدم ولا تتأخر وينزل فيها من الرحمة ما لا ينزل في غيرها .

وقد جاء في بعض طرق احاديث الكسوف ما رواه ابن ماجه وغيره في قوله صلى الله عليه وسلم : « إنيما لا ينكسفان لموت احدولا لحياته ، ولكن الله اذا تبجلى لشيء من خلقه خضع له » وقد طعن في هذا الحديث ابو حامد ونحوه ، وردوا ذلك ؛ لا من جهة علم الحديث ؛ فانهم قليلوا المرفة به كما كان ابو حامد يقول عن نفسه : أنا مزجى البضاعة في علم الحديث ،

ولكن من جهة كونهم اعتقدوا أن سبب الكسوف إذا كان — مثلاً —
كون القمر إذا حاذها منع نورها أن يصل إلى الأرض لم يجوز أن يطل ذلك
بالتجلى . والتجلى المذكور لا ينافي السبب المذكور ؛ فان خسوع الشمس
والقمر لله في هذا الوقت إذا حصل لنوره ما يحصل من انقطاع يرفع تأثيره
عن الأرض ؛ وحيل بينه وبين محل سلطانه وموضع انتشاره وتأثيره : فان
الملك المتصرف في مكان بعيد لو منع ذلك لذل لذلك .

وأما قوله تعالى : (فالدبريات أمراً) فالدبريات هي الملائكة .
وأما اقسام الله بالنجوم ، كما أقسم بها في قوله : (فلا أقسم بالخنس الجوار
الكنس) فهو كاقسامه بنير ذلك من مخلوقاته ، كما أقسم بالليل والنهار ،
والشمس والقمر ، وغير ذلك : يقتضى تعظيم قدر المقسم به ، والتنبه على
ما فيه من الآيات والمعبرة ، والمنفعة للناس ؛ والانعام عليهم ، وغير ذلك ؛
ولا يوجب ذلك أن تتعلق القلوب به ، أو يظن أنه هو المسعد المنص ،
كما لا يظن ذلك في (الليل إذا ينشئ ، والنهار إذا تجلى) وفي (الناريات
ذرواً ، والحاملات وقرأ) وفي (الطور ، وكتاب مسطور) وأمثال ذلك .

واعتماد المتقد ان نجما من النجوم السبعة هو المتولي لسمعه ونحوه
اعتقاده فاسد ، وان المتقد أنه هو المدير له : فهو كافر . وكذلك إن
انظم الى ذلك دعاؤه والاستمانة به كان كفراً ؛ وشركاً محضاً ، وغاية

من يقول ذلك ان يبنى ذلك على ان هنا الولد حين ولد بهذا الطالع .
وهذا التقدير يمتنع ان يكون وحده هو المؤثر في احوال هذا المولود ؛
بل غايته أن يكون جزءاً يسيراً من جملة الأسباب . وهذا التقدير لا يوجب
ما ذكر ؛ بل ما علم حقيقة تأثيره فيه مثل حال الوالدين ، وحال البلد الذي
هو فيه ؛ فان ذلك سبب محسوس في أحوال المولود ؛ ومع هذا فليس
هذا مستقلاً .

ثم إن الأوائل من هؤلاء النجسين المشركين الصابئين واتباعهم قد
قيل إنهم كانوا اذا ولد لهم المولود أخذوا طالع المولود ، وسماوا المولود
باسم يدل على ذلك ، فاذا كبر سئل عن اسمه ، أخذ السائل حال الطالع .
فجاء هؤلاء الطريقة يسألون الرجل عن اسمه واسم امه ، ويزعمون انهم
يأخذون من ذلك الدلالة على أحواله . وهذه ظلمات بعضها فوق بعض
منافية للعقل والدين . وأما اختياراتهم ، وهو أنهم يأخذون
الطالع لما يفعلونه من الأفعال : مثل اختياراتهم للسفر أن يكون القمر
في شرفه وهو « السرطان » وأن لا يكون في هبوطه وهو « العقرب »
فهو من هذا الباب المغموم .

ولما اراد على بن أبي طالب أن يسافر لقتال الخوارج عرض له منجم
فقال : يا أمير المؤمنين لا تسافر ؛ فان القمر في العقرب ؛ فانك إن سافرت

والقمر في المقرب هزم أصحابك — أو كما قال — فقال علي : بل أسافر ثقة بالله ، وتوكلا على الله ، وتكذيبا لك ؛ فسافر فيورك له في ذلك السفر ، حتى قتل عامة الخوارج ، وكان ذلك من أعظم ماسربه ؛ حيث كان قتاله لهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما يذكره بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر والقمر في المقرب » فكذب مختلق باتفاق اهل الحديث .

وأما قول القائل : إنها صنعة ادريس

فيقال « أولاً » هذا قول بلاعلم ؛ فان مثل هذا لا يعلم الا بالقتل الصحيح ؛ ولا سبيل لهذا القائل الى ذلك ؛ ولكن في كتب هؤلاء « هرمس الهرماسة » ويزعمون أنه هو ادريس . « والهرمس » عندهم اسم جنس ؛ ولهذا يقولون : « هرمس الهرماسة » وهذا القدر الذي يذكرونه عن هرمسهم يعلم المؤمن قطعاً أنه ليس هو مأخوذاً عن نبي من الأنبياء على وجهه ؛ لمافيه من الكذب والباطل .

ويقال « ثانياً » : هذا ان كان أصله مأخوذاً عن ادريس فانه كان معجزة له ، وعلماً اعطاه الله اياه ، فيكون من العلوم النبوية . وهو لاء انما يحتجون بالتجربة والقياس ؛ لا بأخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

ويقال « ثالثا » إن كان بعض هذا مأخوذا عن نبي فن المعلوم قطعا أن فيه من الكذب والباطل أضاف ماهو مأخوذ من ذلك النبي . ومعلوم قطعا أن الكذب والباطل الذى فى ذلك اضفاف الكذب والباطل الذى عند اليهود والنصارى فيما ياثروته على الأنبياء ، وإذا كان اليهود والنصارى قد يتقنا قطعا أن أصل دينهم مأخوذ عن المرسلين ، وأن الله أنزل التوراة والإنجيل والزبور كما أنزل القرآن ، وقد أوجب الله علينا أن نؤمن بما أنزل علينا وما أنزل على من قبلنا ، كما قال تعالى : (قولوا آمنا بالله . وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم) لا تفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) ثم مع ذلك قد أخبرنا الله أن أهل الكتاب حرفوا وبللوا ، وكذبوا وكتموا ؛ فإذا كانت هذه حال الوحي المحقق ، والكتب المنزلة يقينا ؛ مع أنها إلينا أقرب عهداً من ادريس ، ومع أن ثقلها أعظم من ثقله النجوم ، وأبعد عن تمتد الكذب والباطل ، وأبعد عن الكفر بالله ورسوله واليوم الآخر . فإلظن بهذا القدر ان كان فيه ماهو منقول عن ادريس ١١٩ فانا نعلم أن فيه من الكذب والباطل والتجريف أعظم مما فى علوم أهل الكتاب .

وقد ثبت فى صحيح البخارى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
 « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقولوا

آمنّا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إليكم ، والهنّا والهكم واحد ، ونحن له مسلمون » فإذا كنّا مأمورين فيما يحدثنا به أهل الكتاب أن لا نصدق إلا بما نعلم أنه الحق ، كما لا نكذب إلا بما نعلم أنه باطل : فكيف يجوز تصديق هؤلاء فيما يزعمون أنه منقول عن ادريس عليه السلام ، وهم في ذلك أبعد عن علمهم المصدق من أهل الكتاب ١١٤

ويقال « رابعا » : لا ريب أن النجوم « نوعان » : حساب ، وأحكام . فأما الحساب فهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب . وصفاتها ومقادير حركاتها ، وما يتبع ذلك فهذا في الأصل علم صحيح لا ريب فيه ، كمعرفة الأرض وصفتها . ونحو ذلك ؛ لكن جمهور التدقيق منه كثير التسب ، قليل الفائدة ؛ كالمالم مثلا بمقادير الدقائق ، والثواني ، والثالثات في حركات السبعة المتحيرة (الخنس ، الجوار الكنس) . فان كان أصل هذا مأخوذاً عن ادريس فهذا ممكن ، والله أعلم بحقيقة ذلك ، كما يقول ناس إن أصل الطب مأخوذ عن بعض الأنبياء .

وأما الأحكام التي هي من جنس السحر فنالمتنع أن يكون نبي من الأنبياء كان ساحرا . وهم يذكرون أنواعا من السحر ، ويقولون : هذا يصلح لعمل النواميس . أي « الشرائع » ، والسنن » ومنها ما هو دعاية الكواكب ، وعبادة لها ، وأنواع من الشرك الذي يعلم كل من آمن بالله ورسوله بالاضطرار أن نبيا من الأنبياء لا يأمر بذلك

ولا علمه ، وإضافة ذلك إلى بعض الأنبياء كإضافة من أضاف ذلك إلى سليمان عليه السلام ، لما سخر الله له الجن والانس والطير ؛ فزعم قوم أن ذلك كان بأنواع من السحر ، حتى إن طوائف من اليهود والنصارى لا يحملونه نبيا حكيما ، فزعمه الله عن ذلك فقال تعالى : (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ؛ وما كفر سليمان ؛ ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) الآية . وكذلك أيضا الاستدلال على الحوادث بما يستدلون به من الحركات العلوية ، والاختيارات للأعمال : هذا كله يعلم قطعا أن نبيا من الأنبياء لم يؤمر قط بهذا ؛ إذ فيه من الكذب والباطل ما ينزه عنه العقلاء الذين هم دون الأنبياء بكثير ، وما فيه من الحق فهو شبيه بما قال إمام هؤلاء ومعلمهم الثاني « أبو نصر الفارابي » قال ما مضمونه : إنك لو قلبت أوضاع النجيين ؛ فجعلت مكان السعد نحسا ، ومكان النحس سعدا ، أو مكان الحار باردا ، أو مكان البارد حارا ، أو مكان المذكر مؤنثا ، أو مكان المؤنث مذكرا ، وحكمت : لكان حكمك من جنس أحكامهم ، يصيب تارة ، ويخطئ أخرى . وما كان بهذه المثابة فهم ينزهون عنه بقراط ؛ وأفلاطون ، وأرسطو ، وأصحابه الفلاسفة المشائين ، الذين يوجد في كلامهم من الباطل والضلال نظير ما يوجد في كلام اليهود والنصارى ؛ فإذا كانوا ينزهون عنه هؤلاء الصابئين ، وأنبياءهم الذين أقل نسبة ، وأبعد عن معرفة الحق من اليهود والنصارى : فكيف يجوز نسبته إلى نبي كريم ؟ ! !

ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق — وليس هو بنبي من الأنبياء — من جنس هذه الأمور ما يعلم كل عالم بحال جعفر رضي الله عنه أن ذلك كذب عليه ؛ فإن الكذب عليه من أعظم الكذب ، حتى نسب إليه أحكام « الحركات السفلية » كاختلاج الأعضاء وحوادث الجوع من الرعد ، والبرق ، والهالة ، وقوس الله ، الذي يقال له : « قوس قزح » وأمثال ذلك ، والعلماء يعلمون أنه بريء من ذلك كله .

وكذلك نسب إليه « الجدول » الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة ، وهو كذب مفتعل عليه ، افتعله عليه عبد الله بن معاوية أحد المشهورين بالكذب ؛ مع رياسته ، وعظمته عند اتباعه .

وكذلك أضيف إليه كتاب « الجفر » ، والبطاقة ، والهفت « وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به ، حتى أضيف إليه « رسائل اخوان الصفا » وهذا في غاية الجهل ؛ فإن هذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مائتي سنة ؛ فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة ، وهذه الرسائل وضعت في دولة بني بويه في أثناء المائة الرابعة في أوائل دولة بني عبيد الذين بنوا القاهرة ، وضعها جماعة ؛ وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة ؛ فضلوا وأصلوا .

وأصحاب « جعفر الصادق » الذين أخذوا عنه العلم ؛ كمالك بن أنس وسفيان بن عيينة ، وأمثالهما من الأئمة أئمة الاسلام براء من هذه الأكاذيب .

وكذلك كثير ما يذكره الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في « كتاب حقائق التفسير » عن جعفر من الكذب الذي لا يشك في كذبه أحد من أهل المعرفة بذلك . وكذلك كثير من المذاهب الباطلة التي يحكيها عنه الرافضة . وهي من أبين الكذب عليه . وليس في فرق الأمة أكثر كذبا واختلافا من « الرافضة » من حين نبؤوا .

فأول من اتبع الرفض كان منافقا زنديقا ، يقال له « عبد الله بن سبأ » فاراد بذلك إفساد دين المسلمين ، كما فعل « بولص » صاحب الرسائل التي بأيدي النصاري ، حيث ابتدع لهم بدعا أفسد بها دينهم ، وكان يهوديا ، فظهر النصرانية نقا فاقصد افسادها ، وكذلك كان « ابن سبأ » يهوديا فقصده ذلك ، وسمى في الفتنة لقصد افساد الملة ، فلم يتمكن من ذلك ؛ لكن حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة قتل فيها عثمان رضي الله عنه . وجرى ماجرى من الفتنة ، ولم يجمع الله — والله الحمد — هذه الأمة على ضلالة ؛ بل لا يزال فيها طائفة قاعة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة ؛ كما شهدت بذلك النصوص المستفيضة في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولما أحدثت البدع الشيعية في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ردها . وكانت « ثلاثة طوائف » غالبية ؛ وسبابة ، ومفضلة

فأما « النالية » فانه حرقهم بالنار ، فانه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : أنت هو الله . فاستأبهم ثلاثا فلم يرجعوا ، فأمر في الثالث بأخايد نخدت ، وأضرم فيها النار ، ثم قذفهم فيها ، وقال :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبرا

وفي صحيح البخاري ان عليا أتى يزنادتهم لحرقهم ، وبلغ ذلك ابن عباس فقال : أما أنا فلو كنت لم أحرقهم ؛ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يذب بذاب الله ، ولضربت أعناقهم ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه »

وأما « السبابة » فانه لما بلغه من سب أبابكر وعمر طلب قتله فهرب منه الى قرقيسيا ؛ وكله فيه ، وكان علي يدري أمراءه ؛ لأنه لم يكن متمكنا ولم يكونوا يطيعونه في كل ما يأمرهم به .

وأما « المفضلة » فقال : لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المقترين ، وروي عنه من أكثر من ثمانين وجها أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر . وفي صحيح البخاري عن محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه : يا أبت ! من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه

وسلم ؟ فقال يابى ؟ أو ما تعرف ؟ ! قال : لا . قال : أبو بكر ؛ قال : ثم من ؟ قال : عمر . وفي الترمذى وغيره أن علياً روى هذا التفضيل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

« والمقصود هنا » أنه قد كذب على علي بن أبي طالب من أنواع الكذب الذى لا يجوز نسبتها الى أقل المؤمنين ، حتى أضافت اليه القرامطة والباطنية والخرمية والمزدكية والاسماعيلية والنصيرية مذاهبها التى هى من أفسد مذاهب المالىين ، وادعوا أن ذلك من العلوم الموروثة عنه . وهذا كله إنما أحدثه المنافقون الزادقة الذين قصدوا إظهار ما عليه المؤمنون وهم يظنون خلاف ذلك واستتبوا الطوائف الخارجة عن الشرائع ؛ وكان لهم دول ؛ وجرى على المؤمنين منهم فتن ، حتى قال « ابن سينا » : إنما اشتغلت فى علوم الفلاسفة لأن أبى كان من أهل دعوة المصريين . يعنى من بنى عبيد الرافضة القرامطة ، فانهم كانوا ينتحلون هذه العلوم الفلسفية ؛ ولهذا تجددين هؤلاء وبين الرافضة ونحوهم من البعد عن معرفة النبوات اتصال وانضمامات يجمعهم فيه الجهل الصميم ، بالصراط المستقيم ؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين .

فإذا كان فى الزمان الذى هو أقل من سبعمائة سنة قد كذب على أهل بيته وأصحابه وغيرهم ، وأضيف اليهم من مذاهب الفلاسفة والمنجمين ما يعلم

كل حافل براءتهم منه ، وتفق ذلك على طوائف كثيرة منتسبة الى هذه الملة مع وجود من يبين كذب هؤلاء وينهى عن ذلك ، ويذب عن الملة بالقلب واليد واللسان ، فكيف الظن بما يضاف الى « ادريس » وغيره من الأنبياء من أمور النجوم والفلسفة . مع تطاول الزمان ، وتنوع الحداث ، واختلاف الملك والملل والأديان ، وعدم من يبين حقيقة ذلك من حجة وبرهان ، واشتمال ذلك على ما لا يحصى من الكذب والبهتان ۱۱۱۲ .

و كذلك دعوى المدعى أن نجم النبي صلى الله عليه وسلم كان بالقرب والمرخ ، وأمه بالزهرة ، وأمثال ذلك : هو من أوضح الهذيان ، المبينة لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم لما يدعونه من هذه الأحكام ، فإن من أوضح الكذب قولهم إن نجم المسلمين بالزهرة ، ونجم النصارى بالمشتري ؛ مع قولهم إن المشتري يقتضى العلم والدين ، والزهرة تقتضى اللهو واللعب .

و كل حافل يعلم أن النصارى أعظم الملل جهلا وضلالة ، وأبدم عن معرفة المعقول والمنقول ، وأكثر اشتغالا باللهي وتعبدا بها ..

والفلاسفة متفقون كلهم على أنه ما قرع العالم ناموس أعظم من الناموس الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمه أكل عقلا ودينا وعلمنا باتفاق الفلاسفة ؛ حتى فلاسفة اليهود والنصارى ، فانهم لا يرتابون فى أن المسلمين أفضل عقلا ودينا .

وانما يملكك أحدم على دينه . أما اتباعا لهواه ورعاية لمصلحة دنياه في زعمه ؛ وإما ظنا منه أنه يجوز التمسك بأي ملة كانت ، وأن الملل شبيهة بالمذاهب الاسلامية ؛ فان جمهور الفلاسفة والمنجيين وأمثالهم يقولون بهذا ، ويجعلون الملل بمنزلة الدول الصالحة ، وإن كان بعضها أفضل من بعض .

وأما الكتب السايوة المتواترة عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فناطقة بأن الله لا يقبل من أحد دينا سوى الخيفية ، وهي الاسلام العام : عبادة الله وحده لا شريك له ، والايمان بكتبه ؛ ورسله ، واليوم الآخر ، كما قال تعالى : (أن الذين آمنوا ؛ والذين هادوا ؛ والنصارى ، والصابئين : من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا : فلهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وبذلك أخبرنا عن الأنبياء المتقدمين وأممهم ، قال نوح : (فان توليتم فاسألتكم من أجر ان أجري الا على الله ؛ وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال في ابراهيم : (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا ، وإنه الآخرة عن الصالحين : اذ قال له ربه أسلم ، قال أسلمت لرب العالمين . ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب ؛ يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ، فلا تموتن الا وאתم مسلمون) وقال موسى (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) وقال . (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقالت بلقيس : (رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال في

الحوارين : (ان آمنوا بى ورسولى ، قالوا آمنا ، وأشهد بأننا مسلمون) وقد قال مطلقا : (شهد الله انه لا اله الا هو ؛ والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط ؛ لا اله الا هو العزيز الحكيم . ان الدين عند الله الاسلام) وقال : (قولوا آمنا بالله ؛ وما أنزل علينا ، وما أنزل على ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ؛ وما أوتى موسى وعيسى ؛ والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون . ومن يتخ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) .

فاذا كان المسلمون باتفاق كل ذى عقل أولى أهل الملل بالعلم والعقل والعدل وأمثال ذلك مما يناسب عندهم آثار المشتري ، والنصارى أبعد عن ذلك ، وأولى باللغو واللجب وما يناسب عندهم آثار الزهرة : كان ما ذكره ظاهر الفساد .

ولمنا لا تزال أحكامهم كاذبة متهافة ، حتى ان كبير الفلاسفة الذى يسمونه « فيلسوف الاسلام » يعقوب بن اسحاق الكندى عمل تسييرا لهذه الملة : زعم أنها تنقضى عام ثلاث وتسعين وستائة ، وأخذ ذلك منه من أخرج « مخرج الاستخراج » من حروف كلام ظهر فى الكشف لبعض من أعاده ، ووافقهم على ذلك من من زعم أنه استخرج بقاء هذه الملة من حاسب الجمل ، الذى للحروف التى فى

أوائل السور ، وهى مع حذف التكرير أربعة عشر حرفا . وحسابها في
الجلّة الكثير مئة وثلاثة وتسعون . ومن هذا ايضا ما ذكر في التفسير
أن الله لما أنزل (الم) قال بعض اليهود : بقا هذه اللة احدى وثلاثون ،
فلما أنزل بعد ذلك (الر) و (الم) قالوا . خلط علينا .

فهذه الأمور التى توجد في ضلال اليهود والنصارى ، وضلال المشركين
والصائبين من المتفلسفة والمنجمين : مشتملة من هذا الباطل على ما لا يعلمه
الا الله تعالى .

وهذه الأمور وأشباهاها خارجة عن دين الاسلام محرمة فيه ؛ فيجب
إنكارها ، والنهي عنها على المسلمين على كل قادر : بالعلم والبيان ، واليد واللسان
فان ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو لاء
وأشباهم أعداء الرسل ، وسوم الملل .

ولا يتفق الباطل في الوجود الا بشوب من الحق ؛ كما أن أهل الكتاب
لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذى معهم . يضلون خلقا كثيرا عن
الحق الذى يجب الايمان به ، ويدعونه الى الباطل الكثير الذى هم عليه .
وكثيرا ما يمارضهم من أهل الاسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل ،
ولا يقيم الحجة التى تدحض باطلهم ، ولا يبين حجة الله التى أقامها برسله ،
فيحصل بسبب ذلك فتنة . وقد بسطنا القول في هذا الباطل ونحوه في غير
هذا الموضع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

ما يقول السادة الفقهاء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين في هؤلاء
« المنجمين » الذين يجلسون على الطرق ، وفي الحوانيت وغيرها ، ويجلس
عندهم النساء . والفساق أيضا بسبب النساء ، ويؤمن هؤلاء المنجمون أنهم
يخبرون بالأمور المنفية ، معتمدين في ذلك على صناعة التنجيم ، ويكتبون
للناس الأوقاف ، ويسحرون ، ويكتبون الطلسم ، ويسلمون النساء
السحر لأزواجهن وغيرهم ، ويجمع النساء والرجال على ابواب الحوانيت
بسبب ذلك ، وربما آل الأمر الى غير ذلك من افساد النساء على أزواجهن ،
وافساد عقائد الناس ، وتعلقهم بالسر والكواكب ، وإعراضهم
عن الله عز وجل والتوكل عليه في الحوادث والنوازل : فهل يحل
ذلك ، أم لا ؟

وهل صناعة « التنجيم » محرمة ، أم لا ؟ وهل يجوز أخذ الأجرة
على ذلك ، وبذلها حرام ، أم لا ؟ وهل يجوز لمن له تعلق بالخافات من ناظر
ومالك ووكيل ان يؤجره من ذلك أم لا ؟ وهل الأجرة حرام ، أم لا ؟
وهل يجب على ولي الأمر وكل مسلم يقدر على ذلك ازالة ذلك ، أم لا ؟

وهل إذا لم يفعل ولي الأمر الانكار عليهم يدخل في وعيد الحديث الصحيح
المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله : « مامن وال يستريحه
الله رعية ، ثم لم يجهد لهم ، وينصح لهم ، إلا لم يدخل معهم الجنة »

وإذا أنكر ولي الأمر هذا للنكر يدخل في قوله تعالى : (وتكن
منكم أمة يدعون الى الخير ، ويأمرون بالمعروف ؛ وينهون عن المنكر ،
وأولئك هم المفلحون) ؟ وهل يثاب على ذلك الثواب الجزيل إذا أنكره
أم لا ؟ وإن روأ أن يذكر ما حضرهم من الأحاديث الوعيدية في ذلك
مأجورين . ان شاء الله تعالى ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يحل شيء من ذلك ، وصناعة « التنجيم »
التي مضمونها الأحكام والتأثير ، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية
بالأحوال الفلكية ، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوايل الأرضية : صناعة
محرمة بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ؛ بل هي محرمة على لسان جميع
المسلمين في جميع الملل ، قال الله تعالى : (ولا يقلع الساحر حيث أتى)
وقال : (الم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت
والطاغوت) قال عمر وغيره : الجبت السحر .

وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن ، عن قبيصة بن مخارق عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « الميافة والطرق والطيرة من الجبت » قال عوف

روى الحديث : الميافة زجر الطير ؛ والطرق الخط يخط في الأرض . وقيل بالعكس . فاذا كان الخط ونحوه الذي هو من فروع النجامة من الجبت ؛ فكيف بالنجامة ؟ » وذلك أنهم يولدون الأشكال في الأرض ؛ لأن ذلك متولد من أشكال الفلك .

وروى احمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر ؛ زاد ما زاد » فقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن علم النجوم من السحر ؛ وقد قال الله تعالى : (ولا يفلح الساحر حيث أتى) وهكذا الواقع ؛ فإن الاستقراء يدل على أن أهل النجوم لا يفلحون ؛ لافى الدنيا ولا فى الآخرة .

وروى أحمد ومسلم فى الصحيح ؛ عن صفية بنت عبيد ؛ عن بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوما » والنجم يدخل فى اسم العراف عند بعض العلماء . وعند بعضهم هو فى مناه . فاذا كانت هذه حال السائل فكيف بالمستنول .

وروى أيضا فى صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت يا رسول الله ! ان قوما منا يأتون الكهان . قال : « فلا تأتوهم » فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان الكهان ، والنجم يدخل فى اسم الكاهن عند الخطائى

وغيره من العلماء ، وحكي ذلك عن العرب . وعند آخرين هو من جنس الكاهن وأسوء حالاً منه ، فلقق به من جهة المعنى .

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (نحن الكلب خييت ، ومهر البني خييت ، وحلوان الكاهن خييت) وحلوانه الذي تسميه العامة « حلوانته » ويدخل في هذا المعنى ما يسطيه المتجم وصاحب الأزمات التي يستقسم بها مثل الخشبة المكتوب عليها . أ . ب ، ج ، د ، والضارب بالخصى ونحوهم فما يعطي هؤلاء حرام . وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء : كالبنوي ، والقاضي عياض ؛ وغيرها .

وفي الصحيحين عن زيد بن خالد قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل ، فقال : « أتدرون ماذا قال ربكم الليلة ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي ، فمن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب » وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين ؛ ينزل الله النيث ويقولون بكواكب كذا ، وكذا . » وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم ؛ أنه قال : « أربع في أمتي من أمر الجاهلية : الفخر بالأحساب ، والظن في الأنساب ، والنياحة ، والاستسقاء بالأنواء » وفيه عن ابن عباس ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم : (وتجملون رزقكم أنكم تكذبون) قال : هو الاستسقاء بالأنواء ؛ أو كما قال .

والتصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وسائر الأئمة بالنهي عن ذلك أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها .

وقد تبين بما ذكرناه أن الأجرة المأخوذة على ذلك ، والهبة ، والكرامة حرام على الدافع ؛ والآخذ ، وأنه يحرم على الملاك والنظار والوكلاء إكراه الحوائث الملوكة أو الموقوفة أو غيرها من هؤلاء الكفار والفاسق بهذه المنفعة ؛ اذا غلب على ظنهم أنهم يفعلون فيها هذا الجبت للمعون .

ويجب على ولي الأمر وكل قادر السعي في ازالة ذلك . ومنهم من الجلبوس في الحوائث أو الطرقات ؛ أو دخولهم على الناس في منازلهم لذلك ، وإن لم يفعل ذلك فيكفيه قوله تعالى : (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) وقوله سبحانه وتعالى : (لولا إنهم الربانيون والأحبار عن قولهم الاثم وأكلهم السحت) فإن هؤلاء الملاعين يقولون الاثم ويأكلون السحت باجماع المسلمين ؛ وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية الصديق عنه أنه قال : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » وأى منكر أنكر من عمل هؤلاء الأخابث ؛ سوس الملك ؛ واغداء الرسل ؛ وأفراخ الصابئة عباد الكواكب !!! فهل كانت بمشة الخليل صلاة الله وسلامه عليه إمام الحنفاء إلا إلى سلف هؤلاء ؛ فإن عمرو بن كئسان كان ملك هؤلاء ؛ وعلماء الصابئة هم المنجنون ونجوم وهل عبت الأوثان في غالب الأمر إلا عن رأي هذا الصنف الخبيث ، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله !!!

ومن استقوه ممن ينسب إلى الدين بكتاب فانه الخلق بأن يأخذ
 بنصيب من قوله : (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدقا لما معهم نبذ فريق
 من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . واتبوا
 ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان ولكن الشياطين
 كفروا ، يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين ببابل هاروت
 وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون
 منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن
 الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ما له في
 الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم
 آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) .

وهكذا قد اعترف رؤساء المنجمين من الأولين والآخرين أن أهل الايمان
 أهل المبادات والدعوات يرفع الله عنهم بركة عباداتهم ودعاءهم وتوكلهم على
 الله ما يزعم المنجمون أن الأفلاك توجهه . ويعترفون أيضا بأن أهل المبادات
 والدعوات ذوى التوكل على الله يملطون من ثواب الدنيا والآخرة ما لبس في
 قوى الأفلاك أن تجلبه . فالله الذى جعل خير الدنيا والآخرة في اتباع
 المرسلين ، وجعل خير أمة هم الذين يأمرزون بالمعروف وينهون عن المنكر
 وقال تعالى : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين
 أعزة على الكافرين . يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم : ذلك

فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله واسع عليم) والله يؤيد ويعين على الدين
واتباع سبيل المؤمنين . والله سبحانه وتعالى أعلم ، وأحكم .

ومثل رحمه الله تعالى

عن صناعة « التنجيم » والاستدلال بها على الحوادث : هل هو حلال
أم حرام ؟ محل أخذ الأجرة وبذلها ، أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر منهم
وإزالتهم من الجلوس في الدكاكين ؟

فأجاب : بل ذلك محرم بإجماع المسلمين ، وأخذ الأجرة على ذلك ،
ومن الجلوس في الحوانيت والطرقات ، ومنع الناس من أن يكروهم . والقيام
في ذلك من أفضل الجهاد في سبيل الله . والله أعلم .

ومثل رحمه الله

عن قال لشريف : يا كلب ! يا ابن الكلب ! لا تمد يدك الى حوض
الحمام . فقيل له : إنه شريف ، فقال : لعنه الله ، ولعن من شرفه . فقيل
له : أين عقلك ؟ هذا شريف !! فقال : كلب بن كلب ، فقام اليه وضربه
فهل يجب قتله أم لا ؟ وشهد عليه بذلك عدوله ؟

فأجاب : لا تقبل شهادة العدو على عدوه ولو كان عدلا ؛ وليس هذا الكلام بمجرد من باب السب الذى يقتل صاحبه ، بل يستفسر عن قوله : من شرفه . فان ثبت بتفسيره أو بقرائن حاله أو لفظية أنه أراد لمن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله .

وإن لم يثبت ذلك ، أو ثبت بقرائن حاله أو لفظية أنه أراد غير النبي صلى الله عليه وسلم : مثل أن يريد لمن من يعضه . أو يبجله ، أو لمن من يعتقه شريفا : لم يكن ذلك موجبا للقتل باتفاق العلماء ؛ لا يظن بالذى ليس بزندق أنه يقصد لمن النبي صلى الله عليه وسلم . فن عرف من حاله أنه مؤمن ليس بزندق كان ذلك دليلا على أنه لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يجب قتل مسلم بسب أحد من الأشراف باتفاق العلماء ، إنما يقتل من سب الأنبياء . وفيمن سب الصحابة تفصيل ونزاع بين العلماء .

ولكن من ثبت عليه أنه اعتدى بقوله أو فعله على شريف أو غيره عوقب على عدوانه : إما بالقصاص بما يكون فيه المماثلة ، وإما التعزير بما يمنه من العدوان ، وإما بمحد القذف ان كان العدوان قذفا يوجب الحد .

وتجب عقوبة المتدين أيضا وإن كان شريفا ، فقد ثبت فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي

نفس محمد يده . لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها . وما يشرع فيه
 القصاص في الدماء والأموال وغيرها ، ولا فرق فيه بين الشريف وغيره ، قال
 النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون متكافأ دمائهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم »
 الحديث . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أراد أن يشتكي على رجل ، فشفع فيه جماعة ، فقال : لو جاءني
 محمد بن عبد الله فيه ما قبلت . فقالوا : كفرت ! استغفر الله من قولك ،
 فقال : ما أقول ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : أما قول الرجل لو جاءني محمد بن عبد الله . إذا
 ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ؛ ولو تاب بعد رفعه إلى الامام لم
 يسقط عنه القتل في أظهر قولي العلماء ؛ ولكن إن تاب قبل رفعه إلى الامام
 سقط عنه القتل في أظهر القولين ؛ وإن عزر بعد التوبة كان سائما .

وسئل رحمه الله

عن رجل من اليهود ، ولعن دينه ، وسب التوراة : فهل يجوز لمسلم أن يسب كتابهم ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ليس لأحد أن يلعن التوراة ؛ بل من أطلق لعن التوراة فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . وإن كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله ، وأنه يجب الاعتناء بها : فهذا يقتل بشتها لها ؛ ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء .

وأما إن لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان فلا بأس به في ذلك ، فإنهم ملغوفون هم ودينهم ، وكذلك ان سب التوراة التي عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفها مثل أن يقال نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمل بما فيها ، ومن عمل اليوم بشرائنها المبدلة والمنسوخة فهو كافر : فهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الرافضة ؟

فأجاب : الحمد لله . كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم فهو خير من كل من كفر به ؛ وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم ؛ فإن اليهود والنصارى كفار ، كفر معلوماً بالاضطرار من دين الاسلام . والمتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول صلى الله عليه وسلم لا يخالف له لم يكن كافراً به ؛ ولو قدر أنه يكفر فليس كفره . مثل كفر من كذب الرسول صلى الله عليه وسلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » وقال آخر : إذا سلك الطريق الحميدة واتبع الشرع دخل ضمن هذا الحديث . وإذا فعل غير ذلك ولم يبال ما قص من دينه

وزاد في دنياه لم يدخل في ضمن هذا الحديث . قال له ناقل الحديث : أنا لمفلت كل ما يليق ، قلت لا إله إلا الله : دخلت الجنة ولم أدخل النار ؟

فأجاب رحمه الله : الحمد لله رب العالمين . من اعتقد أنه بمجرد تلفظ الانسان بهذه الكلمة يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال فهو ضال ، يخالف للكتاب والسنة واجماع المؤمنين : فإنه قد تلفظ بها المنافقون الذين هم في الدرك الأسفل من النار ، وهم كثيرون ؛ بل المنافقون قد يصومون ويصلون ويتصدقون ؛ ولكن لا يقبل منهم ، قال الله تعالى : (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى . يراؤن الناس ، ولا يذكر الله إلا قليلا) وقال تعالى : (قل اتقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم ؛ انكم كنتم قوما فاسقين . وما منهم أن يقبل منهم ففقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا يتفقون إلا وهم كارهون) وقال تعالى : (إنا لله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا) وقال تعالى : (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه ، نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أئتم لنا نورتنا — الى قوله — فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، » ولمسلم « وإيا

صلى وصام وزعم أنه مسلم » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة
منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ؛ وإذا وعد
أخلف ؛ وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »

ولكن إن قال : لا إله إلا الله خالصا صادقا من قلبه ومات على ذلك فإنه
لا يخلد في النار ؛ إذ لا يخلد في النار من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان كما
صحت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لكن من دخلها من « فساق
أهل القبلة » من أهل السرقة ، والزنا وشرب الخمر ، وشهادة الزور
وأكل الربا وأكل مال اليتيم ؛ وغير هؤلاء ، فإنهم إذا عذبوا فيها عذبهم
على قدر ذنوبهم ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة « منهم من تأخذه النار إلى كعبه
ومنهم من تأخذه إلى ركبتيه ، ومنهم من تأخذه إلى حقويه » ومكثوا فيها
ما شاء الله أن يمكثوا أخرجوا بعد ذلك كالحم ؛ فيلقون في نهر يقال له
الحياة ، فينبثون فيه كما تنبت الحبة في حميل السيل ، ويدخلون الجنة مكتوب
على رقابهم : هؤلاء الجهنميون عتقاء الله من النار . وتقصيل هذه المسألة في
غير هذا الموضع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع ، فحضر اليه رجل يشفع فيه فلم يقبل شفاعته ، فخاصما بسبب ذلك ، فشهد الشافع على الرجل لأنه صدر منه كلام يقتضى الكفر ، وخاف الرجل غائلة ذلك ، فاحضر الى حاكم شافعي ، وادعى عليه رجل من المسلمين بأنه تلفظ بما قيل عنه ، وسأل حكم الشرع في ذلك . فقال الحاكم للخصم عن ذلك فلم يعترف ، فلقن أن يتعرف ليم له الحكم بصحة اسلامه وحقن دمه فاعترف بأن ذلك صدر منه جاهلا بما يترتب عليه ، ثم أسلم ، ونطق بالشهادتين ، وتاب واستغفر الله تعالى ، ثم سأل الحاكم المذكور أن يحكم له باسلامه وحقن دمه وتوبته وبقاء ماله عليه ، فأجابته الى سؤاله ، وحكم باسلامه ، وحقن دمه ، وبقاء ماله عليه ، وقبول توبته وعززه تعزير مثله وحكم بسقوط تعزير ثان عنه ، وقضى بموجب ذلك كله . ثم نفذ ذلك حاكم آخر حتى : فهل الحكم المذكور صحيح في جميع ماحكم له به ، أم لا ؟ وهل يقتدر حكم الشافعي الى حضور خصم من جهة يت اللال : أم لا ؟ وهل لأحد أن يتعرض بما صدر منه من أخذ ماله أو شئء منه بعد اسلامه ، أم لا ؟ وهل يحل لحاكم آخر بعد الحكم

والتنفيد المذكورين أن يحكم في ماله بخلاف الحكم الأول وتنفيذه
أم لا ؟ وهل ثياب ولي الأمر على منع من يتعرض إليه باخذ ماله أو شيء
منه بما ذكر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم الحكم المذكور صحيح ، وكذلك تنفيذه
وليس لبيت المال في مال مثل هذا حق باتفاق المسلمين ؛ ولا يفترق
الحكم بإسلامه وعصمة ماله الى حضور خصم من جهة بيت المال ؛
فإن ذلك لا يتوقف على الحكم ؛ إذ الأئمة متفقون على أن المرتد إذا أسلم
عصم بإسلامه دمه وماله وإن لم يحكم بذلك حاكم ؛ ولا كلام لولي بيت
المال في مال من أسلم بعد رده ؛ بل مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد
أيضا في الشهور عنه أن من شهدت عليه بيعة بالردة فأنكر وتشهد
الشهادتين المعتبرتين حكم بإسلامه ، ولا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه ،
فكيف إذا لم يشهد عليه عدل ؟ فانه من هذه الصورة لا يفترق الحكم
بمعصية دمه وماله الى اقراره باتفاق المسلمين :

ولا يحتاج عصمة دم مثل هذا الى أن يقر ثم يسلم بعد اخراجه
الى ذلك ، فقد يكون فيه الزام له بالكذب على نفسه أنه كفر ؛
ولهذا لا يجوز أن يبنى على مثل هذا الاقرار حكم الاقرار الصحيح ؛
فانه قد علم أنه لقن الاقرار ، وأنه مكره عليه في المعنى ؛ فانه انما فعله

خوف القتل . ولو قدر أن كفر المرتد كفر سب فليس في الحكم بذهب الأئمة الأربعة من يحكم بأن ماله لبيت المال بعد إسلامه ؛ إنما يحكم من يحكم بقتله لكونه يقتل حداً عندهم على المشهور . ومن قال يقتل لزندقته فإن مذهبه أنه لا يؤخذ بمثل هذا الاقرار .

وأيضاً قال الزنديق عند أكثر من قال بذلك لورثته من المسلمين فإن المناقذين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا إذا ماتوا ورثهم المسلمون مع الجزم بنفاقهم ؛ كمبداً لله بن أبي وأمثاله ممن ورثهم ورثتهم الذين يملكون بنفاقهم ، ولم يتوارث أحد من الصحابة غير الميراث منافق . والمناقق هو الزنديق في اصطلاح الفقهاء الذين تكلموا في توبة الزنديق .

وأيضاً فحكم الحاكم إذا قذف في دمه الذي قد يكون فيه نزاع قذف في ماله بطريق الأولى ؛ إذ ليس في الأمة من يقول يؤخذ ماله ولا يباح دمه ، فلو قيل بهذا كان خلاف الإجماع ؛ فإذا لم يتوقف الحكم بمصصة دمه على دعوى من جهة ولي الأمر فاله أولى .

وقد تبين أن الحكم بمال مثل هذا لبيت المال غير ممكن من وجوه « أحدها » أنه لم يثبت عليه ما يبيح دمه ؛ لا بيينة . ولا باقرار متعين ؛

ولكن باقرار قصد به عسمة ماله ووجه من جنس الدعوى على الخصم
 المسخر . « الثانى » أن الحكم بعسمة ماله ووجه واجب فى مذهب الشافعى
 والجمهور وإن لم يقر ؛ بل هو واجب بالاجماع مع عدم اليقنة والاقرار .
 « الثالث » أن الحكم صحيح بلا ريب . « الرابع » أنه لو كان حكم مجتهد
 فيه لزال ذلك بتنفيذ المنفذ له . « الخامس » أنه ليس فى الأحكام من
 يحكم بمال هذا لبيت المال ولو ثبت عليه الكفر ثم الاسلام ؛ ولو كان
 الكفر سببا ؛ فكيف اذا لم يثبت عليه ؟ أم كيف إذا حكم بعسمة ماله ؟ !
 بل مذهب مالك وأحمد الذى يستند اليها فى مثل هذه من أبعد المذاهب
 عن الحكم بمال مثل هذا لبيت المال ؛ لأن مثل هذا الاقرار عندهم
 اقرار تلجئة لا يلتفت اليه ؛ ولما عرف من مذهبها فى الساب . والله أعلم .



كتاب الأطعمة

سئل شيخ الإسلام قدس روجه

عن أكل لحوم الخيل : هل هي حلال ؟

فأجاب ، الحمد لله . هي حلال عند جمهور العلماء : كالشافعي ، وأحمد ، وصاحب أبي حنيفة ، وعامة فقهاء الحديث ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « حرم عام خير لحوم الحمر ، وأباح لحوم الخيل » وقد ثبت : « أنهم نكحوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا وأكل لحمه »

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بئل تولد من حمار وحش وفرس : هل يؤكل ، أم لا ؟

فأجاب : إذا تولد البئل بين فرس وحمار وحش ، أو بين أتان وحصان جاز أكله وهكذا كل متولد بين أصلين مباحين ؛ وإنما حرم ما تولد من بين حلال وحرام « كالبئل » الذي أحد أبويه حمار أهلي ، و « كالسمع » المتولد بين الضبع والذئب . « والاسباب » المتولد من بين الذئب والضبان والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن نسيئة ولدت خروفاً، نصفه كلب ونصفه خروف، وهو نصفين
بالطول : هل يحل أكله ؛ أو تحل ناحية الخروف ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يؤكل من ذلك شيء ، فإنه متولد من جلال
وحرام ، وإن كان مميزاً . لأن الأكل لا يكون إلا بعد التذكية ؛
ولا يصح تذكية مثل هذا لأجل الاختلاط . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن غزال رجل ولدت عناقاً وماتت النسيئة ؛ فأرضعت امرأته العناق :
فهل يجوز أكل لحمها . أو شرب لبنها ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز له ذلك

وسئل رحمه الله

هل يجوز شرب « الاقسما » ؟

فأجاب . الحمد لله . اذا كانت من زبيب فقط فانه يباح شربه ثلاثة أيام اذا لم يشتد باتفاق العلماء : أما ان كان من خليطين يفسد أحدهما الآخر مثل الزبيب والبسر ، أو بقي أكثر من الثلاث : فهذا فيه نزاع . وان وضع فيه ما يحمضه كالخل ونحوه وماء الليمون كما يوضع في الفقاع المشذب فهذا يجوز شربه مطلقا ، فان حموضته تمنعه أن يشتد . فكل هذه الأشربة اذا حمضت ولم تصر مسكرة يجوز شربها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل : تزل عند قوم ولم يكن معه ما يأكل هو ولدايته ، وامتنع القوم أن يبيعوه وان يضيفوه ، فحصل له ضرر ولدايته : فهل له أن يأخذ منهم ما يكفيه بغير اختيارهم ؟

فأجاب : إذا اضطر هو ودابته وعندم مال يطعمونه ولم يطعموه
 فله أن يأخذ كفايته بنير اختيارهم ، ويمطئهم عن المثل . وإن كان في سفر
 وجب عليهم أن يضيفوه إن كانوا قادرين على ضيافته ؛ فإن لم يضيفوه
 أخذ ضيافته بنير اختيارهم ولا شيء عليه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :
 « حق الضيف واجب على كل مسلم » وقال : « أيما رجل نزل بقوم فعلمهم
 أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يماقهم بمثل قراه من زرعهم وما لهم »
 وقال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم مولده
 والضيافة ثلاثة أيام ، وما كان بعد ذلك فهو صدقة » . والله أعلم .



باب الذكاة

سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن جماعة من المسلمين اشتد نكيرهم على من أكل ذبيحة يهودي أو نصراني مطلقا ، ولا يدري ما حالهم : هل دخلوا في دينهم قبل نسخه وتحريفه وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أم بعد ذلك ؟ بل يتناحون وتقر منا حكمهم عند جميع الناس ، وهم أهل ذمة يؤدون الجزية ، ولا يسرف من هم ، ولا من آباؤهم : فهل للمنكرين عليهم منهم من الذبح للمسلمين ؟ أم لهم الأكل من ذبائحهم ، كسائر بلاد المسلمين .

فأجاب : رضى الله عنه . ليس لأحد ان ينكر على أحد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى في هذا الزمان ، ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ، ومن أنكر ذلك فهو جاهل ، مخطئ ؛ مخالف لاجماع المسلمين ، فإن أصل هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الانكار الا ببيان الحجة وإيضاح المحجة : لا الانكار المجرد المستند إلى

محض التقليد ؛ فإن هذا فعل أهل الجبل والاهواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقوله قول ضعيف جداً ، يخالف لما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما علم من حال أصحابه والتابعين لهم بإحسان !! وذلك لأن المنكر لهذا لا يخرج عن « قولين » .

إما أن يكون ممن يحرم « ذبائح أهل الكتاب » مطلقا ، كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة . وهؤلاء يحرمون نكاح نسائهم ، وأكل ذبائحهم . وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا ، ولا من أقوال أتباعهم . وهو خطأ يخالف للكتاب والسنة والاجماع القديم فان الله تعالى قال في كتابه : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) .

فان قيل هذه الآية معارضة بقوله : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) وبقوله تعالى : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) .

قيل الجواب من ثلاثة أوجه .

أحدها ان الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب ؛ وإنما يدخلون في الشرك المقيّد ، قال تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل

الكتاب والمشركون) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب ، وقال تعالى : (إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين والنصارى ، والمجوس ، والذين أشركوا) نجعلهم قسما غيرهم .

فأما دخولهم في المقيد في قوله تعالى : (اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) فوصفهم بأنهم مشركون .

وسبب هذا أن أصل دينهم الذي أنزل الله به الكتاب وأسل به الرسل ليس فيه شرك ، كما قال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ، أجمعنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال : (ولقد بشنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ولكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به الله سلطانا ، فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا ؛ لا باعتبار أصل الدين .

وقوله تعالى : (ولا تمسكوا بعصم الكرافر) هو تعريف الكوافر المعروف باللاتي كن في عصم المسلمين ، وأولئك كن مشركات ؛ لا كتابيات من أهل مكة ، ونحوها .

« الوجه الثاني » إذا قدر أن لفظ « الشركات » و « الكوافر » يعم الكتابيات : فأية المائدة خاصة ، وهي متأخرة نزلت بمسودة البقرة والمتحنة باتفاق العلماء ، كما في الحديث : « المائدة من آخر القرآن نزولا ، فأحلوا حلالها ، وحرّموا حرامها » والخاص المتأخر يقضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين ؛ لكن الجمهور يقولون : انه مفسر له . فتبين أن صورة التخصيص لم ترد باللفظ العام . وطائفة يقولون : إن ذلك نسخ بعد أن شرع .

« الوجه الثالث » إذا فرضنا التعيين خاصين ، فأحد النصين حرم ذبائحهم ونسكاحهم ، والآخر أحلها . فالنص المحال لهما هنا يجب تقديمه لوجهين .

« أحدهما أن سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق العلماء ، فتكون ناسخة للنص المتقدم . ولا يقال إن هذا نسخ للحكم مرتين ؛ لأن فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعي حلل ذلك ؛ بل كان لعدم التحريم ؛ بمنزلة شرب الخمر ، وأكل الخنزير ، ونحو ذلك . والتحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب حكم الفعل ؛ ولهذا لم يكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم « لكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير » ناسخا لما دل عليه قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه) الآية من أن الله عز وجل لم يحرم قبل نزول الآية إلا هذه الأصناف الثلاثة ؛ فان هذه الآية نفت تحريم ما سوى الثلاثة إلى حين نزول هذه الآية ؛ ولم يثبت تحليل

ما سوى ذلك ؛ بل كان ما سوى ذلك عفواً لا تحليل فيه ولا تحريم ، كفعل الصبي والمجنون . وكما في الحديث المعروف « الحلال ما حله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكنت عنه فهو مما عفا عنه » وهذا محفوظ عن سلمان الفارسي موقوفاً عليه أو مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ويدل على ذلك انه قال في سورة المائدة : (اليوم أحل لكم الطيبات) فآخبر انه أحلها ذلك اليوم ، وسورة المائدة مدنية بالاجماع ، وسورة الأنعام مكية بالاجماع . فلم أن تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة ، وقوله تعالى : (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم) إلى آخرها . فثبت نكاح الكتابيات ، وقبل ذلك كان إما عفواً على الصحيح ، وإما محرماً ثم نسخ . يدل عليه ان آية المائدة لم ينسخها شيء .

« الوجه الثاني » انه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والاجماع ، والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائهم ، فلذا ثبت حل أحدهما ثبت حل الآخر ؛ وحل أطعمتهم ليس له معارض أصلاً . ويدل على ذلك أن حذيفة بن اليمان تزوج يهودية ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، فدل على أنهم كانوا مجتمعين على جواز ذلك .

فان قيل قوله تعالى : (وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم) محمول على الفواكه والحبوب . قيل : هذا خطأ لوجوه .

« أحدها » ان هذه مباحة من أهل الكتاب والمشركون والمجوس ، فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة .

« الثانى » ان اضافة الطعام اليهم يقتضي أنه صار طعاما بفعلهم ، وهذا انما يستحق في النبايح التي صارت لحما بذكائهم . فاما الفواكه فان الله خلقها مطبوعة لم تصر طعاما بفعل آدي .

« الثالث » انه قرن حل الطعام بحل النساء ، وأباح طعامنا لهم كما أباح طعامهم لنا . ومعلوم أن حكم النساء يختص بأهل الكتاب دون المشركون فكذلك حكم الطعام . والفاكهة والحب لا يختص بأهل الكتاب .

« الرابع » ان لفظ « الطعام » عام . وتناوله اللحم ونحوه أقوى من تناوله للفاكهة ، فيجب إقرار اللفظ على عمومه ؛ لاسيما وقد قرن به قوله تعالى : (وطعامكم حل لهم) ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل أنواع طعامنا ، فكذلك يحل لنا أن نأكل جميع أنواع طعامهم .

وأيضا فقد ثبت في الصحاح ؛ بل بالنقل المستفيض : ان النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له اليهودية عام خير شاة مشوية ، فاكل منها لقمة ، ثم

قال : « إن هذه تخبرني ان فيها سما » . ولولا أن ذبائحهم حلال لما تناول من تلك الشاة . وثبت في الصحيح : « أنهم لما غزوا خير أخذ بمض الصحابة جرابا فيه شحم ، قال قلت لا أطعم اليوم من هذا أحدا ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ! ولم ينكر عليه » . وهذا مما استدل به العلماء على جواز أكل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة .

وأيضا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أجاب دعوة يهودي الى خبز شعير وإهالة سنخة » رواره الإمام أحمد . و « الإهالة » من الودك الذي يكون من الذبيحة من السمن ونحوه الذي يكون في أوعيتهم التي يطبخون فيها في السادة ، ولو كانت ذبائحهم محرمة لكانت أوانهم كأواني المجوس ونحوهم ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الأكل في أوعيتهم حتى رخص أن ينسل » .

وأيضا فقد استفاض أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر كانوا يأكلون من ذبائح أهل الكتاب اليهود والنصارى وإنما امتنعوا من ذبائح المجوس . ووقع في جنب المجوس من النزاع ما هو معروف بين المسلمين ؛ لأن الجبن يحتاج الى الاقحعة . وفي اقحعة الميتة نزاع معروف بين العلماء . فأبو حنيفة يقول بطهارتها ، ومالك والشافعي يقولان بتنجاستها ، وعن أحمد روايتان .

فصل

« المأخذ الثاني » الانكار على من يأكل ذبائح أهل الكتاب هو كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل وهو المأخذ الذي دل عليه كلام السائل ؛ وهو المأخذ الذي تنازع فيه علماء المسلمين أهل السنة والجماعة . وهذا مبني على أصل ؛ وهو أن قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ؛ وطعامكم حل لهم ، والمحضات من المؤمنات ، والمحضات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) : هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب ؟ أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ؟ على قولين للسما .

« فالقول الأول » هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ؛ ومالك ، وأحد القولين في مذهب أحمد ؛ بل هو المنصوص عنه صريحا .

و « الثاني » قول الشافعي ؛ وطائفة من أصحاب أحمد .

وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تغلب ، فقال علي : لا تبأح ذبائحهم ولا نسأؤم ؛ فانهم لم يتسكوا من النصرانية إلا بشرب

الخروروى عنه | أنه قال [تنزوم لأنهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان ؛ فانه شرط عليهم ان (١) وغير ذلك من الشروط . وقال ابن عباس : بل تباح ؛ لقوله تعالى : (ومن يتولهم منكم فانه منهم) . وطاعة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرموا بذانهم ؛ ولا يعرف ذلك الا عن علي وحده ، وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب .

فن العلماء من رجح قول عمرو بن عباس ، وهو قول الجمهور : كأبي حنيفة ومالك ، وأخذ في إحدى الروايتين عنه ، وصحها طائفة من أصحابه ؛ بل هي آخر قوليهِ ؛ بل طاعة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول . وقال ابو بكر الأثرم : ما علمت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا عليا ، وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والIraq ، وفقهاء الحديث والرأى كالحسن وإبراهيم النخعي والزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن أحمد أكثر أصحابه ، وقال إبراهيم بن الحارث : كان آخر قول أحمد على أنه لا يرى بذانهم بأسا .

ومن العلماء من رجح قول علي ، وهو قول الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وأحمد إنما اختلف اجتهداه في بني تغلب ؛ وهم الذين تنازع فيهم الصحابة . فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل : تنوخ ، وبهراء

(١) يائض بالأصل .

وغيرهما من اليهود : فلا أعرف عن أحمد في حل ذبايحهم نزاعا ؛ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف ؛ وإنما كان النزاع بينهم في بني تنلب خاصة ؛ ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبني تنلب . والحل منذهب الجمهور كابني حنيفة ومالك ، وما أعلم للقول الآخر قسوة من السلف .

ثم هؤلاء اللذكورون من أصحاب أحمد [قالوا] من كان أحد أبويه غير كتابي بل مجوسيا لم يحل ذبيحته ومناحة نسائه . وهذا منذهب الشافعي فيما اذا كان الأب مجوسيا . وأما الأم فله فيها قولان ، فان كان الأبوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب احمد ، وحكى ذلك عن مالك . وغالب ظني أن هذا غلط على مالك ؛ فأني لم أجده في كتب أصحابه ، وهذا تفريع على الرواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب . وهذا مبني على إحدى الروايتين عنه في نصارى بني تنلب ، وهو الرواية التي اختارها هؤلاء . فأما اذا جعل الروايتان في بني تنلب دون غيرهم من العرب ، أو قيل إن النزاع عام وفرعنا على القول بحل ذبايح بني تنلب ونسائهم كما هو قول الأكثرين : فانه على هذه الرواية لاعترة بالنسب ؛ بل لو كان الأبوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكمه حكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب ، كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وإبي حنيفة وغيرهم .

ومن ظن من أصحاب أحد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسي قول واحد في مذهبه فهو غطىء خطأ لا ريب فيه . لأنه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسألة ؛ ولهذا كان من هؤلاء من يتناقض فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ، ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصراني العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي ، كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحد . وهذا تناقض . والقاضي أبو يعلى وإن كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول في « الجامع الكبير » وهو آخر كتبه ، فذكر فيمن انتقل الى دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان : كالروم وقبائل من العرب ، وم تنوخ ؛ وبهراء ، ومن بنى تغلب هل تجوز منا كتحهم ؛ وأكل ذبائحهم ؟ وذكر أن المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نصارى بنى تغلب ، وإن الرواية الأخرى خرجة على الروایتين عنه في ذبائحهم ؛ واختار أن المتقل الى دينهم حكمه حكمهم ، سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها ، وسواء انتقل الى دين المبدلين أو دين لم يبدل ، ويجوز منا كتحته وأكل ذبيحته . وإذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان أحد أبويه مشركا فهو أولى بذلك . هذا هو المنصوص عن أحمد فإنه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل في دينهم في هذا الزمان فإنه يقر بالجزية . قال أصحابه : وإذا أقرناه بالجزية حلت ذبائحهم ونساؤهم ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما .

وأصل النزاع في هذه المسألة ما ذكرته من نزاع علي وغيره من الصحابة في بني تغلب والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه (١) والجمهور أحولها وهي الرواية الأخرى عن أحمد .

ثم الذين كرهوا ذبائح بني تغلب تنازعوا في مأخذ علي . فظن بعضهم أن علياً إنما حرم ذبائحهم ونساءهم ، لكونه لم يعلم أن آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل . وبنوا على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا بنفس الرجل ، وإن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا ؟ أخذنا بالاحتياط فحقتا دمه بالجزية احتياطاً ، وحرمتا ذبيحته ونسائه احتياطاً . وهذا مأخذ الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد . وقال آخرون : بل علي لم يكره ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته وعظوماته ؛ بل أخذوا منه حل المحرمات . فقط ؛ ولهذا قال : إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر . وهذا المأخذ من قول علي هو المنصوص عن أحمد وغيره ، وهو الصواب .

« وبالجملة » فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف . والقول بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أراد ذلك قول ضعيف ؛ بل الصواب المقطوع به أن كون

(١) بياض بالأصنين

الرجل كتائيا أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه لا ينسبه ، وكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم ، سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل ، وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك . وهذا مذهب جمهور العلماء كافي حنيفة ومالك ، والنصوص الصريح عن أحمد ، وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع معروف . وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ، ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعا ، وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم ، واحتج بذلك في هذه المسئلة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ والتبديل ، كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب ، فإنه تؤكل ذبيحته ، وتنكح نسائه . وهذا يبين خطأ من يناقض منهم . وأصحاب هذا القول الذي هو قول الجمهور يقولون من دخل هو أو أبواه أو جده في دينهم بعد النسخ والتبديل أقر بالجزية ، سواء دخل في زماننا هذا أو قبله . وأصحاب القول الآخر يقولون : متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه الجزية ؛ كما يقوله بعض أصحاب أحمد مع أصحاب الشافعي . والصواب قول الجمهور ؛ والدليل عليه وجوه .

« أحدها » أنه قد ثبت أنه كان من أولاد الانصار جماعة تهودوا قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم بقليل ، كما قال ابن عباس . إن المرأة كانت مقلا نـ والمقلات التي لا يمشي لها ولد . كثيرة القلت ، واثقلت الموت والهلاك ، كما يقال : امرأة مذكار وميناث إذا كانت كثيرة الولادة

للذكور والاثاث والسما (١) الكثرة الموت . قال ابن عباس — فكانت المرأة تنذر إن عاش لها ولدان تحمل أحدهما يهوديا ، لكون اليهود كانوا أهل علم وكتاب ، والعرب كانوا أهل شرك وأوثان ؛ فلما بعث الله محمدا كان جماعة من أولاد الأنصار يهودوا ، فطلب آبائهم أن يكرهوهم على الاسلام ، فانزل الله تعالى : (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) الآية . فقد ثبت أن هؤلاء كان آباؤهم موجودين يهودوا . ومعلوم أن هذا دخول بانفسهم في اليهودية قبل الاسلام وبعد بعث المسيح صلوات الله عليه ، وهذا بعد النسخ والتبديل ، ومع هذا نعى الله عز وجل عن إكراه هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام وأقرهم بالجزية . وهذا صريح في جواز عقد النعمة لمن دخل بنفسه في دين أهل الكتاب بعد النسخ والتبديل . فلم ان هذا القول هو الصواب دون الآخر . ومتى ثبت أنه يعقد له النعمة ثبت أن العبرة بنفسه لا بنسبه ، وأنه تباح ذبيحته وطعامه باتفاق المسلمين ؛ فان المانع لذلك لم يمنعه الا بناء على ان هذا الصنف لبسوا من أهل الكتاب فلا يدخلون فاذا ثبت بنص السنة أنهم من أهل الكتاب دخلوا في الخطاب بلا نزاع .

« الوجه الثاني » أن جماعة من اليهود الذين كانوا بالمدينة وحولها كانوا عربا ودخلوا في دين اليهود ؛ ومع هذا فلم يفصل النبي صلى الله عليه وسلم في أكل طعامهم ، وحل نساءهم ، وأقرارهم بالنعمة ؛ بين من دخل أبوابا بعد بعث عيسى عليه السلام ؛ ومن دخل قبل ذلك ؛ ولا بين المشكوك في نسبه ؛ بل حكم

(١) يافى بالاصلين

في الجميع حكما واحدا عاما . فلم أن التفريق بين طائفة وطائفة ، وجعل طائفة لا تقر بالجزية وطائفة تقر ولا تؤكل ذبائحهم ، وطائفة يقرون وتؤكل ذبائحهم : تفريق ليس له أصل في مستقر رسول صلى الله عليه وسلم الثالثة عنه . وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض أن أهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بنى كناية وحير وغيرهما من العرب ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن : « إنك تأتي قوما أهل كتاب » « وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله معا فريا » ولم يفرق بين من دخل أبوه قبل النسخ أو بعده . وكذلك وفد نجران وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون أقروا بالجزية ، وكذلك سائر اليهود والنصارى من العرب لم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه وأصحابه بين بعضهم وبعض بل قبلوا منهم الجزية ، وأباحوا ذبائحهم ، ونساءهم . وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صنف وصنف . ومن تدبر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة ، وعلم أن التفريق قول محدث لا أصل له في الشريعة

« الوجه الثالث » أن كون الرجل مسلما أو يهوديا أو نصرانيا ونحو ذلك من أسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه ؛ لاعتقاده وإرادته وقوله وعمله ؛ لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصاف آباءه بذلك ؛ لكن الصغير حكمه في أحكام الدنيا حكم أبويه ؛ لكونه لا يستقل بنفسه ، فإذا بالغ وتكلم بالاسلام أو بالكفر كان حكمه معتبرا بنفسه باتفاق المسلمين ، فلو كان أبواه

يهوداً أو نصارى فأسلم كان من المسلمين باتفاق المسلمين ؛ ولو كانوا مسلمين فكفر
كان كافراً باتفاق المسلمين ؛ فإن كفر بردة لم يقر عليه لكونه مرتداً لأجل
آبائه . وكل حكم علق بأسماء الدين من اسلام وإيمان وكفر وتفاق وردة
وتهود وتنصر إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموحدة لذلك . وكون الرجل من
المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب ؛ فمن كان بنفسه مشركاً
فحكمه حكم أهل الشرك وإن كان أبواه غير مشركين ، ومن كان أبواه
مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين ، فكذلك إذا
كان يهودياً أو نصرانياً وآبؤه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى .
أما إذا تعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لأجل كون
آبائه قبل النسخ والتبديل كانوا مشركين فهذا خلاف الأصول .

« الوجه الرابع » أن يقال : قوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من
أهل الكتاب والمشركين) وقوله : (وقل للذين أتوا الكتاب والأمة
أسلمتم ، فإن أسلموا فقد اهتدوا) وأمثال ذلك إنما هو خطاب لهؤلاء
الموجودين وإخبار عنهم . والمراد بالكتاب هو الكتاب الذي بأيديهم الذي
جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ، ليس المراد به من كان متمسكاً به
قبل النسخ والتبديل فإن أولئك لم يكونوا كفاراً ؛ ولا هم ممن خطبوا بشرائع
القرآن ولا قيل لهم في القرآن : (يا أهل الكتاب) فانهم قد ماتوا قبل
نزول القرآن . وإذا كان كذلك فكل من تدين بهذا الكتاب الموجود عند

أهل الكتاب فهو من أهل الكتاب ، وهم كفار تمسكوا بكتاب مبدل منسوخ؛ وهم يخلدون في نار جهنم كما يخلد سائر أنواع الكفار ، والله تعالى مع ذلك شرع إقرارهم بالجزية ، وأحل طعامهم ونساءهم .

«الوجه الخامس» أن يقال : هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بالقرآن هم كفار وإن كان أجدادهم كانوا مؤمنين ، وليس عذابهم في الآخرة بأخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب : بل وجود النسب الفاضل هو إلى تليظ كفرهم أقرب منه إلى تخفيف كفرهم . فمن كان أبوه مسلماً وارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ؛ ولهذا تنازع الناس فيمن ولد على الفطرة إذا ارتد ثم عاد إلى الإسلام : هل تقبل توبته ؟ على قولين . هما روايتان عن أحمد .

وإذا كان كذلك فمن كان أبوه من أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ثم إنه لما بعث الله عيسى ومحمداً صلى الله عليه وسلم كفر بهما وبما جاء به من عند الله واتبع الكتاب المبدل المنسوخ كان كفره من أغلظ الكفر ، ولم يكن كفره أخف من كفر من دخل بنفسه في هذا الدين المبدل ، ولا له بمجرد نسبه حرمة عند الله ولا عند رسوله ، ولا ينفعه دين آبائه إذا كان هو مخالفاً لهم ، فإن آباءه كانوا إذ ذاك مسلمين ؛ فإن دين الله هو الإسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ، ومن كفر بشيء من كتب الله ورسله فليس مسلماً في أي زمان كان .

وإذا لم يكن لأولاد بني إسرائيل إذا كفروا مزية على أمثالهم من الكفار الذين ما ثلّوهم في اتباع الدين المبدل المنسوخ علم بذلك بطلان الفرق بين الطائفتين ، وإكرام هؤلاء باقرارهم بالجزية وحل ذبايحهم ونسائهم دون هؤلاء وأنه فرق مخالف لأصول الاسلام ، وأنه لو كان الفرق بالعكس كان أولى . . ولهذا يوضح الله بنى إسرائيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ما لا يوضحه غيرهم من أهل الكتاب : لأنه تعالى أنتم على أجدادهم نعماء عظيمة في الدين والدنيا فكفروا نعمته ، وكذبوا رسله وبدلوا كتابه ، وغيروا دينه (فضربت عليهم الذلة أينما تقفوا إلا يجعل من الله وحبل من الناس وباؤا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة . ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا . وكانوا يعتدون) . فهم مع شرف آبائهم وحق دين أجدادهم من أسوء الكفار عند الله وهو أشد غضبا عليهم من غيرهم ؛ لأن في كفرهم من الاستكبار والحسد والمماندة والقسوة وكتمان العلم وتحريف الكتاب وتبديل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء ، فكيف يجعل لهؤلاء الأرجاس الأنجاس الذين هم من أبنض الخلق إلى الله مزية على اخوانهم الكفار ، مع أن كفرهم إما مماثل لكفر اخوانهم الكفار ، وإما أغلظ منه ؛ إذ لا يمكن أحدا أن يقول : إن كفر الداخلين أغلظ من كفر هؤلاء مع تماثلها في الدين بهذا الكتاب الموجد .

« الوجه السادس » أن تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب هو حكم من أحكام الجاهلية ، الذين اتبعتهم عليه الرافضة وأشباههم من أهل الجهل ؛ فإن الله تعالى قال : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لمجبي على عربي ، ولا لأسود على أبيض ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى . الناس من آدم وآدم من تراب » ولهذا لبس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحدا بنسبه ، ولا يذم أحدا بنسبه ؛ وإنما يمدح بالآيمان والتقوى ، ويذم بالكفر والفسوق والمصيان وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال : « أربع من أمر الجاهلية في أمي لن يدعو من الفخر بالأحساب . والظعن في الأنساب ، والنيابة ، والاستسقاء بالنجوم » . فجعل الفخر بالأحساب من أمور الجاهلية ، فإذا كان المسلم لا يغفر له على المسلم بكون أجداده لهم حسب شريف ، فكيف يكون لكافر من أهل الكتاب غفر على كافر من أهل الكتاب بكون أجداده كانوا مؤمنين ، وإذا لم تكن مع التماثل في الدين فضيلة [لأحد الفريقين] على الآخرين في الدين لأجل النسب علم أنه لا فضل لمن كان من اليهود والنصارى أبائهم مؤمنين متمسكين بالكتاب الأول قبل النسخ والتبديل على من كان أبوه داخلا فيه بعد النسخ والتبديل . وإذا تماثل دينهما تماثل حكمهما في الدين .

والشرية إنما علقت بالنسب أحكاماً مثل كون الخلافة من قريش ، وكون ذوى القربى لهم الحس ، وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ؛ لأن النسب الفاضل مظنة أن يكون أهله أفضل من غيرهم ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الناس ممان كمان الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » والمظنة تعلق الحكم بما إذا خفيت الحقيقة أو انتشرت . فأما إذا ظهر دين الرجل الذى به تعلق الأحكام وعرف نوع دينه وقدره لم يتعلق بنسبه الأحكام الدينية ، ولهذا لم يكن لأبى لهب مزية على غيره لما عرف ككفره كان أحق بالذم من غيره ؛ ولهذا جعل لمن يأتي بفاحشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ضعفين من العذاب ، كما جعل لمن يقتل منهن لله ورسوله أجرين من الثواب .

فذووا الأنساب الفاضلة إذا أساءوا كانت إساءتهم أغلظ من إساءة غيرهم ، وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم . فكفر من كفر من بنى إسرائيل ان لم يكن أشد من كفر غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا أقل من المساواة بينهم ؛ ولهذا لم يقل أحد من العلماء إن من كفر وفسق من قريش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا أو في الآخرة ؛ بل إما أن تكون عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين ؛ أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر ؛ لأن من أكرمه بنعمته ورفع قدره إذا قابل حقوقه بالمعاصي وقابل نعمه بالكفر كان أحق بالعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنعم عليه .

« الوجه السابع » أن يقال : أصحاب رسو الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والمراق ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم ؛ لا يعيرون بين طائفة وطائفة : ولم يعرف عن أحد من الصحابة الفرق بينهم بالأنساب ؛ وإنما تنازعوا في بني تلب خاصة ؛ لأمر يختص بهم كما أن عمر ضعف عليهم الزكاة وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم ، ولم يلحق بهم سائر العرب ، وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم .

« الوجه الثامن » أن يقال : هذا القول مستلزم أن لا يحل لنا طعام جهور من أهل الكتاب : لأننا لانعرف نسب كثير منهم ، ولا نعلم قبل أيام الاسلام أن أجداده كانوا يهودا او نصارى قبل النسخ والتبديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، فإذا كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل .

« الوجه التاسع » أن يقال : مازال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم ، فمن أنكر ذلك فقد خالف إجماع المسلمين . وهذه الوجوه كلها لبيان رجحان القول بالتحليل ، وأنه مقتضى الدليل . فأما أن مثل هذه المسئلة أو نحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بنير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين .

فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين ، وليس لمن يرجح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية . وكذلك تنازعوا في متروك التسمية ، وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموها عليها غير الله ، وفي شحم الثرب والكليتين ، وذبحهم لنوات الظفر كالابل والبط ونحو ذلك مما حرمه الله عليهم ، وتنازعوا في ذبح الكتاني للضحايا ونحو ذلك من مسائل ، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين فمن صار الى قول مقلداً لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار الى القول الآخر مقلداً لقائله ؛ لكن إن كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاتقياد للحجج الشرعية اذا ظهرت .

ولا يجوز لأحد أن يرجح قولاً على قول بنير دليل ، ولا يتمصب لقول على قول ولا قائل على قائل بنير حجة ؛ بل من كان مقلداً لزم حكم التقليد ؛ فلم يرجح ؛ ولم يزيّف ؛ ولم يصوب ؛ ولم يخطئ ؛ ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه ، فقبل ما تبين أنه حق ، ورد ما تبين أنه باطل ، ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد فaut بين الناس في قوى الأذهان ، كما فaut بينهم في قوى الأبدان .

وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه الا من عرف أقاويل العلماء وآخذهم ، فأما من لم يعرف الا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته فانه من العوام المقلدين ؛ لا من العلماء الذين يرجحون ويزيّفون . والله تعالى يهديننا واخواننا لما يحبّه ويرضاه ؛ وبالله التوفيق . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

وتجوز ذكاة المرأة والرجل ، وتذبح المرأة وإن كانت حائضاً ؛ فإن
حيضتها ليست في يدها . وذكاة المرأة جائزة باتفاق المسلمين ، وقد ذبحت
امرأة شاة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الدابة كالجاموس وغيره في الماء فيذبح ويموت في الماء : هل يוכל ؟

فأجاب : إذا كان الجرح غير موح وغاب رأس الحيوان في الماء لم يحل
أكله ؛ فإنه اشترك في حكمه الحاضر والبيح ، كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم لعدي بن حاتم : « إن خالط كلبك كلاب فلا تأكل ؛ فانك انمسا
سميت على كلبك ولم تسم على غيره » . وإن كان بدنه في الماء ورأسه خارج
الماء لم يضر ذلك شيئاً . وإن كان الجرح موحياً ففيه نزاع معروف .

وسئل رحمه الله تعالى

عن دابة ذبحت ؛ فخرج منها دم كثير ، ولم تتحرك ؟

فأجاب : إذا خرج منها الذي يخرج من الحي المذبوح في العادة هو دم الحي فإنه يحل أكلها في أظهر قولي العلماء . والله تعالى أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « المنخقة » ، وأخواتها « إذا بلغت مبلغا لا تمش بعده : هل تعمل فيها الذكاة ؟ وفي المتردية في البئر أو النهر إذا لم يقدر على تذكيتهما ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة فيها نزاع معروف . وأظهر الأقوال أنها إذا تحركت عند الذبح وجرى دمها أكلت ؛ فهذا هو المنقول عن الصحابة ، وعليه يدل الكتاب والسنة : فإن الله تعالى قال : (والمنخقة — إلى قوله — إلا ما ذكيتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » .

وأما ما وقع في بئر ونحوها ولم يوصل إلى مذبحة فتجرح حيث أمكن
مثل الطمن في نخذهما ، كما يفعل بالصيد المتنع ، وتباح بذلك عند جمهور
العلماء ؛ إلا أن يكون أعلان على موتها سبب آخر : مثل أن يكون
رأسها غاطسا في الماء ، فتكون قد ماتت بالجرح والغرق ؛ فلا تباح
حينئذ . والله أعلم .

فصل في رمس الله

عن « النعم . والبقر » ونحو ذلك إذا أصابه الموت وأتاه الانسان
هل يذكي شيئا منه وهو متيقن حياته حين ذبحه ، وأن بعض الدواب لم تحرك
منه جارحة حين ذكاته : قبل الحركة تدل على وجود الحياة ، وعدمها يدل
على عدم الحياة ، أم لا ؟ فإن غالب الناس يتحقق حياة الدابة عند ذبحها
وإرافة دماها ولم تحرك ، فيقول : إنها ميتة فيرميها ؟ وهل الدم الأحمر
الريق الجاري حين الذبح يدل على أن فيها حياة مستقرة . والدم الأسود
الجامد القليل دم الموت . أم لا ؟ وما أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله :
« ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة ،
والدم . ولحم الخنزير ، وما أهل لنير الله به ، وللمنخقة ، والموقودة ، والمتروية .

والنطيحة وما أكل السبع : (إلا ما ذكيتم) . وقوله تعالى : (إلا ما ذكيتم)
 عائد إلى ما تقدم : من المنخقة ، والموقودة ، والتردية ، والنطيحة ، وأكلية
 السبع : عند عامة العلماء : كالشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي حنيفة ، وغيرهم
 فما أصابه قبل أن يموت أيسح

لكن تنازع العلماء فيما يذكي من ذلك . فمنهم من قال : ما يقن موته
 لا يذكي ، كقول مالك ، ورواية عن أحمد . ومنهم من يقول : ما يعيش معظم
 اليوم ذكي . ومنهم من يقول : ما كانت فيه حياة مستقرة ذكي ، كما يقوله من
 يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد . ثم من هؤلاء من يقول : الحياة المستقرة
 ما يزيد على حركة المذبوح . ومنهم من يقول : ما يمكن أن يزيد على حياة
 المذبوح . والصحيح : أنه إذا كان حيا فذكي حلأكله ، ولا يعتبر في ذلك
 حركة مذبوح ؛ فإن حركات المذبوح لا تنضبط ؛ بل فيها ما يطول زمانه
 وتعمم حركته . وقد قال صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر اسم الله
 عليه فأكلا » فتي جرى الدم الذي يجري من المذبوح الذي ذبح وهو
 حي حلأكله .

والناس يفرقون بين دم ما كان حيا ودم ما كان ميتا ؛ فإن الميت يجمد
 دمه ويسود ؛ ولهذا حرم الله الميتة ؛ لاحتقان الرطوبات فيها ؛ فإذا جرى
 منها الدم الذي يخرج من المذبوح الذي ذبح وهو حي حلأكله ؛ وإن يقن

أنه يموت ؛ فإن المقصود ذبح وما فيه حياة فهو حي وإن تيقن أنه يموت بعد ساعة . فمعر بن الخطاب رضي الله عنه تيقن أنه يموت وكان حيا ، جازت وصيته ، وصلاته وعهوده .

وقد أفتى غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم بأنها إذا مصمت بذنبها أو طرفت بيمينها ، أو ركضت برجلها بعد الذبح ؛ حلت ؛ ولم يشترطوا أن تكون حركتها قبل ذلك أكثر من حركة المذبوح . وهذا قاله الصحابة لأن الحركة دليل على الحياة ، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم إذا لم يوجد هذا منها أن تكون ميتة ؛ بل قد تكون حية وإن لم يوجد منها مثل ذلك . والانسان قد يكون نائما فيذبح وهو نائم ولا يضطرب ، وكذلك المعنى عليه يذبح ولا يضطرب ، وكذلك الدابة قد تكون حية فتذبح ولا تضطرب لضعفها عن الحركة وإن كانت حية ؛ ولكن خروج الدم الذي لا يخرج الا من مذبوح وليس هو دما لميت دليل على الحياة . والله اعلم .

وفال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

و « التسمية على الذبيحة » مشروعة ؛ لكن قيل : هي مستحبة كقول الشافعي . وقيل : واجبة مع العمد وتسقط مع السهو كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه . وقيل : تجب مطلقا ؛ فلا تؤكل الذبيحة بدونها ، سواء تركها صدأ أو سهوا كالرواية الأخرى عن أحمد اختارها أبو الخطاب وغيره ، وهو قول غير واحد من السلف . وهذا أظهر الأقوال ؛ فإن الكتاب والسنة قد علق الحل بذكر اسم الله في غير موضع ، كقوله : (فكلوا مما أمسكن عليكم ، واذكروا اسم الله عليه - إلى قوله - فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) (ومالككم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه) (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وفي الصحيحين أنه قال : « ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » وفي الصحيح أنه قال لمدي : « إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فقتل فكل ، وإن خالط كلبك كلاب آخر فلا تأكل : فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » .

وثبت في الصحيح ان الجن سألوهم الزاد لهم ولدوا بهم فقال : « لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر ما يكون لحما ، وكل برة علفا لدوا بكم » قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستنجوا بها ؛ فانها زاد اخوانكم من الجن » فهو صلى الله عليه وسلم لم يبيح للجن المؤمنين الا ما ذكر اسم الله عليه ؛ فكيف بالانس ؛ ولكن إذا وجد الانسان لحما قد ذبحه غيره جاز له أن يأكل منه ، ويذكر اسم الله عليه ؛ لحل أمر الناس على الصحة والسلامة ، كما ثبت في الصحيح أن قوما قالوا يا رسول الله إن ناسا حديثي عهد بالاسلام يأتون بالحم ولا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لم يذكروا ؟ فقال : « سموا أتم وكلوا »

ومثل هذه الآية تنال

عن « الذبيحة » التي يتيقن أنه ما سمي عليها : هل يجوز أكلها ؟ وهل تنجس الأواني ؟

فأجاب : الحمد لله . « التسمية » عليها واجبة بالكتاب والسنة ، وهو قول جمهور العلماء ؛ لكن إذا لم يعلم الانسان هل سمي الذابح أم لم يسم أكل منها ، وإن تيقن أنه لم يسم لم يأكل ، وكذلك الأضحية .

باب الأيمان والنذور

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

« القاعدة الخامسة » في « الأيمان ، والنذور » قال الله تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العزيز الحكيم) وقال تعالى : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم) وقال تعالى : (لا يؤخذكم بالله اللفو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم . للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فأن فاضوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا ماليات ما أحل الله لكم ، ولا تمتدوا أن الله لا يحب المعتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ، واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون . لا يؤخذكم بالله اللفو في أيمانكم ، ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارة إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة .

فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلقتم ، واحفظوا أيمانكم) . وفيها « قواعد عظيمة » لكن تحتاج الى تقديم مقدمات نافعة جدا في هذا الباب وغيره .

« المقدمة الأولى » أن اليمين تشتمل على جملتين جملة : مقسم بها ، وجملة مقسم عليها . ومساائل الأيمان إما في حكم المحلوف به ، وإما في حكم المحلوف عليه . فأما المحلوف به فالأيمان التي يحلف بها المسلمون مما قد يلزم بها حكم « ستة أنواع » ليس لها سابع .

« أحدها » اليمين بالله ، وما في معناها مما فيه التزام كفر على تقدير الخبر كقوله هو يهودى أو نصرانى أن فعل كذا . على ما فيه من الخلاف بين الفقهاء

« الثانى » اليمين بالنذر الذى يسمى « نذر اللعاب وال غضب » كقوله على الحج لأفعل كذا ، أو إن فعلت كذا فلي الحج ، أو مالي صدقة إن فعلت كذا ، ونحو ذلك .

« الثالث » اليمين بالطلاق .

« الرابع » اليمين بالعتاق .

« الخامس » اليمين بالحرام ، كقوله على الحرام لا أفعل كذا .

« السادس » الظهار ؛ كقوله : أنت على كظهر أى إن فعلت كذا فهذا مجموع ما يحلف به المسلمون مما فيه حكم .

فاما « الحلف بالمخلوقات » كالحلف بالكعبة ، أو قبر الشيخ ، أو بنبعة
السلطان ، أو بالسيف ، أو بحاج أحد من المخلوقين : فاعلم بين العلماء خلافا
أن هذه اليمين مكروهة منهي عنها ، وأن الحلف بها لا يوجب حشا ،
ولا كفارة . وهل الحلف بها محرم ، أو مكروه كراهة تنزيه ؟ فيه
قولان في مذهب أحمد وغيره : أصحها أنه محرم

ولهذا قال أصحابنا كالقاضي أبي يعلى وغيره : إنه إذا قال : أيما
المسلمين تلزمني إن فعلت كذا ، لزمه ما يضلعه في اليمين بالله والنذر والطلاق
والعتاق والظهار ، ولم يذكروا الحرام ؛ لأن بين الحرامظهار عند أحمد وأصحابه
فلما كان موجبها واحدا عنهم دخل الحرام في الظهار ؛ ولم يدخل النذر
في اليمين بالله وإن جاز أن يكفر يمينه بالنذر ؛ لأن موجب الحلف بالنذر المسمى
« بنذر اللجاج والنضب » عند الحنث هو التخيير بين التكفير وبين
فعل المنذور ، وموجب الحلف بالله هو التفكير فقط . فلما اختلف موجبها
جملوها يمينتين . نعم إذا قالوا بالرواية الأخرى عن أحمد ، وهو أن الحلف بالنذر
موجب الكفارة فقط دخلت اليمين بالنذر في اليمين بالله تعالى . أما اختلافهم واختلاف
غيرهم من العلماء في أن مثل هذا الكلام . هل تنمقده اليمين ؟ أولا تنمقده ؟
فسأذكركم إن شاء الله تعالى ، وإنما غرضي هنا حصر الأيمان التي يحلف بها المسلمون .

وأما أيمان البيعة فقالوا : أول من أحسنها الحجاج بن يوسف الثقفي
وكانت السنة أن الناس يبايعون الخلفاء كما يبايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم

يمقدون البيعة كما يمقدون عقد البيع والكلاح ونحوها . وإما أن يذكروا الشروط التي يبايعون عليها ؛ ثم يقولون : يا معنك على ذلك ، كما يابست الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة . فلما أحدث الحجاج ما أحدث من السفك كان من جلته أن حلف الناس على بيعتهم لعبد الملك بن مروان بالطلاق واليمين بالله وصدقة المال . فهذه الأيمان الأربعة هي كانت أيمان البيعة القديعة المبتدعة ثم أحدث المستخلفون عن الأمراء من الخلفاء والملوك وغيرهم أيمانا كثيرة أكثر من تلك ، وقد تختلف فيها حادثهم ؛ ومن أحدث ذلك فعليه إثم ما ترتب على هذه الأيمان من الشر .

« المقدمة الثانية » أن هذه الأيمان يخلف بها تارة بصيغة القسم ، وتارة بصيغة الجزاء ؛ لا يتصور أن تخرج اليمين عن هاتين الصيغتين . « فالأول » كقوله والله لا أفعل كذا ، أو الطلاق يلزمي أن أفعل كذا ، أو علي الحرام لا أفعل كذا ؛ أو علي الحج لا أفعل . « والثاني » كقوله إن فعلت كذا فانا يهودي ، أو نصراني ، أو بري من الاسلام . أو إن فعلت كذا فامرأتى طالق ، أو إن فعلت كذا فامرأتى حرام ، أو فعى علي كظهر أمى ، أو إن فعلت كذا فعلى الحج . أو فالى صدقة .

ولهذا عقد الفقهاء لمسائل الأيمان باين أحدهما « باب تليق الطلاق بالشروط » فيذكرون فيه الحلف بصيغة الجزاء : كإن ومتى ، وإذا ، وما أشبه

ذلك ، وان دخل فيه صيغة القسم ضمنا وتبعا . والباب الثاني « باب جامع الأيمان » مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعتاق وغير ذلك ؛ فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم ، وان دخلت صيغة الجزاء ضمنا وتبعا . ومسائل أحد البابين مختلطة بمسائل الباب الآخر ، لا تفلقهما في المعنى كثيرا ، أو غالبا . وكذلك طائفة من الفقهاء كأبي الخطاب وغيره — لما ذكروا في كتاب الطلاق « باب تعليق الطلاق بالشروط » أوردوه « باب جامع الأيمان » وطائفة أخرى كالخزرجي والقاضي أبي يعلى وغيرهما إنما ذكروا « باب جامع الأيمان » في « كتاب الأيمان » لأنه أمس . ونظير هذا « باب حد القذف » منهم من يذكره عند « باب اللعان » لا اتصال أحدهما بالآخر . ومنهم من يؤخره الى « كتاب الحدود » لأنه به أخص .

وإذا تبين أن اليمين « صيغتين » صيغة القسم ، وصيغة الجزاء . فالمقدم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء ، والمؤخر في صيغة الجزاء مقدم في صيغة القسم . والشرط للثبوت في صيغة الجزاء منفي في صيغة القسم ، فانه اذا قال : الطلاق يلزمني لا أفعل كذا . فقد حلف بالطلاق أن لا يفعل . فالطلاق مقدم مثبت ؛ والفعل مؤخر منفي : فلو حلف بصيغة الجزاء فقال : إن فعلت كذا فامرأتى طالق كان يقدم الفعل مثبتا ويؤخر الطلاق منفيا ، كما أنه في القسم قدم الحكم وآخر الفعل . وبهذه القاعدة تحل مسائل من مسائل الأيمان .

فأما « صيغة الجزاء » فهي « جملة فعلية » في الأصل ؛ فإن أدوات الشرط لا يتصل بها في الأصل إلا الفعل . « وأما صيغة القسم » فتكون فعلية ، كقوله أحلف بالله ؛ أو تالله ؛ أو والله ، ونحو ذلك . وتكون « اسمية » كقوله لعمر الله لأفعلن ، والحل علي حرام لأفعلن . ثم هذا التقسيم ليس من خصائص الأيمان التي بين المبد وبين الله ؛ بل غير ذلك من العقود التي تكون بين آدميين . تارة تكون بصيغة التعليق الذي هو الشرط والجزاء ، كقوله في « الجمالة » من رد عبدى الآبق فله كذا ؛ وقوله في « السبق » من سبق فله كذا . وتارة بصيغة التنجيز : أما « صيغة خبر » كقوله بعت وزوجت ، وأما « صيغة طلب » كقوله بعني واخلفني .

« المقدمة الثالثة » — وفيها يظهر سر مسائل الأيمان ونحوها —
 ان صيغة التعليق التي تسمى « صيغة الشرط ، وصيغة المجازاة » تنقسم الى « ستة أنواع » لأن الخالف إما أن يكون مقصوده وجود الشرط فقط ، أو وجود الجزاء فقط ، أو وجودهما ؛ وإما أن لا يقصد وجود واحد منها بل يكون مقصوده عدم الشرط فقط ، أو الجزاء فقط ، أو عدمهما .

« فالأول » بمنزلة كثير من صور الخلع ، والكتابة ، ونذر التبر ، والجمالة ، ونحوها ، فإن الرجل اذا قال لامرأته . إن أعطيتي ألفا فأنت طالق ، أو فقد خلعتك . أو قال لعبيده : ان أدبت ألفا فأنت حر ، أو قال . إن رددت عبدى الآبق فلك ألف ، أو قال : إن شفى الله مريضى ، أو

سلم مالى النائب: فلي عتق كذا؛ والصدقة بكذا: فالملق قد لا يكون مقصوده
الأخذ المالى ورد العبد وسلامة العتق والمال، وإنما التزم الجزاء على سبيل الموض
كالبايع الذى إنما مقصوده أخذ الثمن والتزم رد المبيع على سبيل الموض. فهذا
الضرب شبيه بالمأوضة فى البيع والاجارة. وكذلك إذا كان قد جعل الطلاق عقوبة
لها مثل أن يقول: إذا ضربت أمي فأنت طالق، أو إن خرجت من النار فأنت
طالق، فانه فى الخلع حاضها بالتطليق عن المالى، لأنها تريد الطلاق، وهما عوضها
عن مصيتها بالطلاق.

وأما الثانى، فمثل أن يقول لامرأته: إذا طهرت فأنت طالق، أو يقول
لعبد: إذا مت فأنت حر، أو إذا جاء رأس الجول فأنت حر، أو فالى
صدقة، ونحو ذلك من التلحق الذى هو توقيت محض. فهذا الضرب بمنزلة
المنجز فى أن كل واحد منهما قصد الطلاق والمثاق، وإنما أخره الى الوقت
المعين، بمنزلة تأجيل الدين، وبمنزلة من يؤخر الطلاق من وقت الى وقت
لنرض له فى التأخير؛ لا لموض، ولا لحث على طلب، أو خبر؛ ولهذا
قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: إذا حلف أنه لا يحلف مثل أن يقول: والله
لا أحلف بطلاقك أو أن حلفت بطلاقك فبعدى حر، أو فأنت طالق. فانه إذا
قال: إن دخلت أو لم تدخل ونحو ذلك مما فيه معنى الخض أو النع فهو حالف
ولو كان تعليقاً محضاً، كقوله: إذا طلعت الشمس فأنت طالق، أو إن
طلعت الشمس، فاختلفوا فيه، فقال أصحاب الشافعى ليس بحالف. وقال
أصحاب أبى حنيفة والقاضى فى «الجامع»: هو حالف.

وأما « الثالث » وهو أن يكون مقصوده وجودها جيبا ، فثل الذي قد آذته امرأته حتى أحب طلاتها واسترجاع القدية منها ، فيقول : إن أبرأتيني من ضداك أو من نفقتك ، فأنت طالق ، وهو يريد كلا منهما .

وأما « الرابع » وهو أن يكون مقصوده عدم الشرط لكنه إذا وجد لم يكره الجزاء ؛ بل يحبه ، أو لا يحبه ولا يكرهه ؛ فثل أن يقول لامرأته إن زينت فأنت طالق ، أو إن ضربت أمي فأنت طالق ، ونحو ذلك من التعليق الذي يقصد فيه عدم الشرط ؛ ويقصد وجود الجزاء عند وجوده ، بحيث تكون إذا زنت أو إذا ضربت أمه يجب فراقها لأنها لا تصلح له ، فهذا فيه معنى اليمين ومعنى التوقيت ؛ فإنه منها من الفعل . وقصد إيقاع الطلاق عنده ، كما قصد إيقاعه عند أخذ العوض منها ، أو عند طهرها ، أو طلوع الهلال .

وأما « الخامس » وهو أن يكون مقصوده عدم الجزاء ، وتعليقه بالشرط فلا يوجد ؛ وليس له غرض في عدم الشرط ؛ فهذا قليل ، كمن يقول إن أصبت مائة رمية أعطيتك كذا .

وأما « السادس » وهو أن يكون مقصوده عدم الشرط والجزاء ؛ وإنما تعلق الجزاء بالشرط ليمتنع وجودهما ، فهو مثل نذر اللجاج والنضب .

ومثل الحلف بالطلاق والمناق على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب مثل أن يقال له : تصدق . فيقول : إن تصدق فعليه صيام كذا وكذا ، أو فأمرأته طالق ، أو فعيده أحرار . أو يقول : إن لم أفعل كذا وكذا فعلي نذر كذا . أو امرأتي طالق ، أو عبيد حر . أو يحلف على فعل غيره ممن يقصد منه — كعبده ونسيبه وصديقه ممن يحضه على طاعته — فيقول له : إن فعلت ، أو إن لم تفعل : فعلي كذا ؛ أو فأمرأتي طالق ؛ أو فعيدي حر ، ونحو ذلك : فهذا نذر اللجاج والنضب

وهذا وما أشبهه من الحلف بالطلاق والمناق يخالفه في المعنى « نذر التبرر والتقرب » وما أشبهه من « الخلع » و « الكتابة » ؛ فإن الذي يقول إن سلمني الله ، أو سلم مالي من كذا ، أو إن أعطاني الله كذا ؛ فعلي أن أتصدق ؛ أو أصوم ؛ أو أحج . قصده حصول الشرط الذي هو النعمة أو السلامة ؛ وقصد أن يشكر الله على ذلك بما نذره له ؛ وكذلك المخالعة والمكاتب قصده حصول الموضع وبذل الطلاق والمناق غرضاً عن ذلك وأما النذر في اللجاج والنضب إذا قيل له : افعل كذا فامتنع من فعله ، ثم قال : إن فعلته فعلي الحج أو الصيام . فهذا مقصوده أن لا يكون الشرط ؛ ثم إنه لقوة امتناعه الزم نفسه إن فعله بهذه الأمور الثقيلة عليه ؛ ليكون لزومها له إذا فعل ما نالها من الفعل ؛ وكذلك إذا قال : إن فعلته فأمرأتي طالق ؛ أو فسيدي أحرار ؛ إنما مقصوده الامتناع والتمزم بتقدير الفعل ما هو شديد عليه

من فراق أهله وذهاب ماله ؛ ليس غرض هذا أن يتقرب الى الله بمتى أو صدقة
ولا أن يفارق امرأته .

ولهذا سمي العلماء هذا « نذر اللجاج ؛ والنضب » مأخوذ من قول
النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه في الصحيحين « لأن يلج أحدكم يمينه
في أهله آثم له عند الله من أن يأتي الكفارة التي فرض الله له » فصورة هذا
النذر صورة نذر التبرق باللفظ ؛ ومعناه شديد المباينة لمعناه . ومن هنا نشأت
« الشبهة » التي سنذكرها في هذا الباب — إن شاء الله تعالى — على طائفة
من العلماء ؛ ويتبين فقه الصحابة رضى الله عنهم الذين نظروا الى معاني الألفاظ
لا إلى صورها . اذا ثبتت هذه الأنواع الداخلة في قسم التعليق فقد علمت أن
بعضها معناه معنى التمين بضينة القسم ؛ وبعضها ليس معناه ذلك . فمتى كان
الشرط المقصود حضا على فعل ، أو منما منه ، أو تصديقا لخبر ؛ أو تكذيبا ؛
كان الشرط مقصود العدم هو وجزاؤه ؛ كنذر اللجاج ؛ والخلف بالطلاق
على وجه اللجاج والنضب .

« القاعدة الأولى » ان الخالف بالله سبحانه وتعالى قد بين الله تعالى
حكمه بالكتاب والسنة والاجماع ، فقال تعالى : (ولكن يؤاخذكم بما
كسبت قلوبكم) وقال : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وقال تعالى :
(ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكيفارته اطعام عشرة مساكين

من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرر رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم ، واحفظوا أيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون .

وأما السنة في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « يا عبد الرحمن لا تسأل الامارة ؛ فانك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلق على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » فبين له النبي صلى الله عليه وسلم حكم الأمانة التي هو الامارة ، وحكم العهد التي هو اليمين .

وكانوا في أول الاسلام لا يخرج لهم من اليمين قبل أن تشرع الكفارة ولهذا قالت عائشة : كان أبو بكر لا يحنث في يمين ، حتى أنزل الله كفارة اليمين ، وذلك لأن اليمين بالله عقد بالله فيجب الوفاء به ، كما يجب بسائر العقود واشد ؛ لأن قوله : أحلف بالله ، أو أقسم بالله ، ونحو ذلك : في معنى قوله أعقد بالله ؛ ولهذا عدى بحرف الالتصاق التي يستعمل في الربط والعقد فينقصد المحلوف عليه بالله كما تنقصد إحدى اليدين بالأخرى في المماقة ؛ ولهذا سماه الله عقداً في قوله : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان) فإذا كان قد عقدها بالله كان الحنث فيها نقضا لعهد الله وميثاقه لولا ما فرضه الله من التحلة ولهذا سمي حلها حثاً . و « الحنث » هو الاثم في الأصل ، فالحنث فيها سبب للاثم لولا الكفارة الماحية ، فانما الكفارة منته أن يوجب إثماً .

ونظير الرخصة في كفارة اليمين بمد عقدها الرخصة أيضا في كفارة الظهار بعد أن كان الظهار في الجاهلية وأول الإسلام طلاقا ، وكذلك الإيلاء كان عندهم طلاقا ، فإن هذا جار على قاعدة وجوب الوفاء بمقتضى اليمين ، فإن الإيلاء إذا وجب الوفاء بمقتضاه من ترك الوطء صار الوطء محرما ، وتحريم الوطء تحريما مطلقا مستلزما لزوال الملك الذي هو الطلاق ، وكذلك الظهار إذا وجب التحريم فالتحريم مستلزم لزوال الملك ؛ فإن الزوجة لا تكون محرمة على الإطلاق ؛ ولهذا قال سبحانه : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتنى مرضات أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) « والتحلة » مصدر حلت الشيء أحله تحليلا وتحلة ، كما يقال كرمته تكريما وتكرمة . وهذا مصدر يسمى به المحلل نفسه الذي هو الكفارة ، فإن أريد المصدر فالمعنى فرض الله لكم تحليل اليمين وهو حلها الذي هو خلاف المقد .

ولهذا استدل من استدل من أصحابنا وغيرهم كابى بكر عبد العزيز بهذه الآية على التكفير قبل الحنث ، لأن التحلة لا تكون بعد الحنث ؛ فإنه بالحنث تنحل اليمين ؛ وإنما تكون التحلة إذا أخرجت قبل الحنث لتحل اليمين وإنما هي بمد الحنث كفارة ؛ لأنها كفرت ما فى الحنث من سبب الأثم لنقض عهد الله . فإذا تبين أن ما اقتضته اليمين من وجوب الوفاء بها رفعه الله عن هذه الأمة بالكفارة التي جعلها بدلا من الوفاء في جملة ما رفعه عنها من الآصار التي نبه عليها بقوله : (ويضع عنهم إصرهم) .

فالأفعال « ثلاثة » إما طاعة ، وإما معصية ، وإما مباح . فإذا حلف ليفعلن . باحا أو ليركنه فهنا الكفارة مشروعة بالاجماع . وكذلك إذا كان المحلوف عليه فعل مكروه أو ترك مستحب وهو المذكور في قوله تعالى : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) . وأما إن كان المحلوف عليه فعل واجب أو ترك محرم فها هنا لا يجوز الوفاء بالاتفاق ؛ بل يجب التكفير عند عامة العلماء . وأما قبل أن تشرع الكفارة فكان الخالف على مثل هذا لا يحل له الوفاء بيمينه ، ولا كفارة له ترفع عنه مقتضى الحث ؛ بل يكون عاصيا بمعصية لا كفارتها ، سواء وفى أو لم يف كما لو نذر معصية عند من لم يحل في نذره كفارة ؛ وكما إن كان المحلوف عليه فعل طاعة غير واجبة .

فصل

فأما الحلف بالنذر الذى هو « نذر الحاج ، والنضب » مثل أن يقول : إن فعلت كذا فلى الحج ، أو فالى صدقة ، أو فلى صيام . يريد بذلك أن يمنع نفسه عن الفعل . أو أن يقول : إن لم أفعل كذا فلى الحج ونحوه : فذهب أكثر أهل العلم أنه يجوز كفاة يمين من أهل مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ، وهو قول فقهاء الحديث : كالشافى ، وأحمد . واسحق ، وأبى عبيد ، وغيرهم ، وهذا اخذى الروايتين عن أبى حنفة وهو الرواية المتأخرة عنه .

ثم اختلف هؤلاء فأكثرهم قالوا : هو غير بين الوفاء بنذره ، وبين كفارة عين : وهذا قول الشافعي ، والمشهور عن أحمد . ومنهم من قال : بل عليه الكفارة عينا ، كما يلزمه ذلك في اليمين بالله ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد ، وقول بعض أصحاب الشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة في الرواية الأخرى وطائفة : بل يجب الوفاء بهذا النذر ، وقد ذكرنا أن الشافعي سئل عن هذه المسئلة بعصر فأفتى فيها بالكفارة ، فقال له السائل : يا أبا عبد الله ! هذا قولك ؟ قال : قول من هو خير مني عطاء بن أبي رباح . وذكرنا أن عبد الرحمن بن القاسم حدث ابنه في هذه اليمين ، فأفتاه بكفارة يمين بقول الليث بن سعد ، وقال : إن عدت أفيتك بقول مالك ، وهو الوفاء به . ولهذا يفرع أصحاب مالك مسائل هذه اليمين على النذر ؛ لمومات الوفاء بالنذر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ولأنه حكم جائز مطلق بشرط فوجب عند ثبوت شرطه كسائر الأحكام .

والقول الأول هو صحيح . والدليل عليه - مع ما سنذكره إن شاء من دلالة الكتاب والسنة - ما اعتمده الامام أحمد وغيره ، قال أبو بكر الأثرم في « مسائله » سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل قال : ماله في رتاج الكعبة ؟ قال كفارة يمين ، واحتج بحديث عائشة . قال : وسمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يحلف بالشيء إلى بيت الله ، أو الصدقة بالملك ، ونحو ذلك من الأيمان ؟ فقال :

إذا حنت فكفارة ؛ إلا أنى لأحمله على الحنت ، ما لم يحنت قيل له تفعل .
 قيل لأبي عبد الله : فإذا حنت كفر ؟ قال : نعم . قيل له : أليس كفارة
 عيّن ؟ قال : نعم . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول في حديث ليلي بنت
 العجاء حين حلفت بكذا وكذا ، وكل مملوك لها حر ، فأتيت بكفارة عيّن ،
 فاحتج بحديث ابن عمر وابن عباس حين أفتيا فيمن حلف بعتق جارية وأيمان ،
 فقال : أما الجارية فتمتق . وقال الأثرم حدثنا الفضل بن دكين ، ثنا حسن
 عن ابن أبي نجيح ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : من قال مالي في
 ميراث الكعبة ، وكل مالي فهو هدي ، وكل مالي في المساكين
 فليكفر عيّن .

وقال حدثنا عارم بن الفضل ، ثنا معمر بن سليمان ، قال قال أبي حدثنا
 بكر بن عبد الله ، أخبرني أبو رافع ، قال قالت مولاتي ليلي بنت العجاء : كل
 مملوك لها حر ، وكل مال لها هدي ، وهي يهودية ، وهي نصرانية : إن لم
 تطلق امرأتك ، أو تفرق بينك وبين امرأتك . قال : فأتيت زينب بنت
 أم سلمة ، وكانت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة ذكرت زينب ، قال
 فأتيتها ، فجاءت معي إليها ، فقالت : في البيت هاروت وماروت ؟ قالت : يا زينب
 جعلني الله فداك ، إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدي ، وهي
 يهودية وهي نصرانية . فقالت : يهودية ، ونصرانية ! خلى بين الرجل وبين

امراته ، فأثبت حفصة أم المؤمنين فارسلت إليها فأتتها ، فقالت : يا أم المؤمنين ! جعلني الله فداك : إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدي . وهي يهودية وهي نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية ، خلى بين الرجل وبين امرأته قال فاتبت عبد الله بن عمر ، فجاء مولى إليها ، فقام على الباب فسلم ، فقال : أمن حجارة أنت ؟ أم من حديد أنت ! أم من أى شيء أنت ! أفنتك زينب ! وأنتك أم المؤمنين : فلم تقبلى فتياها ؟ ! قالت يا أبا عبد الرحمن ! جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهي يهودية وهي نصرانية . فقال : يهودية ونصرانية ، كفري عن عيئك وخلى بين الرجل وبين امرأته .

وقال الأثرم حدثنا عبد الله بن رجاء ، أنبأنا عمران ، عن قتادة ، عن زرارة ابن أبي أوفى : أن امرأة سألت ابن عباس أن امرأة جعلت بردها عليها هدياً إن لبسته ، فقال ابن عباس : فى غضب ، أم فى رضى ؟ قالوا : فى غضب . قال : إن الله تبارك وتعالى لا يتقرب إليه بالنضب ؛ لتكفر عن عيئها . وقال : حدثنى ابن الطباع . ثنا أبو بكر بن عياش . عن الملاء بن المسيب . عن يعلى بن النعمان ، وعكرمة . عن ابن عباس : سئل عن رجل جعل ماله فى المساكين ؟ فقال : أمسك عليك مالك ، وأتقنه على عيالك . وأقض به دينك ، وكفر عن عيئك

وروى الأثرم عن أحمد حدثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج سئل عطاء عن رجل قال علي ألف بدنة ؟ قال يعين . وعن رجل قال علي ألف حجة ؟ قال يعين . وعن رجل قال : مالي هدى ؟ قال : يعين . وعن رجل قال : مالي في المساكين ؟ قال : يعين . وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر عن قتادة : عن الحسن وجابر بن زيد ، في الرجل يقول : إن لم أفعل كذا وكذا فانا محرم بحجة ؟ قال : ليس الا حرام الا على من نوى الحج ، يعين يكفرها . وقال أحمد : ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، قال : يعين يكفرها . وقال حرب الكرماني حدثنا السيب بن واضح ، ثنا يوسف بن أبي السفر ؛ عن الأوزاعي ، عن عطاء بن أبي رباح سألت ابن عباس عن الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله الحرام ؟ قال : إنما المشي على من نواه ، فأما من حلف في الغضب فعليه كفارة يعين .

وأينما فان الاعتبار في الكلام بمعنى الكلام لا بلفظه ؛ وهذا الخالف ليس مقصوده قربة لله ، وإتمام مقصوده الحض على فعل أو المنع منه ، وهذا معنى اليمين . فإن الخالف يقصد الحض على فعل أو المنع منه ، ثم اذا علق ذلك الفعل بالله تعالى أجزأته الكفارة ، فلا تجزئته إذا علق به وجوب عبادة ، أو تحريم مباح . الأول : لأنه إذا علقه بالله ثم حنث كان موجب حنثه أنه قد هتك إيمانه بالله - حيث لم يف بعهده ، واذا علق به وجوب فعل أو تحريمه فأنما يكون موجب حنثه ترك واجب أو فعل محرم ، ومعلوم أن الحنث الذي

موجبه خلل في التوحيد أعظم مما وجبه معصية من المعاصي ؛ فإذا كان الله قد شرع الكفارة لاصلاح ما اقتضى الحث في التوحيد فساده ونحو ذلك وجبره فلا ن يشرع لاصلاح ما اقتضى الحث فساده في الطاعة أولى وأجرى .

وأیضا فانا نقول : إن موجب صیغة القسم مثل موجب صیغة التعلیق . والنذر نوع من الیمین ، وكل نذر فهو یمین ؛ فقول الناذر : لله علی أن أفعل . بمنزلة قوله : أحلف بالله لأفعلن ؛ موجب هذين القولین التزام الفعل مطلقا بالله . والدلیل علی هذا قول النبی صلی الله علیه وسلم : « النذر حلف » فقلوه إن فعلت كذا ففعلی الحج لله . بمنزلة قوله : إن فعلت كذا فوالله لأحجن . وطردهذا أنه إذا حلف لیفعلن برأله فله ولم یکن له أن یکفر ، فإن حلفه لیفعله نذر لفعله . وكذلك طردهذا أنه إذا نذر لیفعلن معصية أو مباحا فقد حلف علی فعلها ، بمنزلة ما لو قال : والله لأفعلن كذا ؛ ولو حلف بالله لیفعلن معصية أو مباحا لزمته كفارة یمین . فكذلك لو قال : الله علی أن أفعل كذا . ومن الفقهاء من أصحابنا و غیرهم من یفرق بین البایین

فصل

فأما الیمین « بالطلاق ، والعناق » فی اللجاج والنضب : مثل أن یقصد بها حضا أو منعا أو تصدیقا أو تکذیبا : کقوله الطلاق یلزم فی لأفعلن

كذا ، أو لا فعلت كذا ، وإن فعلت كذا فمبدي أحرار ، أو إن لم أفعله فمبدي أحرار . فن قال من الفقهاء المتقدمين : إن نذر اللجاج والنضب يجب فيه الوفاء فانه يقول هنا يقع الطلاق والعتاق أيضا .

وأما الجمهور الذين قالوا في نذر اللجاج والنضب تجزئته الكفارة فاختلفوا هنا - مع أنه لم يلفتني عن أحد من الصحابة في الحلف بالطلاق كلام ، وإنما بلغنا الكلام فيه عن التابعين ومن بعدهم ؛ لأن اليمين به محدثة لم يكن يعرف في عصرهم . ولكن بلغنا الكلام في الحلف بالعتق ، كما سنذكره ان شاء الله . فاختلف التابعون ومن بعدهم - في اليمين بالطلاق والعتاق ، فمنهم من فرق بينه وبين اليمين بالنذر ؛ وقالوا : إنه يقع الطلاق والعتاق بالحنث ولا تجزئته الكفارة : بخلاف اليمين بالنذر . هذا رواية عوف عن الحسن ؛ وهو قول الشافعي ، وأحمد في الصحيح المنصوص عنه ، واسحق بن راهويه وأبي عبيد ، وغيرهم . فروى حرب الكرماني ، عن ممتور بن سليمان ، عن عوف عن الحسن قال : كل يمين وإن عظمت ، ولو حلف بالحج والعمرة ؛ وإن جمل ماله في المساكين ، ما لم يكن طلاق امرأة في ملكه يوم حلف ، أو عتق غلام في ملكه يوم حلف : فانما هي يمين . وقال اسماعيل بن سعيد : سألت أحمد ابن حنبل عن الرجل يقول لابنه . إن كنتك فاصرا آتي طالق . وعبدى حر ؟ فقال : لا يقوم هذا مقام اليمين ؛ ويلزمه ذلك في النضب والرضا . وقال سليمان بن داود : يلزمه الحنث في الطلاق والعتاق ، وبه قال أبو خيثمة ، قال

اسماعيل : وأخبرنا أحمد بن حنبل ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن اسماعيل ابن أمية عن عثمان بن أبي حازم ، ان امرأة حلفت بالله في سبيل الله أو في المساكين ، وجاريها حرة ان لم تفعل كذا وكذا ، فسألت ابن عمر وابن عباس ؟ فقالا : أما الجارية فتشقى ، وأما قولها في المال فانها تركي المال .

قال أبو اسحق الجوزجاني : الطلاق والمتق لا يحلان في هذا محل الأيمان ، ولو كان المجري فيها مجري الأيمان لوجب على الخالف بها اذا حنت كفارة وهذا مما لا يختلف الناس فيه أن لا كفارة فيها .

قلت : أخبر أبو اسحق بما بلنه من العلم في ذلك ؛ فان أكثر مفتي الناس في ذلك الزمان من أهل المدينة وأهل العراق أصحاب أبي حنيفة ومالك كانوا لا يفتون في نذر اللجاج والنعصب الا بوجوب الوفاء لا بالكفارة . وان أكثر التابعين مذهبهم فيها الكفارة ؛ حتى ان الشافعي لما أفتى بمصر بالكفارة كان غريبا بين أصحابه المالكية ، وقال له السائل : يا أبا عبد الله هذا قولك ؟ فقال : قول من هو خير مني عطاء بن أبي رباح . فلما أفتى فقهاء الحديث . كالشافعي ، وأحمد ، واسحق . وأبي عبيد ، وسليمان بن داود ، وابن أبي شيبة ، وعلى بن المديني ونحوهم في الحلف بالنذر بالكفارة ؛ وفرق من فرق بين ذلك وبين الطلاق والتناقل ما سنذكره صار الذي يرفق قول هؤلاء وقول اولئك

لا يعلم خلافا في الطلاق والعتاق . والافسند ذكر الخلاف ان شاء الله تعالى عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وقد اعتلوا الامام أحمد عما ذكرناه عن الصحابة في كفارة العتق بمنزلة « أحدهما » اقراد سليمان التيمي بذلك . « والثاني » معارضته بما رواه ابن عمر وابن عباس أن العتق يقع من غير تكفير .

وما وجدت أحدا من العلماء المشاهير بلغه في هذه المسئلة من العلم المأثور عن الصحابة ما بلغ أحد ، قال المروزي : قال أبو عبد الله : إذا قال : كل مملوك له حر . يعتق عليه إذا حنث ؛ لأن الطلاق والعتق ليس فيهما كفارة . وقال : وليس يقول كل مملوك لها حر في حديث ليلي بنت المجاه حديث أبي رافع أنها سألت ابن عمر وحفصة وزينب وذكرت العتق فأصروها بكفارة إلا التيمي ؛ وغيره لم يذكروا العتق ، قال سألت أبا عبد الله عن حديث أبي رافع قصة امرأته وأنها سألت ابن عمر وحفصة فأصروها بكفارة يعين ، قلت فيها الشيء ؟ قال نعم أذهب إلى أن فيه كفارة يعين . وقال أبو عبد الله ليس يقول فيه كل مملوك إلا التيمي . قلت : فإذا حلف بعتق مملوكه ، حنث ؟ قال : يمتق ، كذا يروى عن ابن عمر وابن عباس أنها قالوا الجارية تعتق ؛ ثم قال : ما سمعنا إلا من عبد الرزاق ، عن ميمون . قلت : فإيش استاده ؟ : قال : معمر ، عن اسماعيل : عن عثمان بن أبي حازم عن ابن عمر وابن عباس ، وقال : اسماعيل ابن أمية وأيوب بن موسى وهما مكيان .

فقد فرق بين الحلف بالطلاق والعتق والحلف بالنذر بأنها لا يكفران
 واتبع ما بلغه في ذلك عن ابن عمر وابن عباس ، وبه طارض ما روى من
 الكفارة عن ابن عمر وحفصة وزينب مع انفراد التيمي بهذه الزيادة . وقال
 صالح بن أحمد قال أبي : وإذا قال : جاري حرة ان لم أصنع كذا وكذا ؟ قال :
 قال ابن عمر وابن عباس : يعتق . وإذا قال : كل مالي في المساكين لم يدخل فيه
 جاريته ، فيه كفارة ، فان ذا لا يشبهه ذا ألا ترى ان ابن عمر فرق بينهما ؟ !
 العتق والطلاق لا يكفران .

وأصحاب أبي حنيفة يقولون : اذا قال الرجل : مالي في المساكين أنه يتصدق
 به على المساكين ، واذا قال : مالي على فلان صدقة . وفرقوا بين قوله : ان فعلت
 كذا فإلى صدقة أو فإلى الحج ؛ وبين قوله : فإمراً أتى طلق ؛ أو فبمدي حر : بأنه
 هناك موجب القول وجوب الصدقة والحج لاجود الصدقة والحج ، فاذا اقتضى
 الشرط وجوب ذلك كانت الكفارة بدلا عن هذا الواجب ، كما يكون بدلا
 عن غيره من الواجبات ، كما كانت في أول الاسلام بدلا عن الصوم الواجب ،
 وبقيت بدلا عن الصوم على العاجز عنه و كما يكون بدلا عن الصوم الواجب
 في ذمة الميت ؛ فان الواجب إذا كان في التهمة أمكن أن يخير بين أدائه
 وبين اداء غيره . وأما العتق والطلاق فان موجب الكلام وجودهما ، فاذا
 وجد الشرط وجد العتق والطلاق ، واذا وقعا لم يرتقما بعد وقوعهما ؛ لأنها
 لا يقبلان الفسخ ؛ بخلاف ما لو قال ان فعلت كذا فله علي أن أعتق ؛ فانه

هنا لم يلق المتق ؛ وإنما علق وجوبه بالشرط ، فيخير بين فعل هذا الاعتاق الذي أوجبه على نفسه وبين الكفارة التي هي بدل عنه ؛ ولهذا لو قال : اذا مت فبئس حر . عتق بموته من غير حاجة الى الاعتاق ؛ ولم يكن له فسخ هذا التدبير عند الجمهور ؛ إلا قولاً للشافعي ، ورواية عن أحمد . وفي يمه الخلاف المشهور . ولو وصى بعتقه فقال : اذا مت فاعتقوه كان له الرجوع في ذلك كسائر الوصايا ، وكان له يمه هنا وإن لم يحز بيع المدبر .

وذكر أبو عبدالله ابراهيم بن محمد بن محمد بن عرفة في تاريخه : أن المهدي لما أرى ما أجمع عليه رأي أهل بيته من المهادي ابنه عزم على خلع عيسى ودعاهم الى البيعة لموسى ؛ فامتنع عيسى من الخلع ، وزعم أن عليه أيماناً يخرج به من أملاكه ، وتطلق نسأوه . فاحضر له المهدي ابن علاثة ومسلم ابن خالد وجاعة من الفقهاء فاقتوه بما يخرج به عن يمينه ، واعتاض عما يلزمه في يمينه بمال كثير ذكره ، ولم يزل إلى أن خلع وبوع للمهدي ، ولموسى الهادي بعده .

وأما « أبو ثور » فقال في المتق الملق على وجه اليمين يجرئه كفارة يمين ، كنذر اللجاج والغضب ؛ لأجل ما تقدم من حديث لبي بنت السجاء التي أفتاها عبدالله بن عمر ، وحفصة أم المؤمنين وزينب ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قولها : إن لم أفرق بينك وبين امرأتك فكل مملوك لي محرر . وهذه القصة هي مما اعتمدها الفقهاء المستدلون في مسئلة « نذر

اللجاج والغضب « لكن توقف أحمد وأبو عبيد عن المتق فيها لما ذكرته من الفرق . وعارض أحمد ذلك . وأما الطلاق فلم يبلغ أبا ثور فيه أثر فتوقف عنه ، مع أن القياس عنده مساواته للمتق ؛ لكن خاف أن يكون مخالفا للاجماع .

و « الصواب » ان الخلاف في الجميع — الطلاق وغيره — لما سنده ولو لم ينقل في الطلاق نفسه خلاف معين لكان فتيا من أقتى من الصحابة في الحلف بالمتاق بكفارة عين من باب التنبيه على الحلف بالطلاق ؛ فانه إذا كان نذر المتق الذي هو قرينة لما خرج مخرج اليمين أجزأت فيه الكفارة ؛ فالحلف بالطلاق ليس بقرينة إما أن تجزىء فيه الكفارة أولا يجب فيه شيء ، على قول من يقول نذر غير الطاعة لاشيء فيه . ويكون قوله : إن فعلت كذا فانت طالق . بمنزلة قوله : فلي أن أملكك . كما كان عند أولئك الصحابة ومن وافقهم قوله : فسيدي أحرار . بمنزلة قوله : فلي أن اعتقهم .

على أني الى الساعة لم ييلنني عن أحد من الصحابة كلام في الحلف بالطلاق وذلك — والله أعلم — لأن الحلف بالطلاق لم يكن قد حدث في زمانهم ، وإنما ابتدعه الناس في زمن التابعين ومن بعدهم ، فاختلف فيه التابعون ومن بعدهم . « فأحد القولين » أنه يقع به ، كما تقدم . و « القول الثاني » أنه لا يلزم الوقوع . ذكر عبدالرزاق عن ابن جريح عن ابن طاووس ، عن أبيه : أنه

كان يقول: الحلف بالطلاق ليس شيئا . قلت : أكان يراه يمينا ؟ قال : لأدرى .
فقد أخبر ابن طاووس عن أبيه أنه كان لا يراه موقعا للطلاق ، وتوقف في
كونه يمينا يوجب الكفارة ؛ لأنه من باب نذر ما لا قربة فيه .

وفى كون مثل هذا يمينا خلاف مشهور ، وهذا قول أهل الظاهر :
كدادود ، وأبي محمد بن حزم ؛ لكن بناء على أنه لا يقع طلاق مطلق ولا عتق
مطلق . واختلفوا في اللؤجل ، وهو بناء على ما تقدم من أن العقود لا يصح
منها إلا ما دل نص أو إجماع على وجوبه أو جوازها ، وهو مبني على « ثلاث
مقدمات » يخالفون فيها .

« أحدها » كون الأصل تحريم العقود . « الثاني » أنه لا يباح ما كان
في معنى النصوص . « الثالث » أن الطلاق للمؤجل والملق لم يندرج في
صميم النصوص .

وأما المأخذ المتقدم من كون هذا كنذر اللجاج والنضب ، فهذا قياس قول
الذين جوزوا التكفير في نذر اللجاج والنضب ، وفرقوا بين نذر التبرر ونذر
النضب ، فإن هذا الفرق يوجب الفرق بين الملق الذي يقصد وقوعه عند
الشرط وبين الملق المحلوف به الذي يقصد عدم وقوعه : إلا أن يصح الفرق
المذكور بين كون الملق هو الوجود أو الوجوب . وستكلم عليه .

وقد ذكرنا أن هذا القول يخرج على أصول أحمد من مواضع قد
ذكرناها ، وكذلك هو أيضا لازم لمن قال في نذر اللجاج والنضب بكفارة

كما هو ظاهر مذهب الشافعي واحدى الروايتين عن أبي حنيفة التي اختارها أكبر متأخري أصحابه ، واحدى الروايتين عن ابن القاسم التي اختارها كثير من متأخري المالكية ؛ فان التسوية بين الحلف بالنذر والحلف بالعتق هو المتوجه ؛ ولهذا كان هذا من أقوى حجج القائلين بوجوب الوفاء في الحلف بالنذر ؛ فانهم قاسوه على الحلف بالطلاق والعتاق ، واعتقدوا بمض المالكية مجما عليه .

وأيضاً فاذا حلف بصفة القسم كقوله عييدي أحرار لأفلن ، أو نسائي طوائق لأفلن : فهو بمنزلة قوله : مالي صدقة لأفلن ، وعلي الحج لأفلن .

والذي يوضح التسوية أن الشافعي إنما اعتمد في الطلاق المعلق على فدية الخلع ، قاله في البويطي وهو « كتاب مصرى » من أجود كلامه وذلك أن الفقهاء يسمون الطلاق المعلق بسبب طلاقاً بصفة ، ويسمون ذلك الشرط صفة . ويقولون : إذا وجدت الصفة في زمان البيئونة ، وإذا لم توجد الصفة ، ونحو ذلك . وهذه التسمية لها وجهان .

« أحدهما » أن هذا الطلاق موصوف بصفة : ليس طلاقاً مجرداً عن صفة ؛ فانه إذا قال : أنت طالق في أول السنة أو إذا طهرت . فقد وصف الطلاق بالزمان الخاص ؛ فان الظرف صفة للظروف ، وكذلك إذا قال : إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق . فقد وصفه بموضه .

و « الثاني » أن نحاة الكوفة يسمون حروف الجر ونحوها حروف الصفات . فلما كان هذا مطلقا بالحروف التي قد تسمى « حروف الصفات » سمي طلاقا بصفة كما لو قال : أنت طالق بألف .

و « الوجه الأول » هو الأصل ؛ فإن هذا يعود اليه ؛ إذ النحاة إنما سموا حروف الجر حروف الصفات لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به ، فإذا كان الشافعي وغيره إنما اعتمدوا في الطلاق الموصوف على طلاق القدية ، وقاسوا كل طلاق بصفة عليه صار هذا (١) كما أن النذر للمعلق بشرط مذكور في قوله تعالى : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ، ولنكونن من الصالحين) ومعلوم أن النذر للمعلق بشرط هو نذر بصفة ؛ فقد فرقوا بين النذر المقصود شرطه وبين النذر المقصود عدم شرطه الذي خرج مخرج البين ، فلذلك يفرق بين الطلاق المقصود وصفه كالخلع حيث المقصود فيه العوض والطلاق المحلوف به الذي يقصد عدمه وعدم شرطه ؛ فإنه إنما يقاس بما في الكتاب والسنة ما أشبهه ، ومعلوم ثبوت الفرق بين الصفة المقصودة وبين الصفة المحلوف عليها التي يقصد عدمها كما فرق بينهما في النذر سواء .

والدليل على هذا القول : الكتاب ، والسنة ، والأثر ، والاعتبار

أما « الكتاب » فقولہ سبحانه : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتني مرضات أزواجك ، والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولكم ، وهو العليم الحكيم) فوجه الدلالة أن الله قال : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وهذا نص عام في كل يمين يحلف بها المسلمون إن الله قد فرض لها تحلة ، وذكره سبحانه بصيغة الخطاب للأمة بعد تقدم الخطاب بصيغة الأفراد للنبي صلى الله عليه وسلم ، مع علمه سبحانه بأن الأمة يحلفون بأيمان شتى ، فلو فرض يمين واحدة ليس لها تحلة لكان مخالفاً للآية ، كيف وهذا عام لم يخص منه صورة واحدة لا بنص ولا باجماع بل هو عام عمومًا معنويًا مع عموم اللفظي ؛ فإن اليمين معقودة توجب منع المكلف من الفعل ، فشرع التحلة لهذه العقدة مناسب لما فيه من التخفيف والتوسعة . وهذا موجود في اليمين بالعتق والطلاق أكثر منه في غيرها من أيمان نذر اللجاج والغضب .

فإن الرجل إذا حلف بالطلاق ليقتل النفس ، أو ليقطع رجه ، أو ليمنع الواجب عليه من أداء أمانة ونحوها : فإنه يحمل الطلاق عرضة ليمينه أن يبر ويتقى ويصلح بين الناس أكثر مما يحمل الله عرضة ليمينه ؛ ثم إن وفي يمينه كان عليه من ضرر الدنيا والدين ما قد أجمع المسلمون على تحريم الخوف فيه ، وإن طلق امرأته في الطلاق أيضًا من ضرر الدين والدنيا مالا يخاف فيه . أما الدين فإنه مكروه باتفاق الأمة مع استقامة حال الزوجين :

إما كراهة تنزيه ، أو كراهة تحريم ، فكيف إذا كانا في غاية الاتصال ،
 وبينهما من الأولاد والعشرة ما يكون في طلاقهما من ضرر الدين أمر عظيم ،
 وكذلك ضرر الدنيا كما يشهده الواقع ؛ بحيث لو خير أحدهما بين أن يخرج من
 ماله ووطنه وبين الطلاق لاختار فراق ماله ووطنه على الطلاق ، وقد قرن الله
 فراق الوطن بقتل النفس ؛ ولهذا قال الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه
 متابة لمطاء : إنها إذا أحرمت بالحج خلف عليها زوجها بالطلاق إنما لا تحج
 صارت محصرة ، وجاز لها التحلل ؛ لما عليها في ذلك من الضرر الزائد على
 ضرر الاحصار بالمدو أو القريب منه ، وهذا ظاهر فيما إذا قال : إن فعلت
 كذا فملي أن أطلقك ، أو أعتق عبيدي . فان هذا في نذر اللجاج والتغيب
 بالاتفاق ، كما لو قال : والله لا طلاق لك ، أو لاعتق عبيدي ؛ وإنما الفرق
 بين وجود المتق ووجوبه هو الذي أشهد به المفقون . وستكلم فيه
 ان شاء الله تعالى .

وأيضاً فان الله قال : (لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضات
 أزواجك والله غفور رحيم) وذلك يقتضى انه ما من تحريم لما أحل الله
 إلا والله غفور لقاعله رحيم به ، وانه لاعلة تقتضى ثبوت ذلك التحريم ، لأن
 قوله [لم] لاى شيء . استفهام في معنى النفي والانكار ، والتقدير لاسبب
 لتحريمك (ما أحل الله لك) (والله غفور رحيم) فلو كان الخالف بالنذر
 والعناق والطلاق على أنه لا يفعل شيئاً لا رخصة له لكان هنا سبب يقتضى
 تحريم الحلال ، ولا يبقى موجب المنفرة والرحمة على هذا الفاعل .

وأيضاً قوله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) إلى قوله : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، واحفظوا أيمانكم) والحجة منها كالحجة من الأولى وأقوى ؛ فإنه قال : (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وهذا عام لتحريمها بالأيمان من الطلاق وغيرها ؛ ثم بين وجه المخرج من ذلك بقوله : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته) أي فكفارة تمقيدكم أو عقدكم الأيمان ، وهذا عام ؛ ثم قال : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وهذا عام كعموم قوله : (واحفظوا أيمانكم) . وبما يوضح « عموم » أنهم قد أدخلوا الحلف بالطلاق في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال : إن شاء الله ، فإن شاء فعل ، وإن شاء ترك » فادخلوا فيه الحلف بالطلاق والعناق والنذر والحلف بالله .

وإنما لم يدخل مالك وأحمد وغيرها تنجيز الطلاق موافقة لابن عباس ، لأن إيقاع الطلاق ليس بحلف ؛ وإنما الحلف المنمق ما تضمن محلوفاً به ومحلوفاً عليه : إما بصيغة القسم ، وإما بصيغة الجزاء ، وما كان في معنى ذلك ؛ كما سنذكره إن شاء الله تعالى . وهذه الدلالة تنبيه على أصول الشافعي وأحمد ومن وافقهم في مسألة « نذر اللجاج والنضب » فانهم احتجوا على التكفير فيه بهذه الآية ، وجعلوا قوله : (تحلة أيمانكم) (كفارة أيمانكم) عاماً في اليمين بالله واليمين بالنذر ، ومعلوم أن شمول اللفظ لنذر اللجاج والنضب في اللجاج والتمقيد ، نحوهما سواء .

فإن قيل : المراد في الآية اليمين بالله فقط . فإن هذا هو المفهوم من مطلق اليمين ، ويجوز أن يكون التعريف بالألف واللام والاضافة في قوله (عقدتم الأيمان) (وثقله أيمانكم) منصرفا إلى اليمين الموهودة عندكم وهي اليمين بالله ، وحينئذ فلا يعم اللفظ إلا المعروف عندكم . والحلف بالطلاق ونحوه لم يكن معروفا عندكم ، ولو كان اللفظ عاما فقد علمنا أنه لم يدخل فيه اليمين التي ليست مشروعة كاليمين بالمخلوقات فلا يدخل فيه الحلف بالطلاق ونحوه ؛ لأنه ليس من اليمين المشروعة ؛ لقوله : « من كان حالفا فإليه حلفه بالله أو فليصمت » وهذا سؤال من يقول كل يمين غير مشروعة فلا كفارة لها ولا حنت .

فيقال : لفظ « اليمين » شمل هذا كله ، بدليل استعمال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء اسم اليمين في هذا كله ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « انذر حلف » وقول الصحابة لمن حلف بالهدي والعتق : كفر يمينك ، وكذلك فهم الصحابة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كما سنذكره . ولادخال العلماء لقلك في قوله صلى الله عليه وسلم : (من حلف فقال إن شاء الله ، فإن شاء فعل وإن شاء ترك » ويدل على عمومها في الآية أنه سبحانه قال : (لم تحرم ما أحل الله لك ؟) ثم قال : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) فافتضى هذا أن نفس تحريم الحلال يمين ، كما استدل به ابن عباس وغيره . وسبب نزول الآية : إما تحريمه المسئل ، وإما تحريمه مارية

القبضية . وعلى التقديرين فتحریم الحلال یمین على ظاهر الآية ؛ وليس یمینا بالله ؛ ولهذا أفتى جمهور الصحابة — كعمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وغيرهم — ان تحریم الحلال یمین مكفرة : إما « كفارة كبرى » كالظهار ، وإما « كفارة صغرى » كالیمین بالله . وما زال السلف يسمون الظهار ونحوه یمینا .

« وأيضاً » فان قوله : (لم تحرم ما أحل الله لك) إما أن يراد به : لم تحرم بلفظ الحرام ؟ وإما : لم تحرم بالیمین بالله تعالى ونحوها ؟ وإما : لم تحرمه مطلقاً ؟ فان أريد الأول والثالث فقد ثبت ان تحریمه بغير الحلف بالله یمین ، فيعم . وإن أريد به تحریمه بالحلف بالله فقد سمي الله الحلف بالله تحریماً للحلال ، ومعلوم ان الیمین بالله لم توجب الحرمة الشرعية ؛ لكن لما أوجبت امتناع الخالف من الفعل فقد حرمت عليه الفعل تحریماً شرطياً لا شرعياً ، فكل یمین توجب امتناعه من الفعل فقد حرمت عليه الفعل ، فيدخل في عموم قوله : (لم تحرم ما أحل الله لك) وحينئذ فقوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) لا بد أن یمم كل یمین حرمت الحلال ، لأن هذا حكم ذلك الفعل ، فلا بد أن يطابق صوره ؛ لأن تحریم الحلال هو سبب قوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وسبب الجواب إذا كان عاماً كان الجواب عاماً لئلا يكون جواباً عن البعض مع قيام السبب المقتضى للتعميم وهذا التقدير في قوله تعالى : (يا أيها آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) إلى قوله : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) .

وأيضاً فإن الصحابة فهمت العموم ، وكذلك العلماء عامتهم حملوا الآية على اليمين بالله وغيرها .

وأيضاً فنقول : على الرأس . سلمنا أن اليمين المذكورة في الآية المراد بها اليمين بالله تعالى ، وإن ما سوى اليمين بالله تعالى لا يلزم بها حكم ، فعلوم أن الحلف بصفاته كالحلف به ، كما لو قال : وعزة الله تعالى ! وأمر الله ! أو : والقرآن العظيم ! فإنه قد ثبت جواز الحلف بهذه الصفات ونحوها عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ؛ ولأن الحلف بصفاته كالاستمادة بها — وإن كانت الاستمادة لا تكون إلا بالله في مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم « أعوذ بوجهك » « وأعوذ بكلمات الله التامات » وأعوذ برضاك من سخطك » ونحو ذلك — وهذا أمر مقرر عند العلماء .

وإذا كان كذلك فالحلف بالنذر والطلاق ونحوهما هو حلف بصفات الله ؛ فإنه إذا قال : إن قطعت كذا فلي الحجج . فقد حلف بإيجاب الحجج عليه وإيجاب الحجج عليه حكم من أحكام الله تعالى ، وهو من صفاته . وكذلك لو قال : فعلي تحرير رقبة . وإذا قال : فامرأتي طالق ، وعبدى حر . فقد حلف بإزالة ملكه الذي هو تحريمه عليه ، والتحرير من صفات الله ، كما أن الإيجاب من صفات الله ، وقد جعل الله ذلك من آياته في قوله : (ولا تتخذوا آيات الله هزواً) فجعل صدوره في النكاح والطلاق والخلع من آياته ؛ لكنه إذا حلف بالإيجاب والتحرير فقد عقد اليمين لله كما يقعد النذر لله ، فإن قوله : علي الحجج والصوم . عقد

لله ؛ ولكن اذا كان حالفا فهو لم يقصد العقد لله بل قصد الحلف به ، فاذا حنث ولم يوف به فقد ترك ماعقد لله ، كما أنه اذا قبل المحلوف فقد ترك ماعقده لله .

« يوضح ذلك » أنه إذا حلف بالله أو بنير الله مما يعظمه بالحلف فأنما حلف به ليعقد به المحلوف عليه ويربطه به ، لأنه يعظمه في قلبه اذا ربط به شيئا لم يحله ؛ فاذا حل ما ربطه به فقد انتقصت عظمته من قلبه ، وقطع السبب الذي بينه وبينه . وكما قال بعضهم : اليمين المقدسة على نفسه لحق من له حق ولهذا . إذا كانت اليمين غموسا كانت من الكبائر الموجبة للنار كما قال تعالى : (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ، ولا يكلمهم الله ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ولهم عذاب اليم) وذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في عدد الكبائر ؛ وذلك أنه اذا تمعد أن يعقد بالله ما ليس منعه قدأ به فقد نقص الصلة التي بينه وبين ربه بمنزلة من أخبر عن الله بما هو منزعه عنه ، أو تبرأ من الله ؛ بخلاف ما اذا حلف على المستقبل فانه عقد بالله فعلا قاصدا لمعقده على وجه التعميم لله ؛ لكن الله أباح له حل هذا العقد الذي عقده ؛ كما يبيح له ترك بعض الواجبات لحاجة ، أو يزيل عنه وجوبها .

ولهذا قال أكثر أهل العلم : إذا قال : هو يهودي . أو نصراني إن لم يفعل ذلك . فهي عين ، بمنزلة قوله : والله لأفعلن ؛ لأنه ربط عدم

الفعل بكفره النبي هو براءته من الله ، فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله وهذا هو حقيقة الحلف بالله . فربط الفعل بأحكام الله من الإيجاب والتحریم أدنى حالا من ربطه بالله .

« يوضح ذلك » أنه إذا عقد اليمين بالله فهو عقد لها بإيمانه بالله ، وهو ما في قلبه من جلال الله وإكرامه ، الذي هو جد الله ، ومثله الأعلى في السموات والأرض ، كما أنه إذا سبّح الله وذكره فهو مسبّح لله وذكر له بقدر ما في قلبه من معرفته وعبادته ؛ ولذلك جاء التسييح تارة لاسم الله ، كما في قوله ، (واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا) مع قوله : (اذكروا الله ذكرا كثيرا) حيث عظم العبد ربه بتسييح اسمه أو الحلف به أو الاستعاذة به فهو مسبّح له بتوسط المثل الأعلى الذي في قلبه من معرفته وعبادته وعظمته وعجبه علما وفضلا وإجلالا وإكراما ، وحكم الإيمان والكفر إنما يعود إلى ما كسبه قلبه من ذلك ، كما قال سبحانه : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) وكما في موضع آخر : (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) .

فلو اعتبر الشارع ما في لفظ القسم من انقاده بالإيمان وارتباطه به دون قصد الحلف لكان موجبه أنه إذا حنث بنير إيمانه تزول حقيقته ، كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » وكما أنه إذا حلف على ذلك يميناً

فلجرة كانت من الكبائر ، وإذا اشترى بها مالا معصوما فلا خلاق له في الآخرة ، ولا يكلمه الله يوم القيامة ، ولا يزكيه ، وله عذاب اليم ؛ لكن الشارع علم أن الحالف بها ليفعلن أو لا يفعلن ليس غرضه الاستخفاف بمحرمة اسم الله والتعلق به لنرض الحالف باليمين النموس فشرع له الكفارة ، وحل هذا العقد ، وأسقطها عن لنو اليمين ، لأنه لم يعقد قلبه شيئا من الجناية على إيمانه فلا حاجة إلى الكفارة .

وإذا ظهر أن موجب لفظ اليمين انقضاء الفعل بهذا اليمين الذي هو إيمانه بالله ، فاذا عدم الفعل كان مقتضى لفظه عدم إيمانه . هذا لو لا ما شرع الله من الكفارة ، كما أن مقتضى قوله : إن فعلت كذا أو جب علي كذا . أنه عند الفعل يجب ذلك الفعل لو لا ما شرع الله من الكفارة .

« يوضع ذلك » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بنسیر ملة الاسلام فهو كما قال » أخرجاه في الصحيحين ، فجعل اليمين النموس في قوله : هو يهودي ، أو نصراني أن فعل كذا كالنموس في قوله : والله ما فعلت كذا ؛ اذ هو في كلا الأمرين قد قطع عهده من الله حيث علق الإيعان بأمر معدوم ، والكفر بأمر موجود ، بخلاف اليمين على المستقبل . وطرد هذا للمنى ان اليمين النموس اذا كانت في النذر أو الطلاق أو التناق وقع الملق به ولم ترفعه الكفارة ، كما يقع الكفر بذلك في أحد قولي العلماء . وبهذا يحصل الجواب عن قولهم : المراد به اليمين المشروعة .

و « ايضا » قوله سبحانه وتعالى : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم) فان السلف بمحمون أو كالجُمعين على أن معناها أنكم لا تجعلوا الله مانا لكم اذا حلفتم به من البر والتقوى والاصلاح بين الناس : بأن يحلف الرجل أن لا يفعل معروفا مستحبا أو واجبا ، أو ليفعلن مكروها أو حراما ونحوه فاذا قيل له : افعل ذلك أو لا تفعل هذا . قال : قد حلفت بالله : فيجعل الله عرضة ليمينه . فاذا كان قد نعى عباده أن يجعلوا نفسه مانا لهم في الحلف من البر والتقوى .

والحلف بهذه الأيمان ان كان داخلا في عموم الحلف به وجب أن لا يكون مانا من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، فانه اذا نعى أن يكون هو سبحانه عرضة لأيماننا أن نبر ويتقى فقيره أولى أن نكون منهيين عن جملة عرضة لأيماننا واذا تبين أننا منهيون عن أن نجعل شيئا من الأشياء عرضة لأيماننا ان نبر ويتقى ونصلح بين الناس فعلوم ان ذلك انما هو لما في البر والتقوى والاصلاح مما يحبه الله ويأمر به ، فاذا حلف الرجل بالنذر أو بالطلاق أو بالعتاق أن لا يبر ولا يتقى ولا يصلح فهو بين أمرين : إن وفى بذلك فقد جعل هذه الأشياء عرضة ليمينه أن يبر ويتقى ويصلح بين الناس ، وإن حنث فيها وقع عليه الطلاق ووجب عليه فعل المنذور : فقد يكون خروج أهله منه أبعد عن البر والتقوى من الأمر المحلوف عليه ، فان أقام على يمينه ترك البر والتقوى ، وإن خرج عن أهله وماله ترك البر والتقوى ، فصارت عرضة ليمينه أن يبر ويتقى ، فلا يخرج عن ذلك الا بالكفارة .

وهذا المعنى هو الذى دلت عليه السنة : ففي الصحيحين من حديث هام ، عن ابى هريرة قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم « لأن يلج أحدكم يمينه فى أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التى افترض الله عليه » ورواه البخاري ايضا من حديث عكرمة . عن أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « من استلج فى أهله يمين فهو أعظم إثما » فأنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن اللجاج باليمين فى أهل الحالف أعظم من التكفير . « واللجاج » التمدى فى الخصومة ؛ ومنه قيل رجل لجوج اذا تمدى فى الخصومة ، ولهذا تسمى العلماء هذا « نذر اللجاج » والنصب « فانه يلج حتى يمقده » ثم يلج فى الامتناع من الحلت . فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان اللجاج باليمين أعظم إثما من الكفارة ، وهذا عام فى جميع الأيمان .

وأىضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لعبد الرحمن بن سمره « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذى هو خير وكفر عن يمينك » أخرجه فى الصحيحين ، وفى رواية فى الصحيحين « فكفر عن يمينك ، وأت الذى هو خير » وروى مسلم فى صحيحه ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير » وفى رواية « فليأت الذى هو خير . وليكفر عن يمينه » وهذا نكرة فى

سياق الشرط ، فيعم كل حلف على يمين كائنا ما كان الحلف ؛ فاذا رأى غير اليمين المحلوف عليها خيرا منها وهو ان يكون اليمين المحلوف عليها تركا لغير فيرى فعله خيرا من تركه ، أو يكون فعلا لشر فيرى تركه خيرا من فعله ، فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه . وقوله هنا « على يمين » هو والله أعلم من باب تسمية المفعول باسم المصدر ، سمي الأمر المحلوف عليه يميناً ، كما يسمى المخلوق خلقاً ، والمضروب ضرباً ، والمبيع بيعاً ، ونحو ذلك

وكذلك أخرجاه في الصحيحين ، عن أبي موسى الأشعري في قصته وقصة أصحابه ؛ لما جاؤا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليستحلوه فقال : « والله ما أحلکم ، وما عندي ما أحلکم عليه » ثم قال : « إني والله ان شاء الله لأحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير ، وتحملتها » وفي رواية في الصحيحين « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير » وروى مسلم في صحيحه ، عن عدي بن حاتم ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلف أحدكم على اليمين فرأى غيرها خيرا منها فيكفرها وليأت الذي هو خير » وفي رواية لمسلم أيضا « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفرها ، وليأت الذي هو خير » وقد رويت هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذه الوجوه من حديث عبدالله بن عمر ، وعوف بن مالك الجشمي .

فهذه نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه أمر من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ان يكفر بيمينه ويأتى الذي هو خير ولم يفرق بين الحلف بالله او النذر ونحوه . وروى النسائي عن ابى موسى ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما على الأرض يمين أحلف عليها فأرى غيرها خيراً منها الا أتيتها » وهذا صريح بأنه قصد تميم كل يمين فى الأرض

وكذلك الصحابة فهموا منه دخول الحلف بالنذر فى هذا الكلام ، فروى أبو داود فى سننه ، حدثنا محمد بن المنهال ، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خبيب المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب : أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث ، فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال إن عدت تسألنى القسمة فكل مالى فى رتاج الكعبة . فقال له عمر : إن الكعبة غنية عن مالك ، كفر عن يمينك ، وكلم أخاك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يمين عليك ولا نذر فى معصية الرب ، ولا فى قطعة الرحم وفيما لا يملك » فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أمر هذا الذى حلف بصيغة الشرط ونذر نذر اللجاج والنضب بان يكفر بيمينه . وان لا يفعل ذلك المنذور ، واحتج بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يمين عليك ولا نذر فى معصية الرب ، ولا فى قطعة الرحم ، وفيما لا يملك » ففهم من هذا أن من حلف بيمين أو نذر على معصية أو قطعة فإنه لا وفا عليه فى ذلك النذر ، وإنما عليه الكفارة ؛ كما أفتاه عمر . ولولا أن هذا النذر

كان عنده يميناً لم يقل له كفر عن يمينك . وإنما قال صلى الله عليه وسلم
 « لا يمين ولا نذر » لأن اليمين ما قصد بها الحنث أو المنع ، والنذر
 ما قصد به التقرب . وكلاهما لا يوفى به في المعصية والقطيعة .

وفي هذا الحديث دلالة أخرى ، وهو أن قول النبي صلى الله عليه وسلم :
 « لا يمين ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطيعة رحم » يعم جميع ما يسمى
 يميناً أو نذراً ، سواء كانت اليمين بالله أو كانت بوجوب ماليس بواجب من
 الصدقة أو الصيام أو الحج أو الهدي ، أو كانت بتحريم الحلال كالظهار
 والطلاق والمتاق . ومقصود النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يكون نهي عن
 الحلو ف عليه من المعصية والقطيعة فقط ، أو يكون مقصوده مع ذلك لا يلزمه
 ما في اليمين والنذر من الإيجاب والتحريم ، وهذا الثاني هو الظاهر ؛ لاستدلال
 عمر بن الخطاب به ؛ فإنه لو لا أن الحديث يدل على هذا لم يصح استدلال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه على ما أجاب به السائل من الكفارة دون اخراج المال
 في كسوة الكعبة ؛ ولأن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم يعم ذلك كله .

وأيضاً فما يبين دخول الحلف بالنذر والطلاق والمتاق في اليمين والحلف
 في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ما روى ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث
 عليه » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن

وأبو داود ولفظه ، حدثنا أحمد بن حنبل ، ثنا سفيان ؛ عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى » ورواه أيضا من طريق عبد الرزاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فاستثنى فإن شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث » وعن أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث » رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ، ولفظه « فله ثنياء » والنسائي ، وقال : « فقد استثنى »

ثم عامة الفقهاء أدخلوا الحلف بالنذر والطلاق والمتاق في هذا الحديث ، وقالوا : ينفع فيه الاستثناء بالمشيئة ؛ بل كثير من أصحاب أحمد يجعل الحلف بالطلاق لا خلاف فيه في مذهبه ، وإنما الخلاف فيما إذا كان بصيغة الجزاء . وإنما الذي لا يدخل عند أكثرهم هو نفس إيقاع الطلاق والمتاق ، والفرق بين إيقاعهما والحلف بهما ظاهر . وسنذكر إن شاء الله « قاعدة الاستثناء » فإذا كانوا قد أدخلوا الحلف بهذه الأشياء في قوله : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » فكذلك يدخل في قوله « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه ؛ فإن كلا اللفظين سواء ، وهذا واضح لمن تأمله ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » الموموم فيه مثله في قوله :

من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت التي خير ، وليكفر عن يمينه » وإذا كان لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الاستثناء هو لفظه في حكم الكفارة وجب أن يكون كل ما ينفع فيه الاستثناء ينفع فيه التكفير ، وكل ما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستثناء ، كما نص عليه أحمد في غير موضع .

ومن قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصد بقوله : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » جميع الأيمان التي يحلف بها من اليمين بالله ، وبالنذر ، وبالطلاق ، وبالتاق وبقوله : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها » إنما قصد به اليمين بالله أو اليمين بالله والنذر . فقوله ضعيف فإن حضور موجب أحد اللفظين بقلب النبي صلى الله عليه وسلم مثل حضور موجب اللفظ الآخر ، إذ كلاهما لفظ واحد ؛ والحكم فيهما من جنس واحد ، وهو رفع اليمين . إما بالاستثناء ؛ وإما بالتكفير .

وبعد هذا فاعلم أن الأمة اتقسمت في دخول الطلاق والتاق في حديث الاستثناء على « ثلاثة أقسام » .

« فقوم » قالوا : يدخل في ذلك الطلاق والتاق أنفسهما ؛ حتى لو قال أنت طالق إن شاء الله ، وأنت حر إن شاء الله : دخل ذلك في عموم الحديث وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما .

وقوم قالوا يدخل في ذلك الطلاق والعتاق ؛ لا إيقاعها ولا الحلف بعما .
بصينة الجزاء ولا بصينة التقسم وهذا أشهر القولين في مذهب مالك واحد
الروايتين عن أحمد .

و « القول الثالث » أن إيقاع الطلاق والعتاق لا يدخل في ذلك ؛ بل
يدخل فيه الحلف بالطلاق والعتاق ، وهذه الرواية الثانية عن أحمد . ومن
أصحابه من قال : إن كان الحلف بصينة التقسم دخل في الحديث ونفخته المشبهة
رواية واحدة ؛ وإن كان بصينة الجزاء ففيه روايتان .

و « هذا القول الثالث » هو الصواب المأثور معناه عن أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ؛ وجمهور التابعين : كسعيد بن المسيب ، والحسن ؛
لم يجعلوا في الطلاق استثناء ولم يجعلوه من الأيمان ؛ ثم قد ذكرنا عن
الصحابه وجمهور التابعين أنهم جعلوا الحلف بالصدقة والهدى والعتاق ونحو
ذلك يمينا مكفرة ؛ وهذا معنى قول أحمد في غير موضع : الاستثناء في الطلاق
والعتاق ليس من الأيمان ، قال أيضا : الثنيا في الطلاق لا أقول به ؛ وذلك
أن الطلاق والعتاق حرفان واقمان . وقال أيضا : إنها يكون الاستثناء فيما
يكون فيه كفارة ، والطلاق والعتاق لا يكفران .

وهذا الذي قاله ظاهر ، وذلك أن إيقاع الطلاق والعتاق ليس يمينا أصلا
وانما هو بمنزلة المفوع عن القصاص ، والبراء من الدين ، ولهذا لو قال :
« والله لا أحلف على عيني ! ثم إنه أعتق عبدا له ، أو طلق امرأته ، أو أبرأ

غريمه من دم أو مال أو عرض ؛ فانه لا يحنت ؛ ما علمت أحداً خالف في ذلك .
 فن أدخل إيقاع الطلاق والمتاق في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من
 حلف على يمين فقال إن شاء الله لم يحنت » فقد حمل العام ما لا يحتمله ، كما
 أن من أخرج من هذا العام قوله : الطلاق يلزمى لأفعلن كذا ، أو لأفعله
 ان شاء الله ، أو إن فعلته فأمرأتى طالق ان شاء الله . فقد أخرج من القول
 العام ما هو داخل فيه ، فان هذا يمين بالطلاق والمتاق .

وهنا ينبغي تقليد أحمد بقوله : الطلاق والمتاق ليسا من الأيمان ؛ فان
 الحلف بهما كالخلف بالصدقة والحج ونحوهما . وذلك معلوم بالاضطرار عقلا
 وعرفا وشرا ؛ ولهذا لو قال : والله لا أحلف على يمين أبداً . ثم قال :
 إن فعلت كذا فأمرأتى طالق . حنت . وقد تقدم أن اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سموه يمينا ، وكذلك الفقهاء كلهم سموه يمينا ، وكذلك
 عامة المسلمين سموه يمينا ،

ومعنى اليمين موجود فيه ، فانه إذا قال : أحلف بالله لأفعلن إن شاء
 الله . فان المشيئة تعود عند الاطلاق الى الفعل المحلوف عليه ، والمعنى انى
 حالف على هذا الفعل ان شاء الله فعله ، فاذا لم يفعل لم يكن قد شاءه ؛ فلا يكون
 ملتزما له . فلو توى عوده الى الحلف بان يقصد — أى الحالف — ان شاء الله
 ان أكون حالفا كان معنى هذا مفيرا (١) الاستثناء في الانشاءات كالطلاق ،

(١) نسخة : معنى .

وعلى مذهب الجمهور لا ينفعه ذلك . وكذلك قوله : الطلاق يلزمى لأفعلن كذا إن شاء الله . تمود المشيئة عند الاطلاق الى الفعل ، فالمعنى لأفعله إن شاء الله فعله ، ففى لم يفعله لم يكن الله قد شاءه فلا يكون ملتزما للطلاق ؛ بخلاف ما لو عنى بالطلاق يلزمى إن شاء الله لزومه إياه ، فان هذا بمنزلة قوله أنت طالق إن شاء الله .

وقول أحد : إنما يكون الاستثناء فيما فيه حكم الكفارة ، والطلاق والعتاق لا يكفران . كلام حسن بليغ ؛ لما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج حكم الاستثناء وحكم الكفارة مخرجا واجدا بصيغة الجزاء وبصيغة واحدة ، فلا يفرق بين ما جمعه النبي صلى الله عليه وسلم ، بل إن الاستثناء إنما يقع لما علق به الفعل ، فان الأحكام التى هى الطلاق والعتاق ونحوهما لاتعلق على مشيئة الله تعالى بحد وجود أسبابها ، فانها واجبة بوجوب أسبابها ، فاذا انمقدت أسبابها فقد شاءها الله ، وإنما تعلق على المشيئة الحوادث التى قد يشاؤها الله وقد لا يشاؤها من أفعال العباد ونحوها ، والكفارة إنما شرعت لما يحصل من الخنثى فى اليمين التى قد يحصل فيها الموافقة بالبر تارة ، والمخالفة بالخنثى أخرى . ووجوب الكفارة بالخنثى فى اليمين التى تحتل الموافقة والمخالفة كارتفاع اليمين بالمشيئة التى تحتل التعليق وعدم التعليق : فكل من حلف على شيء ليفعله فلم يفعله فانه إن علقه بالمشيئة فلا خنث عليه ، وإن لم يعلقه بالمشيئة لزمته الكفارة ، فالاستثناء والتكفير يتماقبان اليمين إذا لم يحصل فيها الموافقة

فهذا أصل صحيح يبلغ ما وقع في هذا الباب من الزيادة أو النقص ، فهذا على ما أوجبه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم يقال بعد ذلك قول : أحمد وغيره : الطلاق والمتاق لا يكفران . كقوله وقول غيره : لا استثناء فيهما ، وهذا في إيقاع الطلاق والمتاق . وأما الحلف بهما فليس تكفيراً لهما ؛ وإنما هو تكفير للحلف بهما ، كما أنه إذا حلف بالصلاة والصيام والصدقة والحج والهدي ونحو ذلك في نذر اللجاج والغضب فإنه لم يكفر الصلاة والصيام والصدقة والحج والهدي ، وإنما يكفر الحلف بهم ، وإلا فالصلاة لا كفارة فيها ، وكذلك هذه العبادات لا كفارة فيها لمن يقدر عليها ، وكما أنه إذا قال : إن فعلت كذا فلي أن أعتق . فإن عليه الكفارة بلا خلاف في مذهب أحمد وموافقيه من القائلين بنذر اللجاج والغضب ؛ وليس ذلك تكفيراً للمتن ، وإنما هو تكفير للحلف به . فلازم قول أحمد هذا أنه إذا جمل الحلف بهما يصح فيه الاستثناء كان الحلف بهما تصح فيه الكفارة وهذا موجب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قدمناه .

وأما من لم يحمل الحلف بهما يصح فيه الاستثناء كأحد القولين في مذهب أحمد ومذهب مالك فهو قول مرجوح ، ونحن في هذا المقام إنما نتكلم بتقدير تسليمه ، وستكلم إن شاء الله في « مسألة الاستثناء » على حدة

وإذا قال أحد أو غيره من العلماء إن الحلف بالطلاق والمثاق لا كفارة فيه ، لأنه لا استثناء فيه ، لزم من هذا القول أن الاستثناء في الحلف بهما.

وأما من فرق من أصحاب أحد فقال : يصح في الحلف بهما الاستثناء ولا تصح الكفارة . فهذا الفرق لم أعلمه منصوصا عليه عن أحد ؛ ولكنهم معذرون فيه من قوله حيث لم يحدوه نص في تكفير الحلف بهما على روايتين ، كما نص في الاستثناء في الحلف بهما على روايتين ؛ لكن هذا القول لازم على إحدى الروايتين عنه التي ينصرونها . ومن سوى الأنبياء يجوز أن يلزم قوله لوازم لا يتفطن للزومها ، ولو تفتن لكان إما أن يلتزمها أو لا يلتزمها ، بل يرجع عن اللزوم ، أو لا يرجع عنه ويعتقد أنها غير لوازم .

والفقهاء من أصحابنا وغيرهم إذا خرجوا على قول عالم لوازم قوله وقياسه . فلما أن لا يكون نص على ذلك اللازم لا بنى ولا اثبات ، أو نص على نفيه . وإذا نص على نفيه فاما أن يكون نص على نفي لزومه أو لم ينص ، فإن كان قد نص على نفي ذلك اللازم وخرجوا عنه خلاف المنصوص عنه في تلك المسألة مثل أن ينص في مسئلتين متشابهتين على قولين مختلفين ، أو يمل مسألة بملة ينقضها في موضع آخر ، كما علل أحد هنا عدم التكفير بعدم الاستثناء ، وعنه في الاستثناء روايتان . فهذا مبني على تخريج ما لم يتكلم فيه بنى ولا إثبات هل يسمى ذلك مذهبا ؟ أو لا يسمى ؟ ولأصحابنا فيه خلاف مشهور

فالأثرم والخرقي وغيرهما يجعلونه مذهباً له ، والحلال وصاحبه وغيرهما
لا يجعلونه مذهباً له . والتحقيق ان هذا قياس قوله ولازم قوله ؛ فليس بمنزلة
المذهب المنصوص عنه ؛ ولا أيضاً بمنزلة ما ليس بلازم قوله : بل هو منزلة
بين منزلتين . هذا حيث أمكن أن لا يلزمه .

وأيضاً فان الله شرع الطلاق مباحاً له أو آمراً به أو ملزماً له اذا أوقعه
صاحبه ، وكذلك العتق ، وكذلك النذر . وهذه المقود من النذر والطلاق
والعتاق تقتضى وجوب أشياء على العبد ، أو تحريم أشياء عليه . والوجوب
والتحريم إنما يلزم العبد اذا قصده أو قصد سببه ؛ فانه لو جرى على
لسانه هذا الكلام بنير قصد لم يلزمه شيء بالاتفاق ، ولو تكلم بهذه الكلمات
مكرها لم يلزمه حكمها عندنا وعند الجمهور ، كما دلت عليه السنة وآثار الصحابة
لأن مقصوده إنما هو دفع المكروه عنه ؛ لم يقصد حكمها ؛ ولا قصد التكلم
بها ابتداء . فكذلك الخالف إذا قال : إن لم أفعل كذا فعلت الحج ، أو الطلاق
ليس يقصد التزام حج ولا طلاق ، ولا تكلم بما يوجب ابتداء ؛ وإنما قصده
الحض على ذلك الفعل . أو منع نفسه منه ، كما أن قصد المكروه دفع المكروه
عنه ؛ ثم قال على طريق المبالغة فى الحض والمنع : إن فعلت كذا فهذا لي
لازم ، أو هذا علي حرام ؛ لشدة امتناعه من هذا الاكراه والتحريم علق
ذلك به ، فقصد منه مجيها ، لا يثبت أحدهما ولا يثبت سببه . وإذا لم يكن
قاصدا للحكم ولا سببه ، وإنما قصده عدم الحكم لم يجب أن يلزمه الحكم .

و « أيضا » فإن اليمين بالطلاق بدعة محدثة في الأمة لم يبلغني أنه كان يحلف بها على عهد قدماء الصحابة ؛ ولكن قد ذكروها في أيمان البيعة التي رتبها الحجاج بن يوسف ، وهي تشتتل على اليمين بالله وصدقة المال والطلاق والعناق . ولم أقف الى الساعة على كلام لأحد من الصحابة في الحلف بالطلاق وإنما الذي بلغنا عنهم الجواب في الحلف بالعتق ، كما تقدم .

ثم هذه « البدعة » قد شاعت في الأمة وانتشرت ابتشارا عظيما ؛ ثم لما اعتقد من اعتقد أن الطلاق يقع بها لا بحالة : صار في وقوع الطلاق بها من الأغلال على الأمة ما هو شبيه بالأغلال التي كانت على بني إسرائيل ، ونشأ عن ذلك خمسة أنواع من الحيل والمفاسد « في الأيمان ، حتى اتخذوا آيات الله هزوا ، وذلك أنهم يحلفون بالطلاق على ترك أمور لا بد لهم من فعلها إما شرعا وإما طبيا ، وعلى فعل أمور يصلح فعلها أما شرعا وإما طبيا ، وغالب ما يحلفون بذلك في حال اللجاج والنصب . ثم فراق الأهل فيه من الضرر في الدين والدنيا ما يزيد على كثير من أغلال اليهود ، وقد قيل إن الله إنما حرم المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره لئلا يسارع الناس الى الطلاق ؛ لما فيه من الفسدة .

فإذا حلفوا بالطلاق على الأمور اللازمة أو المنوعة ومحتاجون الى فعل تلك الأمور أو تركها مع عدم فراق الأهل قدحت الافكار لهم « أربعة أنواع من الحيل » أخنت عن الكوفيين وغيرهم .

« الحيلة الأولى » في المحلوف عليه ، فيتأول لهم خلاف ماقصده ،
 وخلاف مايدل عليه الكلام في عرف الناس وعاداتهم . وهذا هو الذي وصفه
 بعض المتكلمين في الفقه ويسمونه « باب المعاينة » و « باب الحيل في الأيمان »
 وأكثره مما يعلم بالاضطرار من الدين أنه لايسوغ في الدين ، ولايجوز حل
 كلام الخالف عليه ؛ ولهذا كان الأئمة كاحد وغيره يشددون النكير على من
 يحتمل في هذه الأيمان .

« الحيلة الثانية » إذا تمزج الاحتيال في الكلام المحلوف عليه احتالوا
 للفعل المحلوف عليه ؛ بأن يأمروه بمخالفة امرأته ليفعل المحلوف عليه في زمن
 البينونة ، وهذه الحيلة أحدث من التي قبلها ؛ وأظنها حدثت في حدود المائة
 الثالثة ؛ فان عامة الحيل انما نشأت عن بعض أهل الكوفة ، وحيلة الخلع
 لا تنسب على أصلهم ؛ لأنهم يقولون : اذا فعل المحلوف عليه في العدة وقع به
 الطلاق ، لأن المدة من فرقة بائنة يلحقها الطلاق عندهم ، فيحتاج المحتال
 بهذه الحيلة ان يتربص حتى تنقضي العدة ثم يفعل المحلوف عليه بعد انقضائها
 وهذا فيه ضرر عليه من جهة طول المدة . فصار يفتي بها بعض أصحاب الشافعي .
 وربما ركبوا معها أحد قولي الموافقين لأبهر الروايين عن أحمد من : أن الخلع
 فسخ ؛ وليس بطلاق . فيصير الخالف كلما أراد الحث خلع زوجته وفعل
 المحلوف عليه ثم تزوجها ؛ فلما أن يفتوه بنقص عدد الطلاق ؛ أو يفتوه بعدمه
 وهذا الخلع الذي هو « خلع الأيمان » شبهه بنكاح المحلل سواء ؛ فان ذلك

عقد عقدا لم يقصده وانما قصد ازالته ، وهذا فسخ فسخا لم يقصده وانما قصد ازالته ، وهذه حيلة عمدية باردة قد صنف أبو عبد الله بن بطلة جزءاً في إبطالها ، وذكر عن السلف في ذلك من الآثار ما قد ذكرت بعضه في غير هذا الموضع

« الحيلة الثالثة » إذا تمذر الاحتيال في المحلوف عليه احتالوا في المحلوف به ، فيطأونه بالبحث عن شروطه . فصار قوم من المتأخرين من أصحاب الشافعي يبحثون عن صفة عقد النكاح لعله اشتمل على أمر يكون به فاسداً : يريدون على ذلك أن الطلاق في النكاح الفاسد لا يقع ، ومذهب الشافعي في أحد قوليهِ وأحد في إحدى روايتيه أن الولي الفاسق لا يصح نكاحه ، والفسوق غالب على كثير من الناس ، فينفق سوق هذه المسألة بسبب الاحتيال لرفع عين الطلاق حتى رأيت من صنف في هذه المسألة مصنفاً مقصوده به الاحتيال لرفع الطلاق . ثم تجد هؤلاء الذين يحتالون بهذه الحيلة انما ينظرون في صفة عقد النكاح ، وكون ولاية الفاسق لا تصح عند إيقاع الطلاق الذي قد ذهب كثير من أهل العلم أو أكثرهم الى أنه يقع في الفاسد في الجملة . وأما عند الوطء والاستمتاع الذي أجمع المسلمون على أنه لا يباح في النكاح الفاسد فلا ينظرون في ذلك ، ولا ينظرون في ذلك أيضاً عند الميراث وغيره من أحكام النكاح الصحيح ؛ بل عند وقوع الطلاق خاصة . وهذا نوع من اتخاذ آيات الله هزواً ، ومن المكر في آيات الله : إننا أوجبنا الحلف بالطلاق ، والضرورة الى عدم وقوعه .

« الحيلة الرابعة » الشرعية في إفساد المحلوف به أيضا ؛ لكن لوجود مانع ؛ لالفوات شرط ؛ فان أبا العباس بن سريج وطائفة بعده اعتقدوا أنه إذا قال لامرأته : إذا وقع عليك طلاق وإذا طلقته فانت طالق قبل ثلاثا ، فانه لا يقع عليها بعد ذلك طلاق أبدا ؛ لأنه اذا وقع المنجز لزم وقوع الملق ، وإذا وقع الملق امتنع وقوع المنجز ، فيفضى وقوعه الى عدم وقوعه فلا يقع وأما عامة فقهاء الاسلام من جميع الطوائف فأنكروا ذلك ؛ بل رأوه من الزلات التي يعلم بالانطرار كونها ليست من دين الاسلام ؛ حيث قد علم بالضرورة من دين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق أمر مشروع في كل نكاح ، وأنه مامن نكاح الا ويعكن فيه الطلاق ؛ وسبب الفلظ أنهم اعتقدوا صحة هذا الكلام ، فقالوا : إذا وقع المنجز وقع الملق . وهذا الكلام ليس بصحيح ، فانه مستلزم وقوع طلقة مسبقة بثلاث ، ووقوع طلقة مسبقة بثلاث ممتنع في الشريعة . فالكلام المشتمل على ذلك باطل ؛ وإذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع الملق ؛ لأنه إنما يلزم اذا كان التعليل صحيحاً .

ثم اختلفوا هل يقع من الملق تمام الثلاث ؟ أم يبطل التعليل ولا يقع إلا المنجز ؟ على قولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

وما أدرى هل استحدث ابن سريج هذه المسئلة للاحتيال على رفع الطلاق ؟ أم قاله طرداً لقياس اعتقد صحته ، واحتال بها من بعده ؟ لكن رأيت

مصنفا لبعض المتأخرين بعد المائة الخامسة صنفه في هذه المسألة ، ومقصوده بها
الاحتياط على عدم وقوع الطلاق .

ولهذا صاغها بقوله : إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا . لأنه
لو قال : إذا طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا لم تنفعه هذه الصيغة في الحيلة ، وإن
كان كلاهما في الدور سواء . وذلك لأن الرجل إذا قال لأمراة إذا طلقك
فمبدي حر ، أو فأنت طالق : لم يحث الإبتطيق ينجزه بعد هذه اليمين ؛
أو يعلقه بمدها على شرط فيوجد . فإن كل واحد من التنجيز والتعليق الذي
وجد بشرطه تطليق . أما إذا كان قد علق طلاقها قبل هذه اليمين بشرط ووجد
الشرط بعد هذه اليمين لم يكن مجرد وجود الشرط ووقوع الطلاق به تطليقا ؛
لأن التطليق لا بد أن يصدر عن المطلق ، ووقوع الطلاق بصفة يفعلها غيره
ليس فعلا منه . فأما إذا قال : إذا وقع عليك طلاق . فهذا يعم المنجز والمعلق
بعد هذا بشرط ، والواقع بعد هذا بشرط تقدم تعليقه . فصوروا المسئلة
بصورة قوله : إذا وقع عليك طلاق . حتى إذا حلف الرجل بالطلاق لا يفعل
شيئا قالوا له : قل إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا . فيقول ذلك
فيقولون له : إفعل الآن ما حلفت عليه ؛ فإنه لا يقع عليك طلاق !!

فهذا « التبريج » المنكر عند عامة أهل الاسلام المعلوم يقينا أنه ليس
من الشريعة التي بعث الله بها محمدا صلى الله عليه وسلم إنما فقهه في الغالب وأحوج
كثيرا من الناس إلا الحلف بالطلاق ، وإلا فلو لا ذلك لم يدخل فيه أحد ؛ لأن
المائل لا يكاد يقصد انسداد باب الطلاق عليه إلا نادرا .

« الحيلة الخامسة » إذا وقع الطلاق ولم يمكن الاحتياط لافى المحلوف عليه قولاً ولا فعلاً ، ولا فى المحلوف به إبطالا ولا منعاً . احتالوا لاعادة النكاح « بنكاح المحلل » الذى دلت السنة واجماع الصحابة مع دلالة القرآن وشواهد الأصول على تحريمه وفساده ، ثم قد تولد من نكاح المحلل من الفساد ما لا يعلمه إلا الله ، كما قد نهينا على بعضه فى « كتاب اقامة الدليل على بطلان التحليل » وأغلب ما يحرج الناس إلى نكاح المحلل هو الحلف بالطلاق ؛ وإلا فالطلاق الثلاث لا يقدم عليه الرجل فى الثأب إلا إذا قصده ، ومن قصده لم يترتب عليه من الندم والفساد ما يترتب على من اضطر لوقوعه لحاجته إلى العنت .

فهذه « المفاصد الخمس » التى هي الاحتياط على تقضى الايمان واخراجها من مفهومها ومقصودها . ثم الاحتياط بالغلغ واعادة للنكاح ، ثم الاحتياط بالبحث عن فساد النكاح ، ثم الاحتياط بمنع وقوع الطلاق ، ثم الاحتياط بنكاح المحلل : فى هذه الأمور من السكر والخداع ، والاستهزاء بآيات الله ، واللعب الذى ينفر العقلاء عن دين الاسلام ، ويوجب طعن الكفار فيه ، كما رأيت فى بعض كتب التصارى وغيرها ، وتبين لكل مؤمن صحيح الفطرة أن دين الاسلام بريء من هذه الخزعبلات التى تشبه حيل اليهود ومخاريق الرهبان .

وأكثر ما أوقع الناس فيها وأوجب كثرة إنكار الفقهاء فيها واستخراجهم لها هو حلف الناس بالطلاق ، واعتقاد وقوع الطلاق عند الحنث لاحالة ؛ حتى لقد فرع الكوفيون وغيرهم من فروع الأيمان شيئاً كثيراً مبناه على هذا الأصل ، وكثير من الفروع الضعيفة التي يفرعها هؤلاء ونحوهم هي كما كان الشيخ أبو محمد المقدسي رحمه الله يقول : مثلها مثال رجل بنى داراً حسنة على حجارة منصوبة ، فإذا نزع في استحقاق تلك الحجارة التي هي الأساس فاستحقها غيره انهدم بناؤه ؛ فإن الفروع الحسنة إن لم تكن على أصول محكمة وإلا لم يكن لها منفعة .

فإذا كان الحلف بالطلاق واعتقاد لزوم الطلاق عند الحنث قد أوجب هذه المفاصد العظيمة التي قد غيرت بعض أمور الإسلام عند من فعل ذلك وصار في هؤلاء شبه من أهل الكتاب كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن لزوم الطلاق عند الحلف به ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا أفتى به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بل ولا أحد منهم فيما أعلمه ولا اتفق عليه التابعون لهم بإحسان والعلماء بعدهم ، ولا هو مناسب لأصول الشريعة ، ولا حاجة لمن قاله أكثر من عادة مستمرة ، أسندت إلى قياس معتد بتقليد لقوم أئمة علماء محمودين عند الأمة ، وهم والله الحمد فوق ما يظن بهم ؛ لكن لم تؤمر عند التنازع إلا بالرد إلى الله وإلى الرسول ، وقد خالفهم من ليس دونهم ؛ بل مثلهم أو فوقهم . فإنا قد ذكرنا عن أعيان من الصحابة

كعبد الله بن عمر المجمع على امامته وفقهه ودينه ، وأخته حفصة أم المؤمنين وزينب ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي من أمثل فقيحات الصحابة الاقتناء بالكفارة في الحلف بالعتق ، والطلاق أولى منه . وذكرنا عن طاووس وهو من أفاضل علماء التابعين علما وفقها ودينا : أنه لم يكن يرى اليمين بالطلاق موقعة له .

فاذا كان لزوم الطلاق عند الحنث في اليمين به مقتضيا لهذه المفساد . وحاله في الشريعة هذه الحال : كان هذا دليلا على أن ما أفضى إلى هذا الفساد لم يشرعه الله ولا رسوله ، كما نهينا عليه في ضمان الحدائق من يزرعها ويستثمرها ، ويبيع الخضر ونحوها .

وذلك ان الحالف بالطلاق إذا حلف ليقطن رحمه ، وليعقن أباه ، وليقتلن عدوه المسلم المصوم ، وليأتين الفاحشة ، وليشربن الخمر . وليفرقن بين المرء وزوجه ، ونحو ذلك من كبائر الآثام والفواحش فهو بين « ثلاثة أمور »

إما أن يفعل هذا المحلوف عليه : فهذا لا يقوله مسلم : لما فيه من ضرر الدنيا والآخرة ، مع أن كثيرا من الناس بل والمفتين إذا رأوه قد حلف بالطلاق كان ذلك سببا لتخفيف الأمر عليه ، وإقامة عنده .

وإما أن يحتال يعض تلك الحيل المذكورة ، كما استخرجه قوم من
الفتين : ففي ذلك من الاستهزاء بآيات الله ومخادعته ، والمكر في دينه ،
والكيد له ، وضمف العقل والدين ، والاعتداء لحدوده ، والاتهك
لحارمه ، والالحاد في آياته : مالا خفاء به ؛ وإن كان في إخواننا الفقهاء من قد
يستجيز بعض ذلك ، فقد دخل من الغلط في ذلك — وإن كان مغفوراً
لصاحبه المجتهد المتقي لله — ما فساد ظاهر لمن تأمل حقيقة الدين .

وإما أن لا يحتال ولا يفعل المحلوف عليه ؛ بل يطلق امرأته ، كما يفعله
من يخشى الله إذا اعتقد وقوع الطلاق . ففي ذلك من الفساد في الدين والدنيا
مالا يأذن الله به ولا رسوله .

أما « فساد الدين » فإن الطلاق منهي عنه مع استقامة حال الزوج باتفاق
العلماء ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن المختلعات والمنزعات هن
المنافقات » وقال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام
عليها رائحة الجنة » وقد اختلف العلماء هل هو محرم ؟ أو مكروه ؟ وفيه
روايتان عن أحمد . وقد استحسنوا جواب أحمد — رضي الله عنه — لما
سئل عن حلف بالطلاق وحرم ليطأن امرأته وهي حائض . فقال :
يطلقها ولا يطأها ، قد أباح الله الطلاق وحرم وطء الحائض . وهذا
الاستحسان يتوجه على أصليين : إما على قوله إن الطلاق ليس بحرام . وإما
أن يكون تحريمه دون تحريم الوطء . وإلا فاذا كان كلاهما حراماً لم يخرج
من حرام إلا إلى حرام .

وأما « ضرر الدنيا » فأين من أن يوصف ؛ فإن لزوم الطلاق والمخلف به في كثير من الأوقات يوجب من الضرر ما لم تأت به الشريعة في مثل هذا قط ، فالمرأة الصالحة تكون في صحبة زوجها الرجل الصالح سنين كثيرة ، وهي متاعه الذي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة المؤمنة ، ان نظرت اليها أعجبتك ؛ وان أمرتها أطاعتك ، وان غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » وهي التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لما سأله المهاجرون أي المال تتخذ ؟ فقال : « لسانا ذا كرا ؛ وقلبا شاكرا ، أو امرأة صالحة تعين أحدكم على إيمانه » رواه الترمذي من حديث سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ، ويكون منها من المودة والرحمة ما امتن الله تعالى بها في كتابه ، فيكون ألم الفراق أشد عليها من الموت أحيانا ، وأشد من ذهاب المال ، وأشد من فراق الأوطان ؛ خصوصا إن كان بأحدهما علاقة من صاحبه ، أو كان بينهما أطفال يضيعون بالفراق ويفسد حالهم ، ثم يفضي ذلك الى القطيعة بين أقاربها ووقوع الشر لما زالت نعمة المصاهرة التي امتن الله تعالى بها في قوله : (وجعله نسبا وصهرا) ومعلوم ان هذا من الحرج الداخل في عموم قوله : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ومن المسر المنفي بقوله : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)

« وأيضا » فإذا كان المخلف عليه بالطلاق فعل يرواحسان : من صدقة أو عتاقة ، وتعليم علم ؛ وصلة رحم وجهاد في سبيل الله وإصلاح بين الناس

ونحو ذلك من الأعمال الصالحة التي يحبها الله ويرضاها ؛ فانه لما عليه من الضرر العظيم في الطلاق أعظم [أن] لا يفعل ذلك ؛ بل ولا يؤمر به شرعا ؛ لأنه قد يكون الفساد الناشئ من الطلاق أعظم من الصلاح الحاصل من هذه الأعمال . وهذه المفسدة هي التي أزالها الله ورسوله بقوله تعالى : (ولا تجملوا الله عرصة لآيائكم) وقوله صلى الله عليه وسلم « لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يأتي الكفارة » .

فان قيل : فهو الذي أوقع نفسه في أحد هذه الضرائر الثلاث ، فلا ينبغي له أن يحلف ؟

قيل : ليس في شريعتنا ذنب إذا فعله الانسان لم يكن له مخرج منه بالتوبة إلا بضرر عظيم ؛ فان الله لم يحمل علينا إصرأ كما حمله على الذين من قبلنا . فهب هذا قد أتى كبيرة من الكبائر في حلفه بالطلاق ، ثم تاب من تلك الكبيرة : فكيف يناسب أصول شريعتنا أن يبقى أثر ذلك الذنب عليه لا يحد منه مخرجا ؟!! وهذا بخلاف الذي ينشئ الطلاق لا بالحلف عليه . فانه لا يفعل ذلك إلا وهو مرید الطلاق : إما لكرهه المرأة ، أو غضب عليها ، ونحو ذلك . وقد جعل الله الطلاق ثلاثة ، فإذا كان إنما يتكلم بالطلاق باختياره ، وله ذلك ثلاث مرات : كان وقوع الضرر بمثل هذا نادراً : بخلاف الأول : فان مقصوده لم يكن الطلاق : إنما كان أن

يفضل المحلوف عليه أولاً يفعله ، ثم قد يأمره الشرع أو تخطر الحاجة الى فعله أو تركه ، فيلزمه الطلاق بنير اختيار لا له ولا لسبيه .

« وأيضاً » فان الذى بعث الله تعالى به محمداً صلى الله عليه وسلم فى « باب الأيمان » بتحقيقها بالكفارة ؛ لا بتقبلها بالإيجاب أو التحريم . فانهم كانوا فى الجاهلية يرون الظهار طلاقاً ، واستمروا على ذلك فى أول الاسلام حتى ظاهر أوس بن الصامت من امرأته .

« وأيضاً » فالاعتبار بنذر اللجاج والنضب ، فانه ليس بينهما من الفرق إلا ما ذكرناه ، وسنين إن شاء الله عدم تأثيره . والقياس بالنساء الفارق أصح ما يكون من الاعتبار باتفاق العلماء المعتبرين ؛ وذلك أن الرجل إذا قال : إن أكلت أو شربت فملى أن أعتق عبدي ، أو فملى أن أطلق امرأتى ، أو فملى الحج ، أو فأنا محرم بالحج ، أو فالى صدقة ، أو فملى صدقة فانه تجزئه كفاءة بين عند الجمهور ، كما قدمناه ؛ بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة : فكذلك اذا قال إن أكلت هذا أو شربت هذا فملى الطلاق . أو فالطلاق لي لازم . أو فأمرأتى طالق . أو : فمبىدى أحرار ؛ فان قوله على الطلاق لا أقفل كذا ، أو الطلاق يلزمنى لا أقفل كذا : فهو بمنزلة قوله على الحج لا أقفل كذا ، أو الحج لي لازم لا أقفل كذا . وكلاهما يعينان محدثان ليستا ، أمورتين عن العرب ، ولا مروفتين عن الصحابة ؛ وإنما

المتأخرون صاغوا من هذه المأني أيماناً ، وربطوا إحدى الجملتين بالأخرى ،
 كالأيمان التي كان المسلمون من الصحابة يحلفون بها وكانت العرب تحلف بها ؛
 لافرق بين هذا وهذا إلا أن قوله : إن فعلت فإني صدقة . يقتضى وجوب
 الصدقة عند الفعل . وقوله : فامرأتى طالق . يقتضى وجود الطلاق . فالكلام
 يقتضى وقوع الطلاق بنفس الشرط وإن لم يحدث بعد هذا طلاقاً ، ولا يقتضى
 وقوع الصدقة حتى يحدث صدقة .

وجواب هذا الفرق الذي اعتمده الفقهاء المفرقون من « وجبين » .

« أحدهما » منع الوصف الفارق في بعض الأصول المقيس عليها وفي بعض
 صور الفروع المقيس عليها .

« والثاني » يان عدم التأثير .

أما « الأول » فانه إذا قال : إن فعلت كذا فإني صدقة ، أو فأنا محرم
 أو فمبغى هدى . فالملق بالصفة وجود الصدقة والإحرام والمبغى لا وجوبهما
 كما أن الملحق في قوله : فمبغى حر ، وامرأتى طالق . وجود الطلاق والتمت
 لا وجوبهما ؛ ولهذا اختلف الفقهاء من أصحابنا وغيرهم فيما إذا قال هذا : هدى ،
 وهذا صدقة لله : هل يخرج عن ملكه ، أو لا يخرج ؟ فن قال يخرج عن
 ملكه فهو نكروجه زوجته وعبدته عن ملكه . وأكثر ما في الباب أن الصدقة

والهدى يتملكهما الناس بخلاف الزوجة والمبد . وهذا لا تأثير له ، وكذلك لو قال : علي الطلاق لأفعلن كذا ، أو الطلاق يلزمني لأفعلن كذا ، فهو كقوله : علي الحج لأفعلن كذا فهو جعل المحلوف به ههنا وجوب الطلاق ؛ لا وجوده ، كأنه قال : إن فعلت كذا فعلي أن اطلق . فبعض صور الحلف بالطلاق يكون المحلوف به صيغة وجوب . كما أن بعض صور الحلف بالنذر يكون المحلوف به صيغة وجود .

و « أما الجواب الثاني » فنقول : هب ان الملق بالفعل هنا وجود الطلاق والماتق والملق هناك وجوب الصدقة والحج والصيام والاهداء ، أليس موجب الشرط ثبوت هذا الوجوب ؟ بل يحجزه كفارة يمين ، كذلك عند الشرط لا يثبت هذا الوجوب بل يحجزه كفارة يمين عند وجوب الشرط ، فان كان عند الشرط لا يثبت ذلك الوجوب ، كذلك عند الشرط لا يثبت هذا الوجوب ؛ بل كما لو قال : هو يهودي أو نصراني أو كافر . فقل كذا ؛ فان الملق هنا وجود الكفر عند الشرط : ثم إذا وجد الشرط لم يوجد الكفر بالاتفاق ؛ بل يلزمه كفارة يمين ، أو لا يلزمه شيء .

ولو قال ابتداء : هو يهودي أو نصراني أو كافر يلزمه الكفر ؛ بمنزلة قوله ابتداء : عبدى حر ؛ وامرأتى طالق ؛ وهذه البدئة هدى ، ولي صوم

هدي ؛ وعلى صوم يوم الخميس . ولو علق الكفر بشرط يقصد وجوده كقوله : إذا هل الحلال فقد برئت من دين الاسلام لكان الواجب انه يحكم بكفره ؛ لكن لا يتأجز الكفر ؛ لأن توقيته دليل على فساد عقيدته .

قيل : فالخلف بالنذر إنما عليه فيه الكفارة فقط ، قيل : مثله في الخلف بالعتق ؛ وكذلك الخلف بالطلاق ، كما لو قال فعلى أن أطلق امرأتى . ومن قال إنه إذا قال : فعلى أن أطلق امرأتى . لا يلزمه شيء . فقياس قوله في الطلاق لا يلزمه شيء ؛ ولهذا توقف طاووس في كونه يمينا . وإن قيل : إنه يغير بين الوفاء به والتكفير فكذلك هنا يغير بين الطلاق والعتق وبين التكفير فإن وطئ امرأته كان اختياراً للتكفير : كما أنه في الظهار يكون غيراً بين التكفير وبين تطليقها ؛ فإن وطئها لزمته الكفارة ؛ لكن في الظهار لا يجوز له الوطء حتى يكفر ، لأن الظهار منكر من القول وزور حرما عليه . وأما هنا فقوله : إن فعلت فبى طالق بمنزلة قوله : فعلى أن أطلقها . أو قال والله لأطلقنها . إن لم يطلقها فلا شيء عليه ؛ وإن طلقها فمليه كفارة عين .

يبقى أن يقال : هل تجب الكفارة على الفور إذا لم يطلقها حينئذ ؟ كما لو قال : والله لأطلقها الساعة ولم يطلقها ؛ أو لا تجب الا إذا عزم على إمساكها ؟ أو لا تجب حتى يوجد منه ما يدل على الرضا بها من قول أو فعل ، كالذى يغير

بين فراقها وإمساكها لعب ونحوه وكالمعلقة تحت عبده ؟ أو لا تجب بحال حتى يفوت الطلاق ؟ قيل الحكم في ذلك كما لو قال : فثلث مالى صدقة أو هدى ونحو ذلك ، والأقيس في ذلك أنه غير يبتعها على التراخي ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا بأحدهما ، كسائر أنواع الخيار .

فصل

موجب « نذر اللجاج ، والغضب » عندنا أحد شيئين على المشهور إما التكفير ، وإما فعل الملق . ولا ريب أن موجب اللفظ في مثل قوله : إن فعلت كذا فلي صلاة ركعتين ، أو صدقة ألف ، أو فلي الحج ، أو صوم شهر : هو الوجوب عند الفعل . فهو غير بين هذا الوجوب وبين وجوب الكفارة . فإذا لم يلزم الوجوب الملق ثبت وجوب الكفارة . فاللازم له أحد الوجوبين ؛ كل منهما ثابت بتقدير عدم الآخر ؛ كما في الواجب الخير . وكذلك إن قال : إن فعلت كذا فلي عتق هذا المبد ؛ أو تطليق هذه المرأة ، أو على أن أتصدق أو أهدي . فإن ذلك يوجب استحقاق المبد للاعتاق ؛ والمال للتصدق ، والبدنة للهدى .

ولو أنه نجز ذلك فقال : هذا المال صدقة ، وهذه البدنة هدي ، وعلي عتق هذا المبد : فهل يخرج عن ملكه بذلك ؟ أو يستحق الإخراج ؟ فيه خلاف

وهو يشبه قوله : هذا وقف . فأما إذا قال : هذا العبد حر ، وهذه المرأة طلاق . فهو اسقاط ؛ بمنزلة قوله : ذمة فلان برية من كذا ، أو من دم فلان ، أو من قذفي ، فان اسقاط حق الدم والمال والعرض من باب اسقاط حق الملك بملك البضع وملك الممين .

فان قال : إن فعلت ففلى الطلاق ، أو فعلت العتق ، أو فامرأتى طالق أو فمبيدي أحرار . وقتلنا إن موجه أحد الأمرين ؛ فانه يكون غيرا بين وقوع ذلك وبين وجوب الكفارة ، كما لو قال : فهذا المال صدقة أو هذه البدنة هدي ، ونظير ذلك ما لو قال : إذا طلعت الشمس فمبيدي أحرار ، أو نسأتى طالق . وقتلنا التخيير اليه ؛ فانه إذا اختار أحدهما كان ذلك بمنزلة اختياره أحد الأمرين من الوقوع أو وجوب الكفارة .

ومثال ذلك أيضا إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع ؛ أو اختان فاختار احدهما . فهذه المواضع التي تكون الفرقة أحد اللازمين : إما فرقة معين أو نوع الفرقة ؛ لا يحتاج انشاء طلاق ؛ لكن لا يمين الطلاق الا بما يوجب تمينه كما في النظائر المذكورة .

ثم إذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار ؟ أو من حين الحنث ؟ يخرج على نظير ذلك . فلو قال في جنس مسائل نذر اللجاج والغضب : اخترت

التكفير ، أو اخترت فعل المنذور : هل يتعين بالقول ؟ أو لا يتعين إلا بالفعل ؟ إن كان التخيير بين الوجوبين تعين بالقول ، كما في التخيير بين الانشاء وبين الطلاق والعتق ، وإن كان بين الفعلين لم يتعين إلا بالفعل كالتخيير بين خصال الكفارة ، وإن كان بين الفعل والحكم كما في قوله : ان فعلت كذا فمبدي حر ، أو امرأتي طالق ، أو دى هدر ، أو مالى صدقة ، أو بدنتى هدى : تعين الحكم بالقول ولم يتعين الفعل الا بالفعل . والله أعلم .

وقال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى

فصل ببليل القدر

اليمن المتضمنة حضاً أو منعا لنفسه كقوله ؛ لأفعلن . ولا أفعل . فيها معنى الطلب والخبر ؛ وكذلك الوعد والوعيد ، بخلاف الخبر المحض كقوله « والذي نفسى بيده ليزلن فيكم ابن مريم حكماً عدلاً وإماماً مقسطاً » أو والله ليقدمن الركب . فإن هذا اخبار محض بأمر سيكون ، كما يخبر عن الماضى بمثل ذلك ؛ وبخلاف الطلب المحض ؛ كقوله لنيره : إفل ، أو بالله افعل ، ونحو ذلك . إذا لم يكن منه الا مجرد الطلب وهو لا يدري أيطيعه أم يعصيه ؛ ولهذا لا يحسن الاستثناء في هذا الضرب ، ولا كفارة فيه لعدم المخالفة ،

فانه طلب محض مؤكداً بالله ، كقوله : سألتك بالله إلا ما فعلت ، أو سألتك بالله لا تفعل . فاما إذا كان المخصوص أو المتنوع ممن يطلب على ظنه موافقته له — كعبده وزوجته وولده — فهو ك نفسه فيها معنى الطلب والخبر ؛ فانه لكونه مطيعاً له في العادة جرى مجرى طاعة نفسه لنفسه ، فطلب الفعل منهما طلباً قرنه بالأخبار عن كونه .

فقوله : لأقوم غداً . يتضمن [أمرين] « أحدهما » أني مرید القيام غداً . و « الثاني » سيكون القيام غداً ؛ بخلاف القسم الخبري المحض فانه بمعنى سيكون ، وبخلاف القسم الطلبي المحض فانه بمعنى أريد منك وأطلب منك أن تقوم ، والحث في اليمين لم يجيء لمخالفة المطلوب كما تقدم في الطلب المحض وإنما جاء لمخالفة الخبر ، كما لو كان خبراً محضاً عن مستقبل ، والاستثناء يعلق الفعل بالمشيئة فيصير المعنى ليكون هذا إن شاء الله ، فان لم يشأ الله لم يكن مخبراً بكونه ، فلا مخالفة ، فلا حث ؛ ولهذا يصح الاستثناء

« فالخبر المحض » كقوله : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة ، فتأتين كل امرأة بفارس يقاتل في سبيل الله « والولادة ليست من فعله المقدور عليه ، وكما تقول : والله ليحيي زيد إن شاء الله .

فعبارة لقاتل : لأفعلن كذا إن شاء الله « ثلاث نيات »

« تارة » . يكون غرضه تعليق الارادة ، والمعنى إن شاء الله كنت الساعة مريداً له وطالبا ؛ وإلا فلا . فهذا لا يصح أن يكون مريداً ، ولا ترتفع الكفارة بهذا وحده ، كما في قوله : أنت طالق إن شئت ، فتالت قد شئت إن شئت . أن المشيئة لا يصح تعليقها فكذا هذا . فتي قال هذا لم تكن ارادته حاصلة ، فهذا مثل الذى يطلب منه شيء فيقول : أعطيك إن شاء الله . فلا وعد له ، وإذا نوى هذا في اليمين صح لكن لا يرفع الكفارة ؛ لأن مخالفة الطلب لم توجب الكفارة وإنما أوجب مخالفة الخبر ، فلو كان خبراً لا طلب معه غير تعليق وجبت الكفارة . فأكثر ما في هذا انتفاء الطلب والحض من اليمين .

« الثانى » أن يكون غرضه تعليق الاخبار . والمعنى أن يماضى كأن إن شاء الله ، أو أن قيامك كأن إن شاء الله ، فأنا أخبر بوقوعه إن شاء الله وقوعه ، وإن لم يشأ فلا أخبر به . وإذا لم يخبر به فلا مخالفة فلا حث وإن كنت مريداً له الساعة جزماً فهذا هو المعنى الذى يرفع الكفارة فكأنه قال : أنا شاك في الوقوع فلست أخبر بوقوعه جزماً ، وإنما أخبر بوقوعه عند هذه الصفة . كقوله : لأقومن إن قدم زيد ، وإن أعطيتى مائة . ونحو ذلك ، وهو وعد أو وعيد معلق بشرط ، وإن كان الواعد أو المتواعد مريداً في الحال لا نفاذه : ولهذا قلنا إن قوله : لأصومن غداً إن شاء الله من رمضان لا يقدح : لأن التعليق عاد إلى الاخبار لا إلى الارادة . ومن الفقهاء

من قال : هذا يقدح في إرادته . وهؤلاء يقولون : إنه إذا نوى عود الاستثناء إلى طلبه وإرادته فقمه في الكفارة ، أو لا ترتفع إلا بهذا الشرط . وعلى خاطري هنا قول لا أستثبته .

« الثالث » أن لا يكون غرضه تعليق واحد منهما : لأنه جازم بإرادته ورازم بأنه سيكون ، كما لو كان خبراً محضاً مثل قوله : لينزلن ابن مريم ، وليخرجن الدجال ، ولتقوم الساعة . وهذه أيمان أمر الله رسوله بنوع منها كقوله : (ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي) فهذا ماض وحاضر ، وقال : (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم) وقال : (زعم الذين كفروا أن لا يمشوا قل بلى وربي لتبعثن) فامرء أن يحلف على وقوع إتيان الساعة وبث الناس من قبورهم ، وهما مستقلان من فعل غيره ، وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم لمر : « لا تأتينه ، ولأطوفن به » فهنا إذا قال : إن شاء الله فقد لا يكون غرضه تعليق الاخبار وإيما غرضه تحقيقه . كقوله : (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله) فان هذا كلام صحيح ؛ إذ الحوادث كلها لا تكون إلا بعيشة الله ، مثل ما لو قال : ليكونن إن اتفقت أسباب كونه . والناس يعلمون أنه إن شاء الله وإن اتفقت أسباب كونه كان ، فان لم يكن هو خبراً لهم بذلك كان متكلماً بما لا يفيد .

فهذا إذا نواه هل يرفع الكفارة ؟ فبالنظر إلى قصده وجزمه في الخبر
 قد حصلت المخالفة وبالنظر إلى لفظه وأنه إنما جزم بمشروط لا بمطلق لم تقع
 المخالفة ؛ وإن أخطأ اعتقاده ، كما لو حلف على من يظنه كما حلف عليه فتبين
 بخلافه ، فإنه لما أخبر عن الماضي بموجب اعتقاده لم يحث ؛ بخلاف ما إذا
 تعمد الكذب .

وكذلك هذا لم يتألى على الله ؛ لكن يقال : كان ينبغي له أن يشك ،
 فلما تألى على الله وأكده المشيئة قاصداً بها تحقيق جزمه بالأخبار صار
 وجودها زائداً له في التالي لا مطلقاً . فقد يقال في معارضة هذا : الجزم يرجع
 إلى اعتقاده ؛ لا إلى كلامه ، وأما كلامه فلم يتألى فيه على الله ؛ بل أخبر أن
 هذا يكون إن شاء الله ، وقال مع ذلك : أنا معتقد أنه يكون جازم به .
 فالكفارة وجبت لمخالفة خبري غيره ، أو لمخالفة اعتقادي معتقده ؛ إنما
 وجبت لمخالفة الخبر ؛ فإني لو قلت اني أعتقد أن هذا يكون وأنا جازم
 باعتقادي لم يكن علي حث إذا لم يكن . ومعنى كلامي أني جازم بأن هذا
 سيكون ، وأخبركم أنه يكون إن شاء الله ، فقلت لكم إخباري لاعتقادي
 واللا يمكن في قولي ان شاء الله فائدة ؛ إذ لو كان المعنى أني جازم بأنه سيكون
 ان شاء الله لم أكن جازماً مطلقاً . وكذلك لو كان المعنى أن اعتقادي وإخباري
 ان شاء الله كان هو القسم الأول ؛ وإنما المعنى ان اعتقادي ثابت به ، وإخباري
 لكم مطلق به ، علقته به لأنه لا ينبغي لأحد أن يخبر بالمستقبلات الا مطلقاً
 بمشيئة الله . فهذا فيه نظر .

وبهذا التقسيم يظهر قول من قال إن نوى بالاستثناء معنى قوله
(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) فان الرجل مأمور
أن لا يقول لأفعله غداً إلا أن يقول ان شاء الله .

ويتبين بهذا البحث الذى ذكرناه أن الاستثناء الراجع للكفارة انما
يلقى ما فى اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب ؛ لا يلقى ما فيها من معنى
الطلب المحض أو المشوب ؛ إذ مخالفة الطلب لا توجب كفارة وانما يوجبها
مخالفة الخبر ، وذلك لأن الرفع انما يكون اذا كان فى المشيئة تمليق ،
والتعليق انما يكون فيما لم يقع ؛ بخلاف ما قد وقع .

ومن هنا يعلم أن الاستثناء لا يرفع الانشاءات بأسرها لا الطلاق
ولا غيره ، كما لا يرفع واجب الطلب . وينبنى أن يؤخذ من هذه أن هذه
الصيغ التلعب عليها حكم الانشاءات ؛ لامتناع الاستثناء فيها ، وأن الاستثناء
فيها بأسرها استثناء تحقيق ؛ لا تمليق ، كقوله : كان هذا بمشيئة الله ،
وكان بقدرة الله .

ويخرج من هذا « الاستثناء فى الايمان » إن عاد إلى الموافاة على
بابه ؛ لأن إطلاق الاسم يقتضى استحقاق الجنة كما قاله ابن مسعود ، وخالفه
فيه صاحب مماذ بتأويل صحيح ، وتركه جازئ . وان كان فعله أحسن

من تركه . وهذا معنى كلام أحمد في (١) ومن أصحابنا من أوجبه كما أن
المرجئة تحظره ، ومن الناس من قد يرى تركه أحسن . فالأقسام فيه :
إما واجب ، أو مستحب ، أو ممنوع . حظراً ، أو كراهة ، أو مسنوناً ،
أو مستوى الحالين .

وبهذا الذي ذكرناه في المين يظهر معنى الوعد والوعيد من جواز نسخ
ذلك أو الخلف فيه ؛ فإن من رآهما خبراً : قال النسخ يقتضى الكذب ،
والآخر يقول هو خبر متضمن معنى الطلب . فإذا قال : ان فعلت هذا
ضربتك . تضمن أنى مرید الساعة لضربك اذا فعلته ، وغبرك به ؛ فليس هو
خبراً محضاً فيكون النسخ عائلاً الى ما فيه من الطلب تملياً للطلب على الخبر
كما أنه في باب المشيئة والكفارة غلب الخبر على الطلب ؛ لأن الكلام اذا
تضمن معنيين فقد يقلب أحدهما بحسب الضامم ؛ ولهذا فرق في الخلف بين
الوعد والوعيد ، لأن الواعد لما تضمن كلامه طلب الخبر الموعود به من نفسه
في مرض المقابلة صار ذلك بمنزلة التزامه الأعواض من العقود ؛ فانه أمر
وجب لنيره عليه فلا يجوز ابطاله ، والمتوعد تضمن كلامه طلب الشر المتوعد به
في مرض المقابلة ، بمنزلة التزامه لنيره عوضاً إذا بذل هو ما يجب عليه ،
وما وجب له على النير فله التزامه وله ترك التزامه .

(١) يسان بالأصل

فقولك : بتك هذا بألف . في معنى المواعد بالألف عند حصول المبيع وفي معنى المطالب بالمبيع عند بذل الألف . فطالبته بالوعد الذي هو العقوبة ليس بأحسن حالا من مطالبته بسائر الحقوق الواجبة له على سبيل المقابلة ؛ فإن أخذ الحقوق من الناس فيها شوب الألم ، فلا يخلص من نوع عقوبة وإن لم تسم بها ، فأنما النرض تمثيل هذا بهذا فيما يجب للتكلم وما يجب عليه ، فإذا كان الوعد والوعد وان تضمننا خبرا فهما متضمنين طلبا صيرهما ذلك بمنزلة الانشاء الذي وان كان صيغته صيغة الخبر عن الماضي فهو انشاء لأمر حاضر . وهذان وان كان لفظهما لفظ الخبر عن المستقبل فهما انشاء للارادة والطلب ، فإذا كان وعد وجب فسمي خلفه كذبا ، كما قال لمن قال : « لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم أحدا أبدا » (والله يشهد إنهم لكاذبون) وإذا كان وعيدا لم يجب اتقاه لتضمنه معنى يان الاستحقاق .

وعلى هذا فيجوز نسخ الوعد ، كما ذكره السلف في قوله : (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) وأما الوعد بمد الاستحقاق فلا يجوز نسخه ، لأنه موجب المشروط . وأما قبل العمل فيتوجه جواز نسخه ، كفسخ التعليقات الجائزة غير اللازمة من الجمالة ونحوها ؛ فإنه إذا قال : من رد عبدي الآبق فله درهم . فله فسخ ذلك قبل العمل . والفسخ كالنسخ . هذا فسخ لانشاءات هي العقود المتضمنة التزام إرادة له أو عليه ، وهذا فسخ طلب أيضا . وكما أن المنصور في الفسخ أنه رفع الحكم الذي هو الطلب أو الاذن

فالفسخ رفع الحكم الذى هو الارادة أو الاباحة ، وكذلك الوعد والوعيد
رفع الحكم الذى هو ارادة الاعطاء أو الاباحة .

فهنا كله إنما كان لأن من الكلام ما تضمن معنى الطلب والخبر ، وهو
الأيمان والتذور ، والوعد والوعيد ، والمقود . فهذا « القسم الثالث »
المركب هو الذى اضطرب الناس فى احكامه ، ولهذا قسم بعضهم الكلام
الى خبر وإنشاء ، ليكون الانشاء أعم من الطلب ؛ لأنه ينشئ طلباً وإذناً
وما ضم خبر الطلب والأذن ؛ لأنه إما أن يطلب من نفسه أو من غيره وجوداً
أو عدماً . وقد يقال : الأذن يتضمن معنى الطلب ؛ لأنه طلب من نفسه تمكن
المأذون له ، كما ان الالتزام يتضمن معنى الطلب لأنه جعل على نفسه حقاً يطلبه
المستحق وجوباً ، وهناك جملة له مباحاً . فهذا هذا . والله أعلم : فيعود
الأمر الى طلب أو خبر ؛ أو مركب منها . والله أعلم . والحمد لله
رب العالمين .

فصل

وبما قدمناه من الأصل تظهر مسألة « الاستثناء فى الظهار » فإن قوله
أنت على حرام . وأنت على كظهر أى . قال أحمد يصح فيه الاستثناء ؛
لأن موجبه الكفارة إذا حث بالموود . وأصل أحمد : أن كلما شرعت فيه
الكفارة شرع فيه اليقين وإلا فلا .

وقال طائفة من أصحابه منهم ابن بطة والمكبرى وابن عقيل : لا يصح فيه الاستثناء ؛ لأنه إنشاء بمنزلة التعليل والاعتاق ؛ فإنه ليس من جملتين كالقسم ؛ وإنما هو جملة واحدة كسائر الانشاءات ؛ فقوله : أنت علي حرام كقوله : أنت طالق . ليس هنا فعل مستقبل يعلق بالمشيئة ، كما في قوله : لأخرجن . وهذا في باديء الرأي أقوى للمشابهة الصورية .

لكن قول أحمد أفتقه وأدخل في المعنى . وإنما هو والله أعلم في ذلك بمنزلة من عد نذر اللجاج والنفس كنذر التبرر ؛ للاستواء في الصورة اللفظية . ومن عده عينا لمشابهة اليمين في معنى وصفها وهو المحلوف عليه ، ومن أعطاه حكمها لجمعه معناها . فإن نصفه يشبه اليمين في المعنى ونصفه يشبه النذر .

ولهذا سائر الألفاظ الملق بها الأحكام قد ينظر ناظر إلى صورتها ، وآخر إلى معناها ، وآخر إليها معاً ، كما في قوله لأفعلن . الصورة صورة الخبر ، والمعنى قد يكون خبراً وقد يكون طلباً ، وقد يجتمعان . فقوله : أنت علي كظهر أمي . كان في الجاهلية إنشاءً محضاً للتحريم ، والتحريم لا يثبت بدون الطلاق ، فكان عندم طلاقاً على موجب فلاسر لفظه ؛ لأن الطلاق يستلزم التحريم . فعملوا اللازم دليلاً على المنزوم ، فأبطل الله ذلك ؛ لأنه منكر من القول وزور ، فإن الحلال لا يكون كالحرام المؤبد ولم يحمله طلاقاً وإن عني به الطلاق ، لأن الطلاق لا يثبت إلا بعد ثبوت المعنى الفاسد وهو المشابهة

المحرمة ؛ فصار كقوله : أنت يهودية أو نصرانية . إذا عني به الطلاق ، فإن هذا لا يثبت الا بمسديوث الكفر الذي لا يجوز له أن يثبته فيها .
أو أنت أتان أو ناقة أو أنت علي كالأتان والناقة .

ومن هنا قال أكثر الصطابة إن قوله : أنت علي حرام . أيضا عين ليس بطلاق ، وصرح بعضهم بأنه عين منلظة كظهار . وهو مذهب أحد .
فصار قوله أنت علي كظهر أمي . بمنزلة لأقربك ؛ لأن إيجاب الشبهة للام يقتضي امتناعه من وطئها ، ويستتضي رفع المقد . فأبطل الشارع رفع المقد ، لأن هذا إلى الشارع ؛ لا إليه ؛ فإن المقود والفسوخ إيجاب الله لا تثبت إلا بإذن الشارع ، وأثبت امتناعه من الفعل لأن فعل الوطء وتركه إليه ، هو خير فيه ، فلما صار بمنزلة قوله : لا ينبغي مني وطؤك . فهذا معنى اليمين ؛ لكنه جملة يمين كبرى ليس بمنزلة اليمين بالله ، لأن تلك اليمين شرع الحلف بها فلم يمض في عقدها ، وهذه اليمين منكر من القول وزور ؛ ولأن هذه اليمين تركها واجب فكانت الكفارة عوضا عن ذلك .

ولهذا كانت اليمين بالله لا توجب تحريم الفعل إلى التكفير ، وهذه اليمين توجب تحريم الحث إلى التكفير ، فلم يكن له أن يبحث فيها حتى يحلها ووجبت فيها الكفارة الكبرى . وكونها جملة واحدة لا يمنع اندراجها في اسم اليمين ، كلفظ النذر هو عين جملة واحدة ؛ وإنما العبارة بما تضمن عهداً

وقد سمى الله كل تحريم « يميناً » بقوله : (لم تحرم ما أحل الله لك - إلى قوله - فدفرض الله لكم تحلة أيمانكم) كما سمى الصحابة نذر اللجاج والغضب « يميناً » وهو جملة شرطية ؛ نظراً إلى المعنى .

يوضح ذلك أن الظهار لو كان انشاءً محضاً لأوجب حكمه ؛ ولم يكن فيه كفارة ؛ إذ الكفارة لا تكون لرفع عقد أو فسخ ؛ وإنما تكون لرفع إثم المخالفة التي تضمنتها العقبة ؛ ولجئنا لما كان كل من عقد اليمين وعقد الظهار لا يوجب الكفارة إلا إذا وجدت المخالفة . علم أنه يمين .. والشافعي يقول : يوجب لفظ الظهار ترك العقد ، فإذا أمسكها مقدار ما يمكنه إزالته وجبت الكفارة . وأما أحد الجمهور فنندم يوجب لفظه الامتناع من الوطء على وجه يكون حراماً ، فالكفارة ترفع هذا التحريم فلا يجوز الوطء قبل ارتقاعه .

و كذلك يقول أحد في قوله : أنت على حرام . ان موجبه الامتناع من الوطء على جهة التحريم ؛ لكن من يفرق بينهما يقول : إنه في الظهار ما كان يمكن أن يعطى اللفظ ظاهره ؛ فإنه لا يصير مثل أمه في دين الاسلام فالتصر به على بعضه وهو ترك الوطء ؛ دون ترك العقد ، كما كانوا في الجاهلية .

ولفظ الحرام يمكن اثبات موجه . وقد يقول أحد : إن الحرام لا يمكن إثبات موجه ؛ فإن تحريم العين لا يثبت أبداً ، والتحريم العارض لا يثبت بدون شبهة ؛ إذ ليس هو المفهوم من مطلق التحريم ؛ وإنما هو تحريم مقيد ، فاستعمل بعض موجب اللفظ وهو تحريم القمل الذي هو وطء ، ولأن التحريم المضاف إلى العين إنما يراد به القمل ، فكأنه وطئك حرام . وهذا في معنى قوله : والله لا أطئك . فكما أن الإيلاء لا يكون طلاقاً ولو نوى به الطلاق فكذلك التحريم ؛ إذ الإيلاء نوع من الأيمان القسمية والظهار نوع من الأيمان التحريمية . والبحث فيه يتوجه أن يقال : نضمه على أدنى درجات التحريم ؛ لأن اللفظ مطلق فلا تثبت الزيادة إلا بسبب ، كما في قوله : أنت طالق . لا يقع إلا واحدة ؛ وكما اكتفي في التشبيه بالتحريم . أما إذا نوى الطلاق ، فيقال : وإن نوى الطلاق بالظهار .

فصل

ويتصل بهذا « إذا حلف بالظهار أو بالحرام » على حظ أو منع ، كقوله إن فعلت هذا فأنت على كظهر أمي ، أو حرام ؛ أو الحرام يلزمي ، أو الظهار لا أفعله ، أو لأفعله . فهذا أصحابنا فيه إذا حث بالظهار ، كما أنه يقع به الطلاق والمتق ؛ ولهذا قالوا في أيمان المسلمين : منها الظهار .

و كنت أفتي بهذا تقليداً : ولما ذكروه من الحجة من أنه حكم معلق بشرط كما لو قال : إن فعلت هذا فأنت على حرام . عقوبة لها على فعله .

وأفتيت بعد هذا أن عليه كفارة يمين إذا كان مقصوده عدم الفعل وعدم التحريم ، كما قلناه في مسألة « نذر اللجاج والغضب » وكما قلناه في قوله : هو يهودى أو نصرانى إن فعل كذا ، وقوله : هو يستحل الخمر والميتة إن فعل كذا . فانه لما لم يكن مقصوده الحكم عند الشرط ، وانما الغرض الامتناع من فعل ؛ فكذلك إذا قال الحل على حرام إن فعل كذا ؛ وليس غرضه تحريم الحلال عند الفعل ؛ وإنما غرضه الامتناع من الفعل وذكر التزام ذلك تقديراً تحقيقاً للمنع ، كما ذكر التزام اليهود والنصر تقديراً ، كما أنه معنى اليمين بالله هتكت حرمة الأيمان بالله إن فعلت هذا ، أو نقصت حرمة الله ، أو استخففت بمحرمة الله إن فعلت .

وموجب الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ، وأنه متى حث فقد هتك إيمانه ، وأنه تهود وت نصر ، كما أن موجب نذر اللجاج والغضب من اللفظ وجوب الوفاء ؛ فان الحكم المعلق بشرط يجب عند وجوده ، والخالف بشئ على فعل قد التزم ذلك الفعل وجمله معلقاً بمعظمه المحلوف به . فتى لم يفعله فقد هتك تلك الحرمة .

وقوله : أحلف بالله ، أو بكنا . في معنى قوله أعقده به ، وألصقه به ؛ ولهذا يسمى المصاحب « حليفاً » كما كان يقال لثمان : « حليف المحراب » وعلمته لا يتخلف ؛ ولهذا قيل : إن الباء لالصاق المحلوف عليه بالمحلوف به ؛ وإنما أتى بلام القسم تأكيداً . كأنه قال : الصق وأعتقد بالله مضمون قولي لأفعلن .

ولهذا سمي التكفير قبل الحنث « تحلة » لأنه يحل هذا العقد الذي عقد بالمحلوف به ، مثل فسخ البيع الذي يحل ما بين البائع والمشتري من الانقضاء . فالشارع جعل الأيمان من باب العقود الجائزة بهذا البدل ؛ لا من اللازمة مطلقاً ، كما كان العقد بين المحلوف عليه والمحلوف به وهو الله سبحانه سوغ سبحانه لمبدئه أن يحل هذا العقد الذي عقد لي وبني بالكفارة التي هي عبادة وقرية ، وكان العبد مخيراً بين تمام عقده وبين حله بالبدل المشروع ؛ إذ كان المبد هو الذي عقد هذا المحلوف عليه بالله سبحانه ، كما كانوا في أول الإسلام مخيرين بين الصيام الذي أوجبه وبين تركه بالكفارة ، وكما أن المتمر في أشهر الحج إذا أراد أن يحج من عامه مخيراً بين أن ينشئ للحج سفراً وبين أن يتركه بهدي المتمتع ، فهو مخير في إكمال الحج بالسفر أو بالهدي .

ولهذا قلنا : ليس جبراناً . لأن دم الجبران لا يغير في سببه كترك الواجبات ؛ وإنما هو هدي واجب ، كأنه غير بين العبادة البدنية المحضة

أو البدنية المالية وهو الهدى ؛ ولكن قد يقال : إذا كان واجبا فلا يؤكل منه بخلاف التطوع ؟ قلنا هدى النذر أيضا فيه خلاف ، وما وجب معينا يأكل منه باتفاق ؛ لأن نفس الداجح لله هديا الى بيته أعظم المقصودين ؛ ولهذا اختلف العلماء فى وجوب تفرقه فى الحرم ؛ وإن كنا نحن نوجب ذلك فى ما هو هدى دون ما هو نك ؛ ليظهر تحقيقه بتسميته هديا ، وهو الاهداء إلى الكعبة .

فاذا ظهر أن المقضى للوفاء قائم وإنما الشارع جعل الكفارة رخصة ، ثم قد يجب وقد يستحب كما فى أكل المضطر للميتة : فهذا المعنى موجود فى « نذر اللجاج والغضب » وما أشبهه ، وكذلك فى قوله « إن فعلت كذا فأنت على حرام ؛ بخلاف ما لو أراد ثبوت التحريم عقوبة لها ، مثل أن يقول لها أو لأمرها : إن فعلت كذا فأنت على حرام . فهذا يكون مقصوده ثبوت التحريم كما أن فى « نذر التبرر » مقصوده ثبوت الوجوب ، وكما فى « الخلع » مقصوده أخذ الموض ، ونحو ذلك . فهذا التفريق متوجه على أصلنا فإننا كما فرقنا فى التزام الإيجاب المطلق ينبغى أن نفرق فى التزام التحريم المطلق .

وينبغى أن نحيره إذا حث بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير عنه كما خيره ناه فى النذر .

ثم إن طردنا في الطلاق والمتاق - كما يتخرج على أصولنا وكما يؤثر عن الصحابة جمل المتق داخل في « نذر اللجاج » وعن طاووس وغيره أنهم كانوا لا يرون الحلف بالطلاق شيئا ، وتوقف الراوى : هل كان طاووس يدها يمينا ؟ - فهو متوجه ، وهو أقوى إن شاء الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

وإن فرقنا بين الطلاق والمتق وبين الحرام والظهار فتوجه أيضا ، لأنه هناك علق نفس الوقوع الذي لا يعلق بمشبهة ، وهناك علق يمينا ، كأنه قال : إن فعلت هذا فعلى يمين حرام ، أو فعلى يمين ظهار ، أو إن فعلت هذا صرت مظاهراً ومحرمًا . وهو إذا صار مظاهراً محرمًا لم يقع به شيء ؛ وإنما يثبت تحريم تزيله الكفارة ، فصار مثل قوله إن فعلت كذا فعلى حجة ، أو فأنا حاج ، أو أنا محرم . وهذا فيه نظر فليتحقق .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

في رجل حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب وكان قد فعل هذا الذنب وله نحو عشرين سنة ؛ ونوى بقلبه أنه لم يفعله من حين بلغ . فهذا ينظر الى مراده بقوله : من حين عقل . فان كان مراده من حين بلغ الحلم . فهو بار ولا حنت عليه بل اريب . وان كان مراده : أنه لم يفعله من حين ميز . فان عشرين عيز . فهذا إذا كان يعلم كذب نفسه فيمينه غموس ، وهى من الكبائر ، عليه أن يتوب الى الله منها . فان كانت من الأيمان المكفرة ففيها قولان : جمهور أهل العلم يقولون هى أعظم من أن تكفر ؛ وإنما تحى بالتوبة الصحيحة ، وهذا مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد فى أشهر الروايتين عنه . و « القول الشافى » أن فيها الكفارة ، وهو مذهب الشافى وأحمد فى الرواية الثانية عنه فاليمين باقة مكفرة باتفاق العلماء .

وأما الحلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والمتاق والكفر ، كقوله : إن فعلت كذا وكذا فلى الحج ، أو مالى صدقة ، أو على الحرام ، أو الطلاق

يلزمى لأفمن كذا ، وإن كنت فعلت كذا فبيدى أحرار ، أو ان كنت فعلت كذا فاني يهودى أو نصرانى . فهذه المسألة للعلماء فيها « ثلاثة أقوال » فقيل : إذا حث يلزمه التوبة . وقيل : لا شيء عليه . وقيل : بل عليه كفارة يمين ، وهو أظهر الأقوال ، كما بسط الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع .

فان كان قد حلف بهذه الأيمان يمينا غموسا فن أوجب الكفارة فى اليمين النموس وقال ان هذه الأيمان تكفر فانه يوجب فيها كفارة . وأما من قال : اليمين النموس أعظم من أن تكفر ، فلهم « قولان »

« أحدهما » أن هذه يلزمه فيها ما التزمه من نذروطلاق وعتاق وكفر . وإن قيل ان ذلك لا يلزمه اليمين المنفورة ، وهى الحلف على المستقبل ، وهذا قول طائفة من أصحاب أبى حنيفة وأحمد . واحتجوا بقول النبى صلى الله عليه وسلم « من حلف بعتة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال » قالوا الآن هذه اليمين غير منمقة بل الحنث فيها مقارن للمغو فلا كفارة فيها ، وقد التزم فيها ما التزمه مع علمه بكذبه فيجب الزامه بذلك عقوبة له على كذبه وزجرا لمن يحلف يمينا كاذبة . بخلاف اليمين المنمقة فان صاحبها مطيع لله ليس بماض .

و « القول الثاني » وهو قول الأكثرين أن لا يلزمه ما ألزمه من كفر وغيره ، كما لا يلزمه ذلك في اليمين على المستقبل ، وإنما قصد في كلا الموضعين اليمين . فهو لم يقصد إذا كان كاذباً أن يكون كافراً ، ولا أن يلزمه ما ألزمه من نذر وطلاق وعتاق وغير ذلك ، كما لم يقصد إذا حنث في اليمين على المستقبل أن يلزمه ذلك ؛ بل حقيقة كلامه ومقصوده هو اليمين في الموضعين : فما فرق فيه بين الكفر والنذر والطلاق والعتاق في أحد الموضعين وبين الحلف بذلك يفرق به في الموضع الآخر ؛ لكن هو في الموضعين قد أتى كبيرة من الكبائر يمينه النعوس فعليه أن يتوب إلى الله منها كما يتوب من غيرها من الكبائر ، وإذا تاب من الذنب كان كمن لا ذنب له ؛ ولا يصدر كفر ولا نذر ولا طلاق ولا عتاق ؛ بل إنما صدر منه الحلف بذلك . والله أعلم .



وسئل رحمه الله تعالى

عن حلف بالشيء الى مكة هل يلزمه الشيء؟ أو الحج راكبا ويفتدى؟
أو يلزمه كفارة يمين؟

فأجاب: الحمد لله . بل يحزبه كفارة يمين عند جماهير علماء المسلمين
من الصحابة والتابعين لهم باحسان: مثل عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله
ابن عمر، وحفصة بنت عمر، وزينب ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم،
وغير هؤلاء رضى الله عنهم . وهو من مذهب الشافعى وأحمد، وهو الرواية
المتأخرة عن أبي حنيفة، وبذلك أفتى ابن القاسم ابنه لما حثت في هذه
اليمين، وعلى هذا القول دل الكتاب والسنة . كما بسط في غير موضع
والله أعلم .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

قال الله تعالى : (ولا تجملوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، والله سميع عليم . لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم . للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر فان فاموا فان الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فان الله سميع عليم .) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ؛ ولا تنسوا إن الله لا يحب للمتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ، واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون . لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ،

ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارتها إطعام عشرة مساكين
من أوسط ما تطعمون أهليكم . أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، واحفظوا أيمانكم ،
كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) .

فذكر الله اسم « الأيمان » في أربعة مواضع في قوله : (لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم) وقوله (بما عقدتم الأيمان) وقوله : (ذلك كفارة
أيمانكم إذا حلفتم) وقوله : (واحفظوا أيمانكم) وقوله تعالى : (يا أيها
النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم . قد فرض
الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم ، وهو المليم الحكيم) وهذا الاستفهام
استفهام إنكار يتضمن النفي : فإن الله لا يستفهم لطلب الفهم والعلم فإنه بكل
شيء عليم : ولكن مثل هذا يسميه أهل العربية « إستفهام إنكار » واستفهام
الإنكار يكون يتضمن الإنكار مضمون الجملة : إما إنكار نفي إن كان
مضمونها خبراً ، وإما إنكار نفي إن كان مضمونها إنشاء . والكلام إما خبر
وإما إنشاء . وهذا كقوله (عفا الله عنك لم أذنت لهم ، وقوله :
(لم تقولون ما لا تفعلون) ونحو ذلك .

فأله تعالى نهى نبيه عن تحريم الحلال كما نهى المؤمنين ، وأخبر أنه
فرض لهم تحلة أيمانهم ، كما ذكر كفارة اليمين بعد النعي عن تحريم الحلال
في سورة المائدة . وقوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) هو ما ذكره

في سورة المائدة . و كان سبب نزول التحريم تحريم النبي صلى الله عليه وسلم
 الحلال : إمأتمه مارة القبطية ، وإما العسل ؛ وإما كلاهما . وكذلك آية
 المائدة فإن طائفة من المسلمين كانوا قد حرموا الطيبات إما بتلاوتها ، كما
 عزم على ذلك عثمان بن مضمون ومن وافقه من الصحابة حتى نهام النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك ؛ وإما غير ذلك . وبين الله لهم أن الله جعل لمن حرم
 الحلال من هذه الأمة مخرجا ؛ وأن اليمين المتضمنة تحريمه للحلال له منها مخرج
 بالكفارة التي شرعها الله .

ليسوا كالذين من قبلهم الذين كانوا إذا حرموا شيئا حرم عليهم ولم يكن
 لهم أن يكفروا ، قال تعالى : (كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا ما حرم
 إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة) ولذلك قد قيل : أنهم كانوا إذا
 حلفوا على فعل شيء لزمهم ولم يكن لهم أن يكفروا ؛ ولهذا قالت عائشة :
 كان أبو بكر الصديق لا يحنث في اليمين حتى أنزل الله كفارة اليمين ؛
 ولهذا أمر الله أيوب بما يحلل يمينه لأنه لم يكن لهم كفارة .

فإن اليمين على الأشياء : تارة تكون حضا وإلزاما ، وتارة تكون منعاً
 وتحريماً . كما أن عهد الله ورسوله وحكمه على خلقه ينقسم إلى هذين القسمين
 ولذا كان « الظهار » في الجاهلية وأول الإسلام طلاقا حتى أنزل الله فيه
 الكفارة ، وكذلك كان « الإيلاء » طلاقا حتى أنزل الله حكمه ؛ وذلك
 لأن الظهار نوع من التحريم ؛ فوجبه رفع الملك ؛ إذ الزوجة لا تكون محرمة
 على التأيد . و « الإيلاء » يقتضى عندهم تحريم الوطء ، وذلك ينافي النكاح .

وقد ذكر الله لفظ « اليمين » في مواضع من كتابه ، فقال تعالى :
 (تجسرونها من بعد الصلاة ، فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان
 ذا قربي ، ولانكتم شهادة الله إن إذا لمن الآمين — الى قوله — فأخرا
 يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق
 من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمن الظالمين . ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على
 وجهها ، أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم) وقال تعالى في سورة براءة
 في سياق ذكر معاهدة المشركين : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم
 لعلهم يشعرون . ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ، وهموا بإخراج الرسول ،
 وهم بدؤواكم أول مرة) وقال تعالى : (وأوفوا بعهدهم الله إذا عاهدتم ،
 ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ؛ إن الله
 يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كآلتي قطعت غزوها من بعد قوة انكثاء ، تتخفون
 أيمانكم دخلا بينكم ، أن تكون أمة هي أربى من أمة إنهم يلوككم الله به)
 وقال تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لأن جاءتهم آية ليؤمنن بها)
 (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت) (وأقسموا بالله جهد
 أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن : قل لا تقسموا طاعة معروفة)

قال اهل اللغة — وهذا لفظ الجوهري — اليمين القسم . والجمع أيمان
 وأيمان ، فقال : متى بذلك لأنهم كانوا اذا تحالفوا يسبك كل امرئ
 منهم على يمين صاحبه .

فصل

ولفظ « اليمين » في كتاب الله ؛ و كذا في لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين خوطبوا بالقرآن أولاً يتناول عندهم ما حلف عليه بالله بأي لفظ كان الحلف ، وبأي اسم من أسمائه كان الحلف . و كذلك الحلف بصفاته كعزته و . . . وأحكامه ، كالتحريم والإيجاب ؛ فان التحريم والإيجاب من أحكامه . والحلف إذا قال : أحلف بالله ليكون . فهو قد انترم ذلك الفعل ، وأوجبه على نفسه ، وأحرمه على نفسه ، وعقد اليمين بالله ؛ فجعل لزوم الفعل معقوداً بالله لئلا يمكن فسخه ونقضه ، فوجب يمينه في نفسها لزوم ذلك الفعل له ، أو انتقاض إيمانه بالله الذي عقد به اليمين . وهذا الثاني لاسبيل له إليه فتعين الأول ؛ لكن الشارع في شريعتنا لم يجعل له ولاية التحريم على نفسه والإيجاب على نفسه مطلقاً ؛ بل شرع له تحلة يمينه ، وشرع له الكفارة الرافعة لموجب اليمين بالحلف في اليمين إذا كان الحنث والتكفير خيراً من المقام على اليمين .

وقد تنازع الفقهاء في « اليمين » هل تقتضي إيجاباً وتحريمًا ترفعه الكفارة ؟ أولاً تقتضي ذلك ؟ أو هي موجبة لذلك لو لا ما جعله الشرع مانعاً من هذا الاقتضاء ؟ على « ثلاثة اقوال » أحصيا « الثالث » كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى .

و « المقصود » أن نذكر من أقوال الصحابة ما يبين معنى اليمين في كتاب الله وسنة رسوله وفي لغتهم ؛ ففي سنن أبي داود : حدثنا محمد بن المنهال ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا حبيب المعلم ، عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث ، فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال : إن عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال له عمر : إن الكعبة غنية عن مالك ، كفر عن ينيك وكلم أخاك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يمين عليك ولا نفر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا في مالا تملك » .

وهذا الرجل تكلم بصيغة التعليل صيغة الشرط والجزاء وعلق وجوب صرف ماله في رتاج الكعبة على مسأله القسمة ، وهذه الصيغة يقصد بها « نذر التبر » كقوله إن شفا الله مريضى وسلم مالي النائب فثلث مالي صدقة ، ويقصد بها نذر اليمين الذي يسمى « نذر اللجاج والغضب » كما قصد هذا الملق . والصيغة في المومنين صيغة تعليل . لكن المعنى والقصد متباين ؛ فإنه في أحد المومنين مقصوده حصول الشرط الذى هو نعمة من الله كشفاء المريض وسلامة المال . والنزم طاعة الله شكر الله على نعمته وتقربا اليه ، وفي النوع الآخر مقصوده أن يمنع نفسه أو غيره من فعل أو يحضه عليه وحلف ، فالوجوب لامتناعه من وجوب هذا عليه ، وكراهة ذلك وبنفسه إياه ، كما يتمتع من الكفر وينغضه ويكرهه فيقول : إن فعلت فهو

يهودى أو نصراني . وليس مقصوده أنه يكفر ؛ بل لقرط بنضه للكفر به حلف أنه لا يفعل ؛ قصداً لاتفاء الملزوم باتفاء اللازم ؛ فان الكفر اللازم يقصد نفيه فقصد به الفعل لنفى الفعل أيضاً ، كما إذا حلف بالله فلمظمة الله في قلبه عقد به اليمين ليكون المحلوف عليه لازماً لا يمانه بالله ؛ فيلزم من وجود الملزوم وهو الايمان بالله وجود اللازم وهو لزوم الفعل الذى حلف عليه ، وكذلك إذا حلف أن لا يفعل أمراً جعل امتناعه منه لازماً لا يمانه بالله وهذا هو عقد اليمين ؛ وليس مقصوده رفع إيمانه ؛ بل مقصوده أن لا يرتفع إيمانه ولا ماعقده به من الامتناع ؛ فسمى عمر بن الخطاب هذا « يميناً » واستدل على أنه ليس عليه الفعل المعلق بالشرط بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ، ولا في قطعة الرحم ولا في ما لا يملك » .

والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر اليمين والنذر ، كما ذكر الله في كتابه اليمين والنذر ؛ فان اليمين — مقصودها الحض أو المنع من الانشاء . أو التصديق أو التكذيب في الخبر . والنذر ما يقصد به التقرب إلى الله ولهذا أوجب سبحانه الوفاء بالنذر ؛ لأن صاحبه التزم طاعة لله ، فأوجب على نفسه ما يحبه الله ويرضاه قصداً للتقرب بذلك الفعل إلى الله . وهذا كما أوجب الشارع على من شرع في الحج والعمرة إتمام ذلك لله ؛ لقوله :

(وأتموا الحج والعمرة لله) وإن كان الشارح متطوعا . وتنازع العلماء في وجوب إتمام غيرهما . ولم يوجب سبحانه الوفاء باليمين لأن مقصود صاحبها الحظ والمنع ؛ ليس مقصوده التقرب إلى الله تعالى .

ولكن صيغة النذر تكون غالبا بصيغة التعليق صيغة المجازات كقوله إن شفا الله مريضى كان علي عتق رقبة - وصيغة اليمين غالبا تكون بصيغة القسم ، كقوله والله لأفعلن كذا ، وقد يجتمع القسم والجزاء كقوله (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين . فلما آتاهم من فضله بخلافه وتولوا وهم مرضون فأعقبتهم نقاما في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون)

ولهذا ترجم الفقهاء على إحدى الصيغتين « باب التعليق بالشروط » كعليق الطلاق والماتق والنذر وغير ذلك ، وعلى الأخرى « باب جامع الأيمان » كما يشترك فيه اليمين بالله والطلاق والماتق والظهار والحرام وغير ذلك . ومسائل أحد البابين مختلطة بمسائل الآخر . ولهذا كان من الفقهاء من ذكر مسائل جامع الأيمان مع مسائل التعليق ، ومنهم من ذكرها في « باب الأيمان » والمنفى بإحدى الصيغتين مثبت بالأخرى . والمقدم في إحداها مؤخر في الأخرى : فإذا قال : إن فعلت كذا فإني حرام ، أو عبدي حر ، أو امرأتى طالق ، أو مالي صدقة . أو فلي كذا وكذا حجة . أو صوم شهر ، أو نحو ذلك

فهو بمنزلة أن يقول : الطلاق يلزمه لا يفعل كذا ، أو العتق أو الحرام يلزمه
والشيء إلى مكة يلزمه لا يفعل كذا ونحو ذلك - ففي صيغة الجزاء أثبت القبل
وقدمه وآخر الحكم . ولما أخر الفعل ونفاه وقدم الحكم ، والمحلوف به مقصوده
أن لا يكون ولا يهلك حرمة ، وكذلك إذا قال : إن فعلت كذا فانا كافر ،
أو يهودي ، أو نصراني ، فهو كقوله : والله لأنه كذا .

ولهذا كان نظر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى معنى الصيغة ومقصود
المتكلم ، سواء كانت بصيغة المجازات أو بصيغة القسم . فإذا كان مقصوده
الحظ أو المنع جعلوه يمينا ، وإن كان بصيغة المجازات ، وإن كان مقصوده
التقرب إلى الله جعلوه ناذرا وإن كان بصيغة القسم ؛ ولهذا جعل النبي صلى الله
عليه وسلم الناذر حالفا ؛ لأنه ملتزم للفعل بصيغة المجازة . فإن كان المنذور مما
أمر الله به أمره به ، والأجل عليه كفارة يمين . وكذلك الحالف إنما أمره
أن يكفر يمينه إذا حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها اعتباراً بالمقصود في
الموضعين ، فإذا كان المراد ما يحبه الله ويرضاه أمر به ، وهو النذر الذي يوفى به
وإن كان بصيغة القسم . وإن كان غيره أحب إلى الله وأرضى منه أمر بالأحب
الأرضى لله وإن كان بصيغة النذر ، وأمر بكفارة يمين . وهذا كله تحقيقا
لطاعة الله ورسوله ، وأن يكون الدين كله لله ، وأن كل يمين أو نذر أو عقد
أو شرط تضمن ما يخالف أمر الله ورسوله فإنه لا يكون لازما ، بل يجب
تقديم أمر الله ورسوله على كل ذلك .

فكلما يقصده العباد من الأفعال والتروك ان كان مما أمر الله به ورسوله فان الله يأمر به وبالإعانة عليه ، وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله فان الله ينهى عنه وعن الإعانة عليه ، وإن كان من المباحات فهو مع النية الحسنة يكون طاعة ، ومع النية السيئة يكون ذنبا ، ومع عدم كل منهما لا هذا ولا هذا .

فالشرع دائما في الأيمان والنذور والشروط والقود يبطل منها ما كان مخالفا لأمر الله ورسوله ؛ لكن إذا كان قد علق تلك الأمور بإيمانه بالله شرعت الكفارة ما حية لمقتضى هذا المقد ؛ فانه لولا ذلك لكان موجه الاسم اذا خالف يمينه ؛ ولهذا سمي « حشا » قال تعالى : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) وقد تواترت الآثار عن الصحابة والتابعين وغيرهم بأن معنى هذه الآية أنه لا يحلف أحدكم على أنه لا يبر ولا يتقى الله ولا يصل رحمه ، فاذا أمر بذلك قال أنا قد حلفت بالله ، فيجعل الحلف بالله ما نعاله من طاعة الله ورسوله . فاذا كان قد نهى سبحانه أن يحمل الله أي الحلف بالله ما نعاله من طاعة الله فخير ذلك أولى أن ينهى عن كونه مانعا من طاعة الله . والأيمان الشرعية للموجبة للكفارة كلها تمود إلى الحلف بالله ، كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما المقصود هنا ذكر بعض الآثار ، قال أبو بكر الأثرم في سننه : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن رجل قال : ماله في رواج الكعبة

قال : كفارة يمين ، واحتج بحديث عائشة . قال : وصمت أبا عبد الله يسأل عن الرجل يحلف بالشيء إلى بيت الله أو الصدقة بالملك أو نحو هذه الأيمان فقال : إذا حنث فكفارة يمين ، إلا أني لا أحمله على الحنث ما لم يحنث ، قيل له لا يفعل . قيل لأبي عبد الله : فإذا حنث كفر ؟ قال : نعم . قيل له : أليس كفارة يمين ؟ قال : نعم .

قال الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا حسن عن ابن أبي نجيع ، عن عطاء ، عن عائشة : قالت : من قال مالى في ميراث الكعبة ، وكل مالى فهو هدى ، وكل مالى فهو في المساكين ، فليكفر به .

وقال الأثرم . حدثنا عازم بن الفضل ، حدثنا معتمر بن سليمان ، قال قال أبى : حدثنا بكر بن عبد الله ، أخبرني أبو رافع قال : قالت مولاتى لى بنت الهجاء كل مملوك لها محرر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية وهى نصرانية إن لم تطلق امرأتك ، أو تفرق بينك وبين امرأتك . قال فأتيت زينب ابنة أم سلمة ، وكانت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة ذكرت زينب ، قال : فأتيتها . فجاءت معى إليها ، فقالت : فى البيت هاروت وماروت !! . قالت يا زينب جملنى الله فذلك : أنها قالت : كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهى يهودية وهى نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية !! خلى بين الرجل وامرأته فأتيت حفصة أم المؤمنين فأرسلت إليها فأتتها ، فقالت يا أم المؤمنين ! جملنى الله

فذاك إنها قالت كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى ، وهي يهودية وهي نصرانية ، فقالت : يهودية ونصرانية !! خلى بين الرجل وبين امرأته ، قال : فأثبت عبدالله بن عمر ، فجاء معي إليها فقام على الباب فسلم ، فقالت لها أنت ولسا أبوك فقال : أمن حجارة أنت ؟ أمن حديد أنت ؟ ! أى شيء أنت ؟ ! أفنتك زينب وأنتك أم المؤمنين فلم تقبل فتياها ، قالت . يا أبا عبدالرحمن ! جعلنى الله فداك ؛ انها قالت كل مملوك لها حر ، وكل مال لها هدى ، وهي يهودية وهي نصرانية ، فقال : يهودية ونصرانية ، كفرى عن عيذك ، وخلى بين الرجل وبين امرأته .

وذكر هذا عبدالرزاق فى « مصنفه » عن التيمى عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن بكر بن عبدالله المزنى ، قال : اخبرنى أبو رافع ، قال : قالت لى مولاتى لىلى ابنة العجباء : كل مملوك لها حر ، وكل مالها هدى ، وهي يهودية ونصرانية ان لم تطلق امرأتك . قال فأنتنا زينب بنت أم سلمة . وكان اذا ذكرت امرأة فقيهة ذكرت زينب ، فذكرت ذلك لها ، فقالت . خلى بين الرجل وبين امرأته وكفرى عن عيذك ، قال فأنتنا حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فقلت يا أم المؤمنين ! جعلنى الله فداك ، وذكرت لها يمينها ، فقالت : كفرى عن يمينك ، قال : وأنتنا عبدالله بن عمر ، فقلنا يا أبا عبدالرحمن ! وذكرت له يمينها ، فقال : كفرى يمينك ، وخلى بين الرجل وامرأته .

قال ابن عبد البر : قوله : وكل مملوك لها حر . هو من رواية سليمان التيمي وأشعث الحمراني ، عن بكر المزني مع هذا الحديث ، وفي رواية أشعث في هذا الحديث ابن عباس وأبو هريرة وابن عمر وحفصة وعائشة وأم سلمة ؛ وإنما هو زينب بنت أم سلمة .

وقال الأثرم : حدثنا عبدالله بن رجاء ، أخبرنا عمران ؛ عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، أن امرأة سألت ابن عباس : إن امرأة جعلت بردها عليها هديا إن لبسته ؟ فقال ابن عباس : أفي غضب ، أم في رضا ؟ قالوا : في غضب . قال . إن الله تبارك وتعالى لا يتقرب إليه بالغضب ، لتكفر عن يمينها

قلت ابن عباس استفسر النذر هل مقصودها التقرب بالنذور كما قديقول القائل إن سلم مالى تصدقت به ، أو مقصودها الحلف أنها لا تلبسه فيكون عليها كفارة يمين ، فقال : أفي غضب ، أم رضا ؟ فلما قالوا : في غضب علم أنها حالفة ، لا ناذرة ، ولهذا سمي الفقهاء هذا « نذر اللجاج والغضب » فهو يمين وإن كان صيغته صيغة الجزاء .

وقال الأثرم . حدثني ابن الطباع ، حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن العلاء ابن المسيب ؛ عن يعلى بن النعمان ؛ عن عكرمة ، عن ابن عباس : سئل عن رجل جعل ماله في المساكين ؟ قال . أمسك عليك مالك ، وأتقنه على

عياك ، واقض به دينك ، وكفر عن يمينك ، وقال حرب الكرماني في مسائله حدثنا المسيب بن واضح ، حدثنا يوسف بن أبي السفر ؛ عن الأوزاعي ؛ عن عطاء بن أبي رباح ، قال سألت ابن عباس عن الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله الحرام ؟ قال : إنا المشي على من نواه ، فأما من حلف في النضب فمليه كفارة يمين . وقال الأثرم . حدثنا أبو بكر بن أبي الأسود ، حدثنا معتمر ، عن أبيه ؛ عن ابن عمر والحسن ، قال : اذا كان نذر الشكر فمليه وفاء نذره ، والنذر في المصية والنضب يمين .

وقال الأثرم : حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا ابن جريح ، قال : سئل عطاء عن رجل قال علي ألف بدنة ؟ فقال : يمين ، وعن رجل قال : علي ألف حجة ؟ قال يمين ؛ وعن رجل قال : مالي هدي ؟ قال يمين ، وعن رجل قال مالي في المساكين ؟ قال يمين . وقال أحمد حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن قتادة ، عن الحسن وجابر ابن زيد في الرجل يقول : إن لم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة ؟ قال ليس الاحرام إلا على من نوى الحج ، يمين يكفرها . وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه قال : يمين يكفرها . وقال الأثرم حدثنا أبو عبد الله ، حدثنا وكيع عن سفيان ، عن ليث ، عن المنهال ، عن أبي وائل في رجل قال : هو محرم بحجة ؟ قال يمين ، وقال حدثنا أبو عبد الله ، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي ، عن أيوب يعني أبا العلاء ، عن

قتادة ومنصور ، عن الحسن : في رجل قال : إن دخل منزل فلان فعليه مشي إلى بيت الله ؟ قال عليه كفارة يمين ، قال : فإن نذر أن يمشي فعليه المشي ، وإن لم يطق المشي ركب فأهدى . وقال أبو عبد الله : حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا عاصم بن محمد ، عن أخيه عمر بن محمد ، قال : جاء إنسان فاستفتى القاسم بن محمد بن أبي بكر ، فقال : يا أبا محمد ! كيف ترى في رجل جعل عليه مشيا إلى بيت الله ؟ فقال القاسم أجمله نذراً ؟ قال لا . أو جملة لله ؟ قال : لا ، قال : فليكفر عن يمينه

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

ذكر ابن عساكر ما ذكره حنبل ، قال : سمعت أبا عبد الله يقول : يقال مروان بن الحكم كان عنده قضاء ، وكان ينبع قضاء عمر ، وذكر ما ذكره أبو زرعة الدمشقي . قال : الاختلاف بين الناس في هذين الرجلين : محمد بن الوليد الزبيدي وسعيد بن أبي حمزة ، وقد أخبرني الحكم بن نافع أنه رأهما جميعا الزبيدي ، وسعيد بن أبي حمزة . ورأيت للزبيدي أكثر تعظيما ، وهما صاحبا الزهري بالصافة من قبل هشام بن عبد الملك : محمد بن الوليد الزبيدي على بيت المال ، وسعيد بن أبي حمزة على فققات هشام . وعن بقية قال قال لنا الأوزاعي : ما فعل محمد بن الوليد الزبيدي ؟ قال قلت : ولي بيت المال . قال إنا لله وإنا إليه راجعون !

وذكر ما ذكره الذهلي من حديث الزهري ، حدثنا سعيد بن كثير بن
 عفير ، أخبرنا عبد الله بن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني
 قبيصة بن ذؤيب : أن امرأة نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة في أمر أن
 فعلته ، ففعلت ذلك الأمر ، فقدمت المدينة تستغفر عن نذرها ، فجاءت عبد الله
 ابن عمر فقال لها عبد الله : لا أعلم الله أمر في النذر إلا بالوفاء ، قالت المرأة : فأنحر
 ابني ؟ فقال عبد الله بن عمر : قد نهاكم الله أن تقتلوا أنفسكم ، ثم لم يزل ينهاها
 ابن عمر على ذلك . فجاءت عبد الله بن عباس فاستغفرت عن ذلك ، فقال .
 أمر الله بوفاء النذر ، ونهاكم أن تقتلوا أنفسكم . وقد كان عبد المطلب بن
 هاشم نذر أن توفي له عشرة رهط أن ينحر أحدهم ، فلما توفي له عشرة وأقرع
 بينهم أيهم ينحر ، فصارت القرعة على عبد الله بن عبد المطلب ، وكان أحب
 الناس إلى عبد المطلب ، فقال عبد المطلب . اللهم أهو أو مائة من الإبل .
 ثم أقرع بينه وبين مائة من الإبل في الجاهلية ؛ وصارت القرعة على نحر مائة
 من الإبل فقال ابن عباس للمرأة - فأنى أرى أن تنحري مائة من الإبل مكان
 ابنك . فبلغ الحديث مروان بن الحكم وهو أمير المدينة ، فقال : ما أرى
 ابن عمر وابن عباس أصابا الفتيا « إنه لا نذر في ممصية الله » استغفر الله
 وتوب إلى الله ، واعلمي ما استطعت من الخير ، فاما أن تنحري ابنك فإن الله قد
 نهاك عن ذلك . قال : فسر الناس بذلك ، وأعجبهم قول مروان ، ورأوا أن
 قد أصاب الفتوى ، فلم يزل الناس يفتنون بأن لا نذر في ممصية الله .

قلت ابن عمر كان من حاله أنه يتوقف عن النذر للمعصية لا يأمر فيه لا بوفاء ولا ترك ، كما سئل عن من نذر صوم يوم العيد فقال : أمر الله بالوفاء بالنذر ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم ؛ وذلك أنه تعارض عنده ديلان : الأمر ، والنهي . ولم يتبين له أن الأمر بوفاء النذر مقيد بطاعة الله ؛ ولهذا نقل مالك في « موطئه » الحديث الذي أخرجه البخاري بعده عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من نذر أن يطعم الله فليعطه ؛ ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » مع أن القرآن ليس فيه أمر بالوفاء بالنذر بلفظ النذر مطلقا ؛ إذ قوله (يوفون بالنذر) خبر وثناء ، وقوله : (ثم ليوفوا نذورهم) خاص ؛ لكن الله أمر بالوفاء بالعهود والمعقود ، والنذر من ذلك . فهذا والله أعلم معنى قولهما : أمر الله بالوفاء بالنذر . وهذه حال من يحمل العهود والمعقود مقتضية للوفاء مطلقا من غير اعتبار في المعقود عليه . وهذا كثير أما يمرض لبعض أهل الورع كما عرض لابن عمر ، حتى إنهم يتمنون عن نقض كثير من العهود والمعقود المخالفة للشرعة ، وهم يتورعون أيضا عن مخالفة الشرعة ، فيقون في الحيرة !!

وأما ابن عباس فسنه في هذه المسئلة روايتان « إحداهما » هذا . « والأخرى » عليه ذبح كبش ؛ وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول أبي حنيفة وغيره ، وهذا هو الذي يناسب الشرعة ؛ دون الاحتجاج بقصة عبد المطلب ، فإن عمل أهل الجاهلية لا يحتاج به أصلا إلا إذا أقره الاسلام ،

لكن ابن عباس احتج به لكون الذبة أقرها الاسلام وهي بدل النفس ،
 فرأى هذا البديل يقوم مقام المبدل في الاقتداء ، ثم جمل الاقتداء بالكبش
 اتباعا لقصة ابراهيم وهو الأنسب . والرواية الأخرى عن أحمد عليه كفارة
 عيين كسائر تنور المعصية .

والذي أفتى به مروان أنه لا شيء عليه هو قول الشافعي وأحمد في رواية
 وكل من يقول تنر المعصية لا شيء فيه .

وهذا التنر ظاهره تنريين ؛ لكن المروفي عن ابن عمر وابن عباس
 أن ذلك عيين يكفرها . فتبين أنه كان تنر تبرر كنز عبد المطلب ؛ ولكن مالك
 وغيره من أهل المدينة لا يفرقون بين البابين فرووا القصة بالمعنى الذي عندهم .

وقال رحمه الله تعالى

فصل

قد كتبت في « قاعدة المهود والمقود » القاعدة في المهود الدينية في
 القواعد المطلقة ، والقاعدة في المقود الدنيوية في القواعد الفقهية ، وفي
 « كتاب التنر » أيضا ان ما وجب بالشرع إذا تنره العبد أو ما هدا الله
 عليه أو بايع عليه الرسول أو الامام أو تحالف عليه جماعة فان هذه المهود

والمواثيق تقتضى له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فتكون واجبة من وجهين . بحيث يستحق تاركها من العقوبة ما يستحقه ناقض المهود والميثاق ؛ وما يستحقه عاصي الله ورسوله . هذا هو التحقيق

ومن قال من أصحابنا إنه إذا نذر واجباً فهو بعد النذر كما كان قبل النذر ؛ بخلاف نذر المستحب . فليس كما قال ؛ بل النذر إذا كان يوجب فعل المستحب فأيجابه لفعل الواجب أولى ؛ وليس هذا من باب تحصيل الحاصل ؛ بل هما وجوبان من نوعين لكل نوع حكم غير حكم الآخر ؛ مثل الجدة إذا كانت أم أم أم ، وأم أم أب ؛ فإن فيها ميبين كل منهما تستحق به السدس .

وكذلك من قال من أصحابنا : إن الشروط التي هي من مقتضى العقد لا يصح اشتراطها ؛ أو قال تفسد (١) حتى قال بعض أصحاب الشافعي إذا قال : زوجتك على ما أمر الله به من أسالك بمعروف أو تسريح بإحسان كان النكاح فاسداً لأنه شرط فيه الطلاق ؛ فهذا كلام فاسد جداً ؛ فإن العقود إنما وجبت موجباتها لا يحجب المتعاقدين لها على أنفسهما ، ومطلق العقد له معنى مفهوم ، فإذا أطلق كانا قد أوجبا ما هو المفهوم منه ؛ فإن موجب العقد هو واجب بالعقد كموجب النذر لم يوجب الشارع ابتداء وإنما أوجب الوفاء بالعقد ، كما أوجب الوفاء بالنذر . فإذا كان له موجب معلوم بلفظ مطلق أو بعرف وصرح المتعاقدان بإيجابه بلفظ خاص كان هذا من باب عطف الخاص على العام ، فيكون الماقد

(١) يمانى بالأمل

قد أوجبه مرتين ، أو جعل له إيجاباً خاصاً يستثنى به عن الإيجاب العام . وفي القرآن من هذا نظائر مثل قوله : (وملائكته وجبريل وميكال) وقوله : (من التبیین میثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم) وقوله : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وقوله : (قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين) وقوله : (يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى) .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أمر أجيره أن يرهن شيئاً عند شخص فرهته عند غيره ، فعدم الرهن ، خلف صاحب الرهن ان لم يأت به لم يستعمله ، متقدماً أنه لم يعدم ، ثم تبين له عدمه : فهل يحنت إذا استعمله ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان حين حلف متقدماً أن الرهن باق بمينه لم يعدم خلف ليحضر لم يحنت والحالة هذه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل حلف على ولده لا يدخل الدار حتى يغطيه الكساء الذى أخذه : ثم تبين له أنه لم يأخذ شيئاً : فهل يحنت إذا دخل أم لا ؟

فأجاب : إذا دخل منزله فلا حنث عليه إذا كانت الحالة ما ذكر :
 لكون المحلوف عليه ممتنا لثأته ، كما لو حلف لبشرين الماء الذي في هذا الاناء
 ولبس فيه ماء في أصح القولين ؛ ولأنه إنما حلف لاعتقاده أن ابنه أخذه وتبين
 بخلاف ذلك . ومثل هذا فيه أيضا نزاع . والصحيح أنه لا حنث فيه ،
 فصار غير حاث في هذين الوجهين . والمسألة المشهورة إذا حلف على شيء
 يمتدده كما حلف عليه فتيين بخلافه . فإن هذا جهل بالمحلوف عليه بنفسه ، وذلك
 جهل بصفة المحلوف عليه . والله أعلم .

ومسئله رءه تئالى

عن رجل حلفت عليه والدته أن لا يصالح زوجته . وإن صالحها ما ترجع
 تكلمه : فما يجب في أمره وصالح زوجته ، وأمر والدته في الشرع المطهر ؟

فأجاب : إذا صالح زوجته كما أمر الله ورسوله فينبى لها أن تكلمه
 وتكفر عن يمينها . وكفارة اليمين إما عتق رقبة ، وإما إطعام عشرة
 مساكين ، لكل مسكين رطلان من الخبز . وينبى أن يأدمه مما يؤكل
 بالوز والجبن واللحم وغيره ، وإما كسوة عشرة مساكين ثوبا ثوبا . ويجوز
 أن يكفر عنها بذاتها الخالف أو زوجته .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى

كفارة اليمين هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى : (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فتى كان ولجدا فعليه أن يكفر بأحدى الثلاث ؛ فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك .

« ومقدار ما يطعم » مبني على أصل ، وهو أن اطعامهم : هل هو مقدر بالشرع ؟ أو بالسرف ؟ فيه قولان للعلماء . منهم من قال : هو « مقدر بالشرع » وهؤلاء على أقوال . منهم من قال : يطعم كل مسكين صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، أو نصف صاع من بر ؛ كقول أبي حنيفة ، وطائفة . ومنهم من قال : يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير ، أو ربع صاع من بر ؛ وهو مد ، كقول أحمد وطائفة . ومنهم من قال : بل يحزى في الجميع مد من الجميع ، كقول الشافعي وطائفة .

« والقول الثاني » أن ذلك مقدر بالسرف لا بالشرع ؛ فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهلهم قدرا ونوعا . وهذا معنى قول مالك ، قال اسمعيل

ابن اسحق : كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزيء بالمدينة ، قال مالك : وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم ؛ لقول الله تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا .

والمثقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ؛ ولهذا كانوا يقولون الأوسط خبز ولبن ، خبز ومن ، خبز ومنز ، والأعلى خبز وسقم . وقد يستعمل الأتباع منهم في غير هذا الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ، وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه الى العرف ، وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه الى العرف ، لا سيما مع قوله تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك ؛ ولا يقدر تجربة الأجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه . ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولاً واحداً ، ولا يقدر الضيافة المشروطة على أهل النعمة للمسلمين في ظاهر مذهبه : هذا مع أن هذه واجبة بالشرط ، فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع ؟ بل ولا يقدر الجزية في أظهر الروايتين عنه ، ولا الخراج ؛ ولا يقدر أيضا الأطعمة الواجبة مطلقا ، سواء وجبت بشرع أو شرط ، ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا . فطعام الكفارة أولى أن لا يقدر .

و« الأقسام ثلاثة » فإله حد في الشرع أو اللغة رجع في ذلك إليهما .
وما ليس له حد فيهما رجع فيه إلى العرف : ولهذا لا يقدر للمقود ألفاظا
بل أصله في هذه الأموز من جنس أصل مالك ، كما أن قياس مذهبه أن
مذهبه أن يكون الواجب في صدقة الفطر نصف صاع من بر ، وقد دل
على ذلك كلامه أيضا كما قد بين في موضع آخر ؛ وإن كان المشهور عنه
تقدير ذلك بالصاع كالتمر والشعير .

وقد تنازع العلماء في « الأدم » هل هو واجب أو مستحب ؟ على
قولين . والصحيح أنه إن كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم . وإن
كان إنما يطعم بلا أدم لم يكن له أن يفضل المساكين على أهله بل يطعم
المساكين من أوسط ما يطعم أهله .

وعلى هذا فن البلاد من يكون أوسط طعام أهله مدا من حنطة كما
يقال عن أهل المدينة ، وإذا صنع خبزا جاء نحو رطلين بالمراتي ، وهو
بالدمشقي خمسة أواق وخمسة أسباع أوقية ، فإن جعل بعضه أداما كما جاء
عن السلف كان الخبز نحوا من أربعة أواق ، وهذا لا يكفي أكثر أهل
الأمصار ؛ فلها قال جمهور العلماء : يطعم في غير المدينة أكثر من هذا :
إمامدان ، أو مد ونصف على قدر طعامهم ، فيطعم من الخبز إما نصف
رطل بالدمشقي ، وإما ثلثا رطل ، وإما رطل وإما أكثر . إما مع الأدم
على قدر عادتهم في الأكل في وقت (١) ؛ فإن عادة الناس تختلف بالرخص

(١) يابض بالأصليين .

النساء ، واليسار والاعسار ، وتختلف بالشتاء والصيف ، وغير ذلك .
 وإذا حسب ما يوجب أبو حنيفة خبزاً كان رطلاً وثلاثاً بالدمشقي ؛ فإنه يوجب
 نصف صاع عنده ثمانية أرطال . وأما ما يوجب من التمر والشعير فيوجب
 صاعاً ثمانية أرطال ، وذلك بقدر ما يوجب الشافعي ست صرات ، وهو بقدر
 ما يوجب أحمد بن حنبل ثلاث صرات .

والمختار أن يرجع في ذلك الى عرف الناس وعاداتهم ، فقد يجرىء
 في بلد ما أوجب أبو حنيفة ، وفي بلد ما أوجب أحمد ، وفي بلد آخر ما بين
 هذا وهذا على حسب عاداته ؛ عملاً بقوله تعالى : (من أوسط ما تطعمون
 أهليكم) .

وإذا جمع عشرة مساكين وعشام خبزاً وأدماً من أوسط ما يطعم أهله
 أجزاء ذلك عند أكثر السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في
 إحدى الروايتين وغيرهم ، وهو أظهر القولين في الدليل ، فإن الله تعالى أمر
 بالطعام ؛ لم يوجب التملك ، وهذا إطعام حقيقة .

ومن أوجب « التملك » احتج بمجتبى « إحداهما » أن الطعام
 الواجب مقدر بالشرع ، ولا يعلم إذا أكلوا أن كل واحد يأكل قدر حقه .
 و « الثانية » أنه بالتملك يتمكن من التصرف الذي لا يمكنه مع الاطعام .
 وجواب الأولى أنا لانسلم أنه مقدر بالشرع ؛ وإن قدر أنه مقدر به فالكلام

إنما هو إذا أشبع كل واحد منهم غداء وعشاء ، وحينئذ فيكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وأكثر . وأما التصرف بما شاء الله تعالى لم يوجب ذلك إثم ' أوجب فيها التملك لأنه ذكرها باللام بقوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) ولهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف ، كقوله : (وفي الرقاب) (وفي سبيل الله) فالصحيح أنه لا يجب التملك ؛ بل يجوز أن يستق من الزكاة وإن لم يكن ذلك تملكاً للمعتق ، ويجوز أن يشتري منها سلاحاً يعين به في سبيل الله وغير ذلك . ولهذا قال من قال من العلماء الاطعام أولى من التملك ؛ لأن الملك قد يبيع ما أعطيته ولا يأكله ؛ بل قد يكتزعه ، فاذا أطمع الطعام حصل مقصود الشارع قطما .

وغاية ما يقال : أن التملك قد يسمى إطعاماً ، كما يقال : « أطمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنة السادسة » وفي الحديث : « ما أطمع الله نبياً طعمة إلا كانت لمن على الأمر بعده » لكن يقال : لا ريب أن اللفظ يتناول الاطعام المعروف بطريق الأولى ، ولأن ذلك إنما يقال إذا ذكر الطعام . فيقال : أطمعه كذا . فاما إذا أطلق وقيل : أطمع هؤلاء المساكين . فإنه لا يفهم منه النفس الاطعام . لكن لما كانوا يأكلون ما يأخذونه سمي التملك للطعام إطعاماً ؛ لأن المقصود هو الاطعام . اما إذا كان المقصود مصرفاً غير الأكل فهذا لا يسمى إطعاماً عند الإطلاق .

وقال قدس الله روحه

وأما « النذر » فهو نومان : طاعة ، ومعصية . فن نذر صلاة أو صوما أو صدقة فعليه أن يوفى به ، وإن نذر مالميس بطاعة مثل النذر لبعض المقابر والمشاهد وغيرها زيتا أو شمعا أو نفقة أو غير ذلك فهذا نذر معصية ، وهو شبيه من بعض الوجوه النذر للأوثان ؛ كاللات والمزى ومناة الثالثة الأخرى : فهذا لا يجوز الوفاء به بالاتفاق ؛ لكن من العلماء من يوجب كفارة يمين ، كالامام أحمد وغيره . ومنهم من لا يوجب شيئا ، وهو قول أبى حنيفة والشافعي .

وإذا صرف الرجل ذلك المنذور في قربة مشروعة مثل أن يصرف للدهن في تنوير المساجد التي هي بيوت الله ، ويصرف النفقة الى صالحى الفقراء : كان هذا عملا صالحا يتقبله الله منه ؛ مع أن أصل « عقد النذر » مكروه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه « أنه نهى عن النذر ، وقال إنه لا يأتي بخير ؛ وإنما يستخرج به من البخيل » . والله أعلم .

باب القضاء

قال أبو العباس قمرى الله روحه

« فائدة نافعة جامعة »

المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها ، وقطع الخصامة . فوصول الحقوق هو المصلحة ، وقطع الخصامة إزالة المفسدة . فالمقصود هو جلب تلك المصلحة وإزالة هذه المفسدة . ووصول الحقوق هو من المدل الذى تقوم به السماء والأرض . وقطع الخصومة هو من « باب دفع الظلم والضرر » وكلاهما ينقسم إلى إبقاء موجود ودفع مفقود . ففى وصول الحقوق الى مستحقها يحفظ موجودها ويحصل مقصودها ، وفى الخصومة يقطع موجودها ويدفع مفقودها . فاذا حصل الصلح زالت الخصومة التى هى إحد المقصودين .

وأما « الحقوق » فاما أن تكون وصلت معه أو رضى صاحب الحق بتركه وهو جائز ، وإذا انفصلت الحقوق بحكم وشهادة ونحو ذلك فقد يكون فى فصلها جرح الحكام والشهود ونحو ذلك ، وهو من المفسدات التى لا يصار إليها الا لضرورة ، كالخصامة ؛ فانه قد يكون فى الفصل الأمر صبا بين المتخاصمين وغيرهما .

« فالأقسام أربعة » : إما فصل بصلح . فهذا هو الناية ، لأنه حصل المقاصد الثلاث على التمام . وإما فصل بحكم مر . فقد حصل منه وصول الحق وقطع الخصومة ، ولم يحصل منه صلاح ذات البين : وإما صلح على ترك بعض ما يدعى أنه حق . فهذا أيضا قد حصل مقصود الصلح وقطع النزاع ؛ ولم يحصل مقصود وصول الحقوق ؛ لكن ما يقوم مقامه من الترك . ومن هنا يتبين أن الحكم بالصلح أحسن من الحكم بالفصل المر ، لأنها اشتركا في دفع الخصومة وامتاز ذلك بصلاح ذات البين مع ترك أحدهما لحقه ؛ وامتاز الآخر بأخذ المستحق حقه مع ضنائن . فذلك المصلحة أكل ، لاسيما إن كانت الحق إنما هو في الظاهر وقد يكون الباطن بخلافه . وأما لافضل ولاصلح فهذا لا يصلح يحصل به مفسدة ترك القضاء .

وإن كان الحق في يد صاحبه كالوقف وغيره يخاف أن لم يحفظ بالبيئات أن ينسبه شرط ويجمد ولا يأتية ونحو ذلك ؛ فهذا في مماع الدعوى والشهادة من غير خصم حفظ الحق المجحود عن خصم مقدر ، وهذا احد مقصودي القضاء فلذلك يسمع ذلك . ومن قال من الفقهاء : لا يسمع ذلك ، كما يقوله طوائف من الحنفية والشافعية والحنبلية ، فعنده ليس للقضاء فائدة الافصل الخصومة ولا خصومة ولا قضاء ؛ فلذلك لا نسمع البيئة الا في وجه مدعى عليه لتظهر الخصومة . ومن قال بالخصم المسخر فانه ينصب للشر ثم يقطعه . ومن قال تسمع فانه يحفظ الحق الموجود ويذر الشر المفقود . والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام قنبر روجه

فصل

فما جعل الله للحاكم أن يحكم فيه ، وما لم يحمل لواحد من المخلوقين الحكم فيه ، بل الحكم فيه على جميع الخلق لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، ليس لأحد من الحكام أن يحكم فيه على غيره ، ولو كان ذلك الشخص من آحاد العامة . وهذا مثل الأمور العامة الكلية التي أمر الله جميع الخلق أن يؤمنوا بها ويعملوا بها ، وقد بينها في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بما أجمعت عليه الأمة ، أو تنازعت الأمة فيه إذا وقع فيه نزاع بين الحكام وبين آحاد المسلمين : من العلماء أو الجند أو العامة ، أو غيرهم ، لم يكن للحاكم أن يحكم فيها على من ينازعه ويلزمه بقوله ويمنه من القول الآخر . فضلا عن أن يؤذيه أو يعاقبه .

مثل أن يتنازع حاكم أو غير حاكم في قوله : (أو لامستم النساء) هل المراد به الجماع ؟ كما فسره ابن عباس وغيره ، وقالوا : إن مس المرأة لا ينقض الوضوء لاشهوة ولا لنير شهوة . أو المراد به اللمس بجميع البشرة إما لشهوة وإما مطلقا ؟ كما نقل الأول عن ابن عمر . والثالث قاله بعض العلماء . وللعلماء في هذا « ثلاثة أقوال » .

والأظهر هو القول الأول ، وإن الوضوء لا يتقضى بمس النساء مطلقا ، وما زال المسلمون يمسون نساءهم ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك ؛ ولا نقل عن الصحابة على حياته أنه توضأ من ذلك ؛ ولا نقل عنه قط أنه توضأ من ذلك ؛ بل قد نقل عنه في السنن « أنه كان يقبل بعض نساءه ولا يتوضأ » وقد اختلف في صحة هذا الحديث ؛ لكن لا خلاف أنه لم ينقل عنه أنه توضأ من المس .

وكذلك تنازع المسلمون في الوضوء من خروج الدم بالقصا والجمامة ، والجرح ، والرفاء ، وفي « القيء » وفيه قول مشهوران ، وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ من ذلك ؛ وعن كثير من الصحابة ؛ لكن لم يثبت قط أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الوضوء من ذلك ، بل كان أصحابه يخرجون في الغزاة فيصلون ولا يتوضئون ؛ ولهذا قال طائفة من العلماء : إن الوضوء من ذلك مستحب غير واجب ، وكذلك قال في الوضوء « من مس الذكر » و« مس المرأة لشهوة » إنه يستحب الوضوء من ذلك ولا يجب ، وكذلك قالوا في « الوضوء من القهقهة » و« مما مست النار » إن الوضوء من ذلك يستحب ولا يجب ؛ فمن توضأ فقد أحسن ، ومن لم يتوضأ فلا شيء عليه . وهذا أظهر الأقوال .

وليس المقصود ذكر هذه المسائل ؛ بل المقصود ضرب المثل بها .

وكذلك تنازعوا في كثير من مسائل الفرائض كالجد والمشرقة وغيرهما
وفي كثير من مسائل الطلاق والايلاء وغير ذلك ، وفي كثير من مسائل
العبادات في الصلاة والصيام والحج ، وفي مسائل زيارات القبور ؛ منهم من
كرها مطلقا ، ومنهم من أباحها ، ومنهم من استحبا إذا كانت على الوجه
المشروع ، وهو قول أكثرهم .

وتنازعوا في « السلام على النبي صلى الله عليه وسلم » : هل يسلم عليه في
المسجد وهو مستقبل القبلة ؟ أو مستقبل الحجرة ؟ وهل يقف بعد السلام
يدعوه ، أم لا ؟

وتنازعوا أي المسجدين أفضل : المسجد الحرام ، أو مسجد النبي صلى
الله عليه وسلم ، واتفقوا على أنها أفضل من المسجد الأقصى ، واتفقوا على أنه
لا يستحب السفر إلى بقعة للمبادة فيها غير المساجد الثلاثة ، واتفقوا على أنه
لو نذر الحج أو العمرة لزمه الوفاء بنذره ، واتفق الأئمة الأربعة والجمهور على أنه
لو نذر السفر إلى غير المساجد الثلاثة لم يلزمه الوفاء بنذره ، وتنازعوا فيما إذا
نذر السفر إلى المسجدين إلى أمور أخرى يطول ذكرها . وتنازعوا في بعض
تفسير الآيات ، وفي بعض الأحاديث : هل ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟
أو لم تثبت ؟

فهذه الأمور الكلية ليس لها حكم من الحكم كائناً من كان — ولو كان من الصحابة — أن يحكم فيها بقوله على من نازعه في قوله ، فيقول : أُلزمت أن لا يفعل ولا يفتى إلا بالقول الذي يوافق لمذهبي ؛ بل الحكم في هذه المسائل لله ورسوله ، والحاكم واحد من المسلمين ، فإن كان عنده علم تكلم بما عنده ، وإذا كان عند منازعه علم تكلم به ، فإن ظهر الحق في ذلك وعرف حكم الله ورسوله وجب على الجميع اتباع حكم الله ورسوله ، وانحنى ذلك أقر كل واحد على قوله — أقر قائل هذا القول على مذهبه وقائل هذا القول على مذهبه — ولم يكن لأحدهما أن يمنع الآخر إلا بلسان العلم والحجة والبيان فيقول ما عنده من العلم .

وأما « باليد والقهر » فليس له أن يحكم إلا في المعينة التي يتحاكم فيها إليه مثل ميت مات وقد تنازع ورثته في قسم تركته فيقسمها بينهم إذا تحاكموا إليه وإذا حكم هنا بأحد قولي العلماء ألزم الخصم بحكمه . ولم يكن له أن يقول أنا لأرضى حتى يحكم بالقول الآخر . وكذلك إذا تحاكم إليه اثنان في دعوى يدعيها أحدهما فصل بينهما كما أمر الله ورسوله ، وألزم المحكوم عليه بما حكم به ، وليس له أن يقول : أنت حكمت علي بالقول الذي لا أختاره ؛ فإن الحاكم عليه أن يجتهد ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » وقد يخص الله بعض الأنبياء والعلماء

والحكام بلم دون غيره ، كما قال تعالى : (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت ، اذ نقشت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) .

وعلى الحكام أن لا يحكموا الا بالعدل . « والعدل » هو ما أنزل الله ، كما قال تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها ؛ واذ احكمم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نما يمشكم به . ان الله كان مميما بصيرا) ثم قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) فأوجب الله طاعة أولى الأمر مع طاعة الرسول ، وأوجب على الأمة إذا تنازعوا أن يردوا ما تنازعوا الى الله ورسوله الى كتاب الله وسنة رسوله .

فان الله سبحانه وتعالى هو الحكم الذى يحكم بين عباده ، والحكم له وحده وقد أنزل الله الكتب وارسل الرسل ليحكم بينهم ؛ فمن اطاع الرسول كان من أوليائه المنتقين ، وكانت له سادة الدنيا والآخرة ، ومن عصى الرسول كان من أهل الشقاء والعذاب ؛ قال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات بنيا

ينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) وفي صحيح مسلم عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل يقول : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، إهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ؛ إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وقال تعالى (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم نبيا بينهم) فين سبحانه وتعالى أنه هدام وبين لهم الحق ؛ لكن بعضهم يبنى على بعض مع معرفته بالحق فيتبع هواه ويخالف أمر الله ، وهو الذي يعرف الحق ويزيغ عنه ، كما قال تعالى : (واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها ، فاتبعه الشيطان فكان من الزاوين . ولو شئنا لرفعناه بها ؛ ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه ، فثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ؛ ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص القصص لعلهم يتفكرون) فقد بين سبحانه وتعالى أنه بعث الرسل وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ؛ ذلكم الله زبي عليه توكلت وإليه أنيب) وقال يوسف : (يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار . ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من

سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ؛ ولكن
أكثر الناس لا يعلمون (فالحكم لله وحده ورسله يبلغون عنه ؛ فحكمهم
حكمه ، وأمرهم أمره وطاعتهم طاعته ، فاحكم به الرسول وأمرهم به وشرعه
من الدين وجب على جميع الخلق اتباعه وطاعته ؛ فان ذلك هو
حكم الله على خلقه .

والرسول يبلغ عن الله ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع
بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
لوجدوا الله توابا رحيما : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ،
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما) فلي جميع الخلق
أن يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وأفضل المرسلين
وأكرم الخلق على الله ليس لأحد أن يخرج عن حكمه في شيء سواء كان من
العلماء أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم .

ولو أدر كه موسى أو عيسى وغيرهما من الرسل كان عليهم اتباعه ، كما
قال تعالى : (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم
جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال أأقررتم وأخذتم
على ذلكم إصري ، قالوا أقررنا ، قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين)
وروي عن غير واحد من السلف — علي وابن عباس وغيرهما — قالوا : لم

يبحث الله نبيا من عهد نوح إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمن به ، ولينصره ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمن به ولينصره .

وهو سبحانه أخذ الميثاق على النبي المتقدم أن يصدق من يأتي بعده وعلى النبي المتأخر أن يصدق من كان قبله ؛ ولهذا لم يختلف الأنبياء بل دينهم واحد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد » وقال تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم . وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاقنوا) أي ملتكم ملة واحدة كقولهم : (إنا وجدنا آباءنا على أمة) أي ملة . وقال تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى ويعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه . كبر على المشركين ما تدعهم إليه)

فدين الأنبياء واحد ، وهو دين الاسلام ، كلهم مسلمون مؤمنون ، كما قد بين الله في غير موضع من القرآن ؛ لكن بعض الشرائع تتنوع ، فقد يشرع في وقت أمراً لحكمة ، ثم يشرع في وقت آخر أمراً آخر لحكمة ؛ كما شرع في أول الاسلام

العملة إلى بيت المقدس ثم نسخ ذلك وأمر بالصلاة إلى الكعبة ، فتوعدت الشريعة والدين واحد ، وكان استقبال الشام ذلك الوقت من دين الاسلام ، وكذلك السبت لموسى من دين الاسلام ، ثم لما نسخ صار دين الاسلام هو الناسخ وهو الصلاة إلى الكعبة ، فن تمسك بالنسوخ دون الناسخ فليس هو على دين الاسلام ولا هو متبع لأحد من الأنبياء ، ومن بدل شرع الأنبياء وابتدع شرعا فشرعه باطل لا يجوز اتباعه ، كما قال : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) ولهذا كفر اليهود والنصارى لأنهم تمسكوا بشرع مبدل منسوخ . والله أوجب على جميع الخلق أن يؤمنوا بجميع كتبه ورسله ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل ؛ فعلى جميع الخلق اتباعه واتباع ما شرعه من الدين وهو ما أتى به من الكتاب والسنة ، فاجام به الكتاب والسنة وهو الشرع الذي يجب على جميع الخلق اتباعه ؛ وليس لأحد الخروج عنه ، وهو الشرع الذي يقاتل عليه المجاهدون ، وهو الكتاب والسنة .

وسيوف المسلمين تنصر هذا الشرع وهو الكتاب والسنة ، كما قال جابر ابن عبد الله : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا - يعني السيف - من خرج عن هذا . يعني المصحف » قال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا

الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس . ولعلم الله من ينصره ورسله بالنيب
أن الله قوي عزيز) فبين سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وأنزل العدل
وما به يعرف العدل ليقوم الناس بالقسط ، وأنزل الحديد . فمن خرج عن
الكتاب والميزان قوتل بالحديد . فالكتاب والعدل متلازمان ، والكتاب
هو المبين للشرع ؛ فالشرع هو العدل ، والعدل هو الشرع ، ومن حكم
بالعدل فقد حكم بالشرع ، ولكن كثيراً من الناس ينسبون ما يقولونه
الى الشرع وليس من الشرع ؛ بل يقولون ذلك إما جهلاً وإما غلطاً وإما
صدماً واقتراء ، وهذا هو الشرع المبدل الذى يستحق اصحابه العقوبة ؛
ليس هو الشرع المنزل الذى جاء به جبريل من عند الله الى خاتم المرسلين
فان هذا الشرع المنزل كله عدل ليس فيه ظلم ولا جهل ، قال تعالى : (وإن
حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين) وقال تعالى : (وإن احكم
بينهم بما أنزل الله) فالذى أنزل الله هو القسط ، والقسط ، هو الذى أنزل الله
وقال تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها ، وإذا حكمتم بين
الناس أن تحكموا بالعدل) وقال تعالى : (انا أنزلنا اليك
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) فالذى أراه الله فى كتابه
هو العدل .

وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين من الصحابة
والتابعين وسائر أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم أقوالاً باجتهادهم ؛ فهذه يسوغ

التقول بها ، ولا يجب على كل مسلم أن يلتزم الا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد ، وقد يكون في قس الأمر موافقا للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران ، وقد لا يكون موافقا له ؛ لكن لا يكلف الله نفسا الا وسعها ؛ فاذا اتقى العبد الله ما استطاع أجره الله على ذلك ، وغفر له خطاه .

ومن كان هكذا لم يكن لأحد ان يذمه ولا يبيعه ولا يعاقبه ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يحز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحد من الخلق ، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله ، وهو الكتاب والسنة وهو دين الله ورسوله لتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله لا يجاهدون على قول عالم ولا شيخ ولا متأول ؛ بل يجاهدون ليعبد الله وحده ويكون الدين له ، كما في المسند عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى ومن تشبه بقوم فهو منهم » وقال تعالى (وقاتلوم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله) وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال قيل : يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل حمية ، ويقاتل رياء : فأي ذلك في سبيل الله ؟ فقال « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » .

فالقصد بالجهاد أن لا يسجد أحد إلا لله ؛ فلا يدعو غيره ، ولا يصلي
لغيره ولا يسجد لغيره ؛ ولا يصوم لغيره ، ولا يعتمر ولا يحج إلا إلى بيته ،
ولا يذبح القرابين إلا له ، ولا ينذر إلا له ، ولا يخاف إلا به ،
ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يخاف إلا إياه ، ولا يتقى إلا إياه . فهو الذي
لا يأتي بالحسنات إلا هو ، ولا يدفع السيئات إلا هو ، ولا يهدي الخلق
إلا هو ؛ ولا ينصرم إلا هو ، ولا يرزقهم إلا هو ، ولا يغيثهم إلا هو ،
ولا ينفر ذنوبهم إلا هو ، قال تعالى : (وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين ،
إنما هو إله واحد فإياي فارهبون . وله ما في السموات والأرض وله الدين
وإصبا أفنير الله تتقون . وما بكم من نعمة فن الله ، ثم إذا مسكم الضر فإليه
تجأرون . ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون .
ليكفروا بما آتيناكم ، فتمتوا فستعلمون) .

والله تعالى قد حرم الشرك كله وأن يجعل له نداً ؛ فلا يدعى غيره
إلا الملائكة ولا الأنبياء ولا الصالحون ولا الشمس ولا القمر ولا الكواكب
ولا الأوثان ، ولا غير ذلك ؛ بل قد بين أن من اتخذ الملائكة والنبين
أرباباً فهو كافر ، قال تعالى : (ما كان لشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم
والنبيوة ؛ ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ، ولكن كونوا
ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب ، وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن
تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً ، أي أمركم بالكفر بعد إذ أتمتم ، مسلمون)

وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه ، إن عذاب ربك كان محذورا) ذم الله سبحانه وتعالى لمن يدعو الملائكة والأنبياء وغيرهم من الصالحين ، وبين أن هؤلاء الذين يدعونهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله ، وأنهم يتقربون إلى الله بالوسيلة وهي الأعمال الصالحة ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه فكيف يدعون المخلوقين ويفترون الخالق ؟ ! وقال تعالى : (أغضب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء ، إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلا)

وهو سبحانه وتعالى عليم بأحوال عباده ، رحيم بهم ؛ كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه رأى امرأة من السبي إذا رأت ولداً ألصقته بطنها فقال : أترون هذه واضمة ولدها في النار ؟ قالوا : لا يا رسول الله ! قال : لله أرحم بعباده من هذه بولدها » وهو سبحانه سميع قريب قال الله تعالى : (قل إن ضللت فأنما أضل على نفسي ؛ وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب) وهو تعالى رحيم ودود . « الود » اللطف والمحبة ؛ فهو يود عباده المؤمنين ، ويحمل لهم الود في القلوب ، كما قال تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيحمل لهم الرحمن ودا) قال ابن عباس وغيره : يحبهم ويحبهم إلى عباده .

وهو سبحانه لا يشغله سمع عن سمع ، ولا تنلظه المسائل ، ولا يبرم بالحاح الملحين ؛ بل يحب من يدعوه وتتضرع اليه ، ويفض من لا يدعوه قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من لا يسأل الله يغضب عليه » وقال تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ؛ إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) وقال تعالى : (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) قال بعض الصحابة : يا رسول الله ! ربنا قريب فتناجيه ؟ أو يمد فتناديه ؟ فانزل الله هذه الآية .

وهو سبحانه وتعالى ليس كالمخلوقين الذين ترفع اليهم الحوائج بالحجاب ؛ بل في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) قال الله حمدني عبدي ، فإذا قال : (الرحمن الرحيم) قال الله : أثنى علي عبدي ، فإذا قال : (مالك يوم الدين) قال الله : مجدني عبدي ؛ فإذا قال : (إياك نعبد وإياك نستعين) قال الله هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل .

وهو سبحانه يتولى كلام عباده يوم القيامة ، كما جاء في الصحيح ، عن عدي بن حاتم أنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان ، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئا قدمه ، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئا قدمه ، وينظر أمامه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمره فليفعل ، فإن لم يجد فبكلمة طيبة » وهو سبحانه قريب ممن دعاه يتقرب ممن عبده وأطاعه ، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا ، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » .

والله سبحانه يولى عباده إحسانا وجوداً وكرماً ؛ لا حاجة إليهم ، كما قال تعالى : (قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الزل . وكبره تكبيرا) ولا يحاسب البعاد إلا هو وحده ، وهو الذي يحازهم بأعمالهم (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) .

وهو الذي يرزقهم ويغفر لهم وينصرهم ويهديهم ؛ لا أحد غيره يفعل ذلك قال تعالى : (أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن ؛ إن

الكافرون إلا في غرور . أمن هذا الذى يرزقكم إن أسلك رزقه ؛ بل لجوا في عتو وقور) وقال تعالى : (قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن ؛ بل هم عن ذكر ربهم معرضون) وأصح القولين في الآية أن معناه من ذا الذى يكلؤكم بدلا من الله ؛ من الذى يدفع الآفات عنكم التى تخافونها من الانس والجن .

والرسول هو الوسطة والسفير بينهم وبين الله عز وجل ، فهو الذى يبلنهم أمر الله ونهيه ووعده ووعيده ، وتحليله وتحريمه ؛ فالحلل ما حله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ؛ وليس لأحد أن يخرج عن شيء مما شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو الشرع الذى يجب على ولاية الأمر الزام الناس به ، ويجب على المجاهدين الجهاد عليه ، ويجب على كل واحد اتباعه ونصره .

وليس المراد بالشرع اللازم لجميع الخلق « حكم الحاكم » ولو كان الحاكم أفضل أهل زمانه ؛ بل حكم الحاكم العالم العادل يلزم قوما معينين تحاكموا إليه في قضية معينة ؛ لا يلزم جميع الخلق ، ولا يجب على عالم من علماء المسلمين أن يقلد حاكما لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله به ورسوله ؛ بل لا يجب على أحد المامة تقليد الحاكم في شيء ؛ بل له أن يستفتى من يجوز له استفتاءه وإن لم يكن حاكما ، ومتى ترك العالم ماعلمه من

كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا ، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة ، قال تعالى :
 (ألمص . كتاب أنزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنبر به
 وذكري للمؤمنين . اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه
 أولياء قليلا ما تذكرون) .

ولو ضرب وجبس وأوذى بأنواع الأذى لبيع ما عله من شرع الله
 ورسوله الذي يجب اتباعه واتبع حكم غيره كان مستحقا لعذاب الله بل عليه أن
 يصبر وأن أوذى في الله فبه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم . قال الله تعالى :
 (ألم . أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد
 فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين)
 وقال تعالى : (ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو
 أخباركم ، وقال تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل
 الذي خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا ، حتى يقول الرسول
 والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب)

وهذا إذا كان الحاكم قد حكم في مسألة اجتهادية قد تنازع
 فيها الصحابة والتابعون فحكم الحاكم توا بينهم وعند بعضهم سنة
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم تخالف . حكم به فعلى هذا أن يتبع

ما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بذلك ، وبقى به ويدعو إليه ، ولا يقلد الحاكم . هذا كله باتفاق المسلمين .

وان ترك المسلم عالما كان أو غير عالم ما علم من أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لقول غيره كان مستحقا للعذاب ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وان كان ذلك الحاكم قد خفي عليه هذا النص — مثل كثير من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم تكلموا في مسائل باجتهادهم وكان في ذلك سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تخالف اجتهادهم — فهم مذنبون لكونهم اجتهدوا و (لا يكلف الله قسا الا وسعها) ولكن من علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يميز له أن يعمل عن السنة الى غيرها قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يصهي الله ورسوله فقد ضلّ ضللا مبينا)

ومن اتبع ما بعث الله به رسوله كان مهديا منصورا بنصرة الله في الدنيا والآخرة كما قال تعالى : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ، ويوم يقوم الأشهاد) وقال تعالى : (ولقد سبقت كتبنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون . وإن جندنا لهم الغالبون) وإذا أصابت العبد مصيبة كانت بذنبه لا باتباعه للرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل باتباعه للرسول صلى الله عليه

ومسلم يرحم وينصر ، وبدنوبه يندب ويخذل ، قال تعالى : (وما أصابكم
من مصيبة فبما كسبت أيديكم ، ويفوق عن كثير)

ولهذا لما انهزم المسلمون يوم أحد وكانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم
واستظهر عليهم المدويين الله لهم أن ذلك بدنوبهم ، قال تعالى : (إن الذين
تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ،
ولقد عفا الله عنهم ؛ إن الله عفور حلیم) وقال تعالى : (أو لما أصابكم
مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أي هذا ، قل هو من عند أنفسكم)
وبين سبحانه حكمة ابتلائهم ، فقال تعالى : (قد دخلت من قبلكم
سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين . هذا بيان
للناس وهدى وموعظة للمتقين . ولا تنهوا ولا تحزنوا واتم الأعلان ان كنتم
مؤمنين . إن يمسخكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ، وتلك الأيام نداؤها
بين الناس . وليلم الله الذين آمنوا ، ويتخذ منم شهداء ؛ والله لا يحب الظالمين
وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين) وقال تعالى : (ما أصابك من
حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك) والله قدرها ، وقدر
كل شيء .

لكن ما أصاب العبد من عاقبة ونصر ورزق فهو من إناام الله عليه وإحسانه
إليه ، فالخير كله من الله ؛ وليس للعبد من نفسه شيء ، بل هو فقير لا يملك

لنفسه تقما ولاضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا : وما أصابه من مصيبة فبذنوبه والله تعالى يكفر ذنوب المؤمنين بتلك المصائب ، ويؤجرهم على الصبر عليها ، وينفر لمن استغفر ، ويتوب على من تاب ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : ما يصيب المؤمن من نعب ولا وصب ، ولا م ولا غم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها ؛ إلا كفر الله بها من خطاياها « ولما أنزل الله تعالى قوله : (من يعمل سوءا يجز به) قال أبو بكر : يا رسول الله قد جاءت قاصمة الظهر ! وأينا لم يعمل سوءا ؟ قال : « يا أبا بكر ! الست تنصب ؟ الست تحزن ؟ الست تصيبك اللاءاء ؟ فذلك ما تجزون به »

وقد قص الله علينا في القرآن أخبار الأنبياء وما أصابهم وما أصاب اتباعهم المؤمنين من الأذى في الله ، ثم إنه تعالى نصرهم ، وجعل العاقبة لهم ، وقص علينا ذلك لنتعبر به قال تعالى : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولئى الألباب . ما كان حديثا يفترى ؛ ولكن تصديق الذى بين يديه ، وتفصيل كل شئ . وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) .

فالشرع الذى يجب على كل مسلم ان يتبعه ويجب على ولاة الأمر نصره والجهاد عليه هو الكتاب والسنة . وأما حكم الحاكم فذاك يقال له قضاء القاضي ؛ ليس هو الشرع الذى فرض الله على جميع الخلق طاعته ؛ بل القاضى العالم المادل يصيب تارة ويخطئ تارة ، ولو حكم الحاكم لشخص بخلاف

الحق في الباطن لم يجز له أخذه ، ولو كان الحاكم سيد الأولين والآخرين كما في الصحيحين عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » فهذا سيد الحكام والأمراء والملوك يقول إذا حكمت لشخص بشيء يعلم أنه لا يستحقه فلا يأخذه .

وقد أجمع المسلمون على أن حكم الحاكم بالأملاك المرسلة لا ينفذ في الباطن فلو حكم لزيد مال عمرو وكان مجتهدا متحررا للحق لم يجز له أخذه

وأما في « العقود والفسوخ » مثل أن يحكم بشكاح أو طلاق أو بيع أو فسخ بيع فيه نزاع معروف ، وجمهورهم يقولون لا ينفذ أيضا ، وهي مسألة معروفة ؛ وهذا إذا كان الحاكم عالما عادلا وقد حكم في أمر دينوى .

و « القضاة ثلاثة أنواع » كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « القضاة ثلاثة ، قاضيان في النار ، وقاض في الجنة ، رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار . ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار » فالقاضى الذى هو من أهل الجنة إذا حكم للإنسان بما يعلم أنه غير حق لم يحل له أخذه ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين ، فكيف إذا حكم في الدين الذى ليس له أن يحكم فيه ؛ بل هو فيه واحد من المسلمين إن كان له علم تكلم ، والا سكت .

مثل أن يحكم بان السفر الى غير المساجد الثلاثة مشروع مستحب ، يثاب فاعله وأن من قال إنه لا يستحب يؤذى ويعاقب أو يحبس: فهذا الحكم باطل بإجماع المسلمين ؛ لا يحل لمن عرف دين الاسلام أن يتبعه ، ولا لولي أمر أن ينفذه ، ومن نفذ مثل هذا الحكم ونصره كان له حكم امثاله إن قامت عليها الحجة التي بثت الله بها رسوله وخالفها استحقوا العقاب ، وكذلك ان الزم بمثل هذا جهلا ، والزم الناس بما لا يعلم ، فانه مستحق للعقاب فان كان مجتهدا غلطاً عفى عنه .

وقد فرض الله على ولادة أمر المسلمين اتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة ، وإذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم لم يكن لولادة الأمور أن يلزموه باتباع حكم حاكم ؛ بل عليهم أن يبينوا له الحق كما يبين الحق للجاهل المتعلم ، فان تبين له الحق الذي بثت الله به رسوله وظهر وعانده بعد هذا استحق العقاب . وأما من يقول : إن الذي قلته هو قولي ، أو قول طائفة من العلماء المسلمين ؛ وقد قلته اجتهادا ، أو تقليدا : فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته ،

ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفاً للكتاب والسنة ، ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين ، فانه ما منهم من أحد إلا وله أقوال اجتهد فيها أو قلده فيها وهو مخطئ فيها ؛ فلو عاقب الله المخطئ لعاقب جميع الخلق ؛ بل قد قال الله تعالى في القرآن : (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن

بأنه وملائكته وكتبه ورسله ، لا تفرق بين أحد من رسله ؛ وقالوا ممعنا وأطمنا ، غفرانك ربنا وإليك المصير . لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ؛ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا ، وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله استجاب هذا الدعاء » ولما قال المؤمنون : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) قال الله : قد فعلت ، وكذلك في سائر الدعاء ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه »

فالفقهاء والجندي والعالمي إذا تكلموا بالشئ بحسب اجتهادهم اجتهادا أو تقليدا قاصدين لاتباع الرسول ببلوغ علمهم لا يستحقون العقوبة بإجماع المسلمين ، وإن كانوا قد اخطأوا خطأ مجما عليه . وإذا قالوا إنا قلنا الحق ، واحتجوا بالأدلة الشرعية : لم يكن لأحد من الحكم أن يلزمهم بمجرد قوله ، ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم ، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة والحق الذي يثبت الله به رسوله لا ينطى بل يظهر ، فإن ظهر رجح الجميع إليه ، وإن لم يظهر سككت هذا عن هذا وسكت هذا عن هذا ؛ كالمسائل التي تقع يتنازع فيها أهل المذاهب لا يقول أحد إنه يجب على صاحب مذهب أن يتبع مذهب غيره لكونه حاكما ، فإن هذا يتقلب ، فقد يصير الآخر حاكما

فيحكم بأن قوله هو الصواب . فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين اتباعه ؛ بخلاف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من عند الله ؛ حق وهدى وبيان ، ليس فيه خطأ قط ، ولا اختلاف ولا تناقض قال تعالى : (أفلا يتدبرون القرآن ؛ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

وعلى ولاية الأمر أن يمنع من النظام ، فإذا تعدى بعضهم على بعض ممنوم المدوان ؛ وهم قد ألزموا بمنع ظلم أهل النعمة ؛ وأن يسكن اليهودي والنصراني في بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم ، لا يلزمه أحد بترك دينه ؛ مع العلم بأن دينه يوجب المذاب ، فكيف يسوغ لولاية الأمور أن يمكنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض ؛ وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه ، هذا مما يوجب تمير الدول واتقاضها ؛ فإنه لا صلاح للمباد على مثل هذا .

وهذا إذا كان الحاكم قد حكموا في مسألة فيها اجتهاد وزراع معروف ، فإذا كان القول الذي قد حكموا به لم يقل به أحد من أئمة المسلمين ، ولا هو مذهب أئمتهم الذين ينتسبون إليهم ؛ ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين ؛ ولا فيه آية من كتاب الله وستة رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل قولهم يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة ، فكيف يحل مع هذا أن يلزم علماء المسلمين

باتباع هذا القول ، ونفذ فيه هذا الحكم المخالف للكتاب والسنة والاجماع ،
وان يقال : القول الذى دل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف لا يقال ،
ولا يفتى به بل يعاقب ويؤذى من أفتى به ، ومن تكلم به ، وغيرهم ، ويؤذى
المسلمون فى أنفسهم وأهليهم وأموالهم لكونهم اتبعوا ما علموه من دين
الاسلام وإن كان قد خفى على غيرهم ، وهم يعلمون من خفى عليه ذلك ولا يلزمون
باتباعهم ، ولا يمتدون عليه ، فكيف يمان من لا يعرف الحق بل يحكم بالجهل
والظلم ، ويلزم من عرف ما عرفه من شريعة الرسول أن يترك ما علمه من شرع
الرسول صلى الله عليه وسلم لأجل هذا ١١٢

لا رب أن هذا أمر عظيم عند الله تعالى وعند ملائكته وأنبيائه وعباده
والله لا ينفل عن مثل هذا ، وليس الحق فى هذا لأحد من الخلق ، فان
الذين اتبعوا ما علموه من شرع الرسول صلى الله عليه وسلم لم يظلموا أحدا فى
دم ولا مال ولا عرض ، ولا لأحد عليهم دعوى ؛ بل هم قالوا نحن نتبع
ما عرفناه من دين الاسلام وما جاء به الكتاب والسنة من توحيد الله وعبادته
لا شريك له ، فلا نبدي إلا الله وحده ، ونعبد بما أمر به رسوله وشرعه من
الدين فما دعانا اليه الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا به أطعناه ، وما جعله
الرسول ديننا وقربة وطاعة وحسنة وعملنا صالحا ، وخير آسمنا وأطعنا لقول رسوله ،
واعتقدناه قربة وطاعة ، وفعلناه واحيينا من يفعل به ، ودعونا اليه ، وما نهانا

عنه الرسول اتبعنا عنه وان كان غيرنا يعتقد ان ذلك قربة ، فنحن علينا أن نطيع الرسول ، ليس علينا أن نطيع من خالفه وان كان متأولا .

ومعلوم أن أهل الكتاب وأهل البدع يتعبدون تعبدات كثيرة يرونها قربة وطاعة ، وقد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فمن قال أنا أطيع الرسول ولا أتعبد بهذه العبادات بل أنهى عما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يسوغ أن يمارض ، بل لو كان غطشاً مع اجتهاده لم يستحق العقوبة بإجماع المسلمين ، ولا يجب عليه اتباع حكم أحد بإجماع المسلمين ، وليس للحاكم أن يحكم بأن هذا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن هذا العمل طاعة أو قربة ، أو ليس بطاعة ولا قربة ، ولا بأن السفر إلى المساجد والقبور وقبر النبي صلى الله عليه وسلم يشرع . أو لا يشرع ليس للحكام في هذا مدخل إلا كما يدخل فيه غيرهم من المسلمين ؛ بل الكلام في هذا لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فمن كان عنده علم تكلم بما عنده من العلم .

وليس لأحد أن يحكم على عالم بإجماع المسلمين ؛ بل يبين له انه قد أخطأ فان بين له بالأدلة الشرعية التي يجب قبولها أنه قد أخطأ وظهر خطؤه للناس ولم يرجع بل أصر على إظهار ما يخالف الكتاب والسنة والدعاء إلى ذلك وجب أن يمنع من ذلك ، ويعاقب ان لم يمنع ، واما إذا لم يبين له ذلك بالأدلة

الشرعية لم تجز عقوبته باتفاق المسلمين ، ولا منعه من ذلك القول ، ولا الحكم عليه بأنه لا يقوله إذا كان يقول ان هذا هو الذى دل عليه الكتاب والسنة كما قاله فلان وفلان من علماء المسلمين ؛ فهذا إذا اجتهد فأخطأ لم يحكم عليه الا بالكتاب والسنة ؛ والمنازع له يتكلم بلا علم ، والحكم الذى حكم به لم يقله أحد من علماء المسلمين ، فعلماء المسلمين الكبار لو قالوا بمثل قول الحكماء لم يكن لهم الزام الناس بذلك الا بصحة شرعية لا بمجرد حكمهم .

فان الله إنما أوجب على الناس اتباع الرسول وطاعته ، واتباع حكمه وأمره وشرعه ودينه ؛ وهو حجة الله على خلقه ؛ وهو الذى فرق الله به بين الحق ، والباطل والهدى والضلال ، والرشاد والنبي وطريق الجنة وطريق النار وبه هدى الله الخلق ، قال الله تعالى : (انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ، وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى ، وأيوب ، ويونس وهرون وسليمان ، وآتينا داود زورا ؛ ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ، ورسلا لم نقصصهم عليك ، وكلم الله موسى تكليما رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ما أحد أحب اليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » فالحجة على الخلق تقوم بالرسل ، وما جاء به الرسول هو الشرع الذى يجب على الخلق قبوله ، والى الكتاب والسنة يتعاكم جميع الخلق .

ولهذا كان من أصول السنة والجماعة أن من تولى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كالخلفاء الراشدين وغيرهم لا يجب أن يتفردوا أحد منهم بعلم لا يعلمه غيره ؛ بل علم الدين الذي سنه الرسول صلى الله عليه وسلم يشترك المسلمون في معرفته ، وإذا كان عند بعضهم من الحديث ما ليس عند بعض بلغة هؤلاء لأئلك ؛ ولهذا كان الخلفاء يسألون الصحابة في بعض الأمور : هل عندكم علم عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فإذا تبين لهم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم حكموا بها ، كما سألهم أبو بكر الصديق عن ميراث الجدة لما أئته ، فقال : مالك في كتاب الله من شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً ؛ ولكن حتى أسأل الناس . فسألهم ؛ فأخبره محمد بن مسلمة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السلس .

وكذلك عمر بن الخطاب لما سأله عن الجنين إذا قتل ، قام بعض الصحابة فأخبره « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بئرة عبد أو أمة » أي من قتل جنينا ضمنه بمملوك أو جارية لورثته ، فقضى بذلك ، قالوا : وتكون قيمته بقدر عشرين أمة ، وعمر بن الخطاب قد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد فسر » وروى « أنه ضرب الحق على لسانه وقلبه » وقال « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم صر » ومع هذا فما كان يلزم أحداً بقوله ، ولا يحكم في الأمور العامة ؛ بل كان يشاور الصحابة ، ويراجع ، فتارة يقول قولاً فترده

عليه امرأة فيرجع إليها ، كما أراد أن يحمل الصداق مجددا لا يزداد على صدقات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : من زاد جعلت الزيادة في بيت المال — وكان المسلمون يجلبون الصداق قبل الدخول ؛ لم يَكُونُوا يؤخرونه إلا أمراً نادراً — فقالت امرأة : يا أمير المؤمنين ! لم تحرمنا شيئا أعطانا الله إياه في كتابه ؟ فقال : وأين ؟ فقالت في قوله تعالى : (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا) فرجع صر إلى قولها ، وقال : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

وكان في مسائل النزاع مثل مسائل الفرائض والطلاق يرى رأيا ويرى على بن أبي طالب رأيا ، ويرى عبدالله بن مسعود رأيا ، ويرى زيد بن ثابت رأيا ؛ فلم يلزم أحدا أن يأخذ بقوله ، بل كل منهم يفتي بقوله ، وصر رضى الله عنه إمام الأمة كلها ، وأعلمهم ، وأدينهم ، وأفضلهم ، فكيف يكون واحد من الحكماء خيرا من عمر . هذا إذا كان قد حكم في مسألة اجتهد ؟ ١١

فكيف إذا كان ماقاله لم يقله أحد من أئمة المسلمين ، لا الأربعة ولا من قبلهم من الصحابة والتابعين ؛ وإنما يقوله مثله وأمثاله ممن لا علم لهم بالكتاب والسنة وأقول السلف والأئمة ؛ وإنما يحكمون بالمادات التي تربوا عليها ، كالذين قالوا : (إنما وجدنا آباءنا على أمة ، وإنما على آئارهم مقتدون) وكما تحكم

الآعراب بالسوالف التي كانت لهم وهى عادات ، كما يحكم التتر « بالياساق »
التي جرت به عاداتهم ، وأما أهل الايمان والاسلام والعلم والدين فانما يحكمون
بكتاب الله وسنة رسوله ، كما قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا
تسلية) وقال تعالى : (أفحكم الجاهلية يبنون ؟ ومن أحسن من الله حكما
لقوم يوقنون)

والله سبحانه لم يرض بحكم واحد بين الزوجين اذا خيف الشقاق بينهما
فانه لا يعلم أيهما الظالم ؛ وليس بينهما ينّة ؛ بل أمر بحكمين ؛ وان [لا] يكونا
متهمين ؛ بل حكما من أهل الربل وحكما من أهل المرأة ، كما قال تعالى :
(وان خفتم شقاق بينهما فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها ، ان يريدنا اصلاحا)
أى الحكمين (يوفق الله بينهما) أى بين الزوجين . فان رأيا المصلحة أن يجما
بين الزوجين جما ، وان رأيا المصلحة أن يفرقا بينهما فرقا : إما بموض تبذله
المرأة فتكون الفرقة خلما إن كانت هي الظالمة ، وإن كان الزوج هو الظالم
فرق بينهما بنير اختياره . واكثر العلماء على أن هذين حكمان ، كما سماهما الله
حكمتين ، يحكمان بنير توكيل الزوجين ، وهذا قول مالك والشافعي والامام
أحمد في أحد قوليهما ؛ وتعينهما وكيلاّن كقول أبي حنيفة والقول الآخر
في المذهبين .

فإنما اشتبه الحق لم يحمل الله الحكم لواحد ، وهو في قضية معينة بين زوجين . ولو حكم حاكم واحد بين الزوجين في أمر ظاهر لم ينفذ حكمه باتفاق المسلمين ، فكيف بأمور الدين والمبادئ التي يشترك فيها جميع المسلمين ، وقد اشتبهت على كثير من الناس . هذا بإجماع المسلمين لا يحكم فيه إلا الله ورسوله ، فمن كان عنده علم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وأوضحه للمسلمين ، والمسلمون إذا عرفوا شرع نبيهم لم يبدلوا عنه .

وإن كان كل قوم يقولون عندنا علم من الرسول ولم يكن هناك أمر ظاهر يجمعون فيما تنازعوا فيه كان أحد الحزبين لهم أجران والآخرون لهم أجر واحد ، كما قال تعالى : (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكما وعلما) .

« وولي الأمر » ان عرف ما جاء به الكتاب والسنة حكم بين الناس به ، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا حتى يعرف الحق حكم به ؛ وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد الله على حسب اجتهاده ؛ وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره وإن كان حاكماً .

وإذا خرج ولاية الأمور عن هذا فقد حكموا بنير ما أنزل الله ، ووقع بأسهم
ينهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حكم قوم بنير ما أنزل الله
إلا وقع بأسهم ينهم » وهذا من أعظم أسباب تغير الدول كما قد جرى مثل
هذا مرة بدمرة في زماننا وغير زماننا ، ومن أراد الله سعادته جعله يعتبر بما
أصاب غيره فيسلك مسلك من أيده الله ونصره ، ويحتنب مسلك من خذله
الله وأهانته ؛ فإن الله يقول في كتابه : (ولينصرن الله من ينصره ، إن الله
لقوي عزيز . الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ،
وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور) فقد وعد الله
بنصر من ينصره ، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله ؛ لا نصر من
يحكم بنير ما أنزل الله ، ويشكم بما لا يعلم ، فإن الحاكم إذا كان ديناً لكنه
حكم بنير علم كان من أهل النار ، وإن كان عالماً لكنه حكم بخلاف الحق
الذي يعلمه كان من أهل النار ، وإذا حكم بلا عدل ولا علم كان أولى أن يكون
من أهل النار . وهذا إذا حكمكم في قضية معينة لشخص . وأما إذا حكمكم حكماً
عاماً في دين المسلمين فجعل الحق باطلاً والباطل حقاً ، والسنة بدعة والبدعة سنة ،
والمعروف منكراً والمنكر معروفاً ، ونهى عما أمر الله به ورسوله . وأمر بما
نهى الله عنه ورسوله : فهذا لون آخر . يحكم فيه رب العالمين ، وإله المرسلين ،
مالك يوم الدين ، الذي (له الحمد في الأولى وفي الآخرة ، وله الحكم وإليه
ترجعون) (الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى
بالله شهيداً) . والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

« الدعاوى » التي يحكم فيها ولاية الأمور ، سواء سموا قضاة ، أو لاء ، أو تسمى بمضمهم فى بعض الأوقات ولاية الأحداث ، أو ولاية المظالم ، أو غير ذلك من الأسماء العرفية الاصطلاحية ؛ فان حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائق . وعلى كل من ولي أمر الأمة أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل والقسط ، وأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الشرع المنزل من عند الله ، قال الله تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس) وقال تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقال تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقال تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)

فالدعاوى « قسمان » : دعوى تهمة ، وغير تهمة . فدعوى التهمة أن يدعى فعلا يحرم على المطلوب ، يوجب عقوبته ؛ مثل قتل ؛ أو قطع طريق

أو سرقة ؛ أو غير ذلك من أنواع العدوان المحرم كاللنى يستخفى به بما يتمر
اقامة الينة عليه فى غالب الأوقات فى العادة .

وغير التهمة أن يدعى دعوى عقد من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان
أو دعوى لا يكون فيها سبب فعل محرم ؛ مثل دين ثابت فى الذمة من ثمن
بيع ، أو قرض ، أو صداق ، أو دية خطأ ، أو غير ذلك .

فكل من القسمين قد يكون دعوى حد لله عز وجل محض ، كالشرب
والزنى . وقد يكون حقا محضا لأدى : كالأموال . وقد يكون فيه الأمران
كالسرقة ، وقطع الطريق ،

فهذان « القسمان » إذا أقام المدعى فيه حجة شرعية وإلا فالقول قول المدعى
عليه مع يمينه ؛ لما روى مسلم فى صحيحه عن ابن عباس ، قال قال رسول الله
صلى الله عليه : « لو يطفى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ؛
ولكن اليمين على المدعى عليه » وفى رواية فى الصحيحين ، عن ابن عباس :
« أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه » فهذا الحديث
نص أن أحدا لا يعطى بمجرد دعواه . ونص فى أن الدعوى المتضمنة للإعطاء
تجب فيها اليمين ابتداء على المدعى عليه ، وليس فيه أن اللعاوى الموجبة للمقويات
لا توجب إلا اليمين على المدعى عليه ؛ بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال

لأنصار لما اشتكوا اليه لأجل قتل بخير ، وهو عبد الله بن سهل ، فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم أخوه عبد الله وأبناء عمه حويصة ومجيسة وكان محببة معه بخير ، وقال : « أتحلفون خمسين بيننا وتستحقون قاتلكم » قالوا : وكيف نحلف ، ولم نشهد ، ولم نر ؟ قال : فتبريكم يهود بخمسين بيننا » قالوا : وكيف نأخذ بأيمان قوم كفار ؟ أخرجه أصحاب الصحاح والسنن جميعهم ، مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وفي رواية في الصحيحين . قال : « يقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته » وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وبينين » رواه الترمذي وابن ماجه من حديث جابر ، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة . وهذه الأحاديث أصح وأشهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب . وابن عباس الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قضى باليمين مع الشاهد » وأن هذا قضى به في دعاوي وقضى بهذا في دعاوى .

وأما الحديث المشهور في السنة الفقهاء « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » فهذا قد روي أيضا ؛ لكن ليس استاده في الصحة والشهرة مثل غيره ، ولا رواه عامة أهل السنن المشهورة ، ولا قال بسمومه أحد من علماء الملة ؛ إلا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيره ؛ فانهم

يرون اليمين دائماً في جانب المنكر ، حتى في القسامة يحلفون للمدعى عليه ، ولا يقضون بالشاهد واليمين ، ولا يرون اليمين على المدعى عند التكول ، واستدلوا بسوم هذا الحديث .

وأما سائر علماء الملة من أهل المدينة ومكة والشام وفتحاء الحديث وغيرهم : مثل ابن جريح ، ومالك ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم : فتارة يحلفون للمدعى ، وتارة يحلفون للمدعى عليه ، كما جاءت بذلك سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأصل عند جمهورهم أن اليمين مشروعة في أقوى الجانبين . « والبيئة » عندنا اسم لما يمين الحق . وبينهم نزاع في تماريع ذلك ؛ فتارة يكون لوثاً مع إيمان القسامة . وتارة يكون شاهداً وبيئاً . وتارة يكون دلائل غير الشهود كالصفة للقطعة .

وأجابوا عن ذلك الحديث : تارة بالتضعيف . وتارة بأنه عام وأحاديثهم خاصة . وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر وأشهر ؛ فالعمل بها عند التعارض أولى

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طلب البيئة من المدعى واليمين من المنكر في حكومات معينة ؛ ليست من جنس دعاوى التهم ؛

مثل ما خرجا في الصحيحين عن الأشعث بن قيس أنه قال : كانت بيني وبين رجل حكومة في بئر ؛ فاختصنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « شاهدك أو يمينه » فقلت : إذا يحلف ، ولا يبالى ، فقال : « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر فاجر لقى الله وهو عليه غضبان » وفي رواية ، فقال « ينتك أنها بئر ؛ والافينه » وعن وائل ابن حجر قال : جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ! إن هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي . فقال الكندي : هي أرضي ويدي ازرعها ليس له فيها حق . فقال : النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي : « ألك ينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه » فقال يا رسول الله ! الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه ، فليس يتورع من شيء ، فقال : « ليس لك منه الا ذلك » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر الرجل « أما لئن حلف على مال يأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض » رواه مسلم والترمذي وصححه .

ففي هذا الحديث الصحيح أنه لم يوجب على المطلوب الا اليمين مع ذكر المدعى لفجوره ، وقال « ليس لك منه الا ذلك » وكذلك في الحديث الأول كان خصم الأشعث يهوديا ، هكذا جاء في الصحيحين ، ومع هذا لم يوجب عليه الا اليمين ، وفي حديث القسامة أن الأنصار لما قالوا :

كيف تقبل أيمان قوم كفار ؟ لم ينكر ذلك عليهم ؛ فلم أن لدعاوى مختلفة في ذلك .

وهذا القسم لأعلم فيه نزاعا . أعنى ان القول فيه قول للمدعى عليه مع اليمين إذا لم يأت المدعى بحجة شرعية ؛ وهى البينة .

[والبينة] التى هى الحجة الشرعية : تارة تكون بشاهدين عدلين رجلين . وتارة رجل وامرأتين . وتارة أربع شهداء . وتارة ثلاثة عند بعض العلماء من أصحاب احمد وبعض أصحاب الشافعى ، وهو دعوى الافلاس فيمن علم أن له مال ، فقد جاء فى صحيح مسلم عن قبيصة بن غارق الهلالي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحمل المسألة لأحد الاثلاثة ، رجل تحمل حمالة فخلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ؛ ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فخلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه يقولون لقد أصابت فلانا فاقة فخلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ فأسواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا » ولأن النفى من الأمور الخفية التى تقوى بها التهمة باخفاء المال . وتارة تكون الحجة شاهدا وبين الطالب عند جمهور فقهاء الاسلام من أهل الحجاز وفقهاء الحديث . وتارة تكون الحجة نساء : إما امرأة عند أبي حنيفة وأحمد فى المشهور عنه ، وإما امرأتين عند مالك واحمد فى رواية ، وإما أربع نسوة عند الشافعى . وتارة تكون الحجة غير ذلك .

وتارة تكون الحجة اللوث واللطخ والشبهة مع ايمان المدعى خمسين يمينا، وهي القسامة التي يبدؤ فيها بإيمان المدعى عند طامة فقهاء الحجاز وأهل الحديث . وتماز عن غيرها بأن اليمين فيها خمسون يمينا ، كما امتازت ايمان اللعان بأن كانت أربع شهادات بالله ، لأن كل عين أقيمت مقام شاهد . والقسامة توجب القود عند مالك وأحمد ، وتوجب الدية فقط عند الشافعي . وأهل الرأي لا يحلفون فيها الا للمدعى عليه ، كما تقدم ، مع أنهم مع تحليفه يوجبون عليه الدية . على تفصيل معروف ليس النرض هنا ذكره ، وإنما النرض التنبيه على مجامع الأحكام في النعاوى ، فإنه باب عظيم ، والحاجة اليه شديدة طامة .

وقد وقع فيه التفریط من بعض ولاية الأمور ، والمدونان من بعضهم ، ما أوجب الجهل بالحق ، والظلم للخلق ، وصار لفظ « الشرع » غير مطابق لسماء الأصلي ؛ بل لفظ الشرع في هذه الأزمنة « ثلاثة أقسام » .

« أحدها » الشرع المنزل ، وهو الكتاب والسنة ، وأتباعه واجب من خرج عنه وجب قتله ، ويدخل فيه أصول الدين وفروعه ؛ وسياسة الأمراء وولاية المال ، وحكم الحكام ، ومشبهة الشيوخ ، وغير ذلك ، فليس لأحد من الأولين والآخرين خروج عن طاعة الله ورسوله .

و « الثاني » الشرع المؤل وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأمة ، فمن أخذ فيما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه ، ولم تجب على جميع الخلق موافقته، إلا بمحجة لا مرد لها من الكتاب والسنة .

و « الثالث » الشرع المبدل ، مثل ما يثبت من شهادات الزور ، أو يحكم فيه بالجهل والظلم بنير العدل والحق حكما بنير ما انزل الله ، أو يؤثر فيه باقرار باطل لاحضاعة حق : مثل أمر المريض أن يقر لو ارث بما ليس بحق ليطل به حق بقية الورثة ، فان الأمر بذلك والشهادة عليه محرمة ، وإن كان الحاكم الذى لم يعرف باطن الأمر إذا حكم بما ظهر له من الحق لم يأثم ، فقد قال سيد الحكام صلى الله عليه وسلم فى الحديث المتفق عليه : « إنكم تختصمون الي ؛ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضي بينكم ما آفقت عليه ، فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار »

القسم الآخر من الدماوى « دماوى التهم » وهى دعوى الجناية والأفعال المحرمة ، مثل دعوى القتل . وقطع الطريق ، والسرقه ، والمدوان على الخلق بالضرب وغيره . فهذا ينقسم المدعى عليه الى « ثلاثة أقسام » فإن التهم إما أن يكون ليس من أهل تلك التهمة ، أو فاجراً من أهل تلك التهمة ، أو يكون مجهول الحال لا يعرف الحاكم حاله

فإن كان برآء لم تجز عقوبته بالاتفاق . واختلفوا فى عقوبة المتهم له مثل أن يوجد فى يد رجل عدل مال مسروق ؛ ويقول ذو اليد ابتعته من السوق لأأدرى

من باعه ، فلا عقوبة عليه بالاتفاق . ثم قال أصحاب مالك وغيرهم : يحلف المستحق أنه ملكه ما خرج عن ملكه ، ويأخذه ، قال هؤلاء : لا يمين على المطلوب ، ثم اختلفوا في العقوبة للتمه له ؟ فقال مالك وأصحابه : لا أدب على المدعى ، إلا أن يقصد أذيته وعييه وشتمه فيؤدب . وقال أصبغ : يؤدب قصد أذيته أو لم يقصد ، وكذلك عامة العلماء يقولون إن الحدود التي لا يحلف فيها المدعى عليه ، فإذا أخذ المستحق ماله لم يبق على ذوي اليد دعوى إلا لأجل الحد ولا يحلف .

« القسم الثاني » أن يكون التهم مجهول الحال لا يعرف بير أو فجور ، فهذا يجبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام . والمنصوص عند أكثر الأئمة أنه يجبس القاضي والوالي ؛ هكذا نص عليه مالك وأصحابه ؛ وهو منصوص الامام أحمد ومحقق أصحابه ، وذكره أصحاب أبي حنيفة ، وقال الامام احمد . قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة ، قال احمد : وذلك حتى يتبين للحاكم أمره ، وذلك لما رواه ابو داود في سننه والخلال وغيرهما ، عن بهز بن حكيم ؛ عن ابيه عن جده : « ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة » وروى الخلال عن ابى هريرة « ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوما وليلة »

والأصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك . فانهم متفقون على ان المدعى اذا طلب المدعى عليه الذي يجب احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس

الحكم حتى يفصل بينهما ، ويحضره من مسافة الدعوى التي هي عند بعضهم
يريد ؛ وهو ما لا يمكن الذهاب اليه والموافق في يوم ؛ كما يقوله من قاله من
اصحاب الشافعي واحد في احدى الروايتين ؛ وعند بعضهم أن مسافة القصر أربعة
بردمسيرة يومين قاصدين كما يقوله أحمد في احدى الروايتين ؛ ثم العا كم قد
يكون مشغولا عن تسجيل الفصل ، وقد يكون عنده حكومات سابقة ،
فيتمى المطلوب محبوسا موقفا من حين يطلب الى حين يفصل بينه وبين خصمه
وهذا حبس بدون الهممة . ففي الهممة أولى .

فان « الحبس الشرعي » ليس هو السجن في مكان ضيق وإنما هو تعويق
الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بيت أو مسجد ، أو
كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه ؛ ولهذا سماه النبي صلى الله
عليه وسلم أسيرا ، كما روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب ، عن
أبيه ، قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بنريم لي ، فقال لي : « الزمه » ثم
قال : « يا أبا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك » وفي رواية ابن ماجه
ثم مر بي آخر النهار ، فقال : « ما فعل أسيرك يا أبا بني تميم ؟ » وهذا
هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وأبى بكر حبسا معدا لسجن الناس ، ولكن لما انتشرت الرعية
في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة دارا ، وجعلها سجنا ، وحبس فيها . ولقد

تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم هل يتخذ الامام حبسا ؟ على قولين .
فن قال : لا يتخذ حبسا ؛ قال : يعوقه بكان من الأمكنة ، أو يقام
عليه حافظ ، وهو الذى يسمى « الترسيم » .

ولهذا لما كان حضور مجلس الحاكم تمويقا ومنما من جنس السجن
والحبس تنازع العلماء : هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد الدعوى ؟ أم
لا يحضر إذا كان ممن يتبذل بالحضور حتى يبين لدى الدعوى أصل ؟ على
قولين ، هما روايتان عن أحمد . « والثاني » قول مالك . « والأول »
قول أبي حنيفة والشافعي .

ومن العلماء من قال : الحبس فى التهمة انما هو للوالي والى الحرب ؛
دون القاضى ، وقد ذكرها طائفة من أصحاب الشافعي . كأبي عبد الله الزيري
وأقضى القضاة الماوردي ، وغيرهما . وطائفة من أصحاب أحمد المصنفين فى
« أدب القضاة » وغيرهم .

واختلفوا فى مقدار الحبس فى التهمة : هل هو مقدر ؟ أو مرجعه إلى
اجتهاد الامام ؟ على قولين ، ذكرهما القاضى أبو يعلى ، والقاضى الماوردي ،
وغيرهما . وقيل هو مقدر بشهر ، وهو قول أبي عبد الله الزيري . وقيل :
هو غير مقدر ، وهو اختيار الماوردي .

القسم « الثالث » أن يكون المتهم معروفاً بالفجور ، مثل المتهم بالسرقة إذا كان معروفاً بها قبل ذلك ، والمتهم يقطع طريق إذا كان معروفاً به ، والمتهم بالقتل ، أو كان أجد هؤلاء معروفاً بما يقتضى ذلك . فإذا جاز حبس المجهول فحبس المعروف بالفجور أولى ، وما علمت أحداً من أئمة المسلمين المتبعين من قال إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره من جميع ولاية الأمور ؛ فليس هذا على إطلاقه مذهب أحد من الأئمة ، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشرع فهو غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاجماع الأمة ، وبمثل هذا اللفظ الفاحش استجراً للولاية على مخالفة الشرع ، وتوهماً أن مجرد الشرع لا بسياسة العالم وبمصالح الأمة ، واعتدوا حدود الله في ذلك . وتولد من جنبل الفرقين بمحيقة الشرع خروج الناس عنه إلى أنواع من البدع السياسية . فهذا القسم فيه مسائل القسامة والحكم فيها معروف ، ولا يحتاج إلى ذكرها هاهنا . وأما التهمة في السرقة وقطع الطريق ونحوهما فقد تقدم ذكر الحبس فيها .

وأما الامتحان بالضرب ونحوه فاختلف فيه هل : يشرع للقاضي والوالي ؟ أم يشرع للوالي دون القاضي ؟ أم يشرع بالضرب لواحد منهما ؟ على « ثلاثة أقوال » .

« احدهما » أنه يضرب فيها القاضي والوالي ، وهذا قول طائفة من العلماء من أصحاب مالك وغيرهم ، منهم أشهر قاضي مصر ، قال أشهر :
يتمتع بالسجن والأدب ، ويضرب بالسوط مجردا .

« والقول الثاني » لا يضرب بل يحبس كما تقدم ، وهذا قول أصبغ من أصحاب مالك ، وقول كثير من الحنفية والشافعية وغيرهم ؛ لكن حبس المتهم عندما أبلغ من حبس المجهول ؛ فذلك اختلفوا هل يحبس حتى يموت ؟ فقال عمر بن عبد العزيز وجاعة من أصحاب مالك كطرف وابن الماجشون وغيرهما انه يحبس حتى يموت . وهكذا روى عن الامام أحمد فيمن لم ينته عن بدعته انه يحبس حتى يموت ، وقال مالك : لا يحبس حتى يموت .

و « القول الثالث » انه يضربه الوالي دون القاضي ، وهذا القول ذكره طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ، كالقاضي ابي الحسن الماوردي ، والقاضي ابي يلى ، وغيرهما . وبسطوا القول في ذلك في كتب « الأحكام السلطانية » وقالوا : إن ولاية الحرب معتمد العقوبة على الجرائم والمنع من الفساد في الأرض ، وذلك لا يتم إلا بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالاجرام ؛ بخلاف ولاية الحكم فان مقصودها يحصل بدون ذلك ، وهذا القول هو قول يجوز ذلك في الشريعة ؛ لكن كل ولي أمر يفعل ما فوض اليه فكأن والي الصدقات لا يملك من القبض والصرف ما يملكه والي

الخراج وان كان كلاهما مالا شرعيا ؛ وكذلك الى الحرب ووالى الحكم كل
منهما يفعل ما اقتضته ولايته الشرعية ، مع رعاية المدل وأصول الشريعة .

وأما عقوبة من عرف ان الحق عنده وقد جحدته أو منعه فمفتق عليها
بين العلماء ، ولا أعلم منازعا في أن من وجب عليه حق من دين أو عين وهو
قادر على وفائه ويمتنع من أنه يماقب حتى يؤديه ، وقد نصوا على عقوبته
بالمضرب ، وذكر ذلك المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم ؛ لقول النبي
صلى الله عليه وسلم : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » رواه أهل السنن
مثل أبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وثبت في الصحيحين عنه صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « مغل النفي ظلم » والظالم يستحق العقوبة .

واتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد .
والمعصية نوعان : ترك واجب ؛ أو فعل محرم . إن ترك الواجبات مع قدرته
كقضاء الدين ، وأداء الامانات الى أهلها من الوكالات والودائع واموال اليتامى
والوقوف والأموال السلطانية اورد المنصوب والمظالم : فانه يماقب حتى يؤديها .

وكذلك من وجب عليه إحضار نفس ؛ لاستيفاء حق وجب عليه ،
مثل أن يقطع رجل الطريق ويضر إلى بعض ذوى قدرة فيحول بينه وبين أخذ
الحدود والحقوق منه : فهذا محرم بالاتفاق ، وقد روى مسلم في صحيحه عن

علي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لمن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » وروى أبو داود في سننه عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن حالت شفاعته دون حد في حدود الله فقد ضاد الله في أمره ، ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبيث حتى يخرج مما قال » . فإوجب إحضاره من النفوس والأموال استحق المتمتع من فعل الواجب العقوبة حتى يفعله .

وأما إذا كان الإحضار إلى من يظلمه ، أو إحضار المال إلى من يأخذه بنير حق . فهذا لا يجب ، بل ولا يجوز ؛ فإن الأمانة على الظلم ظلم ، قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتم فلا تناجوا بالاثم والعدوان ومعية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى) .

وأما « مواطن الاشتباه » المشتبهة على الظلم من الجانبين : مثل ولاية الأموال السلطانية إذا أخذوا ما [لا] يستحقونه ، وكان المستخرج لها ظالما في صرفها أيضا : فهذا ليس على أحد أن يمين الظالم التقادر على إبقائها يده ، ولا يمين الظالم الطالب أيضا في قبضها ؛ بل إن ترجيح أحد الجانبين بنوع من الحق أعان على الحق ، وإن كان كل منهما ظالم ولا يمكن صرفها إلى مستحق

عدل بين الظالمين في ذلك ، فان العدل مأمور به في جميع الأمور بحسب
الامكان . ومن العدل في ذلك أن لا يمكن أحدهما من البغي على الآخر ؛ بل
يفعل أقرب الممكن الى العدل .

واختلف العلماء إذا أقر حال الامتحان بالجلس أو الضرب : هل يسوغ
ذلك ؟ فهم من قال : يؤخذ بذلك الاقرار اذا ظهر صدقه : مثل أن يخرج
السرقة بينها . ولورجع عن ذلك بعد الضرب لم يقبل ؛ بل يؤخذ به ، وهذا
قول أشهب في القاضى والوالي . وهو الذى ذكره القاضيان الماوردى وأبو
يعلى فى الوالى . ومنهم من قال : لا بد من إقرار آخر بعد الضرب
واذا رجع عن الاقرار لم يؤخذ به . وهذا قول ابن القاسم ، وكثير من
الشافعية والحنبلية وغيرهم .

وأما « مقدار الضرب » فإذا كان الضرب على ترك واجب : مثل أن
يضرب حتى يؤدى الواجب . فهذا لا يتقدر ؛ بل يضرب يوما فان فعل
الواجب والاضرب يوما آخر ؛ لكن لا يزيد كل مرة على التعزير عند من
يقدر أعلاه .

وقد تنازع العلماء فى « مقدار أعلا التعزير » الذى يقام بفعل المحرمات
على أقوال .

« أحدها » — وهو أحسنها وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما — أنه لا يبلغ في التزير في كل جريمة الحد المقدر فيها ، وإن زاد على حد مقدر في غيرها . فيجوز التزير في المباشرة المحرمة ، وفي السرقة من غير حرز بالضرب الذي يزيد على حد القذف ، ولا يبلغ بذلك الرجم والقطع .

« القول الثاني » أنه لا يبلغ بالتزير أدنى الحدود : إما أربعين ، وإما ثمانين ، وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة .

و « القول الثالث » أن لا يزداد في التزير على عشرة أسواط ، وهو أحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره .

وعلى القول الأول : هل يجوز أن يبلغ بها القتل ، مثل قتل الجاسوس المسلم ؟ في ذلك « قولان » [أحدهما] قد يبلغ بها القتل ، فيجوز قتل الجاسوس المسلم إذا قصد المصلحة ، وهو قول مالك وبعض أصحاب أحمد كابن عقيل ، وقد ذكر نحو ذلك بعض أصحاب الشافعي وأحمد في قتل الباعية إلى البدع ؛ ومن لا يزول فسادُه إلا بالقتل ؛ وكذلك مذهب مالك قتل الداعية إلى البدع ، كالتفدية ونحوه .

و « القول الثاني » أنه لا يقتل الجاسوس ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، والقاضي أبي يعلى من أصحاب أحمد .

والمقصود عن أحمد التوقف في المسألة .

ومن يجوز التعزير بالقتل في « الذنوب الكبار » أصحاب أبي حنيفة في مواضع يسمون القتل فيها سياسة ، كقتل من تكرر لواطه ، أو قتله بالمثل ؛ فانهم يجوزون قتله سياسة وتعزيرا ؛ وإن كان أبو حنيفة لا يوجب ذلك بل ولا يجوز له فعله مرة واحدة ، وأما أصحابه فمع سائر الأئمة فيخالفون في أنه يجب القود في القتل ؛ وفي وجوب قتل اللوطي إما مطلقا سواء كان محصنا أو غير محصن كذهب مالك وأحمد في أشهر روايتيه والشافعي في أحد قوله . وإما أن يكون حده مثل حد الزاني كقول صاحبي أبي حنيفة والشافعي في أشهر قوله وأحمد في أحد روايتيه .

والمقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين يوافق القول الأول ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلد الذي احتل امرأته له جارتها مائة ، وجلد أبو بكر وعمر رجلا وجد مع امرأة في فراش مائة ؛ وعمر بن الخطاب ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مئة ، ثم ضربه في اليوم [الثاني] والثالث مئة [مائة] . وليس هذا موضع بسط أصناف التعزير فانها كثيرة الشعب .

فأما ضرب المتهم إذا عرف أن المال عنده وقد كتمه وأنكره ليقرب بكانه فهذا لا ريب فيه ؛ فانه ضرب ليؤدي الواجب من التعريف بكانه ، كما يضرب

ليؤدي ماعليه من المال الذى يقدر على وفائه ، وقد جاء فى ذلك حديث ابن عمر فى الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل خيبر على الصفراء والبيضاء سأل زيد بن شعبة عم حبيبي بن أخطب ، فقال : « أين كنز حبيبي بن أخطب ؟ » فقال : يا محمد ! أذهبته الحروب ، فقال للزبير : « دونك هذا » فسه الزبير بشيء من المذاب فدلهم عليه فى خربة ؛ وكان حليا فى مسك ثور . فهذا أصل فى ضرب المتهم الذى علم أنه ترك واجبا أو فعل محرما . والله أعلم .

وسئل رحم الله تعالى

عن رجل تولى حكومة على جماعة من رماة البندق ، ويقول : هذا شرع البندق ، وهو ناظر على مدرسة وقهاء : فهل اذا تحدث فى هذا الحكم والشرع الذى يذكره تسقط عدالته من النظر ، أم لا ؟ وهل يجب على حاكم المسلمين الذى يثبت عدالته عنده اذا سمع أنه يتحدث فى شرع البندق الذى لم يشرعه الله ولا رسوله أن يعزله من النظر ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله ؛ لايين المسلمين ، ولا الكفار ، ولا الفتيان ، ولا رماة البندق ، ولا الجيش ولا الفقراء ، ولا غير ذلك ؛ إلا بحكم الله ورسوله . ومن ابتغى غير ذلك تناوله

قوله تعالى : (أخكم الجاهلية يبنون . ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) وقوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أقمهم ترجا عما قضيت ، ولعلوا تسليما) فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم ، ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق ، أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله ، وحكم الله ورسوله ، وهو يسلّم ذلك : فهو من جنس التار الذين يقدمون حكم « الياساق » على حكم الله ورسوله ، ومن تسد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه ، ووجب أن يمنع من النظر في الوقف . والله اعلم .



باب الشهادات

مثل شيخ الاسلام رضى الله عنه

عن الرواية : هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته ؟

فأجاب : أما قوله : هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته . فذاه نزام
فان العبد تقبل روايته بأفهاق العلماء ، وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء :
فذهب علي وأنس وشريح تقبل شهادته ، وهو مذهب أحمد وغيره
ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادته . والمرأة تقبل روايتها
مطلقا ، وتقبل شهادتها في الجلاة ، لكون الشهادة على شخص معين لا يعتمدى
حكمها الى الشاهد ؛ بخلاف الروية ؛ فان الرواية يمدى حكمها ، فان الراوى
روى حكما يشترك فيه هو وغيره ؛ فلهذا لم يشترط فى الرواية عدد بخلاف
الشهادة . وهذا مما فرقوا به .

وسئل رحمه الله

عن مدين كتب محض باعساره ، وشهد الشهود أنه معسر عما لزمه من الدين ، ولم يبين مقداره : هل يكفي هذا ؟ ولو عينه الشاهد : هل يفتقر أن يقول : ولا شيء منه ؟ ولو قال : فهل الثلاثة دراهم ؛ أو الدرهم والنصف داخله في ذلك ؟

فأجاب : أما الشهادة بالأعسار فإذا شهدوا أنه معسر عما لزمه من الدين ؛ وعرفوا قدره : صحت الشهادة ، لكن هذا لا يمنع قدرته على وفاء بمضيه . وتصح الشهادة بذلك وإن لم يعرفوا قدره إذا شهدوا بأنه لا يقدر على وفاء شيء لكن العلم بهذا متعذر في الغالب ، ولكن إذا كان الدين عن معاوضة — كضمن بيع وبذل قرض — وكان له مال معروف ، فإذا شهد الشهود بذهاب ماله : صار بمنزلة من لم يعرف له مال . وفي مثل هذا القول قوله مع يمينه أنه معسر عاجز عن وفاء ما يحلف عليه إن ادعى المجز عن وفاء قليل أو كثير حلف على ذلك ، وحصل المقصود بذلك ، وإن ادعى أنه ليس له إلا كذا حلف عليه .

وأحد القولين في مذهب أحمد وغيره أنه لا بد أن تكون البيئة الشاهدة بمسرتة ثلاثة إذا كان له مال ؛ للخبر المأثور في ذلك ؛ بخلاف ما لو شهدت

بتلف ماله بسبب ظاهر . والحديث حديث قبيصة بن مخارق الهلالي ؛ الذي رواه مسلم في صحيحه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تحمل المسألة الاثلاثة : رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله غلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ أو قال : سدادا من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه ، فيقولون : لقد أصاب فلانا فاقة غلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ؛ أو قال : سدادا من عيش . ثم يمسك . ورجل تحمل حمالة غلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك . فما سواهن من المسألة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتا » .

وسئل رحمه الله تعالى

عمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه : أن وارثي هذا لم يرثي غيره : فهل يجوز ذلك ؟ ولين يكون الارث بعده ؟

فأجاب : هذه الشهادة لا تقبل ، بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبى ، وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث . وليس لأحد أن يمدى حدود الله ، ولا ينير دين الله ؛ ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة »

وسئل رحمه الله تعالى

هل تقبل شهادة المرضعة ؟ أم لا ؟

فأجاب : ان كان الشاهد ذا عدل قبل قوله في ذلك ؛ لكن في تحليفه زاع ، وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما : أنه يحلف ، فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثدياها .

وسئل رحمه الله تعالى

هل تقبل شهادة الضرة ؟

فأجاب : لا تقبل شهادة الضرة فيما يطل نكاح ضررتها ؛ لا برضاع ولا غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الشهادة على العاصي والمبتدع : هل تجوز بالاستفاضة والشهرة ؟ أم لا بد من السماع والمباينة ؟ واذا كانت الاستفاضة في ذلك كافية فنذهب اليه من

الأئمة ؟ وما وجه حجيته ؟ والداعي الى البدعة والمرجح لها ؛ هل يجوز الاستر عليه ؟ أم تتأكد الشهادة ليخزنه الناس ؟ وما حد البدعة التي يعذبها الرجل من أهل الاهواء ؟

فأجاب : ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدر في عدلته ودينه فانه يشهد به اذا علمه الشاهد به بالاستقانة ، ويكون ذلك قدحا شرعيا ، كما صرح بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار ، صرحوا فيها اذا جرح الرجل جرحا مفسدا أنه يجرحه الجراح بما سمعه منه ، أو رآه ، واستفاض . وما أعلم في هذا نزاعا بين الناس ، فان المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما من أهل العدل والدين بما لم يملوه الا بالاستقانة . ويشهدون في مثل الحجاج بن يوسف والمختار بن أبي عبيد ، وعمر بن عبيد ، وغيلان القدرى ، وعبد الله بن سبيل الرافضي ، ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يملونه إلا بالاستقانة .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه مر عليه بجنابة فأثمنوا عليها خيرا ؛ فقال : « وجبت » ومر عليه بجنابة فأثمنوا عليها شرا فقال : « وجبت ، وجبت ، وجبت » قالوا : يا رسول الله ! ما قولك : وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنابة اثنتيم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة ، وهذه الجنابة اثنتيم عليها شرا ، فقلت وجبت لها النار . انتم شهداء الله في الأرض . هذا اذا كان المقصود تفسيقه لرد شهادته وولايته .

وأما إذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى : . بـون ذلك ،
كما قال عبد الله بن مسعود اعتبروا الناس بأخذانهم ؛ وبلغ عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أن رجلاً يجتمع إليه الأحداث فنهي عن مجالسته . فإذا كان
الرجل مخالطاً في السير لأهل الشر يحذر عنه .

و « الداعي إلى البدعة » مستحق العقوبة باتفاق المسلمين ، وعقوبته
تكون تارة بالقتل ، وتارة بما دونه ، كما قتل السلف جهم بن صفوان ،
والجعد بن درهم ، وغيلان القدرى ، وغيرهم . ولو قدر أنه لا يستحق
العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها ، فإن هذا من
جملّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي أمر الله به ورسوله .

و « البدعة » التي يعدّثها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم
بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة ؛ كبدعة الخوارج ، والروافض ، والقدرية
والمرجئة ، فإن عبد الله بن المبارك ويوسف بن إسباط وغيرهما قالوا : أصول
اثنين وسبعين فرقة هي أربع : الخوارج ، والروافض ، والقدرية ،
والمرجئة ، قيل لابن المبارك : فالجهمية ؟ قال : ليست الجهمية من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم .

و « الجهمية » قاعة الصفات ؛ الذين يقولون : القرآن مخلوق ،
وإن الله لا يرى في الآخرة ، وأن محمداً لم يرجع به إلى الله ، وأن الله لا علم
له ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك ، كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم .

وقد قال عبد الرحمن بن مهدى : هما صنفان فاحذرهما : الجهمية والرافضة . فهذان الصنفان شرار أهل البدع ، ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والاسماعيلية ، ومنهم اتصلت الاتحادية ؛ فانهم من جنس الطائفة الفرعونية .

و « الرافضة » في هذه الأزمان مع الرفض جهمية قدرية ؛ فانهم ضموا إلى الرفض مذهب المعتزلة ؛ ثم قد يخرجون إلى مناهج الاسماعيلية ونحوهم من أهل الزنقة والاتحاد . والله ورسوله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن شهود شهدوا بما يوجب الحد ، ولما شخص قالوا : غلطنا ، ورجعوا : فهل يقبل رجوعهم ؟

فأجاب : نعم . اذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها . لم يحكم بها واذا كان يعلم أنه قد غلط وجب عليه أن يرجع ، ولا يقدح ذلك في دينه ولا عدلته . والله أعلم .

باب القسمة

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين بينهما دار مشتركة ، فطلب أحدهما القسمة فامتنع شريكه
من المقاسمة : فهل يجبر على القسمة ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ان كانت تقبل القسمة من غير ضرر
بحيث لا تنقص في البيع اجبر الممتنع على القسمة ؛ والا كان لطالب القسمة
أن يطلب البيع قد يجبر الممتنع ويقسم بينهما الثمن . والاجبار على القسمة
المذكورة مذهب الأئمة الأربعة . والاجبار على البيع المذكور مذهب مالك
وأبي حنيفة والامام أحمد .

وصل رحمه الله

عن رجل له عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهما في بستان مشترك
بينه وبين إنسان مختل العقل ، والحاكم يحجر عليه ، وهو يقبل القسمة : فهل
للحاكم أن يقسم عليه ، أم لا ؟ ويلزم أن يتفق منه على المارة ؟

فأجاب . ان كان قابلا للقسمة وطلب الشريك القسم وجب على الحاكم
إجابته ولو كان الشريك الآخر رشيداً ، فكيف اذا كان تحت الحجر ؟ وان لم
يكن قابلاً للقسمة غير قسمة الاجبار ، وللحاكم أن يقاسم عن المحجور عليه اذا
رآه مصلحة . واذا طلب الشريك : إما القسمة ، وإما المارة : فللحاكم أن
يجيبه إلى أحدهما .

وسئل رحمه الله تعالى

عن ثلاثة شركاء في طاحون ، ولأحدهم السلس ، وهو فقير ولم يكن له شيء يقتات به سوى أجرة السلس المختص به ، وقد منعه أن ينفخوا اليه إلا في كل ستة أيام يوما ، وقد طلب منهم كل يوم بقسطه ليستعين به على قوته فامتنعوا من ذلك باقتدارهم على المال والجاه عليه : فما يجب في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا طلب الشريك أن يؤجروا المين ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم ، أو يهاجروه فيقتسموا المنفعة : وجب على الشركاء أن يجيبوه إلى أحد الأمرين ؛ فإن أجابوه إلى المهيأة وطلبوا تطويل الدور الذي يأخذ فيه نصيبه وطلب هو تقصير الدور وجبت إجابته دونهم ؛ فإن المهيأة بالزمان فيها تأخير حقوق بعض الشركاء عن بعض فكلما كانت الاستيفاء أقرب كان أولى ، لأن الأمل وجوب استيفاء الشركاء جميعهم حقوقهم ، والتأخير لأجل الحاجة ، فكلما قل زمن التأخر كان أولى ؛ لاسيما إذا كان مع التأخير لا يمكن الشريك أن يستوفي حقه إلا بضرر مثل إعداد بهائم ليوم والاتفاق عليها في الأسبوع ، فإنه لا يجب عليه موافقتهم على ما فيه ضرره مع إمكان التعديل بينهم بلا ضرر . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قسمة اللحم بلا ميزان ؟ وقسمة التين والمنب والرمان
والبطيخ والخيار عدداً ؟

فأجاب : أما قسمة اللحم بالقيمة فالصحيح أنه يجوز ؛ فإن القسمة افراز
بين الأنصباء ؛ ليست يما على الصحيح . وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقاسم أهل خير خرصا ، فيحرص عبد الله بن رواحة ما على النخل فيقسمة
بين المسلمين واليهود ، ولا يجوز يبع الرطب خرصا ، وكذلك كان
المسلمون ينحرون الجزور ويقسمونها بينهم بلا ميزان ، كانوا يفعلون ذلك
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك جميع هذا الباب يجوز قسمة التين والمنب بنير كيل ولا وزن ،
وتجوز قسمة الرمان عدداً ، وكذلك البطيخ والخيار . هذا هو الصحيح
في المعدودات كلها أنها تقسم بالقيمة ؛ وليست هذه القسمة يما ؛ لكن
تعديل الأجزاء معتبر فيه الخبرة . والمقصود أنه يجوز أن تعدل الأنصائب
ما يمكن إما من كيل أو وزن إن أمكن وإلا بالحرص والتقويم ؛ ليس
هذا مثل البيع ؛ فإن القسمة جائزة في جميع المال ، ويجوز قسمة التمر قبل
بذو صلاحه . والله أعلم .

ومثل رحمه الله تعالى

هل يجوز قسمة اللحم بلا ميزان ؟ وقسمة التين والعنب والرمان
والبطيخ والخيار عدداً ؟

فأجاب : تجوز قسمة الأموال الرطبة كالرطب والعنب وغير ذلك .
فالمقصود بالقسمة أن يكون بالعدل ، فإذا لم يكن التعديل بالكيل والوزن
كان التعديل يقوم مقام ذلك من الخرص والتقويم في الأموال الربوية ،
ويجوز أن يشتري الفاكهة بالحنطة والشعير يدأيد بلا خلاف بين الفقهاء ؛
وإنما اختلفوا في جواز بيعها نسيئة ، والجمهور على أنه يجوز ذلك نسيئة ،
وهو من ذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه ، والشافعي في قوله
التقديم . وهذا مبني على أن علة الربا : هل هو التماثل والقوت ؟ والطعام
تماثل الطعام ؟ فن قال : هي التماثل والقوت والتماثل مع الطعام يجوز ذلك
ومن قال : هي الطعام وحده لم يجوز ذلك . والله أعلم .

باب الاقرار

سئل شيخ الإسلام فقه من الله روحه

عن رجل أقر أن جميع الحانوت المروفة بسكن المقر وما فيها من الأعيان وقف لله تعالى على مسجد وما يتعلق به ؛ ثم لم تتمكن البيعة من وزن تلك الأعيان حتى مات الواقف ، وبعض البيعة لا تعرف تلك الأعيان المقر بها ؛ هي هذه الأعيان الموجودة الآن ؟ فهل يسوغ له هذه الشهادة أن يشهد بها اعتماداً على إقرار المقر ، وبالإستفاضة من تلك المدلين ؟

فأجاب : الشاهد يشهد بما سمعه من كلام المقر ، والاقرار يصح بالمعلوم والمجهول ، والتمييز وغير التمييز . وإذا قامت بيعة أخرى بتعيين ما دخل في اللفظ جاز ذلك وعمل بموجب شهادتهم ؛ كما لو أقر المقر لفلان بن فلان عندي كذا ، وإن دارى القلانية أو المحدودة بكذا لفلان ، ثم شهد شاهدان بأن هذا المعين هو المسمى والموصوف أو المحدود ، فإن هذا يجوز باتفاق الأئمة ، وإنما تنازعوا في المرف : هل يكفي أن يكون واحداً ؟ أولا بد من اثنين ؟ على قولين مشهورين لأهل العلم ، وهما روايتان عن الامام أحمد . و « الثاني » قول الشافعي وغيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن شخصين تباريا ، واشهدنا على أنفسهما أن أحدهما لا يستحق على الآخر
مطالبة ولا دعوى بسبب دينار ولا درهم ؛ ولا أقل من ذلك ولا أكثر ،
وكان لأحدهما على الآخر دين بمسطور شرعى بنرام معينة ، فاستثنى
صاحب الدين حالة الإبراء ؛ ولم يبرأ منه من المسطور المذكور ، ولا ذكره
في المبارات ، فطلب رب الدين بالمسطور ، فقال له خصمه : أليس تبارينا ؟
فقال : أبرأتك إلا من هذا المسطور : فهل تسمع دعواه الشرعية
بالمسطور المذكور ؟

فأجاب : إذا كان ادعى أنه لم يبرأه من ذلك الحق ، وإن التبريم يعلم
أنه لم يبرأه منه ، وطلب يمينه أنه لم يبرأه منه . فله ذلك .

وسئل رحمه الله

عن رجل مات وخلف ابن عم وزوجة طلقها في مرض موته، فسكوكيل
الزوجة ابن عم الميت ، وطلب منه إرث الزوجة التي لها. فأقر أنها وارثة
وأنه وضع يده على ما خصه من الميراث مع علمه بالاختلاف وإبراء ابن العم
الزوجة وأبائها ووكيلها من كل شيء، ثم بعد ذلك أحضر بيعة عند حاكم شافعي
شهدوا أن الميت طلقها في مرض موته وحكم به ، وقال : ما ترث عندي ،
وطلب استمادة ما أخذ منه : فهل تسمع البيعة مع كونه أقر أنها وارثة ، ومع
الابراء لهم مما قبضوه ؛ أم لا ؟ وإذا ادعى أنه كان جاهلاً بما أقر به فهل يكون
القول قوله في دعوى الجهل أم لا ؟

فأجاب : ليس ما ذكر من الاقرار والاقباض والابراء مع علمه بالاختلاف
أن يدعى بما يناقض اقراره وإبرائه ، ولا يسوغ الحكم له بذلك . وأما الجهل
بذلك مع علمه بالاختلاف فكذب . والله أعلم ،

وسئل رحمه الله

عن امرأة كانت مزوجة برجل جندي ، ورزقت منه ولدين ذكراً
وانثى ، ومات الولد الذكر ، وأن الزوج للمذكور طلقها ، وأخذت البنت

بكفالتها من مدة تزيد عن ثمان سنين ، وقد حصل الآن مرض شديد وأحضر
شهوداً ، وكتب لزوجته التي درم ، وأختها مطلقة كتب لها الصداق ،
وكانت قد أبرأته منه وهي في الشام من حين طلقها ، وكتب لأهم خمسة مائة ،
ومنعني حتى والبت الذي له مني حقها من الوراثة ، ومن حين رزقت الأولاد
ما ساوهم بشيء من أمور الدنيا ، وقد أعطى رزقه لها ؟

فأجاب : إقراره لزوجته لا يصح ، لاسيما أن يحمله وصية ، فإن الوصية
للوارث لا تلزم بدون إجازة الورثة باتفاق المسلمين ، وكذلك إقراره للوارث
لا يجوز عند جمهور العلماء ، لاسيما مع التهمة ، فإنه لا يجوز في مذهب أبي
حنيفة ومالك والامام أحمد وغيرهم . وكذلك إقراره بالدين الذي أبرأته صاحبه
لا يجوز ؛ فإذا كانت قد أبرأته من الصداق ثم أقر لها به لم يحز هذا الإقرار ،
لأنه قد علم أنه كذب ، ولو جعل ذلك عليكها بدل ذلك لم يحز أيضا عند
الجمهور أن يحمل ذلك التملك دينا في ذمته .

وليس له منع البنت حقها من الارث ، ولا يمنع المطلقة ما يجب لها عليه
وفي الحديث : « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة » . وفي السنن عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الرجل ليعمل ستين سنة بطاعة الله ؛ ثم
يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل ستين سنة
بمعصية الله ثم يعدل في وصيته فيختم له بخير فيدخل الجنة » ثم قرأ قوله تعالى

(تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله وتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) والله سبحانه أعلم .

ومثل رحمه الله

عن رجل بينه وبين شخص شركة ، فقوي شريكه فسكه وأهاناه ؛ وكتب عليه حجة أن النعم له دون الشركة ؟

فأجاب : إذا أكرمه بغير حق فأقر كان إقراره باطلا ، وإشهاده على الاقرار لا ينفعه ؛ بل يجب عقوبة الظالم المعتدى الذى اعتدى على هذا المظلوم بالاكراه ؛ ويجب إعانة المظلوم ورد المال إلى مستحقه ، وإذا أقام بينة بأنه أكره على ذلك ممعت يئته . والله أعلم .

ومثل رحمه الله

عن امرأة ماتت وظفت أولاداً منهم أربعة أشقاء . ذكر واحد ، وثلاث بنات ، وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن لها منه ولد ، وأنها أقرت فى مرضها للتصل بالموت لأولادها الاشقاء بأن لهم فى ذمتها ألف درهم وقصدت كذلك إحرام ولدها وزوجها من الارث .

الجواب : إذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي حاصية لله ورسوله باتفاق المسلمين ، بل هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فإن الجور في الوصية من الكبائر « ومن قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة » وقد قال تعالى : (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن العبد يعمل ستين سنة بطاعة الله ، ثم يحجور في وصيته فينضم له بسوء فيدخل النار ، وإن العبد يعمل ستين سنة بمعصية الله ثم يحتم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة » ثم قرأ هذه الآية (تلك حدود الله) .

ومن أمانها على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاتب ومشير وغير ذلك ، فكل هؤلاء متعاونون على الأثم والمعدوان . ومن لقننا الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة .

وأما إن كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ورسوله ، ومن أمانها على ذلك لأجل الله تعالى . وأما في ظاهر الحكم فأكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ، لأن التهمة فيه ظاهرة ولأن حقوق الورثة تملقت بحال الميت بالمرض ، فصار مجبوراً عليه في حقهم ليس له أن يتبرع لأحدهم بالأجماع .

ومن العلماء من يقبل الاقرار كالكشافى ؛ بناء على حسن الظن بالمسلم وأنه عند الموت لا يكذب ولا يظلم : والواجب على من عرف حقيقة الأمر فى هذه القصة ونحوها أن يماونوا على البر والتقوى ، لا يماونون على الأثم والمدون . وينبنى الكشف عن مثل هذه القضية . فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به ، وإن ظهر شواهد كذبه أ بطل . فشواهد الصدق مثل أن يعرف أنه كان لأب معزولة الأربعة مال نحو هذا المقرب . وشواهد الكذب يثبت على من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث ؛ فان ظهر شواهد احد الجانبين ترجح ذلك الجانب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل مات وخلف رجلين وامرأة ، فموضنا المرأة ما يخصها من ميراث والدها ، وأبرأت إختها البراءة الشرعية بالمدول عن ما بقي بأيديهم من مدة تزيد على ستين سنة ، وهى مقيمة معهم بالناحية ؛ ولم يكن لها معهم تعلق بطول هذه المدة ؛ فلما توفيت إختها وتحققت المرأة موت المدول أنكرت المشهود عليها ، وادعت على وارث إختها ما يخصها من ميراث والدها باقى مع إختها ، وأثبت لها الحاكم ما ادعته وقامت اليه عليها بالبراءة بطريقها ؛ قبل يندفع ما أثبت لها الحاكم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا قامت بينة شرعية على إقرارها بالقبض والابراء الشرعي كانت دعوى ورثتها باطلة ، ولو أقاموا بينة وأثبتوا ذلك عند الحاكم كانت بينة الاقرار بالقبض والابراء مقدمة ؛ لأن معها مزيد علم ، اللهم الا أن تدعى أنها أقرت مكرهة أو حياء أو أقرت قبل القبض ولم يوجد المقربه فلها تحليف المدعى عليه أن باطن الاقرار كظاهره أو أنهم لا يعلمون بذلك الاقرار ، وإذا كان شهود الابراء قد ماتوا وخطوطهم معروفة شهد بذلك من يعرف خطوطهم ، وحكم به من يرى من العلماء مع أن دعواها بحقها بعد هذه المدة الطويلة من غير مانع يعوق لا يقبل في أحد قولي العلماء في مذهب مالك وغيره . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام قدام الله روحه

عن رجل له ابنتان أحدهما مزوجة والأخرى عزباء ، وكان كتب للمزوجة ثلاث آلاف درهم ، والمزياة سبعة آلاف درهم ، وقد توفيت المزوجة وخلفت ولداً ذكراً وزوجاً ، وقد طلب الولد والزوج المكتوب من والدها : فهل يرثون ذلك ، ويحوز لهم مطالبة الولد ، والوالد يدعى في ذلك الوقت ما كان له ولد ذكر ، وكتب هذا المكتوب خشية أن تدخل يد النير في موجدته والوليد يمش ؟

فأجاب . إذا أقر لهذه ولهذه مال في ذمته ولم يكن لها قبل ذلك في ذمته مال لم يصرها عليه بهذا الاقرار شيء ؛ وكان هذا الاقرار كذباً باطلاً ، ولو جعل لها في ذمته عطية لها بعد ذلك لم يكن أمراً واجباً ، بل ينهى عن التفضيل بين الأولاد ، وبنيى أن يعدل بينهم باتفاق المسلمين ؛ وإن كان قد تقدم ما ذكر من الاقرار ، والمعدل بينهم واجب في أصح قول العلماء ولا يستحق ورثة المرأة من ذلك شيئاً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أعتق أمة ثم تزوجها ، ثم ملكها في صحة من عقله وجواز . أمر وسلامة أن جميع ما حوى مسكنهم الذى هم فيه من نحاس وقاش وصناديق ومصانع وفرش وغير ذلك مما هو خارج عن لبسه ودوابه وعدة خيله ملك لزوجته المذكورة لاحق له في ذلك ولا شيء منه ، وإن يدها على جميع ذلك متصرفه لا يده في ذلك ، ثم أقر لها بذلك ، وكتب كتاب إقرار شرعى على على هذه الصورة : هل يحتاج إلى تفصيل ؛ أم لا ؟

فأجاب : شيخنا سيدنا تقي الدين أبو العباس : الحمد لله . إذا أقران جميع ما في يده ملك لزوجته إلا السلاح والذباب وآلة الخيل كان هذا إقراراً صحيحاً يعمل بموجبيه بلا خلاف ، وإذا كان مستنده في هذا الاقرار أنه ملك لزوجته تملكها شرعياً لازماً كان الاقرار صحيحاً باطلاً وظاهراً . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أقر لرجل بمسطور بدراهم؛ ثم بعد مدة حضر المقر له الى عند
شهود المسطور ، وقال : إن هذا الاقرار الذى أقر به فاسد ، وأنا مالي
عنده الا ذهب لبتى : فهل يكون هذا الاقرار باطلاً ؟ وهل يجوز
للساهد أن يشهد بالمسطور بعد سماعه من رب الدين ما ذكر ؟

فأجاب : أما الساهد فانه يشهد بما سمع من المقر ؛ وليس عليه غير
ذلك ، سواء صدقه المقر له أو كذبه ؛ ولكن المقر له إذا قال ذلك فان
فسر كلامه بما يمكن فى المادة مثل أن يقول كان لى عنده ذهب فاتفقنا
على أن يقر ببله بفضة وصدقه المقر عمل بموجب ذلك ، وإن كذبه المقر حلف
المقر على نفي ما ادعاه المقر له . والله أعلم .

وسئل فدمس الله روحه ورضى عنه

عن رجل صانع عمل عند معلم صنعة مدة سنين ، وخرج من عنده
قال له : حاسبنى ؛ قام المعلم ضربه ، وكتب عليه حجة ، وأخافه بالولاية
فهل له فى المسطور حق ؟

فأجاب : إذا كتب عليه حجة أقربها وهو مكره بنيرحق لم يصح
إقراره ، ولا يجوز إلزامه بما فيها ؛ وعلى معلمه أن يحاسبه . والله أعلم
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

آخر المجلد الخامس والثلاثين

وهو نهاية مجموع الفتاوى

فهرس من المجلد الخامس والستين

باب المعرفة ، والمالك ، وقنال أهل البنى

الموضوع	صفحة
قال شيخ الاسلام قدس الله روحه : « قاعدة فى وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور ومناصحتهم »	١٨ - ٥
(ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها) الآية	٦
الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول هو الرد الى سنته	٨ - ٦
(كان الناس أمة واحدة) الآية	٦ ، ٧
(ثلاث لا يفل عليهن قلب مسلم ٠٠٠)	٧ - ٩
« عليك بالسمع والطاعة .. واثرك عليك » « واثرة علينا »	٩ ، ٨
فصل طاعة ولاة الأمور التى أمر بهما ومناصحتهم واجب واذا عاهدكم عليها تأكد	٩
لا يجوز أن يفتى الخائف على ما أمر الله به من طاعتهم بمخالفتهم والحنث ولا يجوز أن يستفتى هو فى ذلك	١٠ ، ١١
يمن المكره بلا حق لا ينمقه	١١
اذا أكره ولى الأمر الناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحتهم وحلفهم على ذلك	١١
تخلط تحريم الفدر ونقض البيعة الشريعة	١٢ ، ١٣
« ليس أمتى من خرج على أمتى يضرب برها وفاجرهما ولا يتحاشا من مؤمنها ولا يبنى لئى عهدهما »	١٣
أمر الرسول بطاعة ولى الأمر وان كان حبشيا ..	١٣

الوضوح	صفحة
وصف الرسول لخيار الأئمة ودعاؤه لهم ووصف شرارهم ودعاؤه عليهم ومتى تجوز متابذتهم وعصيانهم	١٤ ، ١٥
« انما الطاعة فى المنزوف »	١٤ ، ١٥
فصل من أطاع ولاية الأمور لأمر الله بطاعتهم ائيب ومن أطاعهم للمال والولاية فليس له فى الآخرة من خلاق	١٦
وقال : « قاعدة فى الخلافة ، والملك »	١٨ - ٣٢
« خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا »	١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٧
« الترتيب بعلى فى الخلافة لم يخالف فيه الا بعض أهل الأهواء وفاته الرسول	١٨ ، ١٩ ، ٢٦
معاوية أول الملوك ، وعام احدى واربعتين « عام الجماعة »	١٩
« تكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم ملك ورحمة » ثم ملك وجبرية	١٩
ثم يكون ملك عضوض »	
يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء وان كانوا ملوكا ولم يكونوا خلفاء الانبياء	٢٠
« كانت بنوا اسرائيل تسوسهم الانبياء ٠٠٠ »	٢٠
مصر الولاية الى الملوك الذين ليسوا بخلفاء الانبياء ليس لنقص فيهم وحدهم بل ونقص فى الرعية	٢٠
« كما تكونون يول عليكم »	٢٠
متابعة الأمراء فى الحسنات التى لا يقوم بها غيرهم ونصيحتهم على الوجه المشروع وعلم الخروج عليهم بالسلاح	٢٠
٣٢ - ٣٠ « آداب قيمة للأمر للملوك والأمراء وغيرهم بالمعروف والنهى لهم عن المنكر ومتى يجوز له ترك نهى بعض الناس أو يجب عليه اظهار النهى	٢١ ، ٣٠ - ٣٢
خير الرسول بانقضاء خلافة النبوة فيه ذم للملك والنصوص الموجبة لنصب الأئمة والأمراء فيها حمد لذلك وترغيب فيه	٢١ ، ٢٢
« ان الله خيرنى بين أن أكون عبداً رسولاً وبين أن أكون ملكاً نبياً ٠٠٠ »	٢٢ ، ٣٤
هل خلافة النبوة واجبة مع القدرة ويجوز تركها الى الملك للمعذور أو هى مستحبة والفضل من الملك والملك جائز ؟	٢٢ - ٣١

الموضوع	صفحة
ما يستفاد من قوله «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ٠٠٠»	٢٣
وقوله : « اقتتلوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر » سيرة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى فى أنفسهم ومع الرعية	
حكم قبول الملك المنسوب	٢٤ ، ٢٥
« تدور رحا الاسلام على رأس خمس وثلاثين »	٢٥ ، ٢٦
الخلافة تمت بعمل	٢٥ ، ٢٦
خلافة معاوية شابها الملك وليس قادحا فيها	٢٥ ، ٢٦
ما يقال فى الخلافة - كما تقدم - يقال فى القضاء والامارة	٢٧
اذا قيل ان خلافة النبوة واجبة وهى مقدورة وقد تركت فهل تركها كبيرة تقدر فى العدالة أو تعتبر الموازنة بينه وبين غيره فى الحسنات والسيئات	٢٧ ، ٢٨
اذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجعة الا بسيئة دونها فى العقاب أو لا يتأتى له ترك سيئة الا بسيئة دونها	٢٨ - ٣٠
يجوز ترك بعض واجبات الشريعة وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة	٢٩
اذا كانت نفس الأمير لا تطيعه الى القيام بمصالح الامارة الا بنوع من الاستئثار والمالم لا تطيعه نفسه الا بنوع من المنهى عنه من الرأى والكلام والمأبد لا تطيعه نفسه الا بنوع من الرهبانية فهل يكون ذلك اثما	٣٠ ، ٣١
تخليط الملوك والأمراء والقضاة والعلماء والعباد كان سببا لنشوء الفتن فى الأمة فقوم خموهم وعادوهم وقوم أحبوهم ووالوهم مطلقا	٣٠ ، ٣١
وقال فصل الملك فى شرع من قبلنا جائز (وآتاه الله الملك) (تؤتى الملك من تشاء)	٣٣ - ٣٥
من النبوة ما يكون ملكا . النبى له ثلاثة أحوال ٠٠٠	٣٤
الملوك الصالحون قليل وجنس الملوك كثير	٣٥
قاعدة فى مواضع الأئمة فى مجامع الأمة	٣٦ ، ٤٧
قيام الدين بالكتاب والحديث	٣٦
(لقد أرسلنا رسlnا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان) الآية	٣٦
أكثر الآيات والأحاديث فى الصلاة والجهاد ومنها ٠٠٠	٣٦ ، ٣٧
كان الامام العام هو الذى يتولى امامة الصلاة والجهاد من عهد الرسول وخلفائه ومن سلك سبيلهم فى الدولتين	٣٩

الموضوع	صفحة
ولاية الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء كان مبدؤها في خلافة عمر	٣٨ ، ٣٩
لم يغتفر عمر أن يكون بينه وبين المسلمين نهر عظيم فجعل الأمصار مما يليه	٢٦
مواضع الأئمة ومجامع الأمة كانت هي المساجد	٣٩
كان الخلفاء يسكنون بيوتهم ومجالسهم هي الجوامع	٤٠
قصة بناء سدد القصر وأمر عمر بتحريقه كراهة الاحتجاب عن الرعية	٤٠
أبهة الملك وقول عمر لمعاوية : لا آمرك ولا أنهاك	٤٠
احتجب معاوية لما خاف الاغتيال	٤٠
اتخذت المقامير في المساجد ليصل فيها ذو السلطان وانخذت المراكب	٤٠
الخضراء كانت لبنى أمية قبل المسجد الجامع	٤٠
فصل ثم أحدثت الملوك والأمراء القلاع والحصون	٤٠ ، ٤١
الثغور الشامية كانت تسمى العواصم	٤١
حدثت المدارس والرباط والخوانق في « دولة السلاجقة » وكان لها ذكر في المائة الرابعة ، وجرت الأوقاف عليها في وزارة نظام الملك	٤١
أول دويرة بنيت للمصوفية في البصرة	٤١
فصل في الخلافة والسلطان وكيفية كونه ظل الله في الأرض	٤٢
(انى جاعل في الأرض خليفة)	٤٢ - ٤٥
ما بين آدم وداود من المناسبة التي من أجلها وهب من عمره	٤٢ - ٤٥
غلط ابن عربي في جملة الخليفة بمعنى القائب عن الله وما تفرغ عن هذا الخطأ	٤٤
لا يجوز أن يكون لله خليفة ، بل هو الخليفة لنفسه	٤٥
« والخليفة في الأهل ... »	٤٥
م السلطان ظل الله في الأرض يأوى اليه كل ضعيف ومهلوف	٤٥ ، ٤٦
وقال فصل ثبتت خلافة أبى بكر بالكتاب والسنة والإجماع	٤٦ - ٤٩
قول الامامية بالنص الجلي على علي والزيدية بالنص الخفي عليه .	٤٧
والراوندبة بالنص على العباس ظاهرة الفساد	

الموضوع	صفحة
وقال (فصل) أهل الأهواء فى على ومن حاربه على أقوال ٠٠٠	٥٠ . ٥١
أهل السنة متفقون على عدالتهم ، الخلاف فى التصويب فى القتال	٥١ ، ٥٤
وعنده والامساك عما شجر بينهم مع العلم بأن عليا وإصحابه أولى	
الطائفتين بالحق	
ما جر ذلك الشجار بالألسنة والأيدى على الأمة فيما بعد	٥١
سئل عن طائفتين من الفلاحين اقتتلتا فكسرت أحدهما الأخرى	٥١ ، ٥٢
فهل يحكم للمقتولين من المهزمين بالنار ؟ وهل حكم المنهزم حكم	
المقتول منهم فى الحركة	
« إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ٠٠٠ »	٥٢
يرى بعض الفقهاء أن المنهزم من البغاة يقتل إذا خيف عوده	٥٢
سئل عن البغاة والخوارج هل هى الفاظ مترادفة أو بينهما فرق	٥٣ - ٥٧
بعض أصحاب الأئمة الثلاثة لا يفرقون وهو خطأ مع تعديلهم	٥٣
لطلمحة والزبير ٠٠	
التفريق بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغيرهم	٥٤ ، ٥٥
من المتأولين	
« تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين	٥٤ ، ٥٥
بالحق »	
نصوص فى الأمر بقتال الخوارج والحث عليه	٥٥ ، ٥٦
أكثر الصحابة اعتزلوا القتال فى الجمل وقالوا هو قتال فتنه	٥٥ ، ٥٦
الخلاف فى كفر الخوارج	٥٦
لم يأمر الله بابتداء الطائفة الباغية بالقتال	٥٦
(وإن طائفتان) الآية	٥٦ ، ٥٧
الخوارج وما نموا الزكاة يبتدئون بالقتال	٥٧
هل يكفر من منع الزكاة وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب	٥٧
أهل البنى المجرد لا يكفرون	٥٧
سئل عن من يمن معاوية ما يجب عليه الخ ٠	٥٨ - ٧٩

الموضوع	صفحة
من لمن معاوية أو عمرا أو أبا موسى أو من هو أفضل منهم استحق العقوبة وهل يعاقب بالقتل أو مادونه	٥٨
لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص	٥٩ - ٦٢
أصحاب الرسول خيار المؤمنين	٥٩
« لا تسبوا أصحابي » (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح) الآية	٥٩ - ٦١
تخصيص الرسول لأبي بكر بالصحبة وتخصيصه في الآية لما تميز به من مزياتها	٦١ ، ٦٢
معاوية وعمرو وأمثالهما لم يتهمهم السلف بنفاق مباينة عمرو للرسول على أن يفقر له ما تقدم من ذنبه دليل على أن إسلامه إسلام مؤمن	٦٢ - ٦٤
كل المهاجرين لم يتهموا بنفاق ، النفاق كان في بعض من دخل من الأنصار - السبب دعاء الرسول لمعاوية -	٦٢ ، ٦٣
أبو سفيان ، عكرمة ، الحارث بن هشام ، سهيل بن عمرو ، صفوان يزيد بن أبي سفيان ، أبو عبيدة ، سعد ، خالد -	٦٤
لو كان عمر يتخوف النفاق من معاوية وعمرو لم يولهما على المسلمين أبو بكر وعمر لم يستعمل أحدا من أقاربهما	٦٤ - ٦٦
لما عاد أهل الردة للإسلام منهم أبو بكر وعمر من ركوب الخيل وحمل السلاح ونهى عمر عن استعمالهم واستشارتهم في الحرب حتى تظهر صحة توبتهم	٦٥
أمر النبي عمرا واستعمل أبا سفيان على نجران	٦٥ ، ٦٦
عدالة معاوية وعمرو وأبي سفيان في الرواية أيضا	٦٦
حكم لمن معاوية وغيره من هؤلاء الصحابة ، التفريق بين لمن المين وغيره	٦٦
حاطب وشهادة الرسول له بالجنة مع قصة الكتاب	٦٧ ، ٦٨
لا يشهد بمجرد الظن لمين بجنة أو نار لأنه قد يستوجب الثواب والعقاب	٦٨

الوُضُوع	صفحة
« أهل البدع يجعلون الخطأ والأثم متلازمين فسيوا السلف أو لعنوهم أو فسقوهم أو كفروهم واستحلوا قتالهم « إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين »	٦٩ ، ٧٠ ٧٠ ، ٧١
القتلى من أهل صفين ليسوا عند النبي كالخوارج المارقين سرور على بقتال الخوارج وروايته الأحاديث في ذلك بخلاف صفين « كان يضع الحسن على فخذه وأسامه ويقول : اللهم اني أحبهما وأحب من يحبهما » ظهور هذا الحب والدعاء فيما مدح به الحسن وأسامه	٧٠ ، ٧١ ٧١ ، ٧٠ ٧١ ، ٧٠
اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان « إذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون » كذب معاوية لم يدع الخلافة ولم يقاتل على أنه خليفة ولا كان يرى أن يبتدوا عليا بالقتال	٧١ ٧٢ ٧٢
ما رآه على من مسوغات قتالهم وما اعتذروا به وما اتفق عليه شيئتهما من أحقية الخلافة والتفضيل قتل عثمان وحده كان هو سبب الشر ظنون كاذبة ظنها بعض جهال الفريقين في علي وعثمان « إن عمارا تقتله الفئة الباغية » صحته ، وما تؤل به ، الباغي قد يكون متاولا فيغفر له ، ليس هذا نصا في أن هذا اللفظ لمعاوية فلا يبيح لعنه ولا يوجب فسقه ولا غيره	٧٢ - ٧٤ ٧٤ ٧٣ ٧٤ - ٧٦
للفقهاء وأكابر الصحابة قولان منهم من يرى القتال مع عمار ومنهم من يرى الامساك مطلقا قد يحتج من يرى ابتداء القتال بحديث عمار والصحيح خلاف هذا الرأي « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » الآية أهل البيت لم يسبوا قط لم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر ففرقوا بينهما سئل عن الفتن التي تقع بين أهل البر فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض فما حكمها	٧٧ ٧٨ ٧٨ ، ٨٠ ٧٩ ٧٩ ٧٩ - ٨٣

الموضوع	صفحة
الأمر بالتلاطف والنهي عن الفرقة وبيان أضرارها	٨٠
يجب الصلح بين هاتين الطائفتين ، من طرق الإصلاح الضمان بالائتلاف أو المقاصة أو تحمل حمالة للإصلاح بينهم	٨١
إذا صبر المظلوم أعزه الله ونصره	٨٢
البغى يصرع صاحبه ، على الباغى أن يتوب ويستغفر ، سبب الفتن الذنوب	٨٢ ، ٨٣
سئل عن طائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد ... بينهما أحقاد ودماء ... يقولون إن الله قد أوجب علينا طلب الثار ... فيحملون عليهم فمن انتصر تمدى وبغى فهل يجب قتال الطائفة الباغية الخ .	٨٤ - ٨٩
قتال هاتين الطائفتين حرام	٨٤
يجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين ، طرق الإصلاح	٨٤ - ٨٦
إذا لم تنجح طرق الإصلاح ولم يمكن الزامهما بالعدل قوتلت حتى تفيء	٨٦ - ٨٩
قول القائل إن الله قد أوجب علينا طلب الثار كلب (وكتبنا عليهم فيها إن النفس بالنفس)	٨٧ ، ٨٨
إذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا. في هذا الوقت	٨٨
قولهم لنا عليهم حقوق من سنتين متقادمة	٨٨
من قتل أحدا بعد الإصلاح أو المهادنة والمماقة	٨٨ ، ٨٩
سئل عن أقوام لم يصوموا ولم يصلوا والذي يصوم لم يصل ومالهم حرام ويأخذون أموال الناس الخ .	٨٩ ، ٩٠
سئل عن أقوام مقيمون في الشفور يفيرون على الأرمن وغيرهم ويكسبوا المال ينفقونه على الحمر والزنا هل يكونون شهداء إذا قتلوا	٩٠
إذا كانوا يفيرون على الكفار المحاربين لتكون كلمة الله هي العليا	٩٠
فهم مجاهدون وإن كان لقصد المال فقط وانفاقه في الماصى	
فهم فساق	
إذا كانوا يفيرون على المسلمين فهم مقسودون	٩١

صفحة	الموضوع
٩١	مثل عن جندى مع أمير وطلع السلطان إلى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم فهربوا ثم رجعوا ليحاربوا فوقع من الجندى ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء
٩٢	مثل عن الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله : مالي مالك ودمي دمك وولدي ولدك الخ .
٩٢	مواخاة النبي بين المهاجرين والأنصار لا بين مهاجر ومهاجر ولا بين أنصاري وأنصاري
٩٣	هل يورث بهذه المواخاة
٩٣ ، ٩٤	هل يشرع أن يتأخا اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار أم ذلك منسوخ بأخوة الاسلام
٩٣ ، ٩٤	« لا حلف في الاسلام » .
٩٤	من كان قائما بحقوق الايمان أو كان له حسنات وسميات وعمل بموجب ذلك
٩٥	لا يكون ولد أحد المتحالفين ولدا للآخر ولا ماله ماله الا ان طابت له نفسه بالتصرف في شيء من ماله
٩٥	وأما شرب أحدهما دم الآخر فلا يجوز
٩٥ ، ٩٦	التأخي على التعاون على الاثم والمندوان حرام
٩٦	النزاع في المواخاة التي يكون مقصودها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما الطاعة وتفرق بينهما المعصية
٩٦ ، ٩٧	المواخاة على المشاركة في الحسنات والسيئات فمن دخل الجنة ادخل صاحبه
٩٧	جميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والتحالفات وغير ذلك يوفى منها بما أمر الله ورسوله وفي المباحات نزاع

باب حكم المرتد

٩٩ - ١٠٤	مثل عن رجلين تكلمتا في المسألة « التأخير » فقال أحدهما من تنقص الرسول أو تكلم بما يدل على نقصه كفر فهل يكون القاتل
----------	--

- بجواز الخطأ في مسألة التأخير متنقضا للرسول أو لعلماء المسلمين
فتجب عقوبته
١٠ علماء المسلمين اذا تكلموا في الدنيا باجتهاهم لم يكفر أحدهم
بمجرد خطئه
١٠٠ تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات
١٠٠ - ١٠٢ لا يكفر أحد المتنازعين من العلماء في عصمته الأنبياء والذين قالوا
يجوز عليهم الذنوب والخطأ ولا يقررون عليه حكم من كفرهم
١٠١ أبو حامد الاسفرائيني
١٠٢ ، ١٠٣ ما ذكره القاضي عياض حول هذه المسألة وما ينبغي من الأدب
عند التحدث عن الرسول
١٠٤ لا تكفير في مسائل الفنون
١٠٥ - ١٠٧ ما تقول السادة في رجل قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمدا عبده ورسوله ولم يصل ولم يقرأ شيء من الفرائض وأنه
يدخل الجنة ولا يدخل النار
١٠٥ ، ١٠٦ من لم يعتقد وجوب الصلوات والزكاة والصوم مرتكبا
١٠٥ اذا أقر بذلك وقال لا أفعل قتل
١٠٦ (الذين هم عن صلاتهم ساهون)
١٠٧ فضل الوضوء والصلاة
٧٠٧ لا ينبغي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان ومالي إلا الله وفلان وأطلب
حاجتي من الله وفلان
١٠٨ ما يقول السادة في « الحلاج » هل كان صديقا أو زنديقا ؟
وهل كان وليا لله متقيا ؟ أم له جال رحمانى ؟ أو هو من أهل
السحر والخزبيات ؟ وهل قتل على الزندقة أو مظلوما ؟
١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ ثبتت زندقته وكفره فقتل بها ومنها ٠٠
١٠٨ ، ١١١ حال المدافعين عنه ومعتليه
١٠٨ رحلته إلى الهند وتصنيفه في السحر
١٠٩ من جمع أخياره من المؤرخين
١٠٩ قدومه بغداد واعترافه أمام العلماء واتفاقهم على قتله

- ١١٠ خلاف العلماء في الزنديق اذا اظهر التوبة هل تقبل منه فلا يقتل
لم لا تقبل ، وسر ذلك
لو قدر أن العلاج تاب ٠٠٠ ١١٠
- ١١٠ اذا تاب الزاني والسارق بعد أن دفعوا الى الامام اقيم عليهم
١١٠ ، ١١١ ما يذكر عنه من ظهور كرامات له وقت القتل لا يصح
١١١ العلاج لم يكن معظما عند العلماء العالمين بحاله
١١١ ، ١١٢ تليسه ومخاريقه
- ١١٢ - ١١٥ مخاريق مشابهة لمخاريق العلاج لبعض الشيوخ والطريقة
١١٥ الشيطان يتمثل بصورة مشائخهم ومعبودهم فيقتل حوائجهم او
يدفع عندهم
١١٥ حتى المؤلف تمثّل الشيطان في صورته ليضل بعض اصحابه -
- ١١٦ ، ١١٧ الشياطين وان صدقت في اشياء فكذبها اضعاف ذلك
١١٧ الذين يخبرون أنهم راء لم يكذبوا
١١٧ التنزلات الشيطانية عليهم على حسب ما يفعلونه من مرادها
- ١١٧ ، ١١٨ لا بد من التفريق بين الأحوال الرحمانية والأحوال الشيطانية
١١٨ الدجال الكبير وفتنته وعلاماته الثلاث
- ١١٩ الدجاله كثر من منهم من يسعى النبوة ومنهم من لا يدعيها
لكنه يكلب
١١٩ الله أعلم هل تاب العلاج قبل الموت أولا
- ١٢٠ - ١٤٤ مثل عن « للمز معد بن تميم » الذي بنى القاهرة هل كان شريفا
فاطميا وهو واولاده مصومين وانهم اصحاب العلم الباطن وهل
هم بقاء
- ١٢٠ - ١٢٨ القول بعصمتهم من الذنوب والخطا باطل من وجوه
١٢٠ ، ١٢٨ قول الرافضة بعصمة « الاثنى عشر » من افسد الأقوال ، دلائل
ذلك
- ١٢٠ ، ١٢١ كل من سوى الرسول يؤخذ من قوله ويترك
١٢١ - ١٢٣ « مرتبة الرسول » اتباعه في كل ما قال من غير مطالبة بالدليل
وثواب من اطاعه وعقاب من عصاه
- ١٢٣ ، ١٣٤ - ١٣٦ انتفاء العصمة حتى عن الخلفاء الراشدين مع أنهم أعلم
الامة واعظمها اتباعا

الموضوع	صفحة
حكم من قذف أم النبي	١٢٢
« كتاب اختلاف علي وابن مسعود » وسبب تأليفه	١٢٤
مخالفة أهل البيت بعضهم لبعض في العلم والفتيا دليل عدم العصمة	١٢٥ ، ١٢٦
تفصيل دولة بني أمية وبني العباس وخلفائهما على دولة العبيديين وخلفائهم	١٢٧
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٢٧ حكم من شهد لهم بصحة الايمان والنسب	
ليس كل من أظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن	١٢٨
١٢٨ - ١٣٠ شهادة علماء الأمة وأئمتها وجماهيرها عليهم بالنفاق والزندقة	
وان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى ومن مذاهب الخالية	
طن جمهور الأمة في نسب العبيديين وأنه لا يتصل بالفاطيين	١٢٧ - ١٣١
وانما بالمجوس أو اليهود	
١٢٨ - ١٣٢ ما قاله المؤرخون في تسبهم	
١٣٠ - ١٣٢ استحتاج المؤلف بطلان نسبهم	
١٣٠ صحة الدين والنسب مع الشهرة لا يخفى	
١٣١ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ بنو عبيد من القرامطة الباطنية ، ومذاهبهم	
مركبة من مذاهب المجوس والفلاسفة والرافضة	
١٣٢ فصل وأما قول القائل انهم أصحاب العلم الباطن فهو اعظم دليل	
انهم زنادقة	
١٣٢ علم الباطن الذي ادعوه كفر باجماع أهل الملل بل والمشركن	
١٣٢ ، ١٣٣ مذهبهم في الاوامر والنواهي الشرعية وتاويلاتهم الباطلة لها	
١٣٣ ، ١٣٤ مذهبهم في الأخبار عن البعث والثواب والعقاب واسماء الله وصفاته	
١٣٣ الاسماعيلية	
١٣٣ اخبارهم التي يتبعونها هي فلسفة انائين ومحاولة الجمع بينها وبين ما جاءت الرسل	
١٣٣ - ١٣٥ « رسائل اخوان الصفا » ما فيها مخالف للملل الثلاث وان	
اشتمل على علوم رياضية وطبيعية وبعض منطقية والهيبة وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل	

صفحة	الموضوع
١٣٥ . ١٣٤	نسبة هذه الرسائل الى جعفر الصادق كذب
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١	مضمون علم الباطن الذين ادعوه . القابهم و تربياتهم
١٣٦	التسابيح الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون انه هو السابع
١٣٤ ، ١٣٥	بناء القاهرة والأزهر
١٣٥	مبشرين قاتل وابى على بن الهيثم واتباع المتفلسفة لهما
١٣٥	ابن سينا وأهل بيته
١٣٥	سيرة الحاكم ومولاه خشتكين ومن أضل
١٣٦ ، ١٣٧	وصاياهم فى الدعوة الى الحادهم العظيم وقدهم فى الصحابة والأنبياء
١٣٦ ، ١٣٧	« الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم »
١٣٦	التشيع باب الزندقة
١٣٦ - ١٣٨	ما جرره على المسلمين فى الشام والعراق ومصر والمغرب من حروب وويلات طردهم من تلك البلدان على يد السلاجقة وصلاح الدين
١٣٨	طرد الافرنج من الشام ومصر على يد نور الدين وصلاح الدين
١٣٦ ، ١٣٧	سر تمثيلهم لمحمد وموسى وادعائهم انهما اظهرا للعامة خلاف ما يعرفه الخاصة
١٣٧	منههم فى المحرمات من الفوحش والمفكرات وأخذ أموال الناس
١٣٧	منههم فى اثبات واجب الوجود واستهانتهم باسم الله واسم رسوله
١٣٧	الاسماعيلية الذين كانوا بخراسان من العبيدين
١٣٧	ابن الصباح ومناظرة الغزالي لأصحابه
١٣٧ ، ١٣٨	اليساسمى
١٣٨	المشهد الذى ينسب للحسين ليس فيه شئ منه بناء هؤلاء القرامطة
١٣٨	مدارسهم لا يدرس فيها علوم المسلمين بل مقالات الفلاسفة
١٣٨ ، ١٣٩	بنائهم مراصد الكواكب لمبادتها واستنزال روحانياتها
١٣٩	المعز بن تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم
١٣٩	مصر فى عهد بنى عبيد نحو قرنين دار ردة ونفاق
١٣٩	المعز بن باديس مسلم من ملوك المغرب

قرامطة العراق سلف هؤلاء ذهبوا الى المغرب ومنه الى مصر	١٣٩
كفر القرامطة اضعاف كفر مسلمية ونحوه	١٣٩
قبور القرامطة موجهة الى غير القبلة	١٣٦
الخيال اذا مفلت ذهبوا بها الى قبور الباطنية والاسماعيلية ونحوهم	١٣٩ ، ١٤٠
او قبور اليهود والنصارى لانهم يعذبون	
« هذه اصوات يهود تعذب في قبورها »	١٤٠
عداوة المبيدين للإسلام أعظم من عداوة التتار	١٤٠
كتمان القرامطة الباطنية لمقاتلتهم واستعمالهم التقية	١٤١
المشابهة بين القرامطة الباطنية وبين الفلاسفة المشائين	١٤٢ ، ١٤٣
المثقفلة ومذاهبهم في أمور الايمان بالله واليوم الآخر وفي الشرائع أيضا	١٤٢ ، ١٤٣
« ابن التومرت » الملقب بالمهدي ومخاريقه ومذهبه في الصفات وغيرها	١٤٢
أئمة القرامطة الاسماعيلية أكفر من اليهود والنصارى بل ومن الاتحادية	١٤٣ ، ١٤٤
حكم اتباع هؤلاء من الشيعة والرافضة الجاهلين بحقيقة باطلهم ، وكذلك اتباع الاتحادية	١٤٤
١٤٥ - ١٦٠ ما يقول السادة في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الأرواح وقدم العالم وانكار البعث والنشور والجنة والنار الخ .	
الجواب هؤلاء وسائر أصناف القرامطة أكفر من اليهود والنصارى ومن كثير من المشركين	١٤٩ ، ١٥٠
١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ضرر هؤلاء على أمة محمد أعظم من ضرر الكفار المحاربين	
تظاهروهم بالتشيع وموالاة أهل البيت	١٤٩
١٥٠ ، ١٥٢ حقيقة مذهبهم أنهم لا يؤمنون بنبي ولا كتاب ولا دين ولا خالق ولا دار . . مع تظاهروهم بأن للايمان والشرائع حقائق يعرفونها . .	
نموذج من تأويلاتهم الباطلة ومن مصاداتهم للإسلام وأهله	١٥٠
١٥٠ ، ١٥١ استيلاء النصارى على سواحل الشام وعلى القدس بمساندتهم	
١٥١ طرد المبيدين من مصر والنصارى من السواحل على يد نور الدين	
وصلاح الدين	

الموضوع	صلحة
استيلاء التتار على بلاد الاسلام وقتل خليفة بغداد وغيره كان بمؤازرتهم	١٥١ ، ١٥٢
الآلقاب التي يعرفون بها عند المسلمين : الإلحمة ، القرامطة ، الباطنية ، الاسماعيلية ، النصيرية ، الخرمية ، المحمرة	١٥٢
مذهبهم قارة يبنونه على مذاهب الفلاسفة ، وتارة على قول المجوس ويضمون الى ذلك الرفض ويحتجون اما بقول مكذوب او محرف طريقتهم في نشر دعوتهم للممونه « الدعوة الهادية »	١٥٣
مضمون « البلاغ الاكبر والناموس الاعظم »	١٥٣
اصحاب « رسائل اخوان الصفا » من اثمتهم	١٥٣
زعمهم أن الرسل كانوا مثلهم طالبين للرياسة فمنهم من احسن كموس ومحمد ...	١٥٣ ، ١٥٤
استهزأهم بالصلاة والزكاة والصوم والحج وتحليل ذوات المحارم والفوحش	١٥٤
هؤلاء لا تجوز مناعتهم	١٥٤
الجبين الممول بانفتحتهم وانفحة المجوس والافرنج الذين لا يذكون حكم استعمال ملاسهم واوانيتهم واوانى المجوس	١٥٥
لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلح على من مات منهم	١٥٥
استخدامهم في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم كاستخدام الذئاب لرعي الغنم	١٥٥ ، ١٥٦
حكم المخامر اذا وجد في عسكر المسلمين	١٥٦
يجب قطعهم من دواوين المقاتلة فوراً	١٥٦
لا يستخدم في ثغور المسلمين الا الماموتين على دين الاسلام وعلى المسلمين وامامهم	١٥٦
اذا استخدموا وعملوا العمل المشروط عليهم فلم قيمة عملهم	١٥٦ ، ١٥٧
اذا اظهر هؤلاء التوبة ففي قبولها منهم نزاع	١٥٧
على القول بقبولها فيعمل بهم ما عمله أبو بكر بالمرتدين لما نابوا	١٥٧ - ١٥٩
تخيير الصديق للمرتدين وشروطه عليهم	١٥٧ - ١٥٩
من قتله المرتدون المحاربون لا يضمن	١٥٨

الـمـوضـوع	صـفـحـة
جـهـاد هـؤـلـاء مـن اكـبـر الـواجـبـات وقـبـل جـهـاد أهـل الـكـتـاب	١٥٨ ، ١٥٩
لا يـحـل لأـحـد أن يـكـتـم ما يـعـرفـه مـن أخـبـارهم ولا أن يـعـاـونهم عـلـى بـقائهم فـى الجـنـد	١٥٩
يـثـاب المـعـاـون عـلـى كـف شـرهم وهدايتهم بحسب الـامـكـان	١٥٩
فـضـل الجـهـاد والأمر بالمعروف والنهي	١٦٠
سـئـل عـن « الدـرـزـية » و « النـصـرية » ما حـكـمهم	١٦١
كـفر الطائفتين وردتهم ، وحقيقة مذهبهم	١٦١
« النـصـرية » أتباع محمد بن نصير وكان من الغلاة	١٦١
« الدـرـزـية » أتباع هـشـتـكـين الدـرـزى مـن مـوالى الحـكم وهم مـن الاسـمـاعـيلية	١٦٢ ، ١٦١
الاسـمـاعـيلية	١٦٢
وقال ردا على نبذ لطوائف من الدروز	١٦٢
اتفاق المسلمين على تكفيرهم ، تحريم استخدامهم للحراسة والنوم فـى بيوتهم	١٦٢
سـئـل عـن هـؤـلـاء « القـلـندرية » الذين يـحـلقـون ذقونهم ما هم ومن أى الطوائف وحل أطمع النبى شيخهم « قلندر » عبدا وكله بالمجسية حكمهم وأصلهم	١٦٣ - ١٦٦
« الملامية » و « الملاميات »	١٦٤
كل من خرج عن الهدى ودين الحق فهو كافر ان اظهره ومنافقون ان اخفوه	١٦٤
سبب ظهور مثل هؤلاء قلة العلم	١٦٥
فى اوقات يثاب الشخص على ما معه من الايمان القليل ويفغر لمن لم تقم الحجة عليه مالا يفغر لمن قامت عليه	١٦٥
المقالة التى هى كفر يقال هى كفر ولا يجب ان يحكم على كل شخص قالها بأنه كافر حتى تثبت فى حقه شروط التكفير وتنتفى موانعه	١٦٥ ، ١٦٦
سئـل عـمن يـمـتـنـد أن الكواكب لها تأثير فى الوجود ؟ او يقول ان له نجما يسعد بسعادته ويحتج بآيات ويقول انها صنعة ادريس الخ	١٦٦ - ١٦١

صفحة	الموضوع
١٦٦	النجوم من آيات الله الدالة عليه المسبحة له
١٦٧	سجودها لله ليس هو مجرد ما فيها من الدلالة على ربوبيته
١٦٦	(ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض الى وكثير حق عليه العذاب)
١٦٧	من منافع الشمس الظاهرة الحر والبرد والليل والنهار ونضاج النمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن والترطيب والتبييض
١٦٧	(والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره) (لنحى به بلدة ميتا)
١٦٧	منافع النار والماء
١٦٧	جعل الله حياة بعض المخلوقات بواسطة بعض
١٦٧ ، ١٦٨	قول بعض المتكلمين انه يخلق المخلوقات عند وجود الأسباب لا بالأسباب خطأ ، ومن زعم انها مستقلة بالفعل فهو مشرك
١٦٨	منافع النجوم الثلاث ، النجوم التى ترحم بها الشياطين نوع آخر غير النجوم التابعة فى السماء التى يهتدى بها وحقيقتها مخالفة لتلك
١٦٦٩ ، ١٧٤ - ١٧٧	ليس للموت والحياة أثر فى الكسوف
١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٥ - ١٧٧	تخويف العباد بالكسوف لأنه قد يكون سببا لعذاب ينزل لذلك أمر بالمبادات التى تنفع العذاب
١٦٩	التخويف بالرياح السديدة والزلازل والجذب والأمطار المتواترة التى قد تكون عذابا
١٦٩	إذا أراد بقوله : ان النجوم لها تأثير ما قد علم بالحق وغيره من منافعها ونحو ذلك فهو حق
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦	ما كان يخشاه الرسول من هبوب الريح
١٧٠	ليس العيد مأمورا بأن يتكلف معرفة ما يخفى من أسباب الخير والشر الكونية
١٧٠ ، ١٧١	ثم متعاطى السحر لجلب منافع الدنيا فقال (واتبعوا ما تتلوا ٠٠) الآيات

الموضوع	صفحة
التنجيم من السحر وهو نوعان علمي وعمل • الثاني وحكمه	١٧١
ما يدعونه من تقدم المعرفة بالحوادث وأن ذلك ينفع تجهلهم وكذبهم ومشرقة ذلك أضعاف ما فيه من الصلح والمنفعة	١٧٢ ، ١٧٣
كثرة كذب الكهان والنهي عن اتيانهم	١٧٢
مناظرة المزلف للمنجمين بدمشق ، اعترافهم بأنهم يكذبون مع الواحدة مائة	١٧٢ ، ١٧٣
مبنى علمهم أن الحركات العلوية هي السبب في الحوادث والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ، فقد هذا التفرع	١٧٢ ، ١٧٣
من أدلة فساد هذه الصناعة وتحريمها	١٧٣
« من أتى عراقا فسأله عن شيء . . . »	١٧٣
لا ينكر أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها سببا لبعض الحوادث	١٧٤
« لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » نفى للملة الفاعلة	١٧٤ ، ١٧٥
موت بعض الناس قد يقتضى حدوث أمر في السموات كاهتزاز العرش لموت سعد	١٧٤
ما أخبر به الرسول من التنخيف لا ينافي أن للكسوف وقتا محددا	١٧٥
يمكن معرفة ما مضى من الكسوف وما يستقبل بالحساب	١٧٥
ليس خبر المنجم عمن الكسوف المستقبل كخبره عمن الحوادث الأخرى	١٧٥
العلم بالكسوف قبل وقوعه ونحو ذلك قليل المنفعة .	١٧٥
تعذيب الله بالريح لقوم عاد كانت في الوقت المناسب وهو آخر الشتاء وكذلك الأوقات التي ينزل فيها الرحمة	١٧٦
طمأن أبى حامد ونحوه في حديث « انهما لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكن الله اذا تجل لشيء من خلقه خضع له » وأورد عليهم مع توضيح معنى الحديث	١٧٦
احتجاج المنجمين بقوله : (فالمدبرات أمرا) (فلا أقسم بمواقع النجوم) باطل	١٧٧
فساد اعتقاد الطرقية بأن نجما هو المتولى لسبعده ونحوه وما بني عليه هذا الاعتقاد وما أخذوه عنه من الصابئة	١٧٧ ، ١٧٨

الموضوع	صفحة
ان اعتقد أنه هو المديبر له أو ضم إلى ذلك دعاهم فهو كافر	١٧٧
تأثر المولود بحال أبيه ويلد	١٧٨
منجموا الصابئة وأخذهم طالع المولود	١٧٨
اختيارهم الطالع لما يفعلونه كالسفر	١٧٨
قول المنجم لعل لما أراد قتال الخوارج لا تسافر والقمر في المقرب وتكذيب على له	١٧٨ ، ١٧٩
« لا تسافر والقمر في المقرب » كذب	١٧٩
١٧٩ - ١٧٨ وأما قول القائل انه صنعة أدريس فجوابه من وجوه (١) أنه قول بلا علم (٢) ان كان مأخوذا عنه فهو معجزة له وهم يحتجون بالتجربة (٣) ان فيه من الكذب اضعاف ما أخذ عنه	
أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وكتبوا	١٨٠ ، ١٨١
التجوم نوعان (١) صحيح (٢) باطل لا تجوز اضافته الى الانبياء (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان) الآية .	١٨١ ، ١٨٢
الفارابي ووصفه لأوضاع المنجمين	١٨٢
ما يوجد في كلام الفلاسفة المشائين من الباطل	١٨٣
كذب على جعفر الصادق « أحكام الحركات السفلية » و « الجدول » و « الجفر » و « البطاقة » و « الهفت » و « رسائل اخوان الصفا » وأصحابه يريثون من هذه الاقتراحات	١٨٢
عبد الله بن معاوية	١٨٣
ما يذكره أبو عبد الرحمن السلمي عن جعفر أكثره كذب وكذلك ما تضيفه اليه الرافضة	١٨٤
أول من ابتدع الرفض عبد الله بن سبا « لتصد الفساد دين المسلمين فلم ينتج الا في التحريش بينهم	١٨٤
البدع الشيعية الثلاث لما حدث في خلافة علي أنكرها ..	١٨٤
القرامطة والباطنية والخرمية والمزدكية والاسماعيلية والنصيرية	١٨٥
اضافت مذاهبها الى على كذبا ونفاقا فراج ذلك على طوائف منتسبة الى الملة	
ابن سينا ، وما بين هذه الطوائف وبين الرافضة من الاتفاق	١٨٦

الموضوع	صفحة
دعوى المدعى أن نجم النبنى كان بالقرب والمريخ وأمهت بالزهرة ونجم النصرى بالمشتري وإن المشتري يقتضى العلم والدين والزهرة تقتضى اللهو واللعب	١٨٧
النصارى أعظم الملل ضلالة وجهلا وأكثرهم اشتغالا بالملاهى وتعبدا بها بمكس المسلمين	١٨٧ ، ١٨٩
اتفاق الفلاسفة والعقلاء على أنه ما قرع العالم ناموس أعظم من الناموس الذى جاء به محمد وإن أمة محمد أكمل علما ودينا وعملا	١٨٧
سبب بقاء فلاسفة اليهود والنصارى على دينهم مع هذه الشهادة ليست الملل شبيهة بالمذاهب الاسلامية ، بل لا يقبل من أحد سوى الحنيفية	١٨٨ ، ١٨٩
من دلائل كتب احكام المنجمين ما ذكروه فى مدة بقاء هذه الأمة يعقوب بن اسحق الكندى	١٨٩ ، ١٩٠
يجب انكار هذه الأمور من التنجيم على كل قادر لا ينفق الباطل الا بشوب من الحق	١٩٠
أهل الكتاب لبسوا الحق اليسير بالباطل الكثير ودعوا اليه فاضلوا خلقا كثيرا ، كثير ممن يناظرهم لا يحسن التمييز بين الحق والباطل	١٩٠
سئل ما يقول السادة فى هؤلاء المنجمين الذين يجلسون على الطرق ويجلس عندهم النساء والفساق ويزعمون أنهم جبرون عن الأمور الغيبية ويكتبون للناس الأوقاف الخ •	١٩١ - ١٩٦
لا يحل شيء من ذلك	١٩٢
« صناعة التنجيم » التى هى الأحكام والتأثير محرمة • دلائل ذلك	١٩٢
« ان العيافة والطرق والطيرة من الجبت »	١٩٢ ، ١٩٣
« من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر • • »	١٩٣
« من أتى عزافا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوما »	١٩٣
« ان قوما يأتون الكهان قال فلا تأتوهم »	١٩٣ ، ١٩٤
« وحلوان الكاهن خبيث »	١٩٤
أخذ الأجرة والهبة والكرامة على التجامة حرام على الآخذ والدافع	١٩٥
يحرم على الملأ والنظار والكلاء اكراء الحوانيت من هؤلاء	١٩٥

الموضوع	صفحة
يجب على ولى الأمر وكل قادر منعهم من هذه الصناعة ومن الجلوس في الطرقات أو الحوانيت ودخولهم على الناس	١٩٥
لم تعبد عامة الألوان الا بسبب المنجمين	١٩٥
اتم من اعانهم على باطلهم	١٩٥ ، ١٩٦
ما يدفع الله عن أهل العبادات والدعوات بها	١٩٦
سئل عن « صناعة التنجيم » والاستدلال بها على الحوادث ؟ وأخذ الأجرة ؟ وهل يجب منعهم من الجلوس في الدكاكين ؟	١٩٧
سئل عن قال لشريف يا كلب بن كلب فقبل له انه شريف فقال لعنه الله ولعن من شرفه هل يقتل ؟	١٩٧
لا تقبل شهادة المدعو على عدوه ولو كان عدلا	١٩٨
يستفسر عن قوله من شرفه ، لا يجب قتل مسلم بسبب أحد من الأشراف	١٩٨
من اعتدى على شريف أو غيره عوقب على عدوانه وإن كان شريفا	١٩٨
سئل عن رجل أراد أن يشتكي على شخص فشفع فيه جماعة فقال لو جئني محمد بن عبد الله ما قبلت	١٩٩
يقتل ولو تاب بعد رفعه الى الامام	١٩٩
سئل عن رجل لعن اليهود ودينه وسب التوراة فهل يجوز	٢٠٠
سئل عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الرافضة	٢٠١
اليهود والنصارى كفار بالضرورة	٢٠١
المبتدع ان كان يحسب أنه موافق للرسول لم يكفر ولو قدر كفره	٢٠١
فليس مثل كفرهم	
سئل عن رجل قال من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال آخر اذا سلك الطريق الحمينة واتبع الشرع	٢٠١ - ٢٠٣
من اعتقه أنه بمجرد قولها يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال ، المناقون يتلفظون بها وهم في الدرك الأسفل	٢٠٢
اذا قالها مخلصا صادقا ومات لم يخلد فيها ولو كان فاسقا	٢٠٣
سئل عن رجل حبس خصما له على دين فشهد عليه بأنه تكلم بما يقتضى كفره فانكر ثم لقن بأن يمتدح ليرتب عليه الحكم باسلامه	٢٠٤ - ٢٠٧
وبقاء ماله عليه ثم أسلم ونطق بالشهادتين وتاب فحكم له فهل الحكم صحيح وان لم يضر خصم من بيت المال الخ .	
لا يفتقر اسلامه الى حضور خصم من بيت المال	٢٠٥

- ٢٠٥ إذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وإن لم يحكم بذلك حاكم
 ٢٠٥ - ٢٠٧ لا كلام لولي بيت المال في مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر
 سبياً
 ٢٠٥ من شهد عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد حكم بإسلامه ولا يحتاج
 إلى أن يقر بما شهد به عليه
 ٢٠٦ مال الزنديق لورثته المسلمين

كتاب الأطعمة

- ٢٠٨ سئل عن أكل لحوم الخيل هل هي حلال
 ٢٠٨ سئل عن بغل تولد من حمار وحش وفرس هل يؤكل أم لا
 ٢٠٨ إذا تولد بين أتان وحسان
 ٢٠٨ « البقل » و « السمح » و « الأسبار »
 ٢٠٩ سئل عن نمجة ولدت خروفا نصفه كلب ونصفه خروف وهو
 نصفين بالطول هل يحل أكله أو تحل ناحية الخروف
 ٢٠٩ سئل عن عنزة ولدت عناقاً فأرضعت إمرأته العناق فهل يجوز
 أكل لحمها أو شرب لبنها
 ٢١٠ سئل هل يجوز شرب « الأقسما » إذا كانت من ذبيب أو من
 خليطين
 ٢١٠ إذا بقي أكثر من ثلاث أو وضع فيه ما يحضضه
 ٢١٠ ، ٢١١ سئل عن رجل نزل عند قوم ولم يكن معه ما يأكل هو ولا دابته
 وامتنع القوم أن يبيعوه أو يضيفوه هل له أن يأخذ ما يكفيه
 بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل

باب الذبابة

- ٢١٢ - ٢٣٣ سئل عن جماعة اشتد تكبرهم على من أكل ذبيحة يهودى أو
 نصراني مطلقاً ولا يدرى ما حالهم هل دخلوا في دينهم قبل نسخه
 وتحريفه الخ .

- ٢١٢ ، ٢١٣ ليس لأحد أن ينكر ذلك ولا يحرم ذبيحهم للمسلمين
- ٢١٢ ، ٢١٣ مسائل الاجتهاد لا يسوغ الإنكار فيها إلا ببيان الحجة
- ٢١٣ تحرير ذبائح أهل الكتاب مطلقا ونكاح نسائهم هو قول بعض الرافضة
- ٢١٢ - ٢١٦ ان قيل قوله : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) معارض بقوله : (ولا تنكحوا المشركات) وبقوله : (ولا تمسكوا بمصم الكوافر) قال الجواب من وجوه
- ٢١٣ ، ٢١٤ الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وإنما يدخلون في المقيد - سبب ذلك
- ٢١٥ الخاص المتأخر يقضى على العام المتقدم . وهل ذلك تفسير له ، أو نسخ ؟
- ٢١٥ ، ٢١٦ التحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب حكم الفعل
- ٢١٧ ، ٢١٨ ان قيل قوله (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) محمول على الفواكه والحبوب قيل هذا خطأ من وجوه
- ٢١٨ جواز أكل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة
- ٢١٨ ه أجاب (ص) دعوة يهودى الى خبز شعير وإهالة سنخة ه
- ٢١٩ - ٢٣٣ (فصل) المأخذ الثانى لمن أنكر حل ذبائحهم هو كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل
- ٢١٩ (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم - والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)
- ٢١٩ - ٢٢٣ نزاع على وابن عباس وقتن بعضهما فى ذبائح بنى تفلج والراجع فيها الحل
- ٢٢٠ ، ٢٢١ سائر اليهود والنصارى ليس فى ذبائحهم نزاع عن الصحابة والسلف ولا عن أحمد وإن جعل بعض أصحابه فيهم روايتين
- ٢٢١ ، ٢٢٢ الخلاف بين بعض أصحاب الأئمة الأربعة فيما إذا كان أحد أبويه مجوسيا أو وثنيا أو كلاهما :
- ٢٢٢ ، ٢٢٤ مسألة الاقرار بالجزية وتناقص من قال يقربها من دخل فى دينهم بعد النسخ والتبديل مع قوله بتحريم نكاح نصارى العرب مطلقا الخ .

أخذ الجزية	٢٢٤
من كره ذبائح بنى تغلب تنازعوا في مأخذ عل وفرعوا عليه أن الاعتبار بالنسب لا بنفس الشخص	٢٢٣ ، ٢٢٤
كل من تدين بدين أهل الكتاب فحكمه حكمهم سواء دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل أو بعده وسواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل ٠٠ في الذبح وأخذ الجزية لوجوه (٩)	٢٢٤ - ٢٣٣
يهود المدينة ونصاري نجران كثير منهم عرب	٢٢٦
المراد بالكتاب الكتاب الذي بأيديهم	٢٢٧
أهل الكتاب مخلصون في النار كما يخلص سائر أنواع الكفار	٢٢٨
من كان أبائهم على الإسلام فارتد أعظم جرما من غيره	٢٢٨ ، ٢٢٩
توبيخ الله لليهود على تكذيبهم بمحمد أعظم من توبيخه غيرهم من أهل الكتاب لما في كفرهم من الاستكبار ٠٠٠٠٠٠	٢٢٨
تعلق الشرف في الدين بمجرد النسب من أحكام الجاهلية	٢٣٠
علقت الشريعة بالنسب إحكاما منها الخلافة من قریش وذوى القرى لهم الخمس وتحريم الصدقة على آل محمد	٢٣١
« الناس سادن كمياد الذهب والفضة ٠٠٠ »	٢٣١
ذووا الأسباب الفاضلة إسائتهم أغلظ	٢٣١
تضييف عمر الزكاة على بنى تغلب وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم	٢٣٢
هذه المسألة من مسائل الاجتهاد لا يجوز لقلد أن ينكر فيها على آخر الأبيجة	٢٣٢ ، ٢٣٣
وظيفة المقلد	٢٣٣
وقال رحمه الله وتجوز ذكاة الرجل والمرأة ولو كانت حائضا	٢٣٤
سئل عن الدابة كالجاموس وغيره في الماء فيذبح ويموت في الماء هل يؤكل	٢٣٤
سئل عن دابة ذبحت فخرج منها دم كثير ولم تحرك	٢٣٥
سئل عن المنخقة وأخواتها إذا بلغت مبلغا لا تعيش بعده هل تعمل فيها الذكاة وفي المتردية في البئر والنهر إذا لم يقدر على تذكيتهما	٢٣٥
تذكية الصيد الممتنع	٢٣٦

- ٢٣٦ - ٢٣٨ سئل عن الغنم والبقر ونحو ذلك اذا اصابه الموت وآتاه الانسان هل يذكر شيئا منه وهو متيقن حياته حين ذبحه مع انه لم يتحرك منه شيء وهل الدم الأحمر الرقيق الجارى عند الذبح يدل على الحياة (الا ما ذكيتهم) ٢٣٦
- ٢٣٦ ، ٢٣٧ النزاع فيما يذكر من هذه الخمسة ، الحياة المستقرة ، لا تعتبر حركة المذبوح ٢٣٦
- ٢٣٧ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » ٢٣٧
- ٢٣٧ . حكمة تحريم الميتة . ما فيه حياة فهو حي وان تيقن انه يموت بعد ساعة ٢٣٧
- ٢٣٩ ، ٢٤٠ وقال فصل التسمية على الذبيحة مشروعة ٢٣٩
- ٢٣٩ الخلاف في الاستحباب والوجوب مطلقا أو مع الذكر (واذكروا اسم الله عليه) (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ٢٣٩
- ٢٤٠ اذا وجد لحما ذبحه غيره جاز الأكل منه ٢٤٠
- ٢٤٠ « ان ناسا حديثي عهد بالاسلام يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه ... » ٢٤٠
- ٢٤٠ سئل عن الذبيحة التي يتيقن انه ما سمي عليها هل يجوز أكلها ٢٤٠
- ٢٤٠ اذا لم يعلم الانسان هل سمي الذابح أو لم يسم أكل ٢٤٠

باب الأيمان والنذور

- ٢٤١ - ٢٠٧ قال رحمه الله « قاعدة في الأيمان والنذور » ٢٤١
- ٢٤١ ، ٢٤٢ آيات في الموضوع وفيها قواعد تحتاج الى مقدمات ٢٤١
- ٢٤٢ - ٢٤٤ « المقدمة الأولى » أن اليمين تشتمل على جملتين ... ٢٤٢
- ٢٤٢ الأيمان التي يحلف بها المسلمون مما قد يترتب عليها حكم (٦) أنواع ... ٢٤٢
- ٢٤٢ الحلف بالمخلوقات محرم لا يوجب حنثا ولا كفارة ٢٤٢
- ٢٤٢ اذا قال أيمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا فما يلزمه ٢٤٢
- ٢٤٢ ، ٢٤٣ أيمان البيعة وأول من أحدثها ٢٤٢
- ٢٤٤ طريقتان لمبايعة الخلفاء ٢٤٤

صفحة	الموضوع
٢٤٤ - ٢٤٦	المقدمة الثانية ، هذه الأيمان يحلف بها تارة بصيغة القسم وتارة بصيغة الجزاء
١٤٤	ما يذكره الفقهاء في « باب تعليق الطلاق بالشروط » و « باب جامع الأيمان » وما بين البابين من الاتفاق
٢٤٥	المقدم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء الخ .
٢٤٦	صيغة الجزاء جملة فعلية في الأصل
٢٤٦	صيغة القسم تكون فعلية وتكون اسمية
٢٤٦ - ٢٥٠	« المقدمة الثالثة » أن صيغة التعليق تنقسم الى (٦) أنواع
٢٤٦ ، ٢٤٧	(١) أن لا يكون مقصود المعلق الا اخذ العوض فقط مثل
٢٢٧	(٢) أن يكون التعليق توقيتاً محضاً
٢٤٨	(٣) أن يكون مقصوده وجودها (٤) أن يكون مقصوده عدم الشرط لكنه اذا وجد لم يكره الجزاء
٢٤٨	(٥) أن يكون مقصوده عدم الجزاء (٦) أن يكون مقصوده عدم الشرط والجزاء
٢٤٩	نذر التبرر وما يشبهه من الخلع والكتابة
٢٥٠	نذر اللجاج والنفضب
٢٥٠	« القاعدة الأولى »
٢٥٠	حكم الحلف بالله اذا حنث ، الحنث
٢٥٠ - ٢٥٢	« قد فرض الله تحلة أيمانكم » (فكفارته اطعام ٥٠) (بما عقدتم الأيمان)
٢٥٢	الرخصة في كفارة الظهار والايلاء ، والتكفير قبل الحنث
٢٥٣	مالا يجوز الوفاء به وما يجوز وما تشرع فيه الكفارة وما تجب
٢٥٣ - ٢٥٨	(فصل) « نذر اللجاج والنفضب » تجزى فيه الكفارة ، وهل هو مخير بين الوفاء وبين الكفارة أو تجب عيناً
٢٥٥ ، ٢٥٦	قصة ليل بنت السجاء ونذرهما وقضايا عن السلف في نحو ذلك
٢٥٨	(فصل) في « الحلف بالطلاق والعتاق في اللجاج والنفضب »
	الخلاف في وقوعهما أو اجزاء الكفارة أو لا يوجب شيئاً
٢٦٠	مذهب الشافعي في المسألة

الموضوع	صفحة
عذر أحمد في القول بوقوع المتق ماذكر عن بعض الصحابة	٢٦١
تفريق أصحاب أبي حنيفة بين المتق والصدقة بالمال	٢٦٢
قصة خلع المهدي لميسى مع اعتذار عيسى بأن عليه إيماننا	٢٦٣
منهجب أبي ثور في المتق وتوقفه في الطلاق	٢٦٤ ، ٢٦٣
الطلاق يقاس على المتق في الكفارة ، الصحابة ليس لهم كلام في الحلف بالطلاق	٢٦٤
هل يعتبر أهل الظاهر هذا يمينا	٢٦٥
التسوية بين الحلف بالطلاق والحلف بالنذر	٢٦٥
« البويطى »	٢٦٦
تسمية الفقهاء الطلاق المعلق بسبب طلاقا بصفة	٢٦٦
تسمية نعاة الكوفة لحروف الجر « حروف الصفات »	٢٦٧
الأدلة على أن الحلف بالطلاق تجزى فيه الكفارة : الكتاب ، والسنة ، والأثر ، والاعتبار	٢٦٧
دلالة الكتاب (١) (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم)	٢٦٨ - ٢٧١
ما في القول بوقوع الطلاق المحلوف به من الضرر في الدين والدنيا	٢٦٨
(٢) (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم - ذلك كفارة إيمانكم) لا يؤخذكم الله باللغو في إيمانكم - فكفارته ٠٠ »	٢٦٩ ، ٢٧٥
ان قيل المراد في الآية اليمين بالله فقط فلا يدخل الحلف بالطلاق ونحوه	٢٧١ - ٢٧٣
الحلف بصفات الله كالحلف به	٢٧٣
اليمين الفموس	٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦
إذا قال هو يهودى أو نصرانى ان لم يفعل فهو يمين	٢٧٤ ، ٢٧٥
(٣) (ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم) الآية	٢٧٧
ومن السنة (١) « لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله أثم له عند الله أن يؤدي الكفارة » « اللجاج » « نذر اللجاج والغضب »	٢٧٨

الموضوع	صفحة
٢٧٨ ، ٢٧٩ (٢) « اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير وكفر »	
٢٧٩ ، ٢٨٠ (٣) « انى والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها »	
٢٨٠ ، ٢٨١ (٤) « لا يمين عليك ولا نفر فى معصية الرب ولا فى قطيعة رحم ولا فيما تملك »	
٢٨١ - ٢٨٤ الأثر : ما روى عن عمر لما سئل عن رجل قال لأخيه ان عسنت تسالنى القسمة فكل مال فى رتاج الكعبة	
٢٨٢ ، ٢٨٣ عامة الفقهاء أدخلوا الحلف بالنذر وبالطلاق وبالتاق فى حديث الاستثناء فعليهم أن يدخلوها فى حديث التكفير	
٢٨٣ ، ٢٨٤ انقسام الأمة فى دخول الطلاق والتاق فى حديث الاستثناء على ثلاثة أقوال	
٢٧٤ - ٢٨٨ توجيه قول أحمد : الننيا فى الطلاق والتاق لا أقول به . وقوله الطلاق والتاق ليسا من الأيمان ولا يكفران	
٢٨٨ بعض أصحاب أحمد صحح الاستثناء فى الحلف بهما دون الكفارة	
٢٨٨ ، ٢٨٩ طريقة الفقهاء فى تخريج اللوازم على قول امام وقياسه وما يسمى مذهبا له ومالا يسمى	
٢٨٩ الحالف بالطلاق والتاق لا يقصد ايقاعهما وانما قصد الحضى أو المنع كالنكره	
٢٩٠ اليمين بالطلاق بدعة محدثة فى الأمة	
٢٩٠ القول بوقوع الطلاق المحلوف به من الآصار والاغلال التى رفعت عن هذه الأمة	
٢٩٠ خمسة من الحيل الباطلة والمقاصد نشأت عمن الحلف بالطلاق والقول بوقوعه	
٢٩١ (١) الاحتيال على اخراج اليمين عن مفهومها (٢) الاحتيال بالخلع وإعادة النكاح	
٢٩٢ (٣) الاحتيال بالبحث عن فساد النكاح	
٢٩٣ ، ٢٩٤ (٤) الاحتيال بمنع وقوع الطلاق	
٢٩٣ ، ٢٩٤ الحيلة السريجية . وبيان فسادها	

- ٢٩٥ (٥) الاحتيال لاعادة النكاح بنكاح المحلل
- ٢٩٥ - ٣٠٠ مفسد آخر في الدين والدنيا. تتمثل في القول بوقوع الطلاق المحلوف بسبه من ترك بر وطلاق مع استقامة الحال واضرار آخر فتوى أحمد لا سئل عن حلف بالطلاق وحرم ليطان امراته وهي حائض فقال يطلقها
- ٢٩٨ ، ٢٩٦ حكم استخراج بعض المقتن لتلك الحيل وانكار العلماء لها .
- ٣٠٠ ان قيل الحالف بالطلاق هو الذي أوقع نفسه فجوابه
- ٣٠٠ (١) ليس في الشريعة ذنب ليس منه مخرج بالتوبة الا بضرر عظيم
- ٣٠٠ ، ٣٠١ الفرق بين الحالف بالطلاق والمتنبي له في الضرر
- ٣٠١ (٢) الشريعة جائت بتخفيف الأيمان
- ٣٠١ ، ٣٠٢ اعتبار الحلف بالطلاق بنذر اللجاج والفضب ولا فرق
- ٣٠٢ ، ٣٠٥ اذا قال هذا هدى وهذا صدقة هل يخرج عن ملكه
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ هل تجب الكفارة على الفور اذا لم يطلقها الحالف أو اذا عزم على امساكها أو وجد دليل الرضا
- ٣٠٥ فصل موجب نذر اللجاج والفضب اما التكفير واما فعل المطلق وهو مخير
- ٣٠٦ اذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار أو من الحدث
- ٣٠٦ ، ٣٠٧ لو قال اخترت التفكير أو فعل المنذور هل يكفي أو لا بد من الفعل
- ٣٠٧ - ٣٢٤ وقال (فصل) جليل القدر في الاستثناء في الأيمان وغير ذلك
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ انقسام الأيمان الى ما فيه معنى الطلب والمخير والى خبر محض وطلب محض
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ ما فيه الطلب المجرد لا يحسن الاستثناء فيه ولا كفارة
- ٣٠٨ ، ٣٠٩ القسم الطلبي المحض ، والقسم الخبري المحض ، الحدث يكون مخالفة الخبر
- ٣٠٨ ، ٣١٢ الاستثناء يرفع مافي اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب بخلاف الطلب المحض أو المشوب
- ٣٠٨ - ٣١٢ اذا قال لأفعلن كذا ان شاء الله فاما أن يكون غرضه تطبيق الادارة أو تطبيق الاخبار أو يكون جازما بارادته وجازم بأنه سيكون .
- ما تجب فيه الكفارة منها

الموضوع	صفحة
٣٠٩ ، ٣١٠ اذا قال لأصومن غدا ان شاء الله من رمضان	
٣١٢ الاستثناء لا يرفع الانشاءات لا الطلاق ولا غيره	
٣١٢ ، ٣١٣ الاستثناء في الايمان	
٣١٢ ، ٣١٣ النسخ في الوعد والوعيد والخلف في ذلك	
٣١٥ الانشاء أعم من الطلب وقصد يقال الاذن يتضمن معنى الطلب كالالتزام	
٣١٥ ، ٣١٩ (فصل) في « الاستثناء في الظهار »	
٣١٥ أصل احدى أن كلما شرعت فيه الكفارة شرع فيه اليمين وما لا فلا	
٣١٥ - ٣١٧ أنت على حرام هل يصح فيه الاستثناء	
٣١٨ هل يوجب الظهار والتحريم ترك العقد أو يوجب الامتناع من الوطء على وجه يكون حراما	
٣١٩ - ٣٢٢ فصل فيما اذا حلف بالظهار أو بالحرام على حلف أو منع فحنث هل يقع الظهار أو عليه كفارة	
٣٢٢ ، ٣٢٣ يخير بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير يمينه ، وهل الطلاق والمعتاق كذلك	
٣٢١ (تحلة إيمانكم)	
٣٢١ ، ٣٢٢ هدى التمتع ليس جبريا ، الأكل منه ، تفرقة في الحرم ، دم النسك وهل يجب تفرقة في الحرم	
٣٢٤ وقال (فصل) في رجل حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب ونوى من حين بلغ وكان قد فعله وله ثمن عشر سنتين	
٣٢٤ اليمين الغموس وهل فيها كفارة	
٣٢٤ - ٣٢٦ اذا حلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والمعتاق والكفر فحنث أو حلف بها يميناً غموساً	
٣٢٧ سئل عن حلف بالمشي الى مكة هل يلزمه المشي أو الحج راكباً ويقضى أو تلزمه كفارة يمين	
٣٢٨ - ٣٤٢ وقال رحمه الله ذكر الله اسم الايمان في أربعة مواضع (ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم)	
٣٢٩ ، ٣٣٠ (لم تحرم ما أحل الله لك) الآية	
٣٣ (كل الطعام) الآية	

الموضوع	صفحة
اليمين على الأشياء تارة تكون حضا والزاما وتارة متما وتحريما	٣٣٠
ذكر الله اليمين في مواضع من كتابه ، اليمين	٣٣١
فصل لفظ اليمين في كتاب الله وفي لفظ أصحاب رسول الله	٣٣٢
يتناول ما حلف عليه بالله بأى لفظ وبأى اسم من أسماء الله	
أو صفاته أو أحكامه	
٣٣٣ ، ٣٣٧ - ٣٤٢ أقوال الصحابة التي تبين معنى اليمين في كتاب الله	
وسنة رسوله وفي لفتهم	
٣٣٣ ، ٣٣٤ (١) قول الأنصارى ان عدت تسألني فما لي في رتاج الكعبة وقول	
عمر كفر عن يمينك	
٣٣٤ « لا يمين عليك ولا نذر في مصيبة الرب .. »	
٣٣٣ الفرق بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب	
٣٣٥ الفرق بين صيغة النذر وصيغة اليمين ، نظر الرسول وأصحابه	
الى معنى الصيغة ومقصود المتكلم	
٣٣٦ « من نذر أن يطيع الله فليطعه .. » من حلف على يمين	
فراى غيرها خيرا منها .. »	
٣٣٧ ، ٣٣٨ (٢) فتاوى لأسعد	
٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ (٣) فتاوى لابن عباس (٤) قصة ليل بنت المعجم ..	
(٥) فتاوى عن ابن عمر والحسن وعطاء وجابر وطاووس وغيرهم	
٣٤٢ - ٣٤٥ وقال ذكر ابن عساكر عن حنبل أن أبا عبد الله يقول يقال كان	
عند مروان بن الحكم قضاء	
٣٤٣ - ٣٤٥ قضاء مروان بالكفارة في امرأة نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة	
في أمر أن فعلته وتوقف ابن عمر وقول ابن عباس اخرى مائة من	
الابل وفي رواية كبشا	
٣٤٣ - ٣٤٥ وجه استدلال ابن عباس بقصة عبد المطلب	
٣٤٤ قد يمرض لبعض أهل الورع وجوب الوفاء باليهود والمقود مطلقا	
من غير اعتبار المقود عليه ثم يمرض لهم نهى فيبقون في حيرة	
٣٤٢ محمد بن الوليد الزبيدي ، سعيد بن أبي حمزة	
(يوفون بالنذر)	٣٤٤

- وقال (فصل) قد كتبت في قاعدة العهود والعقود وفي كتاب
النذر أن ما وجب بالشرع إذا نذر العبد أو عاهد عليه اقتضى له
وجوباً ثانياً
- ٣٤٦ ، ٣٤٧ ما يقتضيه العقد واجب وإذا شرطه العاقدان تأكد
- ٣٤٧ سئل عن رجل أمر أجيره أن يرهن شيئاً عند شخص فعدم فحلف
أن لم يأت به لم يستعمله معتقداً أنه لم يعدم ثم تبين له عدمه فهل
يحنث إذا استعمله
- ٣٤٨ سئل عن رجل حلف على ولده لا يدخل الدار حتى يغطي الكساء
الذي أخذه ثم تبين له أنه لم يأخذ شيئاً فهل يحنث إذا دخل
- ٣٤٨ إذا حلف ليشربن الماء الذي في هذا الاتاء ولا ماء به
- ٣٤٨ سئل عن رجل حلفت عليه والدته أن لا يصالح زوجته وإن صالحها
ما ترجع تكلمه فما يجب إذا صالحها
- ٣٤٨ كفارة اليمين
- ٣٤٩ - ٣٥٣ وقال كفار اليمين هي المذكورة في سورة المائدة على التخيير
في الثلاث
- ٣٤٩ مقدار ما يطعم المساكين مقدر بالعرف على الصحيح
- ٣٥٠ أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد والملوك وأجرة المستاجر بطعامه
وكسوته ولا الضيافة الواجبه والمشروطة على أهل الزمة والجزية
والخراج والأطعمة الواجبة مطلقاً
- ٣٥١ ماله حد في الشرع أو اللغة رجع فيه اليها والا الى العرف
- ٣٥١ ان كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم
- ٣٥١ ان كان يطعم أهله بأدم أطعم المساكين بأدم
- بالشتاء والصيف والفلاء والرخى ٠٠
- ٣٥٢ إذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزاً وأدم
- ٣٥٢ ، ٣٥٣ حجة من أوجب تمليكهم الطعام والجواب عنها
- ٣٥٣ (انما الصدقات للفقراء) الآية
- ٣٥٣ يجوز أن يعتق من الزكاة ويشتري سلاحاً يعين به في سبيل الله
- ٣٥٤ وقال وأما النذر فهو نوعان
- ٣٥٤ إذا نذر مصيبة لم يجز الوفاء وهل عليه كفارة

صفحة	الموضوع
٣٥٤	عرف السمع والنفقة المنفردة للقبور على المساجد وصالحى الفقراء
٣٥٤	اصل عقد النذر مكروه كما فى الحديث

باب القضاء

٣٥٥ - ٣٥٦	قال ابو العباس المقصود من القضاء وصول الحقوق الى اربابها وقطع المخاصمة
٣٥٥	الفصل بالصلح خير الاقسام الأربعة ، الحكم بالصلح خير ممن الحكم بالفصل المرفوع
٣٥٦	اذا كان الحق فى يد صاحبه - كالوقف ونحوه - ويخاف ان لم يحفظ بالبينات أن يبعد او ينسى شرطه سمعت الدعوى والشهادة ولو من غير خصم
٣٥٧ - ٣٨٨	وقال فصل فيما جعل الله للحاكم أن يحكم فيه وما جعل الحكم على الجميع لله ولرسوله
٣٥٧ - ٣٥٩	مما ليس للحكام الحكم فيه : الوضوء من مس النساء ، وخروج الدم ، والقيء ، ومس الذكر ، وانقهقهة ، وما مست النار وبمض مسائل الفرائض والطلاق ...
٣٥٧	(أو مستمس النساء)
٣٦٠	مما للحكام تنازع الورثة فى قسم التركة او دعوى على أحد خصمين
٣٦٠	اذا حكم الحاكم بأحد اتقونين لم يكن للخصم أن يقول لا أقبل الا القول الآخر
٣٦٠ ، ٣٦١	على الحاكم أن يجتهد فى معرفة الراجع ولا يحكم الا بالعدل
٣٦١ - ٣٦٣	الله هو الحكم وانزل الكتب وارسل الرسل ليحكم بينهم
٣٦٢	(وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا ...)
٣٦٢ ، ٣٨٣	الرسول مبلغ وعلى جميع الخلق أن يحكموا الرسول ويتبعوه
٣٦٢ - ٣٦٥	دين الأنبياء واحد وان تنوعت بعض شرائعهم
٣٦٥ ، ٣٦٦	الشرع الذى يجب على الولاة نصرة والجهاد عليه
٣٦٥	« امرنا رسول الله أن تضرب بهذا من خرج عن هذا »

الموضوع	صفحة
(لقد أرسلنا رسلك بالبينات) الآية	٣٦٦٥
ما ينسب الى الشرع وليس منه وحكم قائله	٣٦٦
الأقوال التي قالها العلماء باجتهادهم يسوغ القول بها واذا عرف الحق بخلافه لم يجوز تركه	٣٦٧ ، ٣٦٦
اذا وافق اجتهاد العالم فله اجران ٠٠ وليس لأحد أن يذمه ويعيبه أو يعاقبه اذا اخطأ	٣٦٧
المقصود بالجهاد أن لا يعبد الا الله ، لما اختص به من الربوبية وكمال العلم والرحمة	٣٦٨
تحريم الشرك ودعاء غيره (قل أدعو الذين زعمتم) الآيتين	٣٦٨ ، ٣٦٩
محبتة للدعاء والالاحاق فيه وغضبه على من لم يسأله	٣٧٠
سماعه الدعاء بدون وسائل	٣٧٠
كلامه ومحاسبته عبادة يوم القيامة بنفسه ، قربه ممن دعاه	٣٧١
عطائه لغير حاجة ، تفرد به بالرزق والمافية والنصر والهداية وهي فضل منه	٣٧١
(قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن)	٣٧٢
الزبول هو الوسطة في البلاغ	٣٧٢
حكم الحاكم ليس شرعا لازما لجميع الخلق ، بل لهم استفتاء غيره	٣٧٣ ، ٣٧٢
لا يجوز للعالم أن يتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله ولو أودى	٣٧٣ ، ٣٧٤
اذا كان الحاكم قد خفى عليه النص مع اجتهاده فهو ممنور	٣٧٤
٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ . ٣٨٨ النصر مقرون باتباع الرسول ، الذنوب هي سبب المصائب والمصائب كفارات	٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٨
(انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا) الآية	٣٧٥
اذا حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق في الباطن لم يجزله اخذه	٣٧٦
حكم الحاكم في الأموال المرسله والمقود والفسوخ اذا خالف الحق في الباطن لم ينفذ	٣٧٧
القضاء ثلاثة ٠٠	٣٧٧
لو حكم الحاكم باستحباب السفر الى غير المساجد الثلاثة وأن من قال بخلاف ذلك يؤذى ويحبس فحكمه باطل لا يجوز تنقيحه	٣٨٢ ، ٣٨٨

- ٣٧٨ . ٣٨١ - ٣٨٣ ليس لولاية الأمر الزام المنازع باتتباع حكم حاكم ولا عقوبته الا بعد بيان الحق له وعنايته
- ٣٧٨ ، ٣٧٩ لو عوقب كل مخطيء لموقب جميع المسلمين
- ٣٧٩ - ٣٨١ ليس للولاية أن يكتنوا طوائف المسلمين من اعتداه بعضهم على بعض وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه
- ٣٨٥ - ٣٨٦ من أكبر الخطأ أن يحكم على المؤلف ويحبس بسبب فتواه بمنع شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة رغم تدعيمها بدلالة الكتاب والسنة وأقوال العلماء بعكس خصومه الذين يحكمون بالعادات الصحابة مع اشتراكهم في العلم ومشاورة بعضهم لم يلزم واحد منهم الآخر بقوله
- ٣٨٦ لم يرض الله بحكم واحد بين الزوجين فكيف يحكم في الأمور العامة
- ٣٨٦ (وإن خفتن شقاق بينهما) الآية
- ٣٨٧ وظيفه ولى الأمر اذا تراضع اليه العلماء أو العباد أو العامة
- ٣٨٨ اذا ترك ولاية الأمور الحكم بما أنزل الله وقس باسمهم بينهم وتنفرت دولهم
- ٣٧٩ - ٤٠٧ وقال : الدعاوى التى يحكم فيها ولاية الأمور « تسمان » دعوى تهمة وغير تهمة الخ -
- ٣٨٩ ولاية الأمور يعنى بهم القضاة ، والولاة ، ويسمى بعضهم فى بعض الأوقات ولاية الأحداث وولاية المظالم ...
- ٣٨٩ حكم الله شامل لجميع الخلق ، على كل ولى أمر أو حاكم أن يحكم بالعدل وهو الشرع
- ٣٨٩ ، ٣٩٠ « دعوى التهمة » أن يدعى فعلا يحرم على المطلوب ويوجب عقوبته كالقتل
- ٣٩٠ « دعوى غير التهمة » أن يدعى عقدا أو دعوى لا يكون فيها سبب محرم
- ٣٩ « دعوى غير التهمة » اذا أقام المدعى حجة والا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه
- ٣٩٠ « لو يعطى الناس بدعواهم ... على المدعى عليه »

الوضوح	صفحة
٣٩٠ ، ٣٩١ الدعاوى الموجبة للعقوبات توجب أكثر من اليمين على المدعى عليه أو تكون اليمين على المدعى	
٣٩١ غصة قتل عبد الله بن سهل يخيب وقول الرسول « أحلفون »	
٣٩١ « قضي شاهد ويمين »	
٣٩١ « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » اسناده ليس كغيره ولا قال أحد بمومه الا بعض فقهاء الكوفة	
٣٩٢ الأصل عند الجمهور ان اليمين مشروعة في اقوى الجانبين وأجابوا عن الحديث السابق	
٣٩٢ الرسول طلب البينة من المدعى واكتفى باليمين من المنكر في حكومات معينة ليست من جنس دعاوى التهم	
٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ البينة عند الجمهور اسم لما يبين الحق : رجلان ، رجل وامرأتان أربعة ، ثلاثة شاهد ويمين الطالب ، امرأة ، امرأتان . أربع . اللوث مع أيمان المدعين دلائل غير الشهود كالصفة للقطعة ما توجب القسامة	
٣٩٥ صار لمسمى الشرع (٣) اقتسام : جرع منزل ، مؤل ، مبدل ، ما يردا بكل واحد وحكمه	
٣٩٦ - ٤٠٠ دعاوى التهم ينقسم المدعى عليها الى ثلاثة أقسام : بر ، مجهول الحال ، معروف بالفجور . ما يعامل به كل واحد	
٣٩٦ اذا وجد في يد عدل مال مسروق وقال ابتعته من انسوق فما حكمه وحكم المتهم له	
٣٩٧ الحدود التي لله لا يحلف فيها المدعى عليه	
٣٩٧ اذا جس مجهول الحال فهل يحبسها الوالى أو القاضى	
٣٩٧ اذا طلب المدعى عليه وجب على الحاكم احضاره الى مجلس الحكم حتى يفصل بينهما	
٣٩٨ يحضر من مسافة الدعوى ، تحديد مسافة الدعوى	
٣٩٨ ، ٣٩٩ « الحبس الشرعى » هو تعويق الشخص في أى مكان ومنعه من التصرف بنفسه - وهو « الترسيم »	
٣٩٨ ، ٣٩٩ مبدأ اتخاذ الدور للحبس فيها والخلاف في اتخاذ الحبس	

الموضوع	صفحة
هل يحضر كل خصم بمجرد الدعوة أو اذا بين المدعى ما يبر- احضاره اذا كان ممن يتبذل بال حضور	٣٩٩
هل الحبس فى التهم لوالى الحرب أو للفاضى	٣٩٩
مقدار الحبس فى التهمة	٣٩٩
ليس فى مذهب احد من العلماء أن المتهم - مجهول الحال أو المعروف بالفجور - يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره	٤٠٠
سبب جرأة الولاة على مخالفة الشرع وخروج الناس الى انواع من البدع السياسية	٤٠٠
٤٠٠ - ٤٠٢ الامتحان بالضرب والحبس هل يشرع للقضى والوالى أو للوالى وحده أو لواحد منهما أو كل وما اقتضته ولايته مع رعاية العدل والمصالح الشرعية	٤٠٠
هل يحبس بعض المتهمين حتى يموت	٤٠١
٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ عقوبة من عرف أن الحق عنده وجعله وهل يضرب مع ذلك	٤٠٢
التعزير مشرور فى كل معصية لاحد فيها	٤٠٢
اذا لم يقض الدين أو لم يؤد الأمانة الى أربابها أو الفصوب والمظالم عوقب حتى يؤديها اذا كان قادرا	٤٠٢
من وجب عليه احضار نفس لاستيفاء حق عليها حرم ان يحال بينه وبينه	٤٠٢
اذا كان الاحضار الى من يظلمه أو احضاره المال الى من يأخذه بغير حق	٤٠٣
الأمور المشتملة على الظلم من الجانبين لا يمان احدهما الا ان يرجع بنوع حق والا عدل بين الظالمين	٤٠٣
اذا أقر حال الامتحان بالحبس أو الضرب هل يؤخذ به أو لا بد من اقرار آخر الا اذا ظهر صدقه	٤٠٢
مقدار الضرب اذا كان على ترك واجب	٤٠٤
٤٠٤ - ٤٠٦ مقدار أعلا التعزير لا يبلغ به مقدار الحد المقر فيها ٠٠ وهل- يلغ به القتل	٤٠٤
٤٠٥ ، ٤٠٦ اذا تجسس المسلم للكفار على المسلمين هل يقتل	٤٠٥

الموضوع	صفحة
اللولى اذا كان مصصنا او غير مصصن	٤٠٦
ضرب المتهم اذا عرف أن المال عنده وقد كتمه ليقر بمكانه	٤٠٦
قصة عم حصى أصل في ضرب المتهم التارك للواجب أو الفاعل محرما	٤٠٧
سئل عن رجل تولى حكومة على جماعة من رماة البندق ويقول هذا شرع البندق هل تسقط عدالته	٤٠٧
ليس لأحد أن يحكم بين المسلمين أو الكفار أو الفتيان أو رماة البندق أو الجيش أو غيرهم إلا بحكم الله ورسوله	٤٠٧
من حكم بحكم البندق وشرعها فهو كالتتار الذين يقدمون حكم اليا ساق على حكم الله	٤٠٨

باب الشهادات

سئل هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته	٤٠٩
سئل عن مدين كتب محضر بأعساره وشهد الشهود أنه معسر عما لزمه من الدين ولم يعينوا مقداره هل يكفي؟ وإذا عينه الشاهد هل يفتقر أن يقول ولا شيء منه الخ .	٤١٠
إذا كان الدين عن معارضة وكان له مال معروف فشهدوا بذهابه صار بمنزلة من لم يعرف له مال	٤١٠
من لم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه أنه عاجز عن وفاء ما يحلف عليه	٤١٠
إذا ادعى العجز عن وفاء قليل أو كثير أو أنه ليس له إلا كذا حلف عليه	٤١٠
إذا كان له مال فالبينة ثلاثة بخلاف ما لو شهدت بتلف ماله بسبب ظاهر	٤١٠
سئل عن اشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه أن وارثي هذا لم يرثنى غيره هل يقبل	٤١١

الموضوع	صفحة
سئل هل تقبل شهادة المرضعة أم لا وهل يحلف الشاهد	٤١٢
سئل هل تقبل شهادة الضرة	٤١٢
سئل عن الشهادة على العاصي والمتبذع هل تجوز بالاستفاضة والشبهة أم لا بد من السماع والمعاينة الخ .	٤١٢ . ٤١٥
أدلة الشهادة بالاستفاضة لجرح الشاهد ومن ذهب إليها	٤١٣
إذا كان المقصود التحذير من الشخص واتقاء شره اكتفى بما دون ذلك كالمصاحبة	٤١٤
إذا قدر أن الدعي لا يستحق العقوبة أو لا تمكن عقوبته بينت بدعته وحفر منها	٤١٤
البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء . أصناف أهل البدع الجهمية وبدعتهم	٤١٥ . ٤١٤
الرافضة في هذه الأزمنة وبدعتهم	٤١٥
سئل عن شهود شهدوا بما يوجب الحد ولما شخص قالوا غلطنا فهل يقبل رجوعهم	٤١٥

باب القسمة

سئل رجلين بينهما دار مشتركة فطلب أحدهما القسمة وامتنع شريكة هل يجبر على القسمة أو البيع	٤١٦
سئل عن رجل له عشرة أسهم من أصل (٢٤) في بستان مشترك بينه وبين محجور عليه وهو يقبل القسمة فهل للأحكام أن يقسم عليه أو ينفق منه على المصارة	٤١٧
سئل عن ثلاثة شركاء في طاحون ولأحدهم السدس وهو فقير وامتنعوا أن يدفعوا إليه الا في كل ستة أيام يوما وطلب منهم كل يوم بقسطه	٤١٨
إذا طلب الشريك أن يؤجروا العين ويقسم الأجرة أو يقسموا المنفعة وجب عليهم أحد الأمرين	٤١٨

الـمـوضـوع	صـفـحـة
إذا هابوه وطلبوا تطويل الدور وطلب تقصيره أجيب	٤١٨
سئل عن قسمة اللحم بلا ميزان وقسمة التين والعنب والرمان والبطيخ والخيار عددا	٤١٩
قسمة اللحم بالقيمة	٤١٩
القسمة افراز لا بيع ، تعتبر الخبرة في التعديل	٤١٩
مالا يمكن تعديله	٤١٩
قسمة الثمر قبل بدو صلاحه	٤١٩
سئل هل يجوز قسمة اللحم بلا ميزان وقسمة التين والعنب والرمان والبطيخ والخيار عددا	٤٢٠
يجوز شراء الفاكهة بالحنطة والشعير يد ابيد والخلاف في النسبة	٤٢٠
علة الربا هل هو التماثل مع الطعم الخ .	٤٢٠
سئل عن رجل أقر أن جميع المعانوت وما فيها من الأعيان وقف على مسجد وما يتعلق به ولم تتمكن البينة من وزن تلك الأعيان في حياته وبعض البينة لا تعرف أن تلك الأعيان هي هذه هل يسوغ له أن يشهد بها اعتمادا على اقرار المقر وبالإستفاضة من تلك المدلين	٤٢١
هل يكفي معرف واحد أو اثنين	٤٢١
سئل عن شخصين تباريا وكان لأحدهما على الآخر دين فاستثناء حالة الإبراء فطالب به فقال خصمه قد تبارينا فهل تسمح دعواه ويحلف على عدم الإبراء	٤٢٢
سئل عن رجل مات وخلف ابن عم وزوجة طلقها في مرض موته وشهد ابن العم أنها وارثة وأقبضها وإبرأها ثم حضر بينة وحكم شافعي بعلم ميراثها فهل تسمح دعواه	٤٢٣
سئل عن امرأة مزوجة بجندی ورزقت منه بنتا فطلقها وكتب لزوجه ألفي درهم والصدوق وكانت إبرأته منه ومنعني حق والبنت حقها من الميراث	٤٢٣ . ٤٢٤

صفحة	الموضوع
٤٢٥	سئل عن رجل بينه وبين شخص شركة فقوى شريكه فمסקه وأهانها وكتب حجة بأقراره أن التزم له دون الشركة
٧٤٢٥ - ٤٢٦	سئل عن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأولادا أشقاء ولأم فآقرت للأشقاء في مرض موتها بألف درهم فهل يقبل ههنا الإقرار
٤٢٦	تحريم الجور في الوصية
٤٢٦	اتم الكاتب والمشير والشاهد في وصية الجور
٤٢٧	سئل عن رجل مات وخلف رجلين وامرأة فعوضا المرأة عما يخصها من ميراث والدها وأبرتنهما بالمدول فلما ماتا ومات الشهود أنكرت وأثبت لها الحاكم ما أدعته فهل يندفع حكمه
٤٢٨	إذا كان شهود الإقرار قد ماتوا وخطوطهم معروفة شهد بذلك من يعرف خطوطهم وحكم به من يراه
٤٢٨	سئل عن رجل له ابنتان أحدهما مزوجة والأخرى عزباء وكان كتب للعزباء سبعة آلاف وللمتزوجة ثلاثة فتوفيت فطلب ولدها وزجها المكتوب من والدها وولده ؟
٤٢٩	سئل عن رجل اعتق أمة ثم تزوجها ثم ملكها في صحة من عقله ما حوى مسكنهم من نحاس وقماش . . . مما هو خارج عن لبسه ودوابه فهل يصح
٤٣٠	سئل عن رجل أقر لرجل بمسطور بدراهم ثم بعد مدة حضر المقر له عند الشهود فأنكره فهل يكون الإقرار باطلا ؟ وهل يجوز للشاهد أن يشهد بالمسطور بعد سماعه من رب الدين ما ذكر
٤٣١	سئل عن رجل صانع عمل عند معلم صنعة مدة سنتين ثم خرج من عنده وقال حاسبني فضربه المعلم وأخافه وكتب عليه حجة فهل له حسق .

تنبيهات

تتعلق بالتصحيح أيضا والفهرس الخاص

(١) ما يوجد في المجلدات (٣٥) بين هاتين العلامتين [] ليس من الأمل
الأن الموضوع يحتاج إليه في ربطه واستقامته ، ولكثرة التصحيح قد
لا يمكن من استدراك بغيته إلا في تصويب الخطأ فيكون بين هذين
القوسين [] أو بين هذين ()

(٢) ما بين هاتين العلامتين — — من كلام المؤلف كجملّة تفسيرية
أو اعتراضية قد تحوّل بين فهم ما قبلها وما بعدها إذا لم تجل بين العلامتين .

(٣) البياضات الموجودة في الأصل على قسمين :

(أ) لا يخل بالمعنى وذلك مثل البياضات الموجودة في مجموع (٦٩) تركها
المؤلف ليزيد الموضوع إيضاحا ولم يتيسر له ذلك .

(ب) ما يخل بالمعنى فهذه إذا لم يوجد لها معنى بين القوسين [] فاني
أشير إليها غالبا بكلمة يياض بالأصل أو بالأصلين .

أما المحرم فأذكره بلفظ : خرم بالأصل .

الفهرس الخاص

- (١) « الفهرس الخاص » استراض عام لكل مافى المجلد من أبحاث سواء كانت فى غرض الكتاب الخاص أو استطرد بها المؤلف لتأسيس قاعدة أو للتدليل والاستشهاد على بحث آخر ولها قيمتها العلمية فى فنون ومواضيع آخر فهذه لأهمها كما لم أهمل مافى الكتاب من تراجم وغيرها.
- (٢) تبدأ المسألة أو الرسالة غالباً بلفظ مسئل رحمه الله. أو قال رحمه الله. أو ما تقول السادة. ويكون بحرف بارز فى أكثر المجلدات، وقد أشرت الى رقم الصحيفة التى ينتهى فيها الجواب فى سطر السؤال إذا كان أكثر من صحيفة.
- (٣) قد يكون السؤال فى الأصل مطولاً أو موجزاً وقد يكتب المؤلف بالاجابة عن بعضه وقد يجيب عليه كله وقد يزيد السائل علماً بحسب ما تقتضيه حال السائل أو البحث أو الورقة أو غير ذلك
- (٤) إذا كانت صيغة السؤال موجزة كافية اكتفيت بها . وإذا كان مطولاً اختصرته مع ملاحظة البحث التى تكلم فيه دون ما أهمله . وإذا لم يكف سطر أو سطران غالباً أضفت كلمة الخ ثم فهرست للأبحاث التى لم يتضمنها لفظ السؤال المختصر . وكذا إذا كان السؤال مجزلاً .

(٥) إذا جزم المؤلف بقول أو حكم ذكرته بصيغة الجزم ، وإذا ذكر الخلاف ولم يرجع أو كان في الموضوع تفصيل أو طول جعلت البحث بصيغة استفهام ، أو اكتفى بعد ذكره بعلامة الاستفهام ؟

(٦) إذا تكرّر البحث في رسالة أو تعددت الرسائل والمسائل في موضوع فلا يكتفى الباحث المدقق ببعضها لأن جواب المؤلف في أحدهما لا يماثل جوابه الآخر في التدليل والتعليل والبسط والاختصار أو الترجيح والاختيار أو حكاية الاجماع والأقوال ؛ ولو كان البحث مما يظن أنه عادي ومشهور ومعروف الكلام فيه فرغبة المؤلف تنجّه دائماً الى التحقيق في مسائل الخلاف وقد يكون اطلع في المرة الثانية على أكثر مما اطلع عليه في الأولى أو سنحت له فرصة اولاح له هدف خيالي حيثئذ بالعجب العجيب

(٧) ما يوجد من الأبحاث الاستطراذية متفرقة في رسالة أو مجلد فأكثر أو ينبني ان موضع في فن أو كتاب أو باب آخر فسيجذه القارئ بمجموعا في مكانه المناسب في « الفهرس العام » الذي يجري إعداده . والله الموفق .

محمد بن قاسم

